جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

بحث بعنوان:

# أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية

**The Impact of Audit Committees Organizing Accounting Policies and Achieving Transparency of Financial Reports in Sudanese Commercial Banks**

مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل

إعداد الطالب:

أنس عبد الله محمد الأمين

إشراف الدكتور:

بابكر إبراهيم الصديق محمد

أستاذ المحاسبة المشارك – كلية الدراسات التجارية

1438 - 2016

# الإهداء

إلى من تحملت عني التعب والعناء ... أمي العزيزة متعها الله بالصحة والعافية

إلى من غرس في كل المعاني الفاضلة ... روح أبي رحمه الله

إلى رفيقة الدرب والكفاح ... زوجتي العزيزة

إلى قرة عيني وفلذات كبدي ... الأبناء/ آلاء ، محمد ، أسيل

إلى الأعزاء إخوتي وأخواتي محبة صادقة

إلى رواد المعرفة أساتذتي الأجلاء

إلى كل زملائي وأصدقائي تقديراً وعرفاناً

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

# الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم – وعلى آله وصحبه أجمعين . الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه .

الشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل على نعمه التي لا تحصى ولا تعد ، والذي بنعمته تتم الصالحات ، الشكر كل الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا منارة العلم الشامخة ممثلة في كلية الدراسات العليا التي أتاحت لي فرصة الدراسة ، والشكر الجزيل للدكتور / **بابكر إبراهيم الصديق محمد** أحد رموز الفكر المحاسبي المعاصر ، الذي كان نعم المشرف وخير معين ، وكانت لتوجيهاته السديدة ومعاونته العلمية الصادقة أبلغ الأثر في إتمام هذه الدراسة فجزاه الله عني أفضل ما يجازي به عباده الصالحين ونفعنا الله وكل الباحثين بعلمه الغزير . كما يمتد شكري للأساتذة الذين حكموا استمارة الاستبيان .

والشكر أجزله أقدمه اكليلاً من العرفان إلى الدكتور / عمر السر الحسن لمعاونته لي فله مني الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة كلية الدراسات والتجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لما وجدته منهم من كريم التعاون .

كما أتقدم بالشكر لأسرة مكتبة كلية الدراسات التجارية وأسرة كلية الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

وشكري موصول لكل من مد لي يد العون والمساعدة في هذه الدراسة أكاديمياً أو معنوياً .

وأسال الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم .

## المستخلص

تناولت الدراسة أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية. تمثلت مشكلة الدراسة في أنه بالرغم من وجود لجان المراجعة في المصارف التجارية إلا انه قد لا يراعى في تكوينها بعض الخصائص التي قد تؤثر في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية . هدفت الدراسة التعرف علي مفهوم وخصائص لجان المراجعة وتطورها , وقياس أثر خصائص لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق شفافية التقارير المالية للمصارف التجارية, قياس أثر التغير في السياسات المحاسبية في شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة, والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة فرضياتها, والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة, والمنهج الوصفي التحليلي القائم علي دراسة الحالة, واعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث تم توزيع 140 استمارة استبانة جُمع منها 130 استمارة, تم إثبات فرضيات الدراسة والتوصل إلى النتائج التالية: يوجد تأثير ايجابي (لمهام لجان المراجعة، استقلالية لجنة المراجعة، خبرة أعضاء لجنة المراجعة، كفاءة لجنة المراجعة، وتقرير لجنة المراجعة) ، في تنظيم السياسات المحاسبية وفي تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية, يوجد تأثير إيجابي للسياسات المحاسبية في الشفافية في التقارير المالية المصرفية. أوصت الدراسة بضرورة التكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائص تلك اللجان الواجب توافرها في أعضائها, ضرورة أن تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف, أن يتم إدراج التقارير المالية للمصرف بما فيها تقرير لجنة المراجعة في سوق الأوراق المالية في الوقت المحدد من قبل هيئة السوق .

# Abstract

The study dealt with the impact of auditing committees in organizing accountancy policies and achieve transparency in financial reports in Sudanese commercial banks. The study's problem is represented in the fact that, despite the existence of auditing committees at commercial banks, yet it might not be considered in its formation the characteristics that may affect the organizing accounting policies and achieve transparency in commercial bank's financial reports. The study aims at perceiving the conception and characteristics of auditing committees, their development, measuring their impact in the changes of accounting policies pertaining to transparency in financial reports of commercial banks. The study adopted historical method in tracking previous studies related to the study's subject, and the deductive method to specify the study's axial and draft its hypotheses. Besides, the extrapolative method to test the study's hypotheses, the descriptive analytical method based on case study. The study adopted the questionnaire as a tool to collect information, where 140 forms are distributed, and 130 filled ones collected. The study's hypotheses are proved, and the following results are reached: There is positive impact in (the auditing committees' functions, their independency, their members' experience, their competency, and their report), in controlling accountancy policies, and achieving transparency in bank's financial reports. There is positive impact for the accountancy policies in transparency of bank's financial reports. The study recommended the necessity of compulsory forming auditing committees so as to specify the characteristics that ought to be fulfilled among their members, the necessity for auditing committees to stress on selecting accounting policies that suit bank's circumstances, bank's financial reports, including auditing committee report, in Khartoum Monetary Market on time by the market's corp.

# فهرس الموضوعات


| العناوين | رقم الصفحة |
|---|---|
| الإستهلال | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ج |
| مستخلص الدراسة | د |
| Abstract | ز |
| فهرس الموضوعات | ح |
| فهرس الجداول | ك |
| فهرس الأشكال | ل |
| فهرس الملاحق | م |
| **المقدمـــة** | |
| أولاً: الإطار المنهجي | 2 |
| ثانياً : الدراسات السابقة | 14 |
| **الفصـل الأول: لجان المراجعة** | |
| المبحث الأول: نشأة وتطور ومفهوم وأهمية وأهداف لجان المراجعة. | 57 |
| المبحث الثاني: خصائص ومسئوليات وتطبيق وتقرير لجان المراجعة . | 73 |
| **المبحث الثالث: ضوابط وخصائص لجان المراجعة** | 83 |
| **الفصل الثاني: السياسات المحاسبية** | |
| المبحث الأول: مفهوم وأهمية, والآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية | 102 |
| المبحث الثاني: خصائص وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية, والمنظمات المهتمة بها | 114 |
| المبحث الثالث: مداخل اختيار السياسات المحاسبية . | 128 |
| **الفصل الثالث: الشفافية في التقارير المالية** | |

| | |
|---|---|
| المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأهمية وأنواع وخصائص التقارير المالية | 158 |
| المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف وكيفية تحقيق الشفافية في التقارير المالية . | 174 |
| المبحث الثالث: الاستدلال على الشفافية في التقارير المالية من خلال جودة التقارير المالية ولجان المراجعة . | 186 |
| **الفصـل الثالث الدراسة الميدانيـة** | |
| المبحث الأول: نبذة عن المصارف التجارية السودانية محل الدراسة | 195 |
| المبحث الثاني: **منهجية وإجراءات وتحليل بيانات الدراسة** | 202 |
| المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة | 232 |
| **الخاتمــة** | |
| أولاً: النتائج | 250 |
| ثانياً : التوصيات | 253 |
| قائمة المصادر والمراجع | 254 |
| الملاحق | 276 |

# فهرس الجداول


| م | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1/2/4) | **الاستبيانات الموزعة والمعادة** | 202 |
| (2/2/4) | توزيع إبعاد محور الدراسة | 203 |
| (3/2/4) | مقياس درجة الموافقة | 203 |
| (4/2/4) | **نتائج اختبار الصدق لمحاور الدراسة** | 206 |
| (5/2/4) | **نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات محاور الدراسة** | 206 |
| (6/2/4) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر | 208 |
| (7/2/4) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي | 209 |
| (8/2/4) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص الأكاديمي | 210 |
| (9/2/4) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل المهني | 211 |
| (10/2/4) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي | 212 |
| (11/2/4) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة | 213 |
| (12/2/4) | توضيح الثبات والصدق لكل محور من محاور الإستبيان | 214 |
| (14/2/4) | التوزيع التكراري لعبارات بعد (استقلالية لجان المراجعة) | 215 |
| (14/2/4) | التوزيع التكراري لعبارات بعد (الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة) | 216 |
| (15/2/4) | التوزيع التكراري لعبارات بعد (كفاءة وفاعلية لجان المراجعة) | 218 |
| (16/2/4) | التوزيع التكراري لعبارات بعد (*تقرير لجان المراجعة*) | 219 |
| (17/2/4) | التوزيع التكراري لعبارات(السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف) | 221 |
| (18/2/4) | التوزيع التكراري لعبارات محور(شفافية التقارير المالية المصرفية) | 223 |
| (19/2/4) | الإحصاء الوصفي لعبارات بعد مهام اللجان | 225 |
| (20/2/4) | الإحصاء الوصفي لعبارات بعد استقلالية لجان المراجعة | 226 |
| (21/2/4) | الإحصاء الوصفي لعبارات بعد الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة | 227 |
| (22/2/4) | الإحصاء الوصفي لعبارات بعد كفاءة وفاعلية لجان المراجعة | 228 |
| (23/2/4) | الإحصاء الوصفي لعبارات بعد تقرير لجان المراجعة | 229 |

| | | |
|---|---|---|
| (24/2/4) | الإحصاء الوصفي لعبارات محور السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف | 230 |
| (25/2/4) | الإحصاء الوصفي لعبارات محور شفافية التقارير المالية المصرفية | 231 |
| (1/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين لمهام لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 233 |
| (2/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استقلالية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 234 |
| (3/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 236 |
| (4/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 237 |
| (5/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين تقرير لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 238 |
| (6/3/4) | ملخص لنتائج فرضية الدراسة الرئيسية | 239 |
| (7/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين مهام لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 241 |
| (8/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استقلالية لجان المراجعة وتحقيق شفافية التقارير المالية. | 242 |
| (9/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الخبرة المالية شفافية التقارير المالية المصرفية | 243 |
| (10/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 244 |
| (11/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استقلالية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 246 |
| (12/3/4) | ملخص لنتائج فرضية الدراسة الرئيسية | 247 |
| (13/3/4) | نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين السياسات المحاسبية شفافية التقارير المالية المصرفية | 248 |

# فهرس الاشكال


| م | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1/1/1) | نموذج متغيرات الدراسة | 13 |
| (1/1/2) | أهمية لجنة المراجعة | 71 |
| (1/1/3) | أهداف لجان المراجعة | 73 |
| (1/3/1) | خصائص لجنة المراجعة | 113 |
| (2/1/1) | المجالات الأساسية للسياسات المحاسبية | 111 |
| (2/3/1) | لعوامل المؤثرة على إختيار السياسات المحاسبية وفقاً للمدخل الإيجابي | 143 |
| (2/3/2) | مقارنة بين المدخلين المعياري والإيجابي لتحليل دوافع الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية | 146 |
| **(3/2/1)** | الشفافية والإفصاح في القوائم المالية | 178 |
| **(3/2/2)** | محددات الشفافية | 181 |
| (3/2/3) | معوقات الشفافية | 184 |
| (4/2/1) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر | 209 |
| (4/2/2) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي | 210 |
| (4/2/3) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص الأكاديمي | 211 |
| (4/2/4) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل المهني | 212 |
| (4/2/5) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي | 213 |
| (4/2/6) | التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات ألخبره | 214 |


# فهرس الملاحق


| م | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| (1) | أداة الدراسة (الاستبانة) | 277 |
| (2) | محكمو أداة الدراسة | 284 |

# المقدمة

تشتمل على الآتي:

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

## أولاً : الإطار المنهجي

### تمهيد:

ظهرت فكرة لجان المراجعة بعد انهيار عديد من الشركات الناتج عن التلاعب في التقارير المالية، وهي لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقتصر عضويتها علي الأعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة بمجال المحاسبة والمراجعة، تنحصر مهامها في مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مهامه بكفاءة في مجال النظم المحاسبية، إعداد التقارير، دعم استقلالية المراجعين الداخلين والخارجيين، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية وتقيمها. واجهت المراجعة أزمة عدم المسؤولية والمصداقية، وفقدان الثقة في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد الأزمات المالية والاقتصادية علي المستوى المحلي والعالمي، وعدم إعطاء مراقبي الحسابات إشارات بخصوص الوضع المالي الحقيقي لتلك الشركات والمصارف .

في بداية عهد التدقيق والمراجعة كانت مهمة المراجعة الخارجية تنصب علي اكتشاف الأخطاء والغش ثم انحصرت في إبداء رأي فني محايد عن عدالة وصدق القوائم المالية إلا أن مسؤولية المراجعين في اكتشاف حالات الغش والتحريف بدأ مرة أخرى يحتل الصدارة في أوائل الثمانينات نتيجة لفشل العديد من المشاريع والمؤسسات، وكذلك نتيجة لازدياد الوعي والاهتمام العام بالتقارير المالية، وظهور أساليب المحاسبة الإبداعية.

تعتبر السياسات المحاسبية هي الأداء المنظمة لطبيعة عمل المنشاة والتلاعب فيها يؤدي إلي معلومات مضللة لمستخدمي التقارير المالية وهي من الأشياء التي لابد أن يفصح عنها في التقارير المالية و تعتبر خاصية الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية على الأحداث المتماثلة أحد المكونات الرئيسة لمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية. وتشير مفاهيم المحاسبة المالية إلى أن هذه الخاصية تؤدي إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها المنشآت المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس المنشأة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. وتشير ذات الفقرة إلى أن أوجه التشابه أو الاختلاف الحقيقية لا تتبع من تشابه أو اختلاف

أساليب القياس وطرق الإفصاح، ومن ثم فان معلومات المحاسبة المالية تصبح ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة للقياس وكلما استخدمت طرق مماثلة للإفصاح عن الأحداث المتشابهة .

وينشأ التغير في سياسة محاسبية نتيجة تبني سياسة محاسبية تختلف عن السياسة التي تم استخدامها سابقاً لأغراض التقارير المالية وإشباع حاجات مستخدمي التقارير المالية يتطلب المزيد من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية عن أسباب التغير هذا، ومن خلال هذا البحث سيقوم الباحث بقياس اثر لجان دور المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية.

## مشكلة الدراسة:

باستقراء مشاكل الدراسات السابقة المضمنة في البحث والمرتبطة بمتغيرات الدراسة:

**أولاً الدراسات المرتبطة بلجان المراجعة** , كدراسة, ( Memullen D ،1996 ) والتي تمثلت مشكلتها في ما هو دور لجان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، دراسة( Noland et.al ،2004) والتي تمثلت في ما هي القيمة المضافة للمصارف التجارية بوجود لجان المراجعة فيها وما هي نوعية لجان المراجعة التي تفيد المصارف التجارية، دراسة Irene Karamnou & Nikos Vafeas ،2005 ) تمثلت المشكلة في تحليل العلاقة بين مجالس إدارة الشركة، لجان المراجعة، وتنبؤات الإدارة بالأرباح، ودراسة(د.خالد حسين أحمد, 2009 م) , والتي تمثلت مشكلتها في ما هي الأدوار الأساسية للمراجعة الداخلية والتي يتم تفعيلها من خلال وجود لجنة مراجعة مؤهلة تتصف بخصائص معينة تجعلها أداء هامة لتأكيد عدالة عرض القوائم والتقارير المالية, ودراسة , (مجدي مليجي ,2010 م) , والتي تمثلت مشكلتها في ضعف الثقة في النظام الرقابي في شركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية، والشك في استغلال المراجع الخارجي، و ضعف الثقة في النظام الرقابي في شركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم المالية، والشك في استغلال المراجع الخارجي، ودراسة , (جابر عبد الرحمن ,2010 م) **,** والتي تمثلت مشكلتها في ما هو دور لجان المراجعة في تحسين كفاءة أنظمة المراقبة الداخلية، وما هو دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال. ودراسة, (حسن الطيب, 2010 م), والتي تمثلت مشكلتها في ما هي المحددات الرئيسية لاستقلال لجان المراجعة, ما هو تأثير دور لجان المراجعة على

جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة في بيئة الأعمال السودانية , ودراسة , (عمرو عبد الحكيم يس، 2011م) , والتي تمثلت مشكلتها في تحديد طبيعية العلاقة بين الالتزام بمعايير الاستقلال وجودة الأداء لكل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية في شركات الأعمال المصرية , ودراسة , (عفاف اسحق أبو ذر، 2011 م) , والتي تمثلت مشكلتها في تقييم دور لجان التدقيق في ترشيد مخاطر الأعمال بالشركات المساهمة العامة الأردنية , ودراسة, (أيمن عبده ,2011 م) , والتي تمثلت مشكلتها في الإجابة على التساؤل الرئيس هل يمكن وضع إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة ما يحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية ؟, ودراسة , (سامح محمد رضا، رياض أحمد، 2011م) , والتي تمثلت مشكلتها هل يمكن لخصائص لجنة المراجعة أن تؤثر على رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركات الأدوية المصرية , ودراسة, (عائدة عثمان , 2011م), والتي تمثلت مشكلتها في كيفية تحسين جودة الأداء في المراجعة، وتأثير المراجعة الجيدة الفعالة على رفع كفاءة ومستوى الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان , ودراسة , (ياسر السيد كساب,2012 م), والتي تمثلت مشكلتها في هل لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية كأحد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة تؤدي دورها بفعالية، وما هي محددات تلك الفعالية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية , ودراسة , (أحمد حامد محمود، 2012 م) , والتي تمثلت مشكلتها في هل تساهم لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ودراسة,( محمد احمد إبراهيم خليل,2012 م), والتي تمثلت مشكلتها في ما هي السلبيات الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح وأثر ذلك على مستقبل منظمات الأعمال والفئات المهتمة بها، ودراسة , (عبد الرحمن عادل خليل عثمان، 2013 م) , والتي تمثلت مشكلتها في ما هي دوافع وأساليب الإدارة في إتباع ممارسات خاصة للتأثير على رقم صافي الربح، هل التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات إدارة الارباح، ودراسة , ( نصر طه عرفه وآخرون، 2013 م) , والتي تمثلت مشكلتها في هل تؤثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات السعودية, ودراسة, (عبد المطلب السرطاوي وآخرون، 2013م), والتي تمثلت مشكلتها في هل تبنت القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق، هل يوجد تفاوت في مستوى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق خصائص فعالية لجان التدقيق، ودراسة ,( أحمد حامد محمود عبد الحليم، 2013 م), والتي تمثلت مشكلتها في ما هو دور معايير فعالية أداء لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات،

كيف يساهم تنظيم لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، ودراسة , (عادل ممدوح غريب، 2013 م) , والتي تمثلت مشكلتها في، هل يوجد اختلاف في إدراك المراجعين لأهمية المقومات المطلوبة في لجان المراجعة لتحقيق فعاليتها في حوكمة الشركات، ودراسة, (د. مجدي المليجي، وآخرون، 2014 م), والتي تمثلت مشكلتها في ما هي خصائص لجان المراجعة التي تشكل أحد محددات جودتها, ودراسة ,( ياسر محمد سمرة، 2014 م) , والتي تمثلت مشكلتها في البحث على بيان دور ومساهمة لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية , ودراسة ,(د.عمر السر الحسن 2015م), والتي تمثلت مشكلتها في أن تكوين لجان المراجعة في المصارف التجارية لا يرعى الكفاءة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة مما اظهر فجوة بين أداء لجنة المراجعة وثقة مستخدمي التقارير المالية في هذه المصارف، ودراسة (إبتسام محمد صالح عبد الرحمن,2016م), والتي تمثلت مشكلتها في هل تؤثر خصائص لجان المراجعة في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية ؟ و ما أثر التحديد مهام وواجبات لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟. هل يؤثر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية .

**ثانياً الدراسات المرتبطة بالسياسات المحاسبية:** كدراسة **,(**ماهر محمود رسلان، 1992م), والتي تمثلت مشكلتها في المشاكل المتعلقة ببناء السياسة المحاسبية وتطبيقها في نظرية المحاسبة، ودراسة (2003 Beatty and Weber) , والتي تمثلت مشكلتها في ما أثر شروط عقد الاقتراض في التغيرات الاختيارية التي تجريها الإدارة على الطرق والسياسات المحاسبية **,** ودراسة , (محمد حسين عبد الرحمن، 2004 م ), والتي تمثلت مشكلتها في الحاجة الملحة لدراسة التغيرات الاختيارية في السياسات المحاسبية بالارتباط مع تعثر منشآت الأعمال، ودراسة, ( حنان حسن علي، 2004 م) , والتي تمثلت مشكلتها في انه لكي تتطلع المعايير المحاسبية بأداء دورها المطلوب في تنظيم السياسات المحاسبية فإنه يجب إتباع منهجية معينة في إصدارها تتوافر فيها العديد بين الأبعاد والمقومات الأساسية لضمان إصدار معايير ذات جودة عالية تحقق الهدف منها , ودراسة , (آمنة عثمان فضل صالح، 2006 م) , والتي تمثلت مشكلتها في عدم تطبيق بعض المصارف للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية ومعيار عرض الإفصاح العام , ودراسة , (ماهر ذياب زكي أبو ليلى، 2006 م) , والتي تمثلت مشكلتها في ما هي العوامل المؤثرة في قرار اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية الملائمة لمصالحها, هل يؤثر

حجم المنشأة في اختيار السياسات المحاسبية، هل تؤثر نسبة كثافة رأس المال في قرار اختيار السياسات المحاسبية، ودراسة,(عبد الرحمن يوسف، 2008 م) , والتي تمثلت مشكلتها في أن الاعتماد على المدخل المعياري في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية أدى إلى تعدد الطرق والسياسات المحاسبية، وذلك نظراً لتعدد بدائل حل المشكلة الواحدة حيث أن تلك الطرق والسياسات المحاسبية متعارف عليها ومقبولة عموماً, ودراسة **,** (محمد آدم أبكر محمد، 2008) , والتي تمثلت مشكلتها في ما هو أثر نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق حوكمة الشركات , ودراسة, (Christopher Nobes & Erlend Kvaal 2010) , تمثلت مشكلتها في استخدام المقارنة بين التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة المرونة المتاحة في المعايير الدولية، ودراسة (Martin Cloutier 2011 ) , والتي تمثلت مشكلتها في كيفية مساعدة الشركات التي سوف تستخدم معايير محاسبية جديدة للمشاريع الخاصة (ASPES) بتحليل مختلف اختيارات السياسات المحاسبية البديلة وذلك لاتخاذ قرارات مستنيرة .

**ثالثاً الدراسات المرتبطة بالشفافية:** كدراسة**,** (محمد حسني عبد الجليل صبحي، 2002 م), والتي تمثلت مشكلتها في أن نجاح التحول إلى اقتصاد السوق في مصر يعتمد إلى حد كبير على الإفصاح والشفافية في البيانات والمعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها من خلال التقارير المالية المنشورة , ودراسة **,** (طارق عبد العال، 2006 م) , والتي تمثلت مشكلتها في ما هو المقصود بالشفافية والفرق بينها وبين الإفصاح، ما المقصود بمستوى الشفافية ومدى ارتباطه بكم أو نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ودراسة (أحمد رجب عبد الملك، 2006م ) **,** والتي تمثلت مشكلتها في ما هو مفهوم الشفافية وما هي أهدافها، كيف يمكن تحقيق الشفافية وما هي محدداتها، ما هي إمكانية وضع إطار مقترح لتحقيق الشفافية, ودراسة, (عادل عبد الفتاح مصطفي، 2007 م) , والتي تمثلت مشكلتها في ما هو دور لائحة صناديق الاستثمار السعودية الجديدة في تحسين الإفصاح والشفافية، ودراسة , (محمد احمد إبراهيم خليل، 2008م), والتي تمثلت مشكلتها في هل يمكن وضع تعريف محدد للشفافية بمنظمات الأعمال، ما هي صعوبات تحقيق الشفافية وكيف يمكن التغلب عليها، هل يمكن صياغة مدخل متكامل لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية ويتلاءم مع ظروفها المختلفة, **ودراسة ,** (هشام فاروق الإيباري، 2009 م)**,** والتي تمثلت مشكلتها في الحاجة لتوفير إطار فكري للشفافية في التقارير المالية، والتي يمكن من خلاله الحكم على مدى الشفافية في التقارير المالية ومحدداتها والعوامل المرتبطة

بها وغيرها سعياً ووصولاً إلى نظرية أو إطار فكري أكثر اكتمالاً للشفافية في التقارير المالية , ودراسة ,( سامي محمد أحمد غنيمي، 2011 م) , والتي تمثلت مشكلتها في تحديد مستويات الشفافية وصعوبة تحقيقها ومعالجة تلك الصعوبات، المداخل المختلفة لممارسات إدارة الأرباح وآثار تطبيق تلك الممارسات على كل من الإدارة والمساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمنظمات الأعمال، ودراسة ,(مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، 2011 م) **,** والتي تمثلت مشكلتها في ما هو مدى التباين بين منشآت الأعمال المصرية في الإفصاح عن مؤشرات القياس المتوازن للأداء لتحقيق الشفافية في التقارير المالية، و**دراسة,** (غازي أبو قاعود، 2011م), والتي تمثلت مشكلتها في محاولة التعرف على مدى اعتبار الشفافية مدخلاً لتطوير الأعمال التي تؤديها المنظمات العامة أو الشركات الخاصة، و**دراسة ,** (عزة حلمي محمود شلبي، 2012م) , والتي تمثلت مشكلتها في هل هناك علاقة بين التلاعب في البيانات المالية المنشورة وممارسات المحاسبة الإبداعي, ودراسة , (عمر السر الحسن, (2015 م)**,** والتي تتمثل مشكلتها في ضعف اهتمام المصارف السودانية بآليات حوكمة الشركات لتحقيق الشفافية في التقارير المالية بالرغم من إلزام البنك المركزي لها بتطبيق حوكمة الشركات باعتبارها ضمان للإفصاح الكامل عن المعلومات المالية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية .

يلاحظ الباحث من خلال عرض هذه المشاكل أن هناك فجوة , حيث تناولت الدراسات دور لجان المراجعة من زاوية, ولكن لم يتم ربطها بالمتغيرات الأخرى (السياسات المحاسبية, والشفافية), عليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في أنه بالرغم من ظهور لجان المراجعة وتبنيها في بعض المصارف التجارية, إلاّ أنه قد لا يراعى في تكوينها الخصائص الأساسية لأعضاء لجنة المراجعة (كمهام لجنة المراجعة، استقلالية لجنة المراجعة، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة, وكفاءة وفاعلية لجنة المراجعة وتقرير لجنة المراجعة), والتي توثر في السياسات المحاسبية المتبعة في المصارف التجارية والتي تؤثر بدورها على تحقيق الشفافية في التقارير المالية لتلك المصارف , ويمكن إبراز مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

**السؤال الأول:** ما أثر خصائص لجان المراجعة على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية ؟ , وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما أثر تحديد مهام المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية ؟

2. ما أثر استقلالية لجنة المرجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية ؟

3. ما أثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية ؟

4. ما أثر كفاءة وفعالية لجنة المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية ؟

5. ما أثر تقرير لجنة المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية ؟

**السؤال الثاني:** ما أثر خصائص لجنة المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية ؟ , وتتفرع منه الأسئلة التالية:

1. ما أثر مهام لجنة المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية ؟

2. ما أثر استقلالية لجنة المرجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية ؟

3. ما أثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية ؟

4. ما أثر كفاءة وفاعلية لجنة المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية ؟

5. ما أثر تقرير لجنة المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية ؟

السؤال الثالث: ما أثر السياسات المحاسبية في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية؟

## أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

**الأهمية العلمية "النظرية":**

1. تساهم الدراسة في لفت انتباه الأكاديميين ومراكز الأبحاث لأهمية لجان المراجعة في الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال .

2. سد النقص في الدراسات السابقة التي ارتبطت بالمصارف التجارية ودراسة زيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

3. إثراء المكتبة العلمية بالمواضيع ذات العلاقة بالإطار الفكري للمحاسبة وربطها بالجانب العملي.

**الأهمية العملية "التطبيقية ":**

1. توضيح الدور الحيوي والمهم الذي تلعبه لجان المراجعة في الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية.

2. الإفصاح عن السياسات المحاسبية يعتبر ضرورة فرضتها المعايير المحاسبية فلابد من وجود جهة تهتم بالإفصاح عنها في المنشاة لتحقيق الشفافية في التقارير المالية.

3. بيان أثر فاعلية لجان المراجعة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

4. سد الفجوة في الدراسات المشورة والتي تناولت أثر لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية , من خلال التركيز على خصائص تلك اللجان .

## أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلي عكس الدور الحقيقي للجان المراجعة في الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية لرفع كفاءة تقاريرها المالية وتحقيق مستوى عال من الشفافية وذلك من خلال:

1. التعرف علي مفهوم وفاعلية لجان المراجعة وتطورها , وتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية .

2. بيان أثر خصائص لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .

3. بيان أثر خصائص لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية للمصارف التجارية

4. تحديد أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية في المصارف التجارية .

5. قياس أثر شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية من خلال الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية .

6. تحليل العوامل الاقتصادية والبيئية والتي تؤثر على قرارات المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية .

7. تقديم بعض التوصيات التي تساعد في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية .

## منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث على المناهج التالية:

1. المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
2. المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة فرضياتها.
3. المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة.
4. المنهج الوصفي التحليلي القائم علي دراسة الحالة لمعرفة دور لجان المراجعة في الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية لتحسين مستوى الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية .

## فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية , وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.

2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .

3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .

4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .

5. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .

الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية ,وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية .

3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

5. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية

الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسياسات المحاسبية في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية .

**مصادر جمع البيانات:**

أ. البيانات الأولية: الاستبانة، الملاحظة

ب. البيانات الثانوية: الكتب والمراجع، والدوريات والأبحاث والرسائل العلمية، والتقارير والمطبوعات ذات العلاقة، بموضوع البحث و الشبكة العنكبوتية.

**حدود الدراسة:**

حدود مكانية: عينة من المصارف التجارية السودانية .

حدود زمنية: 2016 م.

**التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة:**

**المتغير المستقل: لجنة المراجعة** , وهي( لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء غير مكلفين بالمسئولية التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، والتأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة، ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي) .

ويتم تناولها من خلال خصائص لجنة المراجعة والتي تتمثل في:

1. مهام لجان المراجعة: تتمثل في مراجعة القوائم المالية ومراجعة تعيين المدقق الخارجي ومراجعة خطة ونتائج التدقيق ومراجعة نظام الرقابة الداخلي والتأكد من جودة المعلومات المحاسبية
2. استقلالية لجنة المراجعة: فتعني أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية التامة عن الإدارة التنفيذية وأن يكون لهم حرية التعبير عن رأيهم في الأداء بصورة كلية
3. الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة: يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة على إلمام كامل بالأسس والمبادئ المحاسبية وكذلك المخاطر المصرفية.

4 كفاءة وفاعلية لجنة المراجعة: تتعلق الكفاءة بأداء العمل والمهام بطريقة صحيحة ويتحقق ذلك بالتخطيط والتنظيم والرقابة.

5 تقرير لجنة المراجعة: هو التقرير الذي تزود به لجنة المراجعة الإدارة مع تقرير المراجع القانوني .

**المتغير الوسيط: السياسات المحاسبية** وهي (مجموعة أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج توصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي تستعين بها المحاسبة لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدود).

**المتغير التابع: الشفافية في التقارير المالية** (وهي تشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة، ومرئية وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق) .

**شكل رقم (1/1)**

**نموذج متغيرات الدراسة**

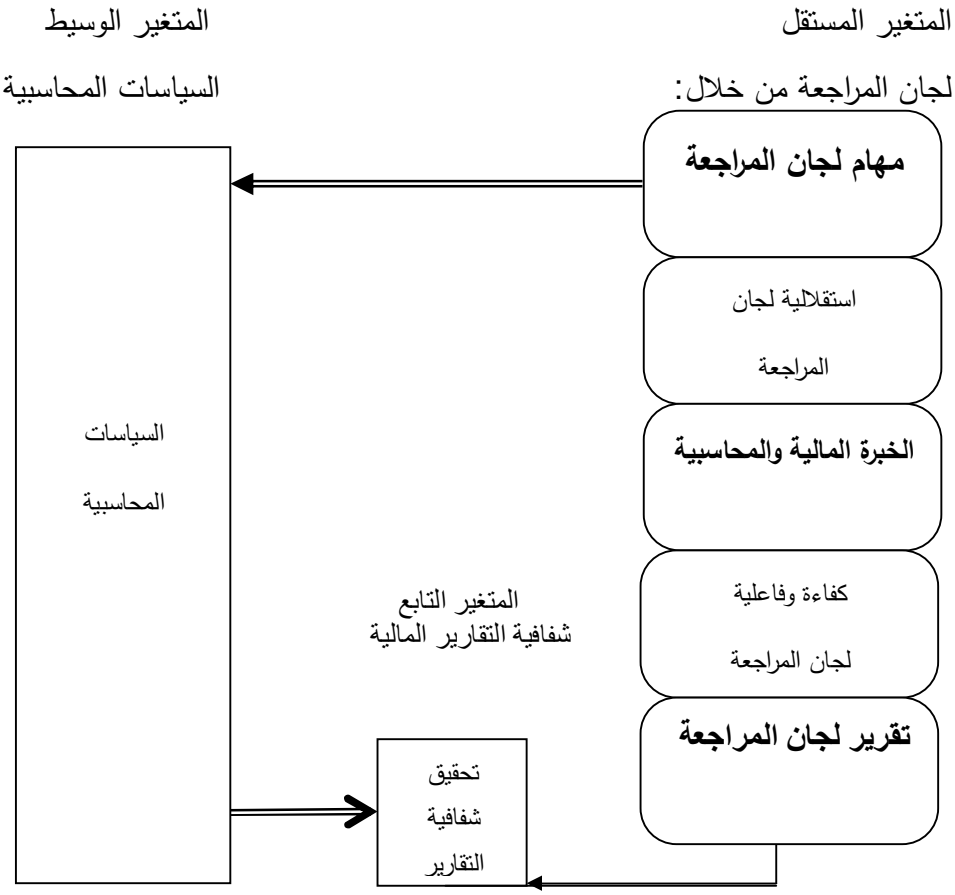


**المصدر: إعداد الباحث , 2016 .**

**تنظيم الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة قسم الباحث الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة كما يلي: المقدمة تتضمن الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما الفصل الأول لجان المراجعة يشمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول نشأة وتطور ومفهوم وأهمية لجان المراجعة، المبحث الثاني أهداف ومسئوليات ووظائف لجان المراجعة، والمبحث الثالث ضوابط وخصائص لجان المراجعة . الفصل الثاني السياسات المحاسبية يشمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم وأهمية وأهداف السياسات المحاسبية، المبحث الثاني مفهوم وخصائص وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية والمنظمات المهتمة بتنظيم السياسات المحاسبية, والمبحث الثالث مداخل اختيار السياسات

المحاسبية. الفصل الثالث الشفافية في التقارير المالية يشمل ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم وأهداف وأنواع وخصائص التقارير المالية، المبحث الثاني مفهوم وأهداف وكيفية تحقيق الشفافية في التقارير المالية، والمبحث الثالث الاستدلال على الشفافية في التقارير المالية من خلال جودة التقارير المالية ولجان المراجعة . الفصل الرابع بعنوان الدراسة الميدانية، يشمل ثلاث مباحث، المبحث الأول نبذة تعريفية عن المصارف التجارية محل الدراسة، والمبحث الثاني منهجية وإجراءات الدراسة, والمبحث الثالث اختبار فرضيات الدراسة . أما الخاتمة فقد اشتملت على النتائج والتوصيات.

## ثانياً, الدراسات السابقة:

يعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة حيث هدف ومشكلة وفرضيات ونتائج وتوصيات كل دراسة وتقويمها، وذلك وفقاً للمنهج التاريخي من الأقدم إلى الأحدث، كما تقم تقسيم الدراسات إلى مجموعات حسب متغيرات الدراسة كما يلي:

### أولاً , دراسات التي تتعلق بلجان المراجعة:

**1. دراسة، (Memullen D,1996) بعنوان: Audit committee performance an investigation of the consequences associated with audit committee [(1)]:**

وهدفت لمعرفة دور لجان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية لمجموعتين من الشركات الأمريكية. لتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها تم الاعتماد علي المنهج الو صفي التحليلي حيث يتناول بالدراسة والتحليل أهم الدراسات والاتجاهات في Descriptive Approach والمنهج الاستقرائي الذي يقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية المكونة للدراسة ولقد تمت هذه الدراسة من خلال إجراء مقارنة بين مجموعتين من الشركات الأمريكية، المجموعة الأولى تكونت لديها لجان مراجعة، والمجموعة الثانية ليس بها لجان مراجعة،، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة قد تحقق لها ما يلى: لم يتم تغيير المراجع الخارجي أو عزله عند حدوث خلاف مهني، كما أن هناك انخفاض نسبى

(1) Memullen ,D.N " **Audit committee performance: an investigation of the consequences associated with audit committee"**. Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. 1, (spring), 1996, PP 9-86.

في معدل وقوع ا لتصرفات المالية غير القانونية، كما زادت درجة الثقة في معلومات القوائم المالية خاصة للشركات المقيدة أسهمها في بورصة الأوراق المالية. واوصت الدراسة بضرورة وجود لجان المراجعة في الشركات الامريكية لزيادة دقة المعلومات المنشورة بالقوائم المالية واجراء مزيد من البحوث والدراسات في الموضوع .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت دور لحان المراجعة في زيادة الدقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية, بينما تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

**2. دراسة، (Noland et.al, 2004 ) بعنوان ( Audit Committee Effectiveness in the , Banking Industry ): ([1])**

هدفت الدراسة إلى تحليل القيمة المضافة التي يضيفها وجود لجان المراجعة في المصارف التجارية الصغيرة، حيث يحاول الباحثون تقييم منافع وجود لجان المراجعة من خلال عدد من الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية بوسائل التحليل الإحصائي لاختبار الدراسة ومقارنة ما يتم التوصل إليه من نتائج مع نتائج دراسات سابقة حول نفس الموضوع وتكمن أهميتها في معرفتها للقيمة المضافة للمصارف التجارية بوجود لجان المراجعة فيها، وتحديدها لنوعية لجان المراجعة التي تفيد المصارف التجارية .، وتوصلت الدراسة إلى وجود لجان المراجعة في المصارف غير كاف بحد ذاته بسبب الطبيعة الحساسة للعمل المصرفي، لذلك يجب أن تتضمن لجان المراجعة على الأقل عضو ذو خبرة مصرفية ومالية، ذلك ما يساعد على تقليل المخالفات في التشريعات الخاصة بالمؤسسة، تقليل حالات الاختلاس والسرقة من قبل الموظفين وكذلك تقليل المخالفات والأخطاء الفنية في العمل، لذلك تؤكد نتائج هذه الدراسة على أهمية وجود أعضاء متخصصين خبراء في مجال العمل الذي تمارسه المؤسسة ضمن لجان المراجعة الخاصة بهذا المؤسسة، وينطبق ذلك على مجال العمل المصرفي وباقي المجالات الأخرى .

(1) Noland et.al, Thomas G. & Nichols Dave L **, Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry**, Management Accounting Quarterly Vol.5 No.3, 2004 .pp12-112

يرى الباحث أن هذه الدراسة هدفت لتحليل القيمة المضافة التي تضيفها لجان المراجعة في المصارف التجارية الصغيرة , بينما تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية.

**3. دراسة (Irene Karamnou & Nikos VafeasK.2005) بعنوان ( The Association between Corporate Boards ,AuDit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirica) [(1)]:**

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مجالس إدارة الشركة، لجنة المراجعة، هيكل الملكية على ووجود، إحكام، دقة تنبؤات الإدارة للأرباح، وإدراك سوق الأوراق المالية لقيمة هذا التنبؤ، كما اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتاحة عن عدد 275 شركة خلال الفترة من 1995 وحتى 2000 بقاعدة بيانات، وتوصلت الدراسة إلى الشركات ذات آليات الحوكمة الفعالة أكثر تفضيل لعمل أو تحديث لتنبؤات الإدارة، كما أن الحوكمة الفعالة تكون مرتبطة بشكل قوي مع احتمالية تنبؤ الإدارة في مواجهة الأخبار السيئة. وأن وجود مجالس إدارة ولجان مراجعة أكثر كفاءة يرتبط بدقة تنبؤ أكبر. كما انتهت إلى أن وجود رد فعل سوق الأوراق المالية لإفصاحات تنبؤ الإدارة يرتبط بخصائص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة. فمجلس الإدارة المستقل ولجنة المراجعة الخبيرة كانت ارتباطها أكثر ايجبياً ، على العكس حجم لجنة المراجعة ومجلس الإدارة كانت مرتبطة سلبياً لرد فعل السوق لتنبؤ الإدارة.

**4. دراسة,خالد حسين أحمد ,2009م, بعنوان: (العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية) [(1)]:**

هدفت الدراسة بصفة أساسية لدراسة وتحليل العلاقة بين خصائص الجودة في لجنة المراجعة وتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية، وإبراز خصائص الجودة المميزة للجان المراجعة الفعالة وتبيان كيفية تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال وجود لجنة للمراجعة تتصف بصفات الجودة. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية, لا تؤثر خصائص الجودة التي تتميز بها لجنة المراجعة على فعالية نظام الرقابة الداخلية, وجود مراجعة داخلية مرتبطة بلجنة مراجعة فعالة يزيد من ثقة مراقب الحسابات في القوائم والتقارير المالية , لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين عدالة عرض القوائم

---

(2) Irene Karamnou & Nikos Vafeas , **The Association between Corporate Boards ,AuDit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical,** Journal of Accounting Research**, No.3, 2005, PP.453-485.**

(1) د. خالد حسين أحمد، **العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية،** (القاهرة , جامعة عين شمس, كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد2 , العدد الأول، يونيو 2009م).

والتقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية المستند إلى لجنة مراجعة فعالة .توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، أن خصائص الجودة التي تتميز بها لجنة المراجعة من حيث الضوابط التي يجب مراعاتها عند تشكيل لجان المراجعة بالشركات المساهمة من حيث أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة، وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية وتحديد اختصاصاتها وواجباتها ونظام العمل، ويكون لها دور فعال في تقليل نظام الرقابة الداخلية التي يستند إليها كل من المراجع الداخلي الخارجي في عملها، وجود إدارات مراجعة داخلية تشرف على أعمالها لجنة المراجعة من خلال مراجعة خطة عمل موضوعية، ودراسة ومتابعة تقارير المراجعين الداخليين، وفي وجود نظام رقابة داخلية سليم ستند على وجود لجنة مراجعة فعالة يدعم عدالة عرض القوائم والتقارير المالية. أوصت الدراسة بأعداد نظام لتقييم أداء لجان المراجعة وأعضاء لجنة المراجعة في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية يراعي فيه أن يتضمن كل الجوانب المتعلقة بتقييم أدائها وفعاليتها تشرف عليها هيئة سوق المال، وأوصت الدراسة بأعداد دليل إرشاد عملي خاص للجان المراجعة يتناول أهم الجوانب الإدارية والمالية والمحاسبية والتوسع في تطبيق لجان المراجعة في الشركات المساهمة غير المقيدة بالبورصة لأهميتها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

يري الباحث أن الدراسة تناولت العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين خصائص الجودة في لجنة المراجعة وتحقيق فعالية نظام الرقابة الداخلية، بينما تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية.

**5.دراسة, مجدي مليجي عبد الحكيم , 2010م, بعنوان: (دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثره على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الأوراق المالية المصرية [1]:**

هدفت الدراسة بصفة أساسية إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة في ضوء الاتجاه لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وأثر ذلك على تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية المصرية، من خلال توفير لجان المراجعة للمعلومات التي يحتاج اليها المستثمرون مما يوفر لهم الثقة والمصداقية في القوائم المالية التي تعد الشركة،

---

(1) مجدي مليجي عبد الحكيم، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثره على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الأوراق المالية المصرية**، (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

وكذلك التعرف علي دور لجان المراجعة كأحدي آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة من خلال إبراز الأنشطة المختلفة للجان المراجعة وعلاقتها بالمراجعة الداخلية والخارجية . اختبرت الدراسة الفرضيات التالية , تحتاج بيئة المراجعة المصرية إلى تفعيل لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات لزيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية المنشورة المقدمة للجمهور, وجود لجان مراجعة فعالة كإحدى آليات حوكمة الشركات يساعد على التنسيق بين الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي مما ينعكس على جودة القوائم المالية المنشورة, تفعيل دور لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات يحد من استخدام الإدارة للممارسات إدارة الربح ويؤثر على حركة الأسهم، مما تؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، تحتاج بيئة المراجعة المصرية إلى تفعيل لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات لزيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية المنشورة المقدمة للجمهور، تشكيل لجان مراجعة فعالة كإحدى آليات حوكمة الشركات يساعد على التنسيق بين الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي مما ينعكس على جودة القوائم المالية المنشورة، تفعيل دور لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات تحد من استخدام الإدارة للممارسات إدارة الربح ويؤثر على حركة الأسهم، مما تؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية. قدمت الدراسة عدة توصيات منها، ضرورة قيام لجان المراجعة بإصدار تقارير تنشر مع التقارير السنوية في الشركات والإفصاح في تلك التقارير على أنشطتها التي تمكنها من المساهمة في تحسين جودة القوائم المالية المنشورة، يتم تعيين لجنة المراجعة من قبل الجمعية العامة للمساهمين وليس من قبل مجلس الإدارة على أن يقتصر دوره على الترشيح فقط وذلك حتى يتحقق الاستقلال الكامل لأعضاء اللجنة، ضرورة إنشاء إدارة لحوكمة الشركات لكل شركة بحيث تختص بمناقشة تقارير مجلس الإدارة، ومدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الأوراق المالية المصرية لتحقيق أهدافها في دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في تحسين جودة القوائم المالية, وتميزت دراستي بإبراز دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية .

**6.دراسة, جابر عبد الرحمن جابر ذكي ,2010م , بعنوان (تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحسين جودة التقارير المالية) [1]:**

هدفت الدراسة لإبراز سمات الجودة المميز للجان المراجعة الفعالة وتحديد دور لجان المراجعة في الإشراف على نظم الرقابة الداخلية، تحديد دور المراجعة تدعيم استقلالية وكفاءة إدارة المراجعة الداخلية كأحد أهم آليات الرقابة الداخلية، وتقديم أطار مقترح لتطوير الأداء المهني للجان المراجعة ومنشآت الأعمال. افترضت الدراسة توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين جودة أداء لجان المراجعة، وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الأعمال, توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين فعالية لجان المراجعة في منشآت الإعمال، وتحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك المنشآت, تتوافر في أركان الإطار المقترح لتطوير أداء لجان المراجعة إمكانية التطبيق في بيئة الأعمال المصرية. توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أن لجان المراجعة يمكنها القيام بدورها المتوقع في الارتقاء بدرجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الأعمال وخاصة في مجال تحسين هذه التقارير المالية, وجود إدارات مراجعة داخلية تشرف على أعمالها لجنة المراجعة من خلال مراجعة خطة عمل موضوعة ودراسة ومتابعة تقارير المراجعين الداخليين في كافة الجوانب الحيوية والهامة في المنشأة.

أوصت الدراسة بضرورة أن يكون للجان المراجعة لائحة عمل مكتوبة تصف دورها ومسئوليتها ومكوناتها ومؤهلاتها ووظائفها واستقلالها وخلفياتها المالية، وتطوير إطار محدد للمسئولية القانونية بشقيها المدني والجنائي، لأعضاء لجان المراجعة بمنشآت الأعمال، وأوصت كذلك التوسع في تطبيق لجان المراجعة في الشركات المساهمة غير المعتمدة في البورصة لما لها من أهمية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بغرض تحسين جودة التقارير المالية، حيث هدفت لدراسة وتحليل العلاقة من خصائص الجودة التي تتصف بها لجان المراجعة، وتحقيق كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الأعمال وتأثير ذلك على جودة التقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال. بينما تناولت

---

(1) جابر عبد الرحمن جابر ذكي، **تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحسين جودة التقارير المالية،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2010 م) .

الباحث دراستي دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لرفع كفاءة جودة التقارير المالية .

**7. دراسة , حسن الطيب عبد الله خالد , 2010م ,بعنوان ( فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة )[1]:**

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم لجان المراجعة , بيان الزوايا المختلفة لمفهوم حوكمة الشركات , عرض الأهداف والمقومات والركائز الأساسية لحوكمة الشركات وأيضاً خصائصها ومبادئها ومعاييرها , تحديد أوجه القصور المحاسبي والرقابي والممارسات الخاطئة في التقارير المالية وأسباب وتداعيات أزمة الانهيارات المالية لكثير من الشركات المالية . انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المكونة للدراسة . اختبرت الدراسة الفرضيات التالية , وجود إطار للجان المراجعة يوضح أهداف وخصائص هذه اللجان يؤثر على جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة من وجهة نظر مستخدميها , وجود إطار للجان المراجعة يوضح أهداف وخصائص هذه اللجان يؤثر على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها , الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يؤثر في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة , بيئة الرقابة والمراجعة السودانية بحاجة لتكوين لجان مراجعة . توصلت الدراسة لعدة نتائج منها , هنالك ضرورة للتكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائص تلك اللجان الواجب توافرها في أعضائها , يكون للجان المراجعة جزء من سلطة مجلس الإدارة حيت أن سلطة لجان المراجعة تستمد من تفويض مجلس الإدارة, أن إصدار تشريعات وقوانين أكثر تنظيماً للمهنة يعمل على الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة التي تقوم بها بعض الشركات . أوصت الدراسة بتوافر الشكل القانوني للجان المراجعة في شكل ميثاق عمل مكتوب يوضح سلطاتها ومسئولياتها , توصيف خصائص أعضاء لجان المراجعة, إعداد دليل للمستفيدين عن طبيعة عمل أعضاء لجان المراجعة , ضرورة التدريب المستمر لأعضاء لجان المراجعة لمتابعة المستجدات والتطورات الحديثة .

---

(1) حسن الطيب عبد الله خالد , **فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المنشورة** , ( الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , رسالة دكتورة في المحاسبة والتمويل ,غير منشورة , 2010م )

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات , وهدفت إلى بيان أثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية , وتميزت دراستي بإبراز دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية .

**8. دراسة, عمرو عبد الحكيم يس، 2011م, بعنوان (دراسة تحليلية لأثر التزام لجنة المراجعة الداخلية بمعايير الاستقلال على أداء كل منهما)[1]:**

هدفت الدراسة لدراسة أثر التزام لجنة المراجعة بمعايير الاستقلال على أدائها، دراسة التزام إدارة المراجعة الداخلية بمعايير الاستقلال على أدائها، دراسة التزام لجنة المراجعين بمعايير الاستقلال على استقلال المراجعة الداخلية. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي للدراسات السابقة، المنهج الاستنباطي لاختبار الفروض واستخراج النتائج. افترضت الدراسة، يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لالتزام لجنة المراجعة بمعايير الاستقلال على تحسين جودة أدائها، يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لالتزام إدارة المراجعة الداخلية بمعايير الاستقلال على تحسين جودة أدائها. يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لالتزام لجنة المراجعة بمعايير الاستقلال على دعم استقلال إدارة المراجعة الداخلية. توصلت الدارسة لعدة نتائج منها، أن التزام لجنة المراجعة بمعايير الاستقلال يزيد من جودة أدائها، تتمثل أهم مؤشرات جودة أداء لجنة المراجعة في دعم استقلال المراجعة الداخلية وإصدار التقارير اللازمة عن مدى التزام العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والالتزام يلائمه لجنة المراجعة.أوصت الدراسة بضرورة إنشاء أو تكليف هيئة مهنية مستقلة بالإشراف على كل من لجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية، ضرورة إنشاء معهد مصري للمراجعين الداخليين وتكليفه بوضع معايير المراجعة الداخلية المصرية.

يرى الباحث أن هذا البحث تركز على معايير الاستقلال على أداء المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة فقط وإغفال المعايير الأخرى فيما ركزت دراستي على دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

---

(1) عمرو عبد الحكيم يس، **دراسة تحليلية لأثر التزام لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعايير الاستقلال على أداء كل منهما،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ,رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2011م).

**9. دراسة, عفاف اسحق أبو ذر، 2011 م, بعنوان: (تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر اعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان)[1]:**

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. اهتمت الدارسة بتأصيل الإطار النظري للجان التدقيق من حيث المفاهيم والأهمية والأهداف ونتائج التطبيق، تحديد الدور الذي تلعبه لجان التدقيق في تفعيل آليات حاكمية الشركات. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: لا توجد فروق جوهرية بين أراء المستقصين منهم حول تأثير المتغيرات المستقلة على مخاطر الأعمال، لا توجد علاقة ارتباط جوهرية بين المغيرات المستقلة وبين محددات مخاطر الأعمال، لا يوجد تباين في مساهمة ا لمتغيرات المستقلة في تفسير مخاطر الأعمال . توصلت الدارسة لعدة نتائج منها، أن هناك تحدي فعلي للجان التدقيق بسبب أن معظم المخاطر التي تؤثر على الشركات اليوم مختلفة إلى حد كبير عن المخاطر التي تؤثر على المشاريع قبل عقد من الزمن، وجود فروق جوهرية بين أراء المستقصى منهم حول تأثير متغيرات الدراسة على مخاطر الأعمال. أوصت الدراسة بضرورة تبني رؤية استراتيجية لفلسفة لجان التدقيق في الشركات بحيث تعتمد على تحديد واضح لمفهوم وهدف لجنة التدقيق، ضرورة اعداد تقارير فنية عن نتائج لجان التدقيق في الشركات وذلك لرفع قدراتهم في مجال دور لجان التدقيق في تحقيق مخاطر الأعمال.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وركزت الدراسة على بيان مدى تأثير لجان التدقيق في ادراك مخاطر أعمال الشركات فيما ركزت دراسات الباحث على دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

---

(2) عفاف اسحق أبو ذر، **تأثير دور لجان التدقيق في ادراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، (مصر: المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد35، العدد الثالث، 2011م)، ص ص 484 – 508 .

**10. دراسة, أيمن عبده لبيب ,2011م, بعنوان: (تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية ) [1]:**

هدفت الدراسة بصورة رئيسية إلى اقتراح إطار لتحسن فعالية لجان المراجعة بهدف الحد من إدارة الأرباح , ويتم تحقيق ذلك من خلال تقييم الدور الحالي للجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح , صياغة إطار مقترح لكيفية تفعيل دور لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية . اختبرت الدراسة فرض العدم الرئيس الذي مؤداه تؤثر لجان المراجعة بخصائصها الحالية تأثيراً فعالاً في الحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية . تم إثبات صحة فرض الدراسة . توصلت الدراسة لعدة نتائج منها , وجود تأثير ايجابي لوجود لجنة المراجعة على تخفيض عمليات إدارة الأرباح من قبل الإدارة وبالتالي تحسين جودة الأرباح , تطوير وتفعيل خصائص وأنشطة لجنة المراجعة في الشركات في مصر يؤدي إلى تحسين جودة ومصداقية القوائم المالية . أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير وتفعيل دور لجان المراجعة بالشركات المصرية لما لذلك من تأثير إيجابي على مصداقية القوائم المالية .

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية , بينما تناولت دراستنا دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية .

**11. دراسة , سامح محمد رضا، رياض أحمد، 2011م بعنوان: (دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية)**[1]:

هدفت الدراسة لتحديد مدى مساهمة لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية في شركات المساهمة المصرية العاملة في قطاع الرعاية الصحية الأولية، توضيح مفهوم ودافع ودعائم حوكمة الشركات، توضيح مدى تأثير خصائص لجان المراجعة في تقرير المراجعة الخارجية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، افترضت الدراسة أنه يوجد تأثير لدرجة استقلالية لجنة المراجعة في رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركات الأدوية المصرية،

---

(1) أيمن عبده لبيب، **تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية، (** القاهرة, جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد2, العدد الأول، 2011م).

(1) سامح محمد رضا، رياض أحمد، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية**، (عمان: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الأول، 2011م).

يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة في رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركة الأدوية المصرية، يوجد تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة في رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركات الأدوية المصرية، يوجد تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة ا لمراجعة في رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركات الأدوية المصرية، يوجد تأثير للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة في رأي مراجع الحسابات الخارجي في شركة الأدوية المصرية. توصلت الدارسة إلى أن حوكمة الشركات تحقق العديد من الفوائد عند تطبيقها ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبة وتحقيق الإفصاح والشفافية، تعتبر لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية، للحوكمة لذلك يجب وضع آلية واضحة ومحددة للإشراف ولمتابعة تشكيل هذه اللجان في شركات المساهمة المصرية. أوصت الدراسة بضرورة الإفادة عن المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات، ضرورة توافر الخبرة المالية والمحاسبية لجميع أعضاء لجنة المراجعة، ضرورة الانتظام في اجراء الاجتماعات المتصلة بين كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

يرى الباحث أن هذه الدارسة تناولت دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، بينما ركزت دراستنا على دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية.

**12. دراسة: عائدة عثمان عبد الله, 2011م,بعنوان(جودة المراجعة ودورها في رفع كفاءة وفاعلية الحوكمة من منظور لجان المراجعة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان ) [1]:**

هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم الجودة في المراجعة وخصائصها، وعلاقة جودة المراجعة ومعايير المراجعة بالحوكمة المؤسسية في مؤسسات التعليم العالي بالسودان.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية, إن الرقابة على جودة المراجعة تؤدي إلى زيادة فعالية الحوكمة ,هناك توافق بين معايير المراجعة وقواعد ومبادئ الحوكمة, المراجعة الداخلية لها دور إيجابي في تطبيق وتحسين مستوى الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في السودان, وجود لجان المراجعة في المؤسسات يساعد على توفير الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات المحاسبية، ويؤدي إلى تحقيق جودة المراجعة وزيادة فعالية الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان.

---

(1) عائدة عثمان عبد الله، **جودة المراجعة ودورها في رفع كفاءة وفاعلية الحوكمة من منظور لجان المراجعة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان،** ( الخرطوم: جامعة النيلين- كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2011م).

تم إثبات صحة جميع الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها، يتحدد دور جودة المراجعة في زيادة كفاءة فعالية الحوكمة المؤسسية من خلال القبول الاجتماعي لمهنة المراجعة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان، إن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة الموثوقية ومصداقية التقارير المالية وهذا ما تسعى إليه جودة المراجعة. أوصت الدراسة بإنشاء هيئة للحوكمة المؤسسية بالسودان وإصدار لائحة أو دليل يتوافق مع قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وأحكامه المتعلقة بالرقابة على جودة المراجعة، جعل تكوين لجان المراجعة أمراً ملزماً لجميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالسودان كلجنة استرشادية وتعمل وفق لوائح تنظم مهام وأسلوب ومحددات تلك اللجان.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت الدراسة جودة المراجعة ودورها في رفع كفاءة وفاعلية الحوكمة من منظور لجان المراجعة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان، من خلال دراسة مفهوم الجودة في المراجعة وخصائصها، وعلاقة جودة المراجعة ومعايير المراجعة بالحوكمة المؤسسية في مؤسسات التعليم العالي بالسودان, وتتميز دراستنا في أنها تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية .

**13.دراسة , ياسر السيد كساب، 2012م, بعنوان: (مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمحددات فعالية لجان المراجعة بشركات المساهمة السعودية)**[1]:

هدفت الدراسة بشكل أساسي لتحديد مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، تحديد أهم العوامل التي تحدد تلك الفعالية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الإيجابي لشرح وتفسير التنبؤ بأهم محددات وعوامل فعالية لجان المراجعة. اهتمت الدراسة بلجان المراجعة كأحد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة لمساعدته في أداء الدور الإشرافي والرقابي بفعالية والانتقادات التي تشير إلى عدم جدواها وعدم فعاليتها. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، نقص فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، إن الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة أحد محددات فعالية لجنة المراجعة، أن اجتماعات لجنة المراجعة أحد محددات فعالية لجنة المراجعة، أن

---

(1) د. ياسر السيد كساب، **مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمحددات فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية،** (طنطا: جامعة طنطا, جامعة طنطا، كلية التجارة, مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، 2012م )، ص ص 401، 445.

اجتماعات لجنة المراجعة هي أحد محددات فعالية لجنة المراجعة. أوصت الدراسة بالمزيد من البحث في مجال لجان المراجعة ومحددات تلك الفعالية، بحث مدى فعالية لجان المراجعة، من قبل أعضاء لجان المراجعة لمعرفة الواقع العملي لأنشطة لجان المراجعة، مطالبة الجهات المسئولة بتخصص فجوة التوقعات في فعالية لجنة المراجعة. بين مستخدمي القوائم المالية، أو القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة.

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت مدى إدراك مستخدمي القائم المالية لمحددات فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية وتحديد أهم العوامل التي تحدد تلك الفعالية من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية، وتتميز دراستنا في أنها تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية.

**14. دراسة , أحمد حامد محمود عبد الحكيم، 2012م, بعنوان: (دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح)**[1]:

هدفت الدراسة لتحديد الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بشركات المساهمة في نطاق البيئة القريبة، القيام بدراسة تطبيقية مقارنة على عينة من المختصين والتعرف على أراءهم فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. افترضت الدراسة هناك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية بين الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح، لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين فئات الدراسة فيما يتعلق بالأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المحيط المهني للجان المراجعة في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية حول الأنشطة التي تمارسها لجان المراجعة وبين الحد من ممارسات إدارة الأرباح. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها على الرغم من أهمية موضوع تطوير لجان المراجعة إلا إنه لم يلقى الاهتمام الكافي إلى الأن، بالرغم من قيام العديد من دول العالم بالزام الشركات بتكوينها،أن لجان المراجعة يمكنها أن تلعب دوراً جوهرياً في إضافة قيمة

---

(1) د. أحمد حامد محمود عبد الحكيم، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، (بنها: جامعة بنها، كلية الدراسات التجارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، بحث منشور، 2012م)، ص ص 205 – 305 .

حقيقية للشركات وذلك من خلال دورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.أوصت الدراسة بضرورة تشجيع وتحفيز شركات المساهمة على الالتزام بالضوابط الخاصة بتكوين لجان المراجعة، تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمختصة في الدولة على الشركات التي تتوسط في القيام بممارسات إدارة الأرباح.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات ودور لجان المراجعة في ذلك واغفلت تحقيق شفافية التقارير المالية، الأمر الذي اهتمت به دراستنا وركزت عليه.

15. **دراسة , محمد احمد إبراهيم خليل، 2012م, بعنوان: (تطوير دور لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسة إدارة الأرباح)**[1]:

هدفت الدراسة التعرف على الأبعاد المختلفة لأداء لجنة المراجعة وكيفية تطويرها للتغلب على سلبيات ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المختلفة، التعرف على وضع لجنة المراجعة في التشريعات الاقتصادية المصرية ومدى حاجتها للتحسين والتطوير، تحديد مقومات مسئولية لجنة المراجعة تجاه ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي لاختيار الفرضيات، افترضت الدراسة لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين المتطلبات الضرورية للجنة المراجعة ( التعيين من قبل الجمعية العمومية للمساهمين، وجود أعضاء خارجيين لها، وجود معايير ومؤشرات لتقييم أدائها) وبين تطوير دورها للحد من ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعال المختلفة، لا توجد علاقة معنوية بين مقومات مسئولية لجنة المراجعة وبين تطوير دورها للحد من ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المختلفة، لا توجد علاقة معنوية بين الإفصاح عن رأي اللجنة في مدى ممارسة إدارة منظمة الأعمال لعملية إدارة الأرباح ضمن تقرير لجنة المراجعة وبين الحد من هذه الممارسة. توصلت الدارسة لعدة نتائج تبين من البحث أن الدافع الرئيسي لقيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال هو تتبعها لتحقيق المكاسب المختلفة المادية والمنوية، توصل الباحث إلى اقتراح مدخل متكامل لتطوير دور لجنة المراجعة لمنع ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال

---

(1) د. محمد أحمد إبراهيم خليل، **تطوير لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المصرية،** (بنها: جامعة بنها، كلية الدراسات التجارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، بحث منشور, 2012م) ص ص 1 – 35 .

أو الحد منها. أوصت الدارسة باقتراح اصدار" قانون لجان المراجعة المصرية" يتضمن مجموعة من المواد التي تغطي الجوانب المختلفة المتعلقة بلجنة المراجعة، أن يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين مثلها في ذلك مثل تعيين المراجع الخارجي على أن يتضمن قرار التعيين تحديد مدة العضوية وأسلوب عمل اللجنة، التوصية بالاستفادة من المدخل المقترح الذي قدمته الدراسة وتطبقه للارتقاء بمستوى الأداء الفعلي للجنة المراجعة بمنظمات الأعمال المصرية المختلفة، حتي يمكن منع أو الحد من عملية ممارسة إدارة الأرباح.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تميزت برؤيتها الواضحة للحد من ممارسة إدارة الأرباح كما أنها تميزت بتقديم مدخل مقترح الحد من إدارة الأرباح.

16. **دراسة , عبد الرحمن خليل عادل عثمان، 2013 م ,بعنوان ( دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية)**[1]:

هدفت الدراسة للتعرف على دوافع أساليب وطرق إدارة الأرباح، دراسة ضوابط التشكيل الجيد للجان المراجعة والتي تحد من ممارسات إدارة الأرباح، بيان الدور الفعال للجان المراجعة لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، توضيح أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة التقارير المالية. انتهجت الدراسة المنهج الاستنباطي، لتحديد محاور الدارسة، والمنهج التاريخي لتحليل الدراسات السابقة، والمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي باستخدام اسلوب العينة العشوائية لدراسة الحالة. افترضت الدراسة التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات إدارة الأرباح، فعالية لجان المراجعة لدعم استقلال المراجع الخارجي يحد من ممارسات إدارة الأرباح, فعالية لجان المراجعة لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية يحد من ممارسات إدارة الأرباح، فعالية لجان المراجعة للرقابة على التقارير المالية يحد من ممارسة إدارة الأرباح، ممارسات إدارة الأرباح تؤثر على جودة التقارير المالية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، التشكيل الجيد للجان المراجعة يحد من ممارسات إدارة الأرباح، فعالية لجان المراجعة لدعم استقلال المراجع الخارجي يحد من ممارسات إدارة الأرباح، ممارسات إدارة الأرباح تؤثر على جودة التقارير المالية. أوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجان مراجعة من

---

(1) عبد الرحمن خليل عادل عثمان، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جود التقارير المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث دكتوراة في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2013م).

أعضاء تتوافر لديهم خبرة مالية ومحاسبية، تشكيل لجان المراجعة من أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة لزيادة استقلاليتهم.

يرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بدور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثر ذلك على جودة التقارير المالية , فيما اهتمت دراستنا على دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

17. **دراسة , نصر طه عرفه وآخرون، 2013م, بعنوان: (أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية)**[1]:

هدفت الدراسة لاختبار تأثير جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية من خلال التعرف على محددات جودة لجان المراجعة، واختبار مدى قبول بيئة الممارسة العملية في السعودية لمؤشر الإفصاح الاختياري المقترح. افترضت الدراسة هناك ارتباط إيجابي بين جودة لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية. توصلت الدراسة لعدة نتائج وجود علاقة ارتباط جوهري بين نسبة المديرين المستقلين في لجنة المراجعة مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودية، عدم وجود علاقة إرتباط جوهري بين حجم لجنة المراجعة وخبرة أعضائها، وبين مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة العامة المدرج بالسوق السعودية، جودة لجان المراجعة ترتبط بتوافر عدة عناصر أهمها استقلال أعضاء اللجنة وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية.أوصت الدراسة الاهتمام بجودة لجان المراجعة لما لها من تأثير على تحسين مستوى الإفصاح الاختياري من خلال تشكيل لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين، ضرورة تشجيع الشركات على تسجيل وتداول أسهمها في البورصات الأجنبية إلى جانب التسجيل في البورصات المحلية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات المساهمة السعودية وتعتبر دراستي أكثر شمولاً حيث ركزت على دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

---

(1) د. نصر طه عرفه، د. مجدي مليجي عبد الحكيم، **أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الافصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية**، (الرياض: معهد الإدارة، دورية الإدارة العامة، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، 2013م) ص ص 46، 78 .

18. **دراسة , عبد المطلب السرطاوي وآخرون، 2013م , بعنوان: (أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية عل الحد من إدارة الأرباح)**[1]:

هدفت الدراسة لتحديد درجة تبني القوانين والتشريعات الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق، بيان مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لخصائص فعالية لجان التدقيق الواردة بالتشريعات والقوانين الأردنية.اهتمت الدراسة بتحديد أهم خصائص لجان التدقيق، ومدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان بها، تسعى لاختبار قدرة خصائص لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الاردنية على الحد من ممارسة إدارة الأرباح. اختبرت الدراسة الفرضيات التالية، ما إذا كانت الشركات المساهمة العامة الأردنية تفي بمتطلبات لجان التدقيق الواردة في التشريعات والقوانين الأردنية، ما هو أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، تلتزم الشركات الصناعية الأردنية بتطبيق تعليمات الحاكمية المؤسسية الخاصة بلجان التدقيق كما نصت عليها التشريعات الاردنية المختلفة الناظمة للعمل، تتفاوت الشركات الأردنية في مستوى تطبيقها لتعليمات الحاكمية المؤسسية وبحسب ما أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولى، تؤثر لجان التدفيق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية في قدرة هذه الشركات على إدارة الأرباح ولكن بسنبة محدودة جداً .أوصت الدراسة بضرورة قيام المشرع الأردني بمراجعة التشريعات الاردنية المتعلقة بلجان التدقيق، ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الاردنية وتوضيح الدور الذي تقوم به.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الاردنية على الحد من إدارة الأرباح، وتتميز دراستنا عنها كونها تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعبات في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية.

---

(1) عبد المطلب السرطاوي و آخرون، **أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح**، (فلسطين: جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، مجلة جامعة النجاح للعلوم المجلد 27، العدد الرابع، 2013م)، ص ص 821، 841 .

19. **دراسة , أحمد حامد محمود عبد الحليم، 2013م , بعنوان: (دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية )**[1]:

هدفت الدراسة للوقوف على أهم البواعث التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في بيئات الأعمال السعودية، ابراز دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات، تقديم وطرح بعض المقرحات والتوصيات التي من شأنها زيادة الوعي في البيئة السعودية بالمفاهيم والأساليب الحديثة. انتهجت الدراسة منهجي البحث الاستقرائي والاستنباطي. افترضت الدراسة أن وجود لجان المراجعة يسهم في دعم تطبيق قواعد الحوكمة بالشركات السعودية، توافر متطلبات معينة في لجنة المراجعة يؤدي إلى تفعيل دورها في ظل تطبيق حوكمة الشركات، التكامل بين عمل لجنة المراجعة وأطراف الحوكمة الأخرى يؤثر إيجاباً على دعم تطبيق قواعد حوكمة الشركات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، انه يوجد وعي كاف بقضايا لجان المراجعة و الحوكمة في البيئة السعودية، تعتبر لجان المراجعة أحد الدعائم الأساسية لنجاح الحوكمة بالشركات السعودية، تعتبر لجنة المراجعة نقطة الارتكاز التي تربط بين عناصر التنظيم المهني والإداري اللازم لتطبيق حوكمة الشركات. أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تشكيل لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية، ضرورة قيام هيئة سوق المال بتفعيل لائحة حوكمة الشركات، ضرورة إنشاء إدارة للحوكمة داخل كل شركة.

يرى الباحث أن الدراسة تناولت دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، وهدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، وتتميز دراسة الباحث في تناولها لدور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية.

---

(1) د. أحمد حامد محمود عبد الحليم، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية**، (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 17، العدد الثاني، 2013م) ص ص 531، 595.

20. **دراسة , عادل ممدوح غريب، 2013م, بعنوان: (تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات)**[1]:

هدفت الدراسة التعرف على المقومات والخصائص المطلوبة في لجان المراجعة لتحقيق فعاليتها ومدى تحققها في الشركات محل البحث، التعرف على مدى أهمية قيام لجان المراجعة تلك المهام الداعمة المراجعة الداخلية ودرجة أداء لجان المراجعة بالشركات محل البحث لهذه المهام. انتهجت الدراسة أسلوب الدراسة المكتبية للاطلاع على الدراسات السابقة، اسلوب الدراسة التطبيقية في جمع وتحليل البيانات وحجم العينة. افترضت الدراسة توجد اختلافات معنوية في إدراك مراقبي الحسابات ومديري المراجعة الداخلية لأهمية المقاومات الواجب توافرها لتحقيق فعالية لجان المراجعة، ومستوى تحقيق هذه المقاومات بلجان المراجعة بالشركات محل البحث. توجد اختلافات معنوية في إدراك مراقبي الحسابات ومديري المراجعة الداخلية لأهمية قيام لجان المراجعة بالمهام الداعمة للمراجعة الخارجية، لا توجد اختلافات معنوية بين إدراك مراقبي الحسابات، وإدراك مديري المراجعة الداخلية فيما يتعلق بأهمية قيام لجان المراجعة بالمهام الداعمة لوظيفية المراجعة الداخلية. توصلت الدراسة لعدة نتائج وجود عدد من المقومات يتوقف عليها فعالية لجان المراجعة منها، استقلالية الاعضاء، وعددهم، وخبراتهم المحاسبية والمالية، وعدد اجتماعاتهم السنوية، تلعب مقومات فعالية لجان المراجعة دوراً فاعلاً في دعم عملية المراجعة الخارجية من عدة اوجه أهمها، دعم استقلالية المراجع، وحل المنازعات بينه وبين الإدارة والحد من نفوذ الإدارة في المسائل الخلافية المتصلة بالقوائم المالية. اوصت الدارسة أن على الشركات المساهمة السعودية توفير المقومات اللازمة لتحقيق فعالية لجان المراجعة كما ينبغي، توجيه البحث المحاسبي إلى القضايا ذات العلاقة بلجان المراجعة ودورها الحوكمي.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وركزت على التعرف على دعم لجان المراجعة للمراجعة الخارجية، فيما ركزت دراستي على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية ودور لجان المراجعة في ذلك.

---

(1) د. عادل ممدوح غريب، **تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات، (حلوان: جامعة حلوان**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية المجلد27، العدد الرابع، 2013م) ص ص 1 – 77

21. **دراسة , د. مجدي مليجي عبد الحكيم، وأخرون، 2014م, بعنوان (أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات)**[1]:

هدفت الدراسة للتعرف على خصائص لجان المراجعة باعتبارها أحد محددات جودتها، ومدى توافرها بشكل فعال في شركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي في إطار تطبيق لائحة حوكمة الشركات بما يساهم في تحسين نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات، دراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ونوع الراي بتقرير مراقب الحسابات. اعتمد الباحثان على اسلوب تحليل المحتوى، كما اعتمدا على استخدام اسلوب الانحدار الخطي. اختبرت الدراسة الفروض التالية، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة استقلالية أعضاء لجنة المراجعة في نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة في نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة في نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة في نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، تعتمد لجان المراجعة وفعاليتها في تحسين نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات على توافر عدة خصائص من اهمها استقلال أعضاء اللجنة وسمعتهم، تتفاوت الشركات السعودية في مدى التزامها بقواعد وضوابط لتشكيل لجان المراجعة الواردة في لائحة الحوكمة، هناك علاقة موجبة بين عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة وتحسين نوعية الرأي بتقرير مراقب الحسابات. أوصت الدراسة بتفعيل الدور الرقابي لهيئة سوق المال السعودي للتحقق من مدى التزام الشركات المساهمة العامة السعودية بخصائص لجان المراجعة، التوسع في تطبيق لجان المراجعة في الشركات غير المدرجة في السوق المالية السعودية لدورها الإيجابي في تحسين جودة التقارير المالية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات، وركزت بشكل أساسي على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات، وهدفت للتعرف على خصائص لجان المراجعة ودراسة العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ونوع الرأي بتقرير

---

(1) د. مجدي مليجي عبد الحكيم، د. علاء محمد ملو العين، **أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات,** (القاهرة: المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، 2014م)، ص ص، 645، 698.

مراقب الحسابات، فيما اهتمت دراستنا بدور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وهدفت لتحقيق الشفافية في التقارير المالية.

22. **دراسة , ياسر محمد سمرة، 2014م, بعنوان (دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)**[1]:

هدف البحث إلى التعرف إلى مدى وجود فروق جوهرية بين استجابة عينة الدراسة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة تأثير دور لجنة المراجعة على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة أداء لجنة المراجعة وعلاقتها بالحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، اختبر البحث الفروض الأتية، لا توجد اختلافات بين استجابات فئات عينة الدارسة فيا يتعلق بجودة أداء لجنة المراجعة وعلاقتها بممارسات المحاسبة الابداعية في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية، التوسع في أنشطة لجنة المراجعة لا يؤثر في اتباع ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية , توافر محددات جودة أداء لجنة المراجعة لا يؤثر في اتباع ممارسات المحاسبة الابتدائية في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها تزايد أهمية مواجهة ممارسات المحاسبية الإبداعية بخاصة في ظل الازمات وتزايد المخاطر باستخدام أليات فعالة للحد منها، المحاسبة الابداعية هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة، لا توجد أي فروق بين استجابة فئات عينة الدراسة الثلاثة( معدي القوائم المالية – المراجعين الخارجيين – أعضاء لجنة المراجعة) فيما يتعلق بممارسات لجنة المراجعة في الشركات التي تتداول أوراقها المالية في البورصة المصرية ومن ثم يتم التعامل مع فئات العينة باعتبارها مجموعة واحدة. أوصت الدراسة بتفعيل دور لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وغيرها في جميع المنظمات العاملة في مصر وفقاً للمتطلبات المهنية العالمية، السعي نحو تدريس المحاسبة الابداعية وممارساتها في الجامعات

---

(1) ياسر محمد سمرة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، (الكويت: المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد21، عدد2، مايو 2014م) , ص ص 157 – 199 .

المصرية مع ضرورة تدريس كيفية مواجهتها، وضع السمات التي يجب توافرها في الخبير المالي المنصوص عليها ضمن قواعد القيد والشطب في البورصة المصرية .

يرى الباحث أن هذا البحث تناول دور لجان المراجعة، في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية مع التركيز على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، بينما تناولت دراستنا دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية مع التركيز على شفافية التقارير المالية.

**23. دراسة، عمر السر الحسن، وإسماعيل محمد أحمد، 2015م، بعنوان(دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية)[1]:**

هدفت الدراسة لإبراز دور لجان المراجعة في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية لتلبية حاجة مستخدمي هذه المعلومات وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة من وجهة نظر موظفي القطاع المصرفي.، تمثلت أهمية الدراسة في ضرورة أن تعمل لجان المراجعة بكفاءة وفاعلية حتى يستطيع مراجع الحسابات من خلالها إضفاء الثقة في التقرير المالي وكسب ثقة مستخدميه، والحاجة إلى إزالة تعارض أصحاب المصالح المتعددة من خلال وجود لجنة محايدة تسهم في إعداد التقارير المالية.، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم إلمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية قلل من كفاءة أداء المراجع الخارجي مما يشكك في راية حول مصداقية القوائم المالية، عدم استقلالية لجان المراجعة بالمصارف عن الإدارة التنفيذية أضعف دور اللجنة الرقابي وساعد على انخفاض مستوى جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، وعدم وضوح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة قلل مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف مما ساعد على حدوث فجوة التوقعات، وأوصت الدراسة بضرورة استقلالية وإلمام لجنة المراجعة بالمبادئ المحاسبية لرفع كفاءة عملية المراجعة و أداء المراجع الخارجي، وتوضيح المسئولية القانونية المرتبطة بتقرير لجنة المراجعة لزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية للمصرف للحد من فجوة التوقعات.

يري الباحث أن هذه الدراسة هدفت الدراسة لإبراز دور لجان المراجعة في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية لتلبية حاجة مستخدمي هذه المعلومات وتضييق فجوة التوقعات في المراجعة من

---

(1)عمر السر الحسن، وإسماعيل محمد أحمد، بعنوان**: "دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية**، (المجلة المصرية التطبيقية بالشرقية، المجلد 30، العدد الثامن، بحث منشور, 2015م )، ص ص 345-368

وجهة نظر موظفي القطاع المصرفي , بينما تناولت دراستنا دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية مع التركيز على شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية.

**24. دراسة, ابتسام محمد صالح عبد الرحمن, 2016م, بعنوان ( أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية)[1]:**

هدفت الدراسة لمعرفة أثر لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية المنشورة للمصارف السعودية وذلك من خلال قياس تأثير خصائص لجان المراجعة (تحديد المهام والواجبات، الاستقلالية، الخبرة المحاسبية والمصرفية وكفاءة لجنة المراجعة) في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية السعودية. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليل البيانات من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة من المصارف السعودية وتحليلها.اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: الفرض الرئيس: يوجد تأثير دال إحصائياً لخصائص لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية؟ وتتفرع منه الفرضيات التالية: يوجد تأثير دال إحصائياً لتحديد مهام وواجبات لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. يوجد تأثير دال إحصائياً لاستقلالية لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. يوجد تأثير دال إحصائياً لتوفر الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. يوجد تأثير دال إحصائياً لكفاءة لجان المراجعة في المصارف في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية. ويوجد تأثير للخصائص الأساسية لعينة الدراسة (المؤهل العلمي وسنوات الخبرة) في متغيرات الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه يوجد تأثير لجميع متغيرات الدراسة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية . أوصت الدراسة بالعمل على دعم استقلالية لجنة المراجعة في المصارف حتى تقوم بمهامها بفاعلية، وضرورة تحديد مهام وواجبات لجان المراجعة مسبقاً لضمان جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية . وتميزت دراستي بأنها تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية.

---

[1] إبتسام محمد صالح عبد الرحمن**, أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية(** الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ,غير منشورة , 2016م ).

**ثانياً , دراسات تتعلق بالسياسات المحاسبية:**

**1.دراسة، ماهر محمود رسلان، 1992م, بعنوان: (العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية)[1]:**

هدفت الدراسة لتوضيح ماهية السياسة المحاسبية Accounting policy وأهميتها، إيضاح العلاقة بينها و بين نظرية المحاسبية Accounting theory، تحديد أهم مصادر بناء السياسة المحاسبية لمجتمع معين، تحديد العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية وكيفية ترشيد هذه العوامل للتوصل لسياسة محاسبية تحقق اهداف المحاسبة، اهتمت الدراسة ببناء السياسة المحاسبية كجانب تطبيقي لعلم المحاسبة لتحقيق المحاسبة وأهدافها. توصلت الدراسة لعدة نتائج , يجب أن تأخذ المنظمات المعنية بمهنة المحاسبة المهنية منها والعلمية بمبادرة بناء السياسة المحاسبية الملائمة، أن التطور في البدائل المحاسبية أو ظروف المجتمع أو كلاهما يستدعي بالضرورة تعديل السياسة المحاسبية للحفاظ على النتائج المرجوة في تطبيقها، أن عملية بناء سياسة محاسبية سليمة بداية بمرحلة تحديد الأهداف وانتهاءً بمرحلة التطبيق السليم لها. ليست مهمة سهلة ولكنها عملية صعبة ومتشعبة ومكلفة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية، وتميزت دراستي بأنها تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

**2. دراسة , (Beatty and Weber 2003) بعنوان( The Effect of debt contrasting voluntary Accounting Method changes) [2]:**

هدفت هذه الدراسة فحص أثر شروط عقد الاقتراض في التغيرات الاختيارية التي تجريها الإدارة على الطرق والسياسات المحاسبية. افترضت الدراسة الشركة المرتبطة بعقود مديونية مع المصارف ولديها حرية تغيير الطرق المحاسبية تلجأ إلى التغيرات في سياساتها المحاسبية التي تزيد من الدخل عندما يكون لهذه التغيرات أثر في الشروط التعاقدية للدين، أن الشركة التي

---

(1) ماهر محمود رسلان، **العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية**، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل،، العدد الأول، 1992)، ص ص 51 – 69 .

(2)Beatty, Anne and Joseph weber, **"The Effect of debt contrasting voluntary Accounting Method changes"**, The Accounting Review, vo78, No 1 , January 2003, p p 119 – 142.

تسمح لها شروط عقود المديونية مع المصاريف بإجراء التغيرات الطوعية للتأثير في الشروط التعاقدية للدين تكون أقل ميلاً لإجراء التغيرات التي تزيد من الدخل عندما يتوقعون أن تكون تكاليف الإخلال الفني لشروط العقد منخفضة، عندما تحتوي شروط العقد على محددات توزيع الارباح فإن احتمال قيام الشركة التي تسمح لها شروط عقد المديونية مع المصارف بإجراء تغيرات في الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الدخل بدلاً من تخفيضه. توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم بإجراء تغيرات في الطرق المحاسبية تميل بشكل واضح نحو التغيرات المؤدية إلى زيادة الدخل.

يرى الباحث أن دراسته تميزت عن هذه الدراسة بتناول الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بهدف تحقيق شفافية التقارير المالية ودور لجان المراجعة في ذلك .

3. **دراسة, محمد حسين عبد الرحمن، 2004م, بعنوان: (الفحص المحاسبي للتغيير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية)**[1]:

هدفت الدراسة لدراسة وتحليل مشكلة منشآت الأعمال المتعثرة من حيث أسبابها ومظاهرها وآثرها على نتائج الأعمال والمراكز المالية لتلك المنشآت، تحديد وقياس المتغيرات المحددات المقترحة والمؤثرة في قرارات الاختيار أو التغيير الاختياري للسياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة.افترضت الدراسة هناك مجموعة من المحددات تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في قرارات الإدارة بشأن الاختيار أو التغيير الاختياري للسياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة التي تعمل في بيئة الأعمال المصرية، انتهجت الدراسة محورين، المحور الأول دراسة نظرية لتحليل جوانب مشكلة تعثر منشآت الأعمال، المحور الثاني دراسة تطبيقية لتحديد وتحليل المحددات المؤثرة في قرارات الاختيار أو التغيير الاختياري للسياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن التغيير في السياسات المحاسبية قد صار أمراً وارداً ومحتملاً ويعد مقبولاً إذا ما روعيت مجموعة من الاعتبارات منها أن يكون تغييراً ملحاً ،

---

(1) محمد حسين عبد الرحمن حسين، **الفحص المحاسبي للتغيير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2004م).

ان التغييرات في السياسات المحاسبية يمكن معالجتها بالقوائم المالية اما في الفترة الحالية فقط، أو معالجتها بأثر رجعي من خلال إجراء بعض التسويات للقوائم المالية السابق نشرها .

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على الفحص المحاسبي في منشآت الأعمال المتعثرة لخدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية فقط مع إغفال الأطراف الأخرى من الإدارة والمساهمين فيما ركزت دراستي على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

4. **دراسة,حنان حسن علي أبو جاد الله، 2004م, بعنوان(دراسة تحليلية لمنهجية إصدار معايير المحاسبة المصرية في أثرها على السياسات المحاسبية)**[1]:

هدفت الدراسة إلى تقييم منهجية اصدار معايير المحاسبة المصرية وتحديد ما بها من نقاط قوة وأوجه ضعف وقصور، بيان تأثير هذه المنهجية على السياسات المحاسبية في البيئة المصرية، اقتراح إطار المنهجية إصدار معايير محاسبة مصرية تساعد على تنظيم السياسات المحاسبية في البيئة المحلية للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في مصر. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن صدور معايير المحاسبة المصرية مثل تغيراً جذرياً في فلسفة النظام المحاسبي المصري وفقاً لفلسفة السوق، قصور المدخل القانوني في تنظيم السياسات المحاسبية نظراً لتعدد وتباين القوانين التي تخضع لها الشركات والتعارض بين بعض نصوص القانون وبطء استجابة العملية التشريعية للمتغيرات والمستجدات البيئية. أوصت الدارسة بدراسة المتغيرات البيئية للمجتمع المصري أولاً قبل إصدار المعايير لأن إحداث أي تغيير في النظام المحاسبي في أي دولة لابد أن ينبع أولاً من دراسة المتغيرات البيئية والتي تعطي لهذه الدولة خصوصيتها، . اختيار أعضاء مجلس معايير المحاسبة المصرية بما يضمن التمثيل كافة الأطراف المعنية بالمعايير المحاسبية بالإضافة إلى ضرورة أن يكون معظم أعضاء المجلس متنوعين,

يرى الباحث أن هذه الدارسة هدفت لتنظيم منهجية اصدار معايير المحاسبة المصرية وتحديد ما بها من نقاط قوة وأوجه قصور، واقتراح إطار لمنهجية اصدار معايير محاسبة مصرية, وأن هذه الدراسة افترضت على البيئة المصرية فقط، فيما هدفت دراستنا للتعرف على

---

(1) حنان حسن علي أبو جاد الله، **دراسة تحليلية لمنهجية إصدار معايير المحاسبة المصرية في أثرها على السياسات المحاسبية المستخدمة في البيئة المصرية،** (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة 2004م).

لجان المراجعة ومفهومها وتطورها وتوضيح أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية لشركات المساهمة العامة.

5. **دراسة , آمنة عثمان فضل صالح، 2006 م , بعنوان (أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة في القطاع المصرفي )**[1]:

هدفت الدراسة لدراسة مفهوم الافصاح في الفكر المحاسبي الدراسات السابقة للإفصاح والمقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة، دراسة التطبيق العملي لمبدأ الإفصاح وأهميته في إعداد التقارير المالية بصورة سليمة والعامل المؤثرة فيه، الخروج باقتراحات وتوصيات تساعد في عملية تطبيق معيار العرض والإفصاح العام. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في تحديد أبعاد المشكلة وصياغة الفروض المنطقية المرتبطة بالدراسة، المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة، المنهج الاستقرائي لاختيار مدى صحة فروض الدراسة، المنهج الوصفي من خلال اسلوب دراسة الحالة. افترضت الدراسة هناك علاقة بين الافصاح المحاسبي ومقدرة مستخدم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار في المصارف، هنالك عوامل تؤثر في تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في المصارف العاملة في السودان، هناك قصور في تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في المصارف العاملة في السودان. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها، أن عملية الإفصاح التي تكون وفقاً لمعايير محددة تؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المالية وجودتها. أن المعلومات المحاسبية لا يمكن أن تكون ذات فائدة لمستخدميها إلا إذا كانت هذه المعلومات ملائمة للقرار الذي تستخدم فيه بحيث تمكن مستخدميها من تقييم البدائل المتاحة واتخاذ القرار المناسب. أوصت الدراسة بأهمية تدريب وتأهيل المراجعين الخارجيين للمصارف العاملة في السودان على تطبيق متطلبات المعيار بكفاءة، ضرورة إصدار مكاتب تدقيق الحسابات والجهات الحكومية دليلاً لشرح متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة في القطاع المصرفي فقط في حين أن دراستي تتميز عليها كونها تناولت دور

---

(1) آمنة عثمان فضل صالح، **أثر الافصاح عن السياسات المحاسبية على القوائم المالية المنشرة في القطاع المصرفي**، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2006م)

لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وركزت على شفافية القوائم المالية.

6. **دراسة, ماهر ذياب زكي أبو ليلى، 2006م, بعنوان (دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية )**[1]:

هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على مفهوم وطبيعة وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية، تقييم دور النظرية الإيجابية في تحليل وتفسير دواعي آثار قرار اختيار السياسات المحاسبية وقياس أثر العوامل والمتغيرات ذات العلاقة بهذه النظرية في قرار اختيار السياسيات المحاسبية، التعرف على أهم السياسات المتبعة فيما بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ذات العلاقة بالنظرية الإيجابية. افترضت الدراسة لا يؤثر حجم المنشأة في قرار اختيار السياسات المحاسبية، لا تؤثر نسبة الملكية الحكومية في قرار اختيار السياسات المحاسبية، لا تؤثر نسبة المديونية في قرار اختيار السياسات المحاسبية، لا يؤثر رأي مدقق الحسابات في قرار اختيار السياسات المحاسبية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها تبين من تقييم ودراسة دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الأردن نجاحها في تفسير دوافع اختيار السياسات المحاسبية، تباين أساليب المعالجة المحاسبية لبعض السياسات المحاسبية محل الدراسة والبحث. أوصت الدراسة تقليص عدد البدائل المتاحة للاختيار من بين السياسات المحاسبة الدولية، التوسع في الدراسات الاختيارية الخاصة بالنظرية الايجابية لمختلفة القطاعات الاقتصادية الموجودة في بورصة عمان.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من خلال بيان دور النظرية الإيجابية في ذلك، وتتميز دراستي عنها في تركيزها على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية ودور لجان المراجعة في ذلك.

---

(1) ماهر ذياب زكي أبو ليلى، **دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**, (عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية المالية العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل, غير منشورة، 2006م).

**7. دراسة,عبد الرحمن يوسف الخليفة عبد الحكم، 2008م,بعنوان(تحليل المقومات الأساسية للنظرية الإيجابية ودورها في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية البديلة )**[1]:

هدفت الدراسة إلى تحليل المقومات الأساسية للنظرية الإيجابية المتمثلة في العوامل الاقتصادية والبيئية، إجراء دراسة ميدانية على المنشآت السودانية لتحديد أسباب تفضلها لبعض الطرق والسياسات المحاسبية البديلة على غيرها، مساعدة المستخدمين للقوائم والتقارير المالية في التنبؤ بالطرق والسياسات المحاسبية التي ستختارها المنشآت السودانية مستقبلاً. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي للفروض، المنهج الاستقرائي لاختيار صحة الفروض، المنهج التاريخي للدراسات السابقة، المنهج الوصفي لتحليل البيانات. افترضت الدراسة يمكن المدخل الإيجابي من بناء المعايير المحاسبية وتحديد أسباب اختيار الوحدات الاقتصادية للطرق والسياسات المحاسبية، تلعب العوامل الاقتصادية والبيئية دوراً مؤثراً في عملية بناء المعايير المحاسبية للوحدات الاقتصادية، التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيق المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية يؤدي إلى جودة نتائج الأعمال. توصلت الدراسة لعدة نتائج يلعب المدخل الإيجابي دوراً مهما في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، أن اختيار السياسات المحاسبية البديلة لشركات المساهمة العامة في السودان يرجع إلى عوامل اقتصادية وبيئية .أوصت الدراسة بضرورة تحديد إطار علمي لترشيد عملية الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية في السودان، ضرورة التزام المنشآت السودانية بتطبيق معايير تنظيم السياسات المحاسبية عند إعداد قوائمها المالية حتى تحقق من جودة نتائج الأعمال.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على دور النظرية الإيجابية في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية، واغفلت جانب التلاعب في السياسات المحاسبية الأمر الذي ناقشته دراستنا.

---

(1) عبد الرحمن يوسف الخليفة عبد الحكم، **تحليل المقومات الأساسية للنظرية الإيجابية ودورها في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية البديلة**, (أم درمان: جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2008م).

8. **دراسة, محمد آدم أبكر محمد، 2008م , بعنوان(إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية و حوكمة الشركات)**[1]:

هدفت الدراسة لدراسة ومعرفة أهمية أثر نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق اجراءات حوكمة الشركات. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. افترضت الدراسة حوكمة الشركات لها علاقة ذات دلالة احصائية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية، تطبيق قواعد حوكمة الشركات لها علاقة ذات دلالة إحصائية وثيقة بمستخدمي القوائم المالية على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها تعتبر المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية من محددات حوكمة الشركات، تطبيق قواعد حوكمة الشركات بشفافية لها علاقة ذات دلالة احصائية وثيقة بمستخدمي القوائم المالية، توفير المعلومات المحاسبية الملائمة في القوائم المالية يؤدي إلى تحقيق الشفافية. أوصت الدراسة بنشر ثقافة الحوكمة عبر القنوات المختلفة وإنشاء مجلس أعلى لغرس الحوكمة، تعميق الشفافية والإفصاح المالي مع وضع ضوابط وحدود للإفصاح حتى لا يتحول إلى عامل سلبي في الحوكمة، ينبغي على الباحثين والاكاديميين توجيه قدر أكبر من الاهتمام بموضوع الحوكمة في المجالات ذات الصلة للوصول إلى أفضل الأساليب لإرساء مبادئ الحوكمة وزيادة الوعي بأهميتها والتزام بها.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية و حوكمة الشركات وركزت الدراسة على حوكمة الشركات. وتميزت دراستنا بأنها تناولت دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وركزت على شفافية التقارير المالية.

9. **دراسة, ([1])(Christopher Nobes & Erlend Kvaal 2010)**:

(1) محمد آدم أبكر محمد، **إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات** , (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، بحث دكتوراه في المحاسبة , غير منشور، 2008م).

ركزت هذه الدراسة على استخدام المقارنة بين التغيرات في السياسات المحاسبية نتيجة المرونة المتاحة في المعايير الدولية من تصريحات 2005/6 مع تصريحات 2008/9 بالتطبيق على خمسة بلدان موضوع الدراسة ( أستراليا , فرنسا , ألمانيا , أسبانيا , المملكة المتحدة ) . توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فرق في التغيرات في السياسات نتيجة للمرونة المتاحة في المعايير الدولية سواء في تصريحات عام 2005 أو عام 2008 وذلك بالنسبة لأستراليا والمملكة المتحدة أما بالنسبة للشركات في دول القارة الأوربية يتم تقليل عدد البدائل المتاحة في السياسات المحاسبية عند الاختيار من بينها وذلك نتيجة للتعديلات الواردة على المعايير الدولية من 2005 إلى 2008 وذلك من خلال التعديلات التي حدثت على المعيار الدولي رق (1) والمعيار الدولي رقم (23) , نجد أيضاً بعض الأدلة على أنه يتم دفع الاتجاه لشركات القارة الأوربية لتغيير السياسات المحاسبية من قبل مجموعة فرعية من تلك التي تهتم برأس المال الأجنبي ومقارنته مع الشركات البريطانية التي تستخدم عدد أكبر من بدائل السياسات المحاسبية عند الاختيار من بينها وذلك يرتبط بشكل إيجابي مع SEC , أن المرونة المتاحة في المعايير الدولية من خلال توفير عدد من البدائل لاختيار السياسات المحاسبية المناسبة من بينها أثر بدرجة عالية على إظهار أرباح التشغيل بنسبة عالية وساعد في الحد من تقلبات الدخل .

**10. دراسة, (Martin Cloutier 2011 )[1]:**

هدفت هذه الدراسة إلى مساعدة الشركات التي سوف تستخدم معايير محاسبية جديدة للمشاريع الخاصة (ASPES) بتحليل مختلف اختيارات السياسات المحاسبية البديلة وذلك لاتخاذ قرارات مستنيرة . توصلت الدراسة إلى تبسيط عدد اختيارات السياسات المحاسبية البديلة للمعاير المحاسبية الجديدة التي كانت في السابق مدرجة في الجزء الخامس من دليل المعهد الكندي للمحاسبين (CICA) المحاسبة والإفصاح , يجب معرفة اختيارات السياسات المحاسبية البديلة المتاحة في إطار مجموعة المعايير المحاسبية الجديدة قبل إعداد الميزانية العمومية الافتتاحية لتطبيقها على المشاريع الخاصة , كما تم تصميم هذه المعايير الجديدة لتشجيع اعتمادها من قبل

---

(1 ) Christopher Nobes & Erlend Kvaal ."**IFRS policy changes.and the persistence of national patterns of IFRS practice"**, Journal of Accounting and Economics , Vol.36 , 2010 .

(1)Martin Cloutier **,"Accounting Standards for Private Enterprises A Guide to Understanding Transitional Options and Accounting Policy Choices** " , Journal entry, Canadian Institute of Chartered accountants 2011 .

المؤسسات وذلك لأن تكاليف تقديم البيانات بموجب المعايير المحاسبية الجديدة أقل من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)ونتيجة لذلك يتم التطبيق على مجال أوسع بين المؤسسات الخاصة .

**ثالثاً , دراسات تتعلق بالشفافية:**

1. **دراسة, محمد حسني عبد الجليل صبحي، 2002م , بعنوان: (دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية)**[1]:

هدفت الدراسة إلى استخلاص مؤشرات ودلالات عن قصور الافصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة وتقرير المراجع الخارجي، اقتراح الأساليب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فعالية الافصاح والشفافية في التقارير المالية وتقرير المراجع الخارجي مما يزيد منفعة المعلومات الواردة بها، استنباط نوعية البيانات والمعلومات الواجب توفيرها بالتقارير المالية المنشورة وتقرير المراجع الخارجي. بجانب محتوياتها المالية، والتي يرغب مستخدمي التقارير معرفتها. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أهمية الإفصاح المحاسبي في مصر لنجاح عملية الخصخصة وتنشيط سوق الأوراق المالية مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، أن معايير المحاسبية المصرية قد أخذت بمفهوم الافصاح الاعلامي الذي يركز على منفعة المعلومات، هناك أوجه قصور عديدة في إفصاح القوائم المالية وملحقاتها في مصر. أوصت الدراسة أن تكون أرقام المقارنة لمدة ثلاثة سنوات سابقة، الإفصاح عن أثر اختيار واستخدام سياسة محاسبية دون غيرها.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح والشفافية في التقارير المالية، وتميزت دراستنا بالتركيز على دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية.

2. **دراسة, طارق عبد العال، 2006م , بعنوان: (نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية)**[1]:

---

(1) محمد حسني عبد الجليل صبحي، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، بحث منشور، العدد1، 2002م)، ص ص 1 – 59 .

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية وتفسير العلاقة بين خصائص المنشأة (حجم المنشأة، هيكل التمويل، نجاح المنشأة، الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات) ومستوى الشفافية. افترضت الدراسة أن هناك فروق معنوية بين معدي المعلومات ومستخدميها عند تقدير مستوى الشفافية، هناك علاقة معنوية بين خصائص المنشأة ومستوى الشفافية. توصلت الدراسة إلى أنه يعد مفهوم الشفافية مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد، حيث مازالت نوعية المعلومات (مالية/ غير مالية، تاريخية/ مالية/ متوقعة، . قيمة/ كمية، سرد، وصف) محل جدل عن تقدير مستوى الشفافية، كما أن أهميتها التشبيه تختلف من شخص لأخر ومن موقف لأخر ومن توقيت لأخر، وبسبب المصالح المتعارضة لمعدي ومستخدمي المعلومات وقيود متعلقة بالإفصاح عن المعلومات مثل الاضرار بالمركز التنافسي للمنشأة، أو قيود التكلفة أو التخوف من رد الفعل السلبي المبالغ فيه لدى المستخدمين أو زيادة التفاصيل عن الحد الملائم، فإنه لا يتم الوصول إلى إجماع حول كيفية ترتيب المعلومات حسب أهميتها النسبية، وهذا يعني بصفة عامة أن التوصل إلى تقديرات جيدة لمستوى الافصاح يجب أن يعتمد إلى حد كبير على ما يعتقد أغلب الناس أن يحقق مستوى الشفافية، وينبغي جعله صالحاً بالنسبة للموثوقية والملاءمة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على قياس مستوى الشفافية بالاعتماد على خصائص المنشآت في البيئة المصرية، وهدفت للتوصل لمقترح نموذج لقياس مستوى الشفافية بينما ركزت دراستي على دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية.

---

(1) د. طارق عبد العال، **نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت في البيئة المصرية**، (القاهرة: مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 10، العدد الأول، بحث منشور، 2006م) ص ص 1 – 104

3. **دراسة, أحمد رجب عبد الملك، 2006 , بعنوان: (إطار مقترح للتقارير المالية في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية)**[1]:

هدفت الدراسة للتعرف على مفهوم الشفافية وأهميتها، التعرف على ما هو أثر غياب الشفافية على التقارير المنشورة، محاولة تقديم إطار مقترح لتحقيق الشفافية في التقارير المنشورة. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي. افترضت الدراسة ترغب الشركات في الافصاح عن المؤشرات غير المالية، ترغب الشركات في الافصاح عن المؤشرات المالية، ترغب الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والمخاطر، ترغب الشركات في الافصاح عن المعلومات الخاصة بالإدارة والمساهمين، ترغب الشركات في الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأنشطة التي تنتج الإيرادات وجودة الموارد واستراتيجية الشركة والتنافس في الصناعة. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستغلال المعلومات الداخلية، وتعد ركيزة تعاملات البورصة وهي نقطة يفتقدها السوق، غياب الشفافية ادى إلى انهيار بعض الشركات ومن ثم إعلان إفلاسها، معايير المحاسبة المصرية تمثل الحد الأدنى من الافصاح المحاسبي الواجب توفره للمستثمرين. أوصت الدراسة بضرورة وجود آلية لإلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المقترحة وذلك لضمان فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات، ضرورة وضع تشريعات وقواعد ملزمة لإفصاح الشركات عن البنود المقترحة من الباحث وذلك حتى تحقق الشفافية نظراً لافتقار الكثير من التشريعات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية لنصوص واضحة وصريحة حول الإفصاح المالي وغير المالي عن أوضاع الشركات المساهمة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت إطار مقترح للتقارير المالية في ظل تحقيق الشفافية ببورصة الأوراق المالية، ولم تتطرق للسياسات المالية والتلاعب فيها، الأمر الذي ركزت عليه دراستنا مع التركيز على دور لجان المراجعة في ذلك.

---

(1) د. أحمد رجب عبد الملك، **إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، بحث منشور، 2006 م) ص ص 11، 57 .

4. **دراسة,عادل عبد الفتاح مصطفي الميهي، 2007م, بعنوان: (الإفصاح والشفافية في صناديق الاستثمار السعودية لخدمة أغراض الحوكمة)**[1]:

هدفت الدراسة لتحليل لائحة صناديق الاستثمار السعودية الجديدة، بيان دور لائحة صناديق الاستثمار السعودية في تدعيم أغراض الحوكمة، خاصاً فيما يتعلق بالإفصاح الشفافية. انتهجت الدراسة الأسلوب الاستقرائي وأسلوب الدراسة المكتبية. افترضت الدراسة تقوم لائحة صناديق الاستثمار السعودي الجديدة بدوراً فعال في خدمة أغراض الحوكمة، وذلك من خلال ما توفره من مستوى عال من الإفصاح والشفافية. توصلت الدراسة لعدة نتائج التركيز على الدور الرقابي والإشرافي لهيئة السوق المالية السعودية بدلاً من مؤسسة النقد العربي السعودية وذلك لخدمة اغراض الحوكمة، تركيز اللائحة على ممارسات وسياسات الحوكمة وخاصاً فيما يتعلق بحقوق المستثمرين ومجلس الإدارة والإفصاح والشفافية. أوصت الدراسة بتوسيع قاعدة المشاركة في الاستثمار في الصناديق وعدم التركيز الملكية مع استثناء نسبة مدير الصندوق لحسابه الخاص، النص صراحةً على دور مراقب الحسابات في مراجعة وفحص القوائم المالية للصندوق، وأن يكون مستقلاً ومؤهلاً تأهيلاً مناسباً للقيام بأعماله على وجهٍ مرض.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت الافصاح والشفافية في صناديق الاستثمار السعودية لخدمة أغراض الحوكمة وركزت على لائحة صناديق الاستثمار السعودية الجديدة.

بينما تناولت دراستي دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وركزت على جودة التقارير المالية وشفافيتها.

5. **دراسة, محمد احمد ابراهيم خليل، 2008م, بعنوان: (مدخل مقترح لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية)**[2]:

هدفت الدراسة التعرف على طبيعة وماهية الشفافية والفلسفة التي تقوم عليها، الوقوف على الصعاب والعقبات التي تواجه الشفافية واقتراح أساليب التغلب عليها، تحديد العوامل المؤثرة في الشفافية والاستفادة منها في اقتراح مدخل متكامل لقياسها. اتبعت الدارسة المنهج الاستنباطي

---

(1) د. عادل عبد الفتاح مصطفى الميهى، **الافصاح والشفافية في صناديق الاستثمار السعودية لخدمة أغراض الحوكمة**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المؤتمر العلمي السنوي السابع، بحث منشور، 2007م) ص ص 151 – 177 .

(2) د. محمد احمد ابراهيم خليل، **مدخل مقترح لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية**، (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، بحث منشور، 2008م) ص ص 1 – 63 .

والمنهج الاستقرائي. افترضت الدراسة تباين مستوى الشفافية بين منظمات الأعمال المصرية محل الدراسة على الرغم من أنها مسجلة جميعاً ببورصة الأوراق المالية، يوجد تباين بين المجموعات الممثلة لمقاييس الشفافية على مستوى منظمات الأعمال المصرية محل الدراسة، ضعف مستوى الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية. توصلت الدارسة لعدة نتائج أهمها تعدد المزايا التي تحققها الشفافية سواء على مستوى منظمات الأعمال أو على مستوى فئات المجتمع المختلفة المهتمة بها أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل، محدودية سلبيات ومصاعب تحقيق الشفافية في التقارير والقوائم المالية لمنظمات الأعمال، مع إمكانية التغلب عليها وذلك بالمقارنة بالإيجابيات والمزايا الكثيرة التي تحققها، أوصت الدراسة بإصدار تشريع موحد يتضمن جميع النصوص التي وردت بالقوانين والقرارات الاقتصادية المختلفة وإنشاء إدارة متخصصة بمنظمات الأعمال المصرية وتكون ضمن الهيكل التنظيمي لها وتمسى إدارة متابعة وتحقيق الشفافية بالمنظمة وتكون معنية بكل الجوانب المتعلقة بتلبية احتياجات مختلفة المهتمين بالمنظمة بالمعلومات التي تتطلبها الشفافية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت تقديم مقترح لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية وهدفت للوقوف على الصعاب والعقبات التي توجه الشفافية واقتراح أساليب التغلب عليها، وتميزت دراستي بتناولها لدور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

6. **دراسة, هشام فاروق الإيباري، 2009م, بعنوان: (نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية)**[1]:

هدفت الدراسة محاولة تقديم إطار مقترح (تأصيل فكري) للشفافية في القوائم المالية، الكشف عن مدى شفافية التقارير المالية لمنشآت الأعمال، الكشف عن مدى إدراك مستخدمي التقارير المالية للشفافية في القوائم المالية. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. افترضت الدراسة فرض رئيسي هو تفضل منشآت الأعمال تطبيق السياسات المحاسبية التي من شأنها دفع درجة الشفافية في القوائم المالية، وهذا الفرض اختبر ثلاث فروض فرعية، عند إعداد القوائم المالية تفضل منشآت الاعمال استخدام طريقة الوارد اولاً صادر أولاً لحساب تكلفة

(1) د. هشام فاروق الإيباري، **نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية**، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الأول، العدد الثاني، 2009م) ص ص 321 - 371 .

المخزون على أساس كل بند على حده، عند إعداد القوائم المالية تفضل منشآت الأعمال استخدام سياسة إعادة التقييم في تحديد قيمة الأصول الثابتة بعد القياس الأولى لها، عند إعداد القوائم المالية تفضل منشآت الأعمال المعالجة القياسية لتكلفة الاقتراض. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها نشر ثقافة الشفافية المالية وبثها للمستويات الإدارية بالمنشأة، توفير قاعدة بيانات متكاملة عن عمليات وأنشطة المنشأة. أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم معايير المحاسبة المصرية في ضوء ما يسمى بمحاسبة الشفافية، والعمل على إيجاد الحلول لتحقيق الشفافية المالية وبما لا يتعارض مع النظرية المحاسبية، الحاجة إلى تنمية قدرات ومهارات العاملين في كل من الإدارة المحاسبية وإدارة المعلومات لضمان تحقيق الإفصاح الكامل والشفافية المالية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على الشفافية في القوائم المالية من خلال إطار مقترح، بينما تناولت دراستي دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

7. **دراسة, سامي محمد أحمد غنيمي، 2011م, بعنوان: (إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال)**[1]:

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الشفافية من وجهة النظر المحاسبية والمشكلات التي تواجهها، والمقترحات التي يمكن من خلالها التغلب على بعض تلك المشكلات، تحديد الممارسات التي يمكن أن تقوم بها إدارة الأرباح وفقاً للمداخل المختلفة التي يمكن أن تقوم بها إدارة الأرباح وفقاً للمداخل المختلفة التي يمكن أن تتبعها ومدى تأثير تلك الممارسات على المساهمين والمستفيدين وأصحاب المصالح مع منظمات الأعمال. اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، افترضت الدراسة يمكن الاعتماد على الشفافية في الإفصاح بمنظمات الأعمال المصرية عند إعداد التقارير والقوائم المالية الختامية، أن ممارسات إدارة الأرباح وفقاً للمداخل المختلفة تضع الأولوية لأهداف الإدارة وهو ما يترتب عليه تحريفات جوهرية هامة في التقارير والقوائم المالية التي تعثر بأهداف المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بمنظمات الأعمال، إن تطبيق الإطار المقترح للشفافية بمنظمات الأعمال المصرية يمكن أن يؤدي بفعالية

---

(1) د. سامي محمد أحمد غنيمي، **اطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال،** ( بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، المجلد الثاني، بحث منشور، 2011م) ص ص 41 – 99 .

إلى الحد من التحريفات الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح لخدمة أهداف الإدارة على حساب أهداف باقي الأطراف الأخرى. توصلت الدراسة لعدة نتائج أن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر بصورة سلبية على العديد من الجوانب منها ما هو متعلق بالنواحي المحاسبية المستخدمة في تقييم عناصر القوائم المالية، أن الإطار المقترح لتحقيق الشفافية بهدف الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تمارسها الإدارة لتحقيق أهدافها الخاصة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة هدفت لوضع اطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومنظمة الأعمال, بينما هدفت دراستي لإبراز دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

8. **دراسة, مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، 2011م, بعنوان: (تطوير القياس المتوازن للأداء كمدخل لقياس الشفافية في التقارير المالية المنشورة)**[1]:

هدفت الدراسة التعرف على مدى التباين بين منشآت الأعمال المصرية في الإفصاح عن مؤشرات القياس المتوازن للأداء لتحقيق الشفافية في التقارير المالية المنشورة، التعرف على فلسفة القياس المتوازن للأداء ومدى ملاءمتها كمقياس للشفافية في التقارير المالية المنشورة. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي. افترضت الدراسة هناك بين منشآت الأعمال المصرية في الإفصاح عن مؤشرات القياس المتوازن للأداء لتحقيق الشفافية في التقارير المالية المنشورة، تعد فلسفة القياس المتوازن للأداء مقياس ملائم لتحقيق الشفافية في التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية، الافصاح عن مؤشرات القياس المتوازن للأداء له أثر إيجابي على مستوى الشفافية في التقارير المالية المنشورة، الإطار المقترح لتطوير القياس المتوازن للأداء ملائم للتطبيق ويؤثر على مستوى الشفافية في التقارير المالية المنشورة. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها تزايد أهمية الاتجاه إلى الإفصاح عن مؤشرات القياس المتوازن للأداء لقياس الشفافية في التقارير المالية المنشورة، تعتمد الشفافية من المنظور المتوازن للأداء على الإفصاح عن مؤشرات القياس المتوازن للأداء وما يتضمنه من معلومات مالية وغير مالية في ضوء أهميتها النسبية لمستخدمي التقارير المالية. أوصت الدراسة بالزام منشآت الأعمال المصرية

---

(1) د. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **تطوير ا لقياس المتوازن للأداء كمدخل لقياس الشفافية في التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية، (**بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، المجلد الأول، بحث منشور، 2011 م)، ص ص 3 – 85 .

بإنشاء إدارة مستقلة ضمن هيكلها التنظيمي وتتبع لجنة المراجعة، توعية مستخدمي التقارير المنشورة بأهمية دراسة مؤشرات القياس المتوازن للأداء وتحليل ما تتضمنه من معلومات.

يرى الباحث أن هذه الدراسة هدفت للبحث في محاولة تطوير القياس المتوازن للأداء لاستخدامه كمدخل لقياس مستوى الشفافية في التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية، وتميزت دراستي عنها بأنها هدفت لإبراز دور لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق شفافية التقارير المالية.

9. **دراسة, غازي أبو قاعود، 2011م, بعنوان: ( إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال)**[1]:

هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم تأصيل نظري لمفهومي الشفافية الإدارية وتطوير الأعمال ومعرفة دور الحكومات في ممارسة الشفافية، اقتراح نموذج لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال في المنظمات العامة والخاصة. اتبعت الدراسة المنهجي الوصفي والتحليلي. افترضت الدراسة ما المقصود بمفهومي أبعاد الشفافية الإدارية ومحاور تطوير أعمال المنظمات، ما مدى توافر أبعاد الشفافية الإدارية في منظمات الأعمال الأردنية عموماً في شركة الاتصالات الأردنية تحديداً ، ما مستوى العلاقة الارتباطية بين ابعاد الشفافية ومحاور تطوير الأعمال في منظمات الأعمال وتحديد أعمال شركة الاتصالات الأردنية. توصلت الدراسة أي أن هناك إمكانية لتقديم إطار ينظم الأثر الإيجابي لممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال، هناك علاقة عكسية بين مستوى توافر أبعاد الشفافية وبين أشكال الفساد كالرشوة والمحسوبية، حيث أن ارتفاع مستوى الشفافية يعني انخفاض مستوى جميع الممارسات السلبية. أوصت الدراسة بضرورة التأكيد على مفهوم الشفافية لما في ذلك من توفير للمتطلبات الرئيسية لتطوير أعمال المنظمات، تطبيق الإطار الذي افترضته الدراسة على جميع منظمات الأعمال الأردنية لقياس علاقة وأثر ممارسة أبعاد الشفافية في محاور تطوير الأعمال فيها.

يرى الباحث أن هذه الدراسة اقتصرت على الشفافية الإدارية دون التطرق إلى السياسات المحاسبية وشفافية التقارير المالية الأمر الذي اهتمت به دراستي.

---

(1) د. غازي أبو قاعود، **إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال،** (القاهرة: مجلة النهضة، المجلد 12، العدد الثاني، بحث منشور، 2011م) ص ص 1 – 42 .

10. **دراسة, عزة حلمي محمود شلبي، 2012م, بعنوان: ( المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية في الحد منها)**[1]:

هدفت الدراسة إلقاء الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور المحاسبة الإبداعية فيها، التعرف على وسائل ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية المنشورة دور الشفافية والإفصاح في الحد منها. اهتم البحث بإلقاء الضوء على اسباب الغش والتلاعب في القوائم المالية والقضاء على المحاسبة الابداعية، ومدى ارتباط الشفافية والافصاح بالحد من التلاعب في التقارير المالية ومحاولة منع ذلك بقدر الإمكان. توصلت الدراسة لعدة نتائج هناك علاقة بين التلاعب في البيانات المالية المنشورة وممارسات المحاسبة الإبداعية، هناك علاقة بين الافصاح والشفافية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، عدم تغيير السياسات المحاسبية مع توفير نظام عادل وفعال يحتكم إلى الشفافية والنزاهة والمساءلة وجودة الافصاح عن البيانات المالية عن طريق جودة المعايير المحاسبية. أوصت الدراسة بضرورة دراسة أسباب ضعف تطبيق متطلبات الإفصاح والشفافية في المنظمات، أن يبني المراجع تقريره ورأيه على حقائق فنية تعتمد على الدليل القاطع.

يرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بمدى مساهمة المحاسبة الإبداعية في الغش والتلاعب في البيانات المالية وركزت على دور الإفصاح والشفافية في الحد منها، وتميزت دراستي بالربط بين دور لجان المراجعة والتلاعب في السياسات المحاسبية، مع تحقيق شفافية التقارير المالية.

---

(1) د. عزة حلمي محمود شلبي، **المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية في الحد منها**، (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية،، العدد الثاني، المجلد الأول, بحث منشور، 2012 م) ص ص 117 – 147 .

**11.دراسة, عمر السر الحسن , 2015م , بعنوان (دراسة تحليلية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف ) ([1]):**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر آليات حوكمة الشركات في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية من خلال تحقيق الشفافية في التقارير المالية لمصارف السودانية، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة إلى أن التنسيق بين آليات حوكمة الشركات يساعد على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال الشفافية في التقارير المالية للمصارف، وإشراك لجنة المراجعة في اختيار وتعيين المراجع الخارجي يضفي الموثوقية في التقارير المالية للمصارف التجارية السودانية، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين آليات حوكمة الشركات في المصارف السودانية لتلبية حاجات مستخدمي التقارير المالية، والعمل على إصدار تقرير عن فاعلية آليات حوكمة الشركات في المصارف السودانية لدعم الشفافية في التقارير المالية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة اهتمت ببيان أثر آليات حوكمة الشركات في إضفاء الموثوقية في التقارير المالية من خلال تحقيق الشفافية في التقارير المالية لمصارف السودانية، وتميزت دراستي بالربط بين دور لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية، مع تحقيق شفافية التقارير المالية .

**موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:**

الاستفادة: استفاد الباحث من الدراسات السابقة في:

1. صياغة مشكلة الدراسة .
2. كتابة الإطار النظري للدراسة .
3. إعداد أداة الدراسة .

أوجه الشبه بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث:

1. تركيز الدراسات على إبراز دور لجان المراجعة في المنشآت .
2. ركزت بعض الدراسات على الخصائص الأساسية للجنة المراجعة .

---

(1) د, عمر السر الحسن , **دراسة تحليلية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف** , (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد37، العدد الثاني، 2015م).

3. ربطت بعض الدراسات بين لجان المراجعة وشفافية التقارير المالية .
4. ركزت الدراسات على أهمية لجان المراجعة منشآت الأعمال .

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث (أي ما يميز الدراسة الحالية ):

1. تركيز الدراسة الحالية على بيئة الأعمال السودانية .
2. ربط الدراسة الحالية بين خصائص لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية .
3. ركزت الدراسة الحالية على تحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وتحقيق الشفافية في التقارير المالية .
4. ربط الدراسة الحالية بين الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وتحقيق شفافية التقارير المالية في المصارف التجارية .

# الفصل الأول

# لجان المراجعة

يتناول الباحث في هذا الفصل نشأة وتطور ومفهوم وأهداف وأهمية ومبررات وضوابط وسلطات وخصائص لجان المراجعة، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة وتطور ومفهوم وأهمية لجان المراجعة .

المبحث الثاني: أهداف ومسئوليات ووظائف لجان المراجعة.

المبحث الثالث: ضوابط وخصائص لجان المراجعة .

## المبحث الأول

## نشأة وتطور ومفهوم وأهمية لجان المراجعة

### أولاً : نشأة وتطور لجان المراجعة:

أشارت بعض الدراسات إلى أن بداية ظهور لجان المراجعة كان في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنهيار العديد من الشركات الكبرى كقضية شركة مكسون وروبن Mekesson and Robbins عام (1938)، وأوضحت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية Securities and Exchanging Commission (SEC) في إحدى نشراتها بخصوص هذه القضية الأمريكية أنه لو وجدت لجنة مراجعة لكان تم اكتشاف العبث في ملايين الدولارات في حسابات العملاء والمخزون بهذه الشركة ولمنعت التلاعب، أيضاً تلك القضية أسفرت عن قيام بورصة نيويورك للأوراق المالية New York Stack Exchange (NYSE) بالتوجيه بضرورة قيام لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته في إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات المساهمة[1].

لم يحظى اقتراح تكوين لجان مراجعة من هيئة الأوراق المالية الأمريكية بالاهتمام المطلوب من 1940م وحتى عام 1967م، حيث أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه من الضروري أن يكون لدى جميع الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة لجان مراجعة تتكون من الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة لترشيح المراجعين الخارجيين والإشراف على أعمالهم وفحص هيكل الرقابة الداخلية ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة ومقابلة مسئولياتهم المتعلقة بالرقابة[2].

بالرغم من أن البداية الحقيقية لظهور فكرة لجان المراجعة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه سرعان ما انتشرت هذه الفكرة ولاقت الرواج في كثير من بلدان العالم، ويقوم الباحث باستعراض نمو فكرة لجان المراجعة في بعض الدول كالآتي:

---

(1) د. محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا , جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل العدد الثاني، 1995م )، ص18.

(2) American Institute of Certifed Public Accountants **"Executive Committee Statement on Audite Committee of Directors**, Journal of Accountancy. No.1 July 1967, P.10.

**1. الولايات المتحدة الأمريكية:**

نشطت فكرة تكوين لجان مراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 1878م أصدر مجلس سوق نيويورك للأوراق المالية قراراً يلزم فيه الشركات الأمريكية التي تتداول أوراقها بالسوق بإنشاء لجان مراجعة مكونة من بعض أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، وعرف أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين بالأعضاء الذي لا يشغلون أي منصب تنفيذي.

في عام 1979م قرر كذلك سوق أمريكا للأوراق المالية استخدام لجان المراجعة وتتابع على ذلك الهيئة الأمريكية لتنظيم تداول الأوراق المالية وكذلك مجمع المحاسبين الأمريكين (AICPA)فيما بعد[1].ويرى البعض أنه بعد إنشاء مجلس الرقابة على الشركات ازدادت أهمية لجان المراجعة في البنوك والشركات واتسع دورها[2]. قد كان للمنظمات والمجامع المهنية دور كبير في تكوين وتفعيل اللجان في الولايات المتحدة الأمريكية مثل هيئة الأوراق المالية الأمريكية أدخلت تعديلات حديثة للجان المراجعة عام 1999م، واعتمدت في ذلك على التوصيات التي قدمتها لجنة Blue Ribbon Committee وكانت الأخيرة قد أوصت بعدة تعديلات لتؤخذ من قبل البورصة الأمريكية، وبورصة نيويورك، وبورصة الجمعية الوطنية لتجار الأوراق المالية ومعهد المحاسبين الأمريكي[3].

**2. المملكة المتحدة:**

يرى بعض الكتاب أن فكرة لجان المراجعة ظهرت في بريطانيا منذ عام 1972م في شركة السكة الحديد البريطانية وقد ثبتت بريطانيا مفهوم لجان التدقيق في نهاية الثمانين حيث أوصت لجنة كادلروي Cadlruy بأنه يجب على جميع الشركات ببورصة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة تكوين لجنة مراجعة وأن تكون العضوية لأعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين بالشركة وأن يتمتع أغلبهم بالاستقلال التام، وقد أيدت العديد من المؤسسات المهنية استخدام لجان المراجعة داخل الشركات البريطانية، وقد ظهرت نتيجة هذه الجهود في دراسة أجريت

---

(1) وليم توماس، أمرسون هنكي، **دراسات متقدمة في المراجعة**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م)، ص.ص195-196.

(2) د. عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق** المال,( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص303.

(3) Verschoor, C.C. **Bench Making the Audit Committee, Journal of Accountancy**, Sep. 1993، p59.

بواسطة مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا أكدت استخدام لجان المراجعة على نطاق واسع في بريطانيا[1].

**3. تجربة مصر:**

يبدو أن لجان لمراجعة ظهرت مؤخراً في العالم العربي، ففي مصر تم تأكيد وجود لجان المراجعة عندما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (30) في 2002/6/18م بشأن قواعد قيد استمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية، والذي ألزم كل شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية بضرورة وجود لجنة للمراجعة تتأكد من مدى التزام الشركة بقواعد الإفصاح من عدمه، فضلاً عن التأكد من مدى قيام مراقبي الحسابات بواجباتهم بحياد تام، أيضاً نشطت فكرة تكوين لجان المراجعة في بعض الدول العربية الأخرى قبل الأردن، فقد ألزم البنك المركزي الأردني البنوك بتأليف لجان تدقيق من بين مجلس الإدارة وذلك بموجب مذكرة صدرت عام 1996م[2].

**4. تجربة سلطنة عمان:**

يكون من المفيد أن نشير إلى أن الكثير من البلدان العربية ما زال في غياب التشريعات الآمرة غير منفذ لهذا المطلب إيجاد (لجنة مراجعة) ولو بشكل تطوعي، ومن الجدير بالذكر أن الدولة الوحيدة التي أصدرت تشريعا أمرا لتنفيذ ذلك وتطبيق حوكمة الشركات هي سلطنة عمان وقد جاء ذلك ضمن أحكام التعميم رقم 11/2002 الصادر في الثالث من يونيو سنة 2002م، والمعدل بالتعميم رقم 01/2003 الصادر في بداية عام 2003م من قبل سلطة سوق المال: The Capital Market Authority بناء على ذلك أصبح تقرير مجلس الإدارة على المساهمين يتضمن بيان التصريح والإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وبيان من هم الأعضاء المستقلين ( غير مشارك في الإدارة التنفيذية) مع بيان عدد وتواريخ الجلسات ومقدار الأتعاب المدفوعة، ويراعى كذلك أن يتضمن التقرير المذكور جزئية مستقلة عن كل من [3]:

---

(1) Jack & Rew "Audit Committee: Aguide for Non Executive Directors," Accountancy: Books in Business the Institute of Chartered Accountants in England Wales, 1993, p2.

(2) د. عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاته، مرجع سابق، ص377.

(3) محمد سليمان الصلاح، **الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات،** ( القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26سبتمبر 2005م)، ص.ص63-64.

أ. حوكمة الشركات وتطبيق قواعدها.

ب. لجنة التدقيق التنفيذية.

يلاحظ الباحث إن لجان المراجعة كفكرة يعمل بها في أغلب دول , وترجع فكرة ظهورها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نظراً للتطور الكبير في الاقتصاد الأمريكي , وأهمية القوائم المالية للمستخدمين في بورصات الأوراق المالية الأمريكية والمنافع التي تحققت من وراء ذلك , كما يمكن إبراز تطور لجان المراجعة من خلال تقسيم مراحل تطورها في الآتي [1]:

1. الفترة ما قبل عام 1939م:

في فترة ما قبل ظهور فكرة لجان المراجعة كانت هنالك بعض مجالس الإدارات في الشركات يسلكون بعض البحار ويقومون بتفويضها بمساعدتهم في بعض المهام، ومن الصعب تتبع نشأة فكرة لجنة المراجعة من الناحية التاريخية ومع ذلك وجد أن بعض الشركات الأمريكية لديها لجان مراجعة في مجالس إدارتها منذ مطلع هذا القرن، فعلى سبيل المثال قد وجدت لجنة مراجعة في شركة Insurance Company of American منذ عام 1905م، كما أن البنوك والمؤسسات الأمريكية يوجد لديها لجان مراجعة في مجالس إدارتها منذ وقت مبكر، وكذلك بعض الشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

2. الفترة من 1939م إلى عام 1950م:

إن فكرة لجان المراجعة بدأت في الظهور في عام 1939م في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد قضية شركة Mckesson and Robbins مما أدى إلى ضعف الثقة في إدارة الشركات ومما نتج عنه عدم الثقة في مصداقية التقارير المالية، وكان من الطبيعي مناداة الهيئات والمنظمات المهنية بضرورة إحكام الرقابة على عملية التقرير المالي لحماية مصالح حملة الأسهم.

---

(1) المرجع السابق، ص64.

(2) د. سامي وهبة متولي، **لجنة المراجعة ودورها في زيادة عملية عمل المراجعين ودعم استقلالهم**، (القاهرة, جامعة عين شمس , كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 1992م )، ص1018.

في عام 1940م أوصت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) Stock Exchange Commission بأنه عندما يكون من الممكن عملياً فإن اختيار مراجعي الحسابات للشركة بواسطة لجنة مراجعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين أمراً مطلوباً [1].

يرى الباحث أن هذه الفترة تمثل بداية ظهور لجان المراجعة وأن هدفها دعم استقلال المراجع الخارجي ولم تجد اهتماماً من قبل الشركات.

3. الفترة من عام 1951م إلى عام 1970م:

خلال هذه الفترة لم يكن هنالك اهتمام بلجان المراجعة وفي عام 1967م أوصى مجمع المحاسبين الأمريكي (AICPA) جميع شركات المساهمة العامة بضرورة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لدعم استقلال المراجعين الخارجيين والتشاور مع الإدارة وفي عام 1970م تركزت اهتمامات هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على ضرورة أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين[2].

يرى الباحث أن في هذه الفترة لم تحظى فكرة لجان المراجعة الاهتمام المطلوب وبدأت تنشط الفكرة في 1967م حيث بدأ الاهتمام بالأنشطة والمهام المطلوب أدائها من قبل هذه اللجان.

4. الفترة من 1971م إلى عام 1990م:

نتيجة لاتساع النشاط الاقتصادي وتزايد عدد الشركات المساهمة وتزايد احتمالات الغش والتلاعب والتصرفات المالية غير القانونية وصعوبة اكتشافها نتيجة للتطور في النظم المحاسبية أدى كل هذا لزيادة الاهتمام بتكوين لجان المراجعة بشكل كبير، وفي عام 1972م أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) توصياتها بشأن تكوين لجان المراجعة مع الأعضاء غير التنفيذيين حثت جميع شركات المساهمة العامة على ضرورة بذل الجهد والتعاون من أجل تكوين هذه اللجان لدعم الثقة في القوائم المالية[3].

---

(1) د. جورج دنيال غالي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، (القاهرة: د.ن، 2007م)، ص130.

(2) د. عاطف محمد أحمد، **دراسة اختيارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية التدقيق للحسابات في الأردن**، ( القاهرة,جامعة القاهرة، كلية التجارة ,مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول، 2003م)، ص534.

(3) د. عبيد سعد المطيري، **تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية**، (الكويت ,جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد الثالث، 2003م )، ص205.

في عام 1974م أوصت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بضرورة الإفصاح عن وجود أو عدم وجود لجنة بتلك الشركات، وفي عام 1977م اشترطت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) وجود لجنة مراجعة كشرط تسجيل الشركة في البورصة ثم أوصت الهيئة الأمريكية لسوق المال أنه يجب أن يكون في الشركات المسجلة بالهيئة الأمريكية سوق المال لجنة مراجعة[1]. وفي عام 1978م أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تقرير اللجنة المختصة بلجنة المراجعة، وأوضحت اللجنة في التقرير أن تشكيل لجنة المراجعة لن يكون شرطاً مسبقاً للمراجع الخارجي كي يبدأ أعمال المراجعة ولكن على المراجع الخارجي تدعيم كافة جمهور هيئة سوق المال وأي جهة أخرى تشجع أو تطلب تشكيل لجنة المراجعة[2].

كما أوصى مجمع المراجعين الداخليين جميع الشركات المساهمة العامة بضرورة تشكيل لجان مراجعة من مديرين خارجيين، كما أكد على أهمية تشكيل تلك اللجان في جميع الشركات بما فيها غير الهادفة للربح والهيئات الحكومية، كما أوصت لجنة Rread Way في عام 1987م بضرورة إتباع الشركات لما جاء في نشرة بورصة نيويورك[3].

يرى الباحث أن هذه الفترة اتسمت بازدياد الجهود المبذولة من قبل الهيئات والمنظمات المختصة بلجان المراجعة وأهمية تكوين هذه اللجان في شركات المساهمة والعامة أو حتى الشركات التي لا تهدف للربح.

5. الفترة من عام 1991م إلى عام 2002م:

في عام 1992م أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) توصية بخصوص (دور لجان المراجعة في عملية التقرير المالي) والتي أكد منها على ضرورة قيام اللجنة بفحص وتقييم التقارير المالية.

في فبراير 1999م أصدرت لجنة O'Malley التي تكونت بقرار من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) توصياتها العشرة المتعلقة بلجان المراجعة والتي كانت تتفق مع مطالب الإفصاح التي أوصت بها هيئة تداول الأوراق المالية SEC لما طالبت اللجنة المراجعين الداخليين

---

(1) د. سامي وهبة متولي، **دراسات متقدمة في المراجعة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م)، ص8.

(2) د. محمد الفيومي محمد، **المراجعة المتقدمة**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003م)، ص ص43-45.

(3) د. جورج دنيال غالي، مرجع سابق، 2007م، ص135.

بضرورة مساعدة لجان المراجعة في تطبيق هذه التوصيات وتركزت العشرة توصيات حول ثلاث محاور رئيسية(استقلال لجنة المراجعة، فاعلية لجنة المراجعة، وتسهيل الممارسات المحاسبية بين الإدارة والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة).

منذ عام 2002م هيئة تداول الأوراق المالية SEC تعمل من أجل التخطيط لدور لجان المراجعة في شركات المساهمة العامة، وفقاً لمتطلبات الإفصاح والضغوط الواقعة عليها من أجل دعم استقلال المراجعين وتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية مما استلزم على لجنة المراجعة اتخاذ سياسات معدلة وإجراءات جديدة لكي تستجيب لهذه البيئة الجديدة[1].

يرى الباحث أن هذه الفترة زاد الاهتمام بخصائص لجان المراجعة ووظائفها ومسئولياتها حيث كان الاهتمام قبل هذه الفترة بفكرة تكوين لجان المراجعة واستقلال أعضائها.

يلاحظ الباحث من خلال نشأة وتطور لجان المراجعة ما يلي:

1. أن هنالك عدة عوامل أدت لظهور لجان المراجعة في الشركات والمؤسسات , منها:
2. ازدياد فرض القيود القانونية في كثير من الدول المتقدمة الاقتصادية .
3. ضخامة حجم مجلس الإدارة وعدم التجانس بين أعضاءه بما لا يتناسب مع تناول العملية الخاصة باستعراض مراجعة القوائم المالية للشركات .
4. الخلافات التي قد تثور بين مصالح الإدارة ومصلحة جودة التقارير المالية
5. أن لجنة المراجعة أصبحت التزاماً على كافة البنوك والشركات المسجلة بالأسواق المالية وذلك وفقاً للنصوص القانونية وقرارات هيئات سوق المال والبورصات وتوصيات التقارير واللجان المشكلة من المجامع المهنية المختلفة
6. أن محاولة وضع تعريف للجنة المراجعة يتداخل دائما مع طبيعة عملها وتشكيلها.

**ثانياً: مفهوم لجان المراجعة:**

لا يوجد مفهوم موحد للجان المراجعة نظراً لأن مهامها ومسئولياتها ودورها قد يختلف من منشأة لأخرى ومن دولة لأخرى، هناك اتجاه متزايد في كثير من الشركات نحو إنشاء ما يطلق عليه لجنة المراجعة , وتتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين وذلك

---

(1) د. عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور الأفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات ,** (القاهرة ,جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية,جامعة القاهرة، العدد الثاني، يوليو 2003م )، ص475.

بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية مما يزيد من استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وكلما زادت العلاقة بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية كلما زاد احتمال توافر الاستقلالية والموضوعية في الفحص والتقرير[1].ويمكننا استعراض بعض المفاهيم على النحو التالي:

1. عرفت لجنة المراجعة بأنها " لجنة تمثيل في عدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة يحملون مسئولية مساعدة المراجعين (ضمن مسئوليات أخرى) للحفاظ على الحياد عن الإدارة" ([2]).

2. عرف بنك بريطانيا لجنة المراجعة بأنها " لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تكون مسئولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة والتي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها".

3. كما عرفها المعهد الأكاديمي للمحاسبين القانونيين بأنها " الإدارة التي يتم من خلالها كبح جميع التصرفات غير الشرعية من قبل الإدارة العليا للشركات" [(3)].

4. عرفت كذلك بأنها " لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسئولية التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، والتأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة، ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي" [(4)].

5. عرفها احد الباحثين بأنها " لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين، ومسئولياتها يجب أن تشمل مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية

---

(1) ممدوح أبو السعود، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات**،، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26 سبتمبر 2005م)، ص.ص334-335.

(2) ألفين أدنيز، جيمس لبوك، **المراجعة مدخل متكامل- ترجمة محمد عبدالقادر**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م)، ص123.

(3) عبد الله المنيف، وعبد الرحمن , إبراهيم الحميد، **لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها - دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية**، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإقتصاد, مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد (11)، العدد الثاني، 1998م )، ص94.

(4) د. إحسان صالح المعتاز، **العوامل المؤثرة في اختيار وتغيير المراجع في الشركات المساهمة السعودية**، (جدة: جامعة الملك عبد العزيز، كلية الإقتصاد, قسم المحاسبة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 1999م )، ص10.

المطبقة داخل الشركة، والاجتماع بالمراجع الخارجي ومناقشته حول نتيجة عملية المراجعة وأيضاً التأكيد على ملاءمة نظم الرقابة المالية بالشركة" [1].

6. عرفها المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين(CICA) The Candian Institute of Chartered Accountants" بأنها لجنة مكونة من مدراء الشركة غير التنفيذيين والذين تتركز مسئولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة"[2].

7. يرى (Jenny and Jean) أن وجود لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية وقواعد السلوك الأخلاقية ذو أثر في تطبيق آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية وعملية المراجعة، وتعتبر لجنة المراجعة من آليات حوكمة الشركات[3].

8. لم يتم الاتفاق على تعريف واضح ومحدد للجنة المراجعة، حيث أن تكوين اللجنة وشروط اختيار أعضائها وطبيعة مهامها تختلف من شركة لأخرى حسب رؤية تلك الشركة لجدوى وجود لجنة المراجعة، ومازال هذا التعريف يخضع للتغيير والتطوير حسب تطور فلسفة الإدارة بالشركات[4].

- أن هذه اللجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والذين يمتلكون المهارات المالية والمحاسبية وذلك لدعم استقلال المراجع الخارجي وتحديد أتعابه ومراجعة القوائم المالية والتقارير للتأكد من جودة المعلومات الواردة بها [2].

يستنتج الباحث من مفهوم لجان المراجعة ما يلي:

---

(1) د. وابل بن علي الوابل، **محددات فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة,مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، 1996م )، ص.ص441-489.

(2) The Candian Institute of Chartered accounting (1992), **Terminology for Accountants**, 4th edition, Canada, CICA, p.10.

(3) Jenny, G., and Jean, S.، "The **Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing Perceptions of Auditors and Directors in Singapore**"، Accounting and Finance، Vol.42، 2002. pp. 195-222.

(4) د. محمد صالح هاشم، **الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة, مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 76، 2010م، ص292.

(2) هولى ج جريجورى وجيسون ر. ليلين، **دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات – الفصل الثالث عشر – حوكمة الشركات في القرن الحادى والعشرين ,** (واشنطن: غرفة التجارة الأمريكية – مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003م )، ص ص205-212 .

1. أن لجنة المراجعة أصبحت التزاماً على كافة البنوك والشركات المسجلة بالأسواق المالية وذلك وفقا للنصوص القانونية وقرارات هيئات سوق المال والبورصات وتوصيات التقارير واللجان المشكلة من المجامع المهنية المختلفة .

2. أن محاولة وضع تعريف للجنة المراجعة يتداخل دائما مع طبيعة عملها وتشكيلها.

3. أن لجان المراجعة تكون مسئولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية بالشركة .

4. أن لجان المراجعة تقوم بمراجعة القوائم المالية .

وعليه يمكن أن يعرفها الباحث بأنها " لجنة فرعية منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وأن يكون على الأقل أحد أعضائها لديه خبرة عالية في المحاسبة والمراجعة، ويتراوح عدد أعضائها مابين ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتكون هذه اللجنة مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية وتحديد أتعاب المراجع الخارجي، وكذلك مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة".

**ثالثاً: أهمية لجان المراجعة**

تتمثل أهمية لجان المراجعة في الآتي:

1. لقد كان الباعث على نشأة فكرة لجان المراجعة هو المحافظة على استقلال المراجع ( داخلي- خارجي) وذلك باعتبار أن لجنة المراجعة تمثل حلقة وصل بين المراجع وإدارة الشركة، غير أن هنالك العديد من العوامل سواء الاقتصادية أو المحاسبية أدت إلى زيادة أهمية لجان المراجعة تتمثل في [1]:

أ. التطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية واتساعها، وتعاظم أهمية الشركات المساهمة.

ب. ضعف النظام الرقابي في الشركات المساهمة، وقيام الإدارة بممارسة ضغوط على المراجع الخارجي حول بعض المسائل.

ج. انتشار الدعاوى القضائية ضد المراجعين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة، (**الإسكندرية**: دار التعليم**، 2010م)، ص ص451-452.

د. دور لجنة المراجعة في الحد من حالات الغش والتلاعب وزيادة فاعلية بيئة الرقابة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع .

2. ازدادت أهمية ( لجان المراجعة ) في السنوات الأخيرة، حيث طلب سوق نيويورك المالي من جميع الشركات المدرجة في السوق المالي أن يكون لديها لجان تدقيق، وأن معظم التوصيات التي نادت بلجان التدقيق، طلبت أن يكون أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وعلى الأقل أن لا يكونوا من المسئولين أو الموظفين في الشركة [1].

3. في أعقاب الانهيارات المالية للشركات في العديد من دول العالم، أزداد الاهتمام بعملية أعداد القوائم المالية وكيفية التأكيد على التزام الشركات بتطبيق القواعد والسياسات المحاسبية السليمة في عملية الإعداد. وفي هذا الصدد زاد الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في إعداد هذه التقارير لما لها من خبرة واستقلالية في أعضائها، وأسفر هذا الاهتمام عن قيام العديد من الدارسين والهيئات العلمية بتحديد مجموعة من المسئوليات يجب على اللجنة القيام بها تجاه التأكد من أن إعداد القوائم المالية تم بطريقة سليمة مع ضرورة الإفصاح الكافي عن المعلومات المالية [2].

4. أهمية لجان المراجعة للأطراف ذات الصلة:

أ. أهمية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة:

إن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين من تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة، وذلك عن طريق دور لجنة المراجعة في تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع الداخلي مع إدارة الشركة التنفيذية فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، بل والأكثر من ذلك تقوم لجنة المراجعة بتقديم الحلول

---

(1) د. محمد عبد الفتاح العشماوى، **التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، ( القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م)، ص.ص142-143.

(2) د. محمد عبد الفتاح العشماوى، **آليات حوكمة الخزانة العامة**، (الرباط: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ملتقى الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة الحكومية دليل حسابات الحكومة المعاصر، الفترة من 16– 20 يوليو2007م )، ص48.

المناسبة لمجلس الإدارة والتي تؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له تجاه وظيفة المراجعة الداخلية[1] .

يتضح للباحث أن وجود لجنة المراجعة بما لديها من استقلالية وفيرة في أعضائها، سوف تؤدي إلى تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية داخل الشركة بالشكل الذي يدعم دورها واستقلاليتها ويجعل مجلس الإدارة على دراية تامة بالمشاكل التي تواجهها المراجعة الداخلية.

ب. أهمية لجنة المراجعة للمراجع الخارجي:

في ضوء الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي تعرضت مهنة المراجعة الخارجية للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الهيئات العالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تلعبه، ومن هذه الحلول الاهتمام بالدور الذي تعلبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون ضغط أو تدخل من قبل إدارة الشركة، وفي هذا المجال قام مجلس معايير المراجعة (Auditing Standard Board) في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بدور لجان المراجعة في عملية المراجعة الخارجية (SAS53, 54, 60, 61, 71, 90) [2].

من الملاحظ أن جميع هذه المعايير اهتمت بطبيعة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الخارجية، وصدرت مجموعة من المسئوليات للجان المراجعة تجاه المراجع الخارجي منها:

- دور لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي.
- دور لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.
- دور لجان المراجعة في حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة.
- دور لجان المراقبة في زيادة تفاعل استقلال المراجع الخارجي.
- أهمية قيام لجان المراجعة بمراجعة القوائم المالية الفترية والسنوية وذلك من قبل مجلس الإدارة.

---

(1) د. محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م)، ص145.

[2] Jack, a, Audit Committees: Aguide for Non Executer Directors, London, the institute of chartered Accounts in England and Wales, 1993, p3.

يتضح للباحث من خلال المسئوليات السابقة للجان المراجعة , أن للجنة المراجعة دور مهم في زيادة فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي، وذلك عن طريق دورها في اختياره وتحديد أتعابه والعمل على حل المشاكل بينه وبين إدارة الشركة فيما يتعلق بالنواحي المحاسبية مما يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة الخارجية بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة ثقة الأطراف الخارجية في تقرير المراجع الخارجي وفي مهنة المراجعة بصفة عامة.

ج. أهمية لجنة المراجعة للمراجع الداخلي:

إن انتشار لجان المراجعة أدى إلى وجود عديد من المنافع لقسم المراجعة الداخلية داخل الشركة، فوجود لجنة مستقلة تقوم باختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر لحل المشاكل التي قد تنشأ بين هذا القسم وإدارة الشركة، كل هذا سوف يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستقلالية وتفعيل الدور الذي يلعبه قسم المراجعة الداخلية بالشركة، وفي هذا المجال أشارت العديد من الأبحاث العلمية التي قامت بدراسة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية بالشركات إلى التأكيد على أهمية لجان المراجعة في زيادة فعالية المراجعين الداخليين وزيادة استقلاليتهم بالشكل الذي يمكنهم من تنفيذ مسئولياتهم الرقابية[1].

يتضح للباحث أن وجود لجان المراجعة بالإضافة إلى أنها تمكن المراجعين الداخليين من تنفيذ مسئولياتهم الرقابية بأكثر كفاءة فإنها كذلك تمكنهم من زيادة التفاعل مع المراجع الخارجي، باعتبار أن من ضمن مسئوليات لجان المراجعة هو التنسيق وزيادة الاتصال بين المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين بالشكل الذي يؤدي إلى مساعدة كل من الطرفين بالوفاء بالتزاماته ومسئولياته وزيادة إمكانية الاعتماد على المعلومات والتقارير المحاسبية والمالية التي تصدرها الشركة.

د. أهمية لجان المراجعة للمستثمرين والأطراف الخارجية:

أظهرت العديد من التقارير العلمية مثل تقرير Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية، أن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى هذا بالتأكيد إلى

---

(1) د. عطية صلاح سلطان، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 24-26 سبتمبر 2005م، ص215.

زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه التقارير[1].

يرى الباحث أن الأمر يتعدى إلى أكثر من ذلك حيث أن العديد من البورصات المالية العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بهذه الشركات بإصدار تقرير خاص بها ويرفق ضمن القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي توضح منه لجنة المراجعة المسئوليات التي قامت بتنفيذها خلال الفترة ورأيها في الإفصاح عن المعلومات والتقارير المحاسبية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة درجة الثقة التي يمنحها المستفيدين والمستثمرين في هذه التقارير وبالتالي تكون لجنة المراجعة قد عملت على سد فجوة التوقعات بين الأطراف الخارجية وإدارة الشركة.

5. إن لجنة المراجعة تحقق الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية وتكون أكثر موضوعية عند تقييم مدى كفاية الإفصاح المالي[2].

6. كما خلصت أحدى الدراسات إلى أن لجنة المراجعة تعمل على توفير الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات المقدمة للأطراف المستفيدة من تقرير المراجع الخارجي، ومن ثم زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة[3].

---

(1) National Association of Corporation Directors (NACD): **Report of the NACD Blue Ribbon Commission on Audit Committees**, Washington: 2000, p.3.

(2) هولي جي. جريجوري وجيسون، ليليين، دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركة، **عن كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين** ترجمة سمير كريم، (واشنطن DC، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة الأمريكية، القاهرة: - ط3، 2003م ) , ص ص205-240.

(3) د. محمد الرملي أحمد، **دور لجنة المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية**، (سوهاج: جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ديسمبر، 2001م)، ص.ص 1-2.

الشكل رقم (1/1/1 )

أهمية لجنة المراجع

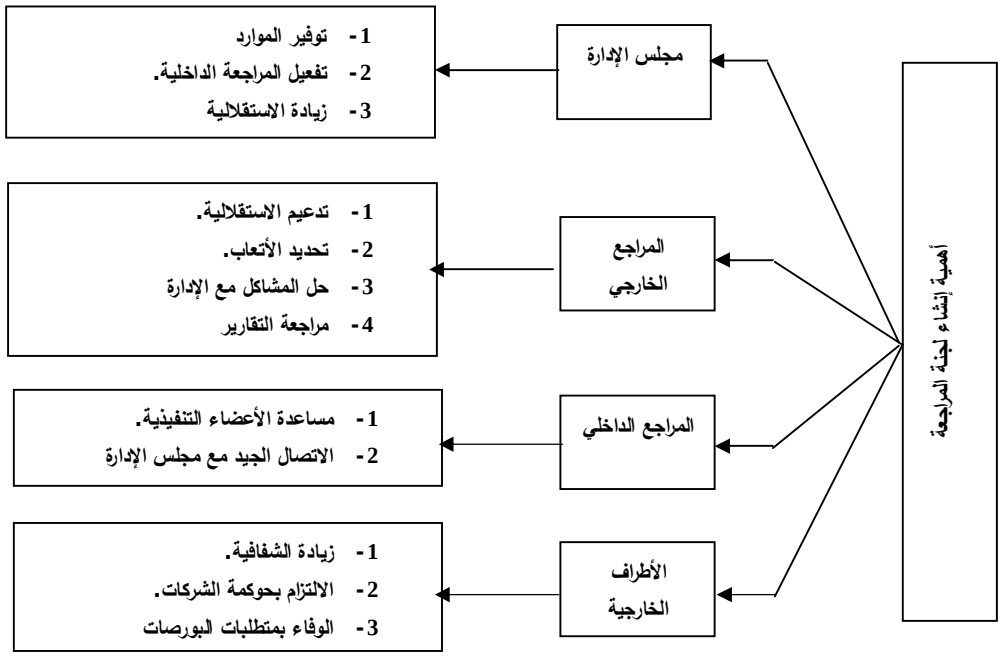


المصدر: د. محمد مصطفي سلمان، حوكمة الشركات: معالجة الفساد المالي والإداري، الإسكندرية ,الدار الجامعية، 2006م، ص55.

يتبين من خلال الشكل رقم (1/1/1 ) أهمية لجان المراجعة للعديد من الأطرف، حيث تساهم لجان المراجعة في دعم العديد من الاعتبارات المرتبطة بكل من مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، والمراجع الداخلي والأطراف الخارجية.

7. هناك اتجاه قوى داخل الشركات للاعتماد على لجنة المراجعة مع الوضع في الاعتبار توافر عدة عناصر لازمة لكي يكون دورها فعال ومنها التمتع بالاستقلالية، الخبرة، والفحص النافي للجهالة وهو ما يتفق مع أسلوب حوكمة الشركات، كما تقوم بالنظر في أي تغييرات ملموسة بشأن مبادئ وممارسات المراجعة والمحاسبة المستخدمة عند إعداد القوائم المالية أو أي ممارس لاختيار مثير للشك تم استخدامه في إعداد تلك القوائم[1]. كما يجب على لجنة

(1) أ.د.حسين مصطفى هلالى، **من أجل إستراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمة العامة , الفترة من 13-17 مايو 2007م )، ص.ص 105-106.

المراجعة أن تقوم بتقييم المخاطر التي تنشأ عن الضغوط على مجلس الإدارة لإعداد التقارير، تتضح أهمية وجود لجان المراجعة في المؤسسات من خلال أدائهم لمسئولياتهم التي تتلخص في[2]:

أ.توفير الاستقلالية الكاملة لكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

ب.مراجعة نتائج أعمال المراجعة الداخلية والخارجية مع الإدارة.

د. مراجعة القوائم المالية للمؤسسة السنوية والدورية مع الإدارة والمراجع الخارجي.

هـ. مراجعة السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة واعتماد أي تعديل قد يطرأ عليها.

و. التحقق من فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

ز. التحقق من كفاية وفاعلية إجراءات المحافظة على الأصول بالمؤسسة.

- التقرير لمجلس الإدارة عن الأنشطة التي يقوموا بأدائها والتوصيات التي يرونها.

ط. التقرير للمساهمين.

(1) عمرو يس، **استقلالية المراجع الداخلي بين النظرية والتطبيق في ظل حوكمة الشركات،** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية العربية، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات , الفترة من 24 – 26 سبتمبر 2005م )، ص622.

## المبحث الثاني

## أهداف ومسئوليات ووظائف لجان المراجعة

### أولاً : أهداف لجان المراجعة:

نشأت لجان المراجعة من أجل تحقيق هدف أساسي وهو الرقابة على عملية التقرير المالي وزيادة الثقة في التقارير المالية، ولتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على لجنة المراجعة تحقيق عدة أهداف فرعية.

لقد كان الهدف من لجنة المراجعة وقت نشأة فكرتها بالولايات المتحدة الأمريكية هو دعم استقلال المراجع الخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته. أما الآن فإن فكرة لجنة المراجعة تعمل في إطار كيفية التحكم في الشركات، ويقصد بالتحكم في الشركات متابعة أعمال المديرين ومسئولياتهم التي يجب محاسبتهم عنها، ومدى التزام الشركة بالقوانين، ويمكن توضيح أهداف لجنة المراجعة من خلال التعرف على جهود ومسئوليات لجنة المراجعة والتي يمكن توضيحها في الشكل رقم (1/2/1) كالآتي:

الشكل رقم (1/2/1)

أهداف تكوين لجان المراجعة

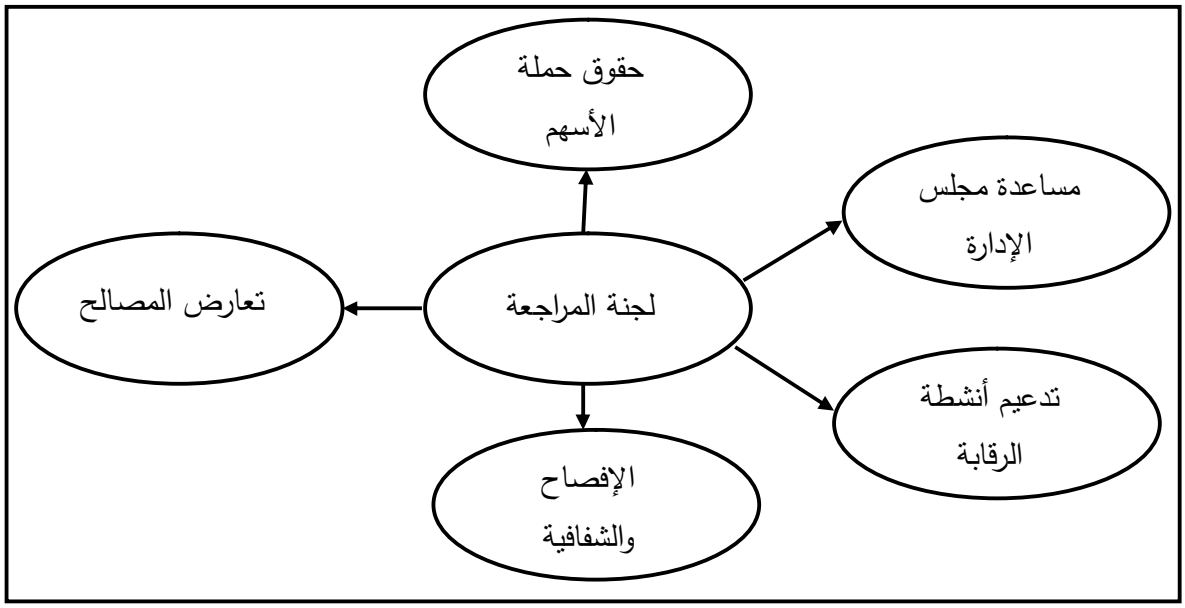


المصدر: د. محمد الفيومي محمد، دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية، طنطا ,جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل,العدد الأول، 1994م، ص.ص12.

يتضح من الشكل رقم (1/2/1) تعدد وترابط الأهداف التي تحققها لجان المراجعة والتي تتمثل في الأهداف الرئيسية التالية:

1. مساعدة مجلس الإدارة.
2. حماية أصحاب المصالح وحقوق حملة الأسهم.
3. تدعيم أنشطة الرقابة.
4. تدعيم الإفصاح والشفافية.

بالتالي يجب على لجنة المراجعة أن تتوافر بها خصائص محددة لكي تقوم بالوظائف التي تمكنها من تحقيق أهدافها، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي[1]:

1. هدف دعم استقلال المراجع الخارجي:

يجب على لجنة المراجعة القيام بمجموعة من الوظائف لتحقيق هذا الهدف لتحسين علاقة المراجع الخارجي بإدارة الشركة وفحص النزاعات القائمة بينهما، حيث تعمل لجنة المراجعة كقناة اتصال بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة , كما تهدف إلى الإشراف على متابعة أعمال المراجع الخارجي والداخلي وتقصى الحقائق عن الموضوعات التي يكلفها بها مجلس الإدارة، ويمكن القول أن الهدف النهائي للجنة المراجعة هو تحسين جودة المعلومات المالية[2].

يرى الباحث أن العلاقة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة علاقة متبادلة حيث تتماثل أهدافها النهائية فكل منهما يحاول المحافظة على أصول الشركة وعلى أن تعكس القوائم المالية حقيقة أوضاعها والبحث عن أي انحراف أو إهمال أو تلاعب من جانب الإدارة.

2. هدف مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على أداء مسئولياتهم:

يجب على لجنة المراجعة القيام بمجموعة من الوظائف لمساعدة أعضاء مجلس الإدارة في أداء عملهم والتكامل معهم من أجل تحقيق الهدف العام للشركة حيث تعمل اللجنة على ترشيد قراراتهم وتدعيم اتصالهم بقسم المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي والتأكد من التزامهم بالقوانين والتنظيمات الخاصة.

---

(1) د. محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية**، (طنطا ,جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل,العدد الأول، 1994م )، ص.ص24-25.

(2) د. السيد السقا محمود، **إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية**، (طنطا ,جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل, التجارة والتمويل، العدد الثاني، 1995م )، ص19.

يرى (الفيومي) أن الضغوط قد ازدادت على أعضاء ورؤساء مجالس الإدارات من قبل الجمعيات المنظمة لأعمال الشركات لرغبة هذه الجهات في التأكد من قيامهم بالتزاماتهم بأقصى قدر من العناية، مما يوضح زيادة مسئولية مجالس الإدارات بالنسبة للنواحي المالية والمحاسبية، وظهور الحاجة إلى آلية داخلية تساعد مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته ويكون على لجنة المراجعة أن تعرض على مجلس الإدارة في فترات منتظمة نتائج أعمالها[1].

يرى الباحث أن إحدى المهام الرئيسية للجنة المراجعة مساعدة أعضاء مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياتهم التنظيمية وعلى الأخص في مجال النظم المحاسبية والرقابة الداخلية واعداد التقارير المالية حيث أنه يجب أن تهتم اللجنة بالكشف عن الحقائق والمشاكل والصعوبات التي تواجه الشركة ولكنها لن تتخذ قرارات أو تقوم بأعمال تنفيذية بالشركة .

3. هدف فحص وتقييم التقارير المالية:

يُعد هذا الهدف من أهم أهداف لجنة المراجعة، حيث يجب على اللجنة أن تقوم بمجموعة من الأنشطة التي تمكنها من الحد من الغش والتصرفات غير القانونية في عملية التقرير المالي، وفحص وتقييم التقارير المالية حيث أن فكرة نشأتها في البداية كانت من أجل زيادة المصداقية للتقارير المالية من قبل مستخدميها، وكنتيجة للخوف من الغش والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية تحركت الشركات لتكوين لجان مراجعة لدعم مصداقية القوائم المالية، على أن يكون دور هذه اللجان مراقبة سلامة التقارير المالية، ولهذا يجب وضوح المسئوليات والسلطات الموكلة لهذه اللجان والتي تؤثر في فاعليتها وذلك حتى تتمكن من فحص وتقييم التقارير المالية والإشراف عليها[2].

يرى الباحث أن المنظمات والهيئات المهنية قامت بزيادة جهودها لكي تصبح لجان المراجعة أكثر نشاطاً مع امتداد نطاق رقابتها وذلك من أجل تحسين أداء إدارة الشركات، وتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية المنشورة وبالتالي المساهمة في تنشيط وتطوير أنشطة الرقابة وذلك من خلال زيادة مسئوليات لجان المراجعة المتعلقة بالفحص والإشراف على التقرير المالي.

---

(1) د. محمد الفيومي محمد، مرجع سابق، ص23.

(2) Dorothy, A, M., Audit Committee Performance: **An Investigation of the Consequences Associated With Au**,1996, pp. 88-89.

4.هدف التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية:

يتعين على لجنة المراجعة القيام بعدد من الوظائف للتأكد من سلامة وأمن نظام الرقابة الداخلية المتبع في الشركة، فلقد أصبحت لجنة المراجعة مسئولة قانونياً عن دراسة وتطوير النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة بعد صدور قانون فساد المعاملات الخارجية عام 1977م في الولايات المتحدة الأمريكية.

يرى آخرون أن هذا القانون يبين مسئولية الإدارة عن النواحي المتعلقة بالرقابة الداخلية والنظام المحاسبية المطبقة بالشركة، كما أكد على مسئولية لجنة المراجعة تجاه المجلس ومنها التأكد من الالتزام بتطبيق نظام سليم للرقابة الداخلية[1].

يرى الباحث أن الأسباب التي أدت إلى ظهور لجان المراجعة قد تبلورت وأكسبت لجان المراجعة الأهمية حيث أن الفحص المستمر للنظم المحاسبية سواء أكانت يدوية أو إلكترونية ( بما يخدم توجه البحث الحالي)، ونظم المراقبة والمراجعة الداخلية بواسطة لجنة المراجعة سيؤدي بالضرورة إلى تحسين هذه النظم.

تعتبر حوكمة الشركات هي نقطة البداية لضمان النزاهة والشفافية والمصداقية وضمان حسن الإدارة داخل الشركات، وتوفر المصداقية في عملية المحاسبة والمراجعة للتقارير المالية المنشورة. كما انها وسيلة لرقابة الإدارة وإمكانية المحاسبة عن المسئولية في حالة حدوث أي خلل أو تلاعب في المعلومات، ومشاركة الإدارة في وضع نظام الرقابة الداخلية والإشراف الفعال على المراجعين الخارجيين الأمر الذي يزيد من جودة التقارير والمعلومات المالية[2].

وتعد لجنة المراجعة أهم عنصر بهذا التنظيم،لما لها من دوراً رئيسياً فعالاً في ضبط العلاقة بين بقية العناصر[3].

---

(1) ألفين أرينز جيمس لويك، مرجع سابق، ص912.

(2) تامر يوسف عبدالعزيز علي الجندي، **تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات – دراسة نظرية ميدانية**، (حلوان , جامعة حلوان، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 209م)، ص.ص أ-ج.

(3) أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 13-20 سبتمبر 2005م )، ص.ص 83-84.

وأكد ذلك أحد الباحثين حيث يرى بأن لجنة المراجعة تمثل حلقة الوصل بين أطراف عديدة يقوم عليها نظام الحوكمة الفعال، فهي جهة مستقلة تراقب أعمال الشركة ونظم الرقابة فيها، كما أن اختصاصاتها ترتبط بوظائف المراجعة الداخلية والخارجية معاً [1].

**ثانياً: مسئوليات لجنة المراجعة:**

تتمثل المسئولية الأساسية للجنة المراجعة في التأكد من حماية حقوق المساهمين، وتفعيل نظام الرقابة الداخلية لذلك فإن عليها أن تعمل باستقلالية تامة عن الإدارة التنفيذية ومع ذلك لا يقلل هذا بأي حال من الأحوال من المسئوليات الجماعية لأعضاء مجلس الإدارة من التأكد من أن المنشأة تدار بأمانة وبطريقة موضوعية منضبطة تمكنها من تحقيق أهدافها، وينبغي على وجه الخصوص أن تبادر الإدارة التنفيذية إلى تقديم المعلومات الملائمة للجنة المراجعة قبل طلبها منها، أو تنتظر حتى تقوم اللجنة بالسؤال عنها.

تتمثل أهم مجالات المسئوليات في النمطية للجنة المراجعة فيما يلي[2]:

1. مراجعة البيانات المالية وأية إفصاحات رسمية عن الأداء المالي للشركة قبل نشرها.
2. مراجعة أنظمة الرقابة المالية الداخلية للشركة وأنظمة الرقابة وإدارة المخاطر ( في حالة عدم قيام مجلس الإدارة بكامل أعضائه أو لجنة خاصة للمخاطر بهذا العمل).
3. مراجعة مدى فعالية المراجعة الداخلية.
4. مراجعة مدى فعالية إجراءات المراجعة التي يقوم بها مراقبي الحسابات ومدى استقلاليتهم وموضوعية أحكامهم المهنية.
5. المصادقة على شروط وأتعاب مراقبي الحسابات والتقدم بالتوصيات المناسبة لتعيينهم أو استبدالهم.
6. وضع سياسة بالنسبة للمهمات الاستشارية التي قد تسند لمراقبي الحسابات.
7. مراجعة الترتيبات التي يستطيع الموظفون بموجبها رفع آرائهم بشأن الأمور المقلقة حول بعض الإجراءات أو التصرفات غير السليمة.

---

(1) د. نجلاء إبراهيم يحيى عبدالرحمن، **إنعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية**،، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، إبريل 2013م )، ص242.

(2) د. خالد حسين أحمد، **العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية**، (القاهرة: جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد2 ,العدد الأول، 2009م )، ص447.

يرى الباحث أن المسئوليات الأساسية للجنة المراجعة ذات طبيعة رقابية وتقييم ومراجعة، ورما تقوم بتكليف الإدارة التنفيذية أو غيرها بالقيام بمهمة أو عمل معين أو بتوفير معلومات أكثر تفصيلاً .

نظراً لتتعدد مسئوليات لجنة المراجعة في ظل مبادئ حوكمة الشركات، حيث حدد معهد المحاسبين القانونيين في أمريكا (AICPA) في نشرته الصادرة في 2005م، عدة مسئوليات للجنة المراجعة أهمها [1]:

1. التحقق من كفاية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.
2. مراجعة السياسات المالية والمحاسبية للشركة.
3. تحديد مصادر الخطر وكيفية إدارته من إدارة الشركة.
4. التحقق من التزام جميع العاملين بالقوانين واللوائح والنظم والقرارات المنظمة للعمل بالشركة.\
5. التحقق من الالتزام بالمعايير الأخلاقية.
6. توفير الاستقلالية لكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

يقتضي الأمر وحسن الأداء ضرورة تحديد أسماء ومراكز المشاركين في عضوية لجنة المراجعة، مع مراعاة توفر شرط استقلالية غالبية أعضائها إن لم يكن جميعهم، وبيان الصلاحيات الممنوحة إلى هذه اللجنة بكل وضوح إن المعايير المحاسبية وما يتطلبه معيار التصريح والإفصاح وما أصبحت تحث عليه مبادئ حوكمة الشركات، كل ذلك يتطلب من مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، وخصوصا تلك التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية تشكيل لجنة رقابة تنفيذية، يتمتع أعضاءها بالاستقلالية، وتتولى القيام بالواجبات التي توكل إليها، ويراعى أن يصرح عن وجود هذه اللجنة وقيامها بما أوكل إليها من مهام، ويعرض مجلس الإدارة في تقريره السنوي موجزا عن تقرير اللجنة، مع ضرورة الإفصاح عن كل ما يستدعي إطلاع المساهمين وأصحاب المصالح عليه، مع ضرورة الإشارة إلى أن البيانات المالية المقدمة قد راعت في إعدادها القواعد والإجراءات المطلوبة في إطار حوكمة الشركات [2].

---

(1) عمرو يس، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م )، ص63.

(2) محمد سليمان الصلاح، مرجع سابق، ص.ص63-64.

بينما أورد أحد الباحثين واجبات لجنة المراجعة وردت تفصيلا ضمن مبادئ حوكمة الشركات، (الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OEC)، من واجبات لجنة الرقابة التنفيذية على سبيل المثال وليس الحصر [1]:

1. الإشراف على إعداد التقارير والبيانات المالية ومرفقاتها وفحص المعلومات الواردة فيها بصفة عامة والبيانات المالية الخاصة بالفترات الربع سنوية ونهاية السنة المالية بصفة خاصة
2. فحص تطبيقات السياسات المحاسبية، وبيان الانحرافات عن المعايير المحاسبية الدولية.
3. فحص كفاية نظام الرقابة الداخلي، عبر تقارير المدققين الداخلي والخارجي.
4. فحص سياسات إدارة المخاطر المتبعة في الشركة والتأكد من كفايتها. يجب أن تضمن لجنة المراجعة وجود نظام فعال. لإدارة المخاطر بالشركة وأنه يدعم أوجه الرقابة، وأن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة، وانها متكاملة مع الممارسات العملية ومتمشية مع آليات اتخاذ القرار. وكذلك يجب التأكد من الأمور التالية [2]:

أ. وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير وإدارة المخاطر على جميع المستويات بالشركة.

ب. أن سياسة المخاطر معتمدة من مجلس الإدارة ليضمن كفاءة وفاعلية هذه المهمة.

ج. أن الإدارة التنفيذية وكافة العاملين يفهمون أدوارهم في إدارة المخاطر.

د. أن يتم توفير التقارير إلى التنفيذيين لتمكينهم من متابعة الاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر.

هـ. ضمان أن هناك هياكل مناسبة وترتيبات فعالة موجودة لضمان وجود إدارة المخاطر.

و. التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية.

ز. وجود سجلات معدة للمخاطر توفر أساساً لرقابة داخلية فعالة.

قد تطلب اللجنة تقريراً خاصاً حول مجالات المخاطر العالية التي تم تسليط الدور عليها في التقارير المستخرجة من سجلات المخاطر وأنها عولجت بواسطة المسئول عن إداراتها وتم مراجعتها بمعرفة المدير التنفيذي المختص.

---

(1) المرجع السابق، ص.ص63-64.

(2) Spencer, P., "**Internal Auditing Handbook**", nd ed., John Wiley ,pp. 100-101.

كما حدد تقرير أن من مهام لجنة المراجعة مراجعة نظم إدارة المخاطر، إذا لم يتم القيام بمراجعتها من قبل لجنة مستقلة يحدد دورها في مراجعة المخاطر[1].

5. فحص المعاملات المقترحة مع الأطراف ذوي العلاقة Related Parties وذلك لتقديم التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة.

6. الإطلاع على التطبيقات المتبعة في التدقيق الداخلي، بصفة عامة، مع التركيز على فحص المجالات التي سيمتد لها برنامج التدقيق الداخلي خلال الفترة المالية كل عام .

7. فحص ودراسة الحالة العامة للمرشحين من مراقبي الحسابات، وشروط استخدامهم والمجالات التي سوف يقوم بمراجعها والتوصية بتعيين من يقع عليه الاختيار مع بيان إطار الأتعاب المقترحة.

8. اللجنة تتولى الإفصاح عن أسماء أعضائها، وعدد الاجتماعات والأتعاب التي تقاضوها وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة في المواعيد المحددة.

**ثالثاً: وظائف لجنة المراجعة:**

تحديد وظائف اللجنة من قبل احد الباحثين كالآتي[2]:

1. فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة.

2. فحص ومراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة والتغيرات الناتجة عن تطبيق سياسات محاسبية جديدة.

3. فحص ومراجعة وظيفة المراجعة الداخلية وإجراءاتها وخططها ونتائجها.

4. فحص ومراجعة المعلومات الإدارية الدورية التي تقدم للمستويات الإدارية المختلفة ونظم إعدادها وتوقيت عرضها.

5. فحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة ما يلي:

أ. القوائم المالية الدورية والسنوية.

ب. نشرات الطرح العام والخاص للأوراق المالية.

---

(1) Smith Report, "**Audit Committes Combined Code Guidance,**" Financial Reporting Consuel, P.111.

(2) بدر حجر المطيري، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة ,جامعة عين شمس، كلية التجارة,المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، المجلد3, العدد الثاني، 2013م )، ص1488.

ج. الموازنات التقديرية ومن بينها قوائم التدفقات النقدية والدخل.

6. التأكد من تطبيق الأساليب الرقابية اللازمة للمحافظة على أصول الشركة، وإجراءات التقييم الدوري للإجراءات الإدارية للتأكد من الالتزام بالقواعد وإعداد تقارير بذلك لمجلس الإدارة.

يلاحظ الباحث أن التحديد الأخير لنطاق مهام ووظائف لجنة المراجعة قد أضاف للجنة المراجعة مهام حيوية مهمة تمثلت في المتابعة والفحص القبلي الذي من شأنه درء المخاطر قبل وقوعها.

أما بعض الكتاب يرى أن على لجنة المراجعة أن تقوم بالآتي[1]:

1. الفحص المنتظم للنتائج المالية التي تظهرها التقارير المحاسبية التي تقدم للإدارة وتلك التي تقدم للمحاسبين.
2. تقديم الاقتراحات والتوصيات لتحسين هيكل الرقابة الداخلية المحاسبية والإدارة.
3. التأكد من كفاية الإجراءات المتبعة لدراسة المعلومات التي تنشر داخلياً ، والتقارير الدورية الداخلية والتنبؤات المالية وجميع المعلومات المالية الأخرى قبل عرضها على المساهمين.
4. مساعدة المراجعين الخارجيين في الحصول على كافة المعلومات التي يحتاجون إليها، وحل المشاكل التي تواجههم عند إجراء اختياراتهم المستقلة.
5. التعامل مع التحفظات الهامة للمراجعين الخارجيين بشأن إدارة الشركة وسجلاتها وحساباتها النهائية وطريقة عرض البنود الهامة.
6. الإشراف الفعال على عملية إعداد التقارير المالية وخاصة في الشركات العظمى، ويحتاج إلى أعضاء مجلس إدارة ملمون بكل النواحي المالية والإدارية، ويجب أن يكون هؤلاء الأعضاء ذوي خبرة عالية في المحاسبة والمراجعة والإدارة المالية[2].
7. حماية الحقوق والقضاء على المصالح الشخصية وإظهار تقارير مالية ذات كفاءة وجودة عالية.

---

(1) Woolf. E. "Auditing Today", London: Prentice Hall International. Inc. 3rdEdition, 1986.

(2) د. نعيم دهمش وآخرون، **الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، (عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، 2005م )، ص25.

8. الحاجة إلى نشر التقارير المالية بصفة دورية وخصوصاً وأنه في معظم الشركات يتم إصدار قوائم مالية ربع سنوية، وتحتاج هذه التقارير إلى مراجعة جيدة.

9. حماية مصالح حملة الأسهم، لأنها مؤهلة وذات كفاءة عالية وبالتالي تقوم بكشف أي أخطاء أو غش والذي يعود بالضرر على حملة الأسهم.

10. عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وزيادة عددهم لا يتناسب مع تفاصيل عرض التقارير المالية ومراجعة القوائم المالية التي تتطلب خبرة ودقة ومجهود كبير.

يرى الباحث أن المبررات أعلاه من الأسباب المنطقية للعمل بلجان المراجعة وذلك لتنوع وضخامة الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة، مما يحتم التفويض إلى لجنة المراجعة لكي تقوم بعملية الرقابة والإشراف على عملية إعداد القوائم المالية.

## المبحث الثالث

## ضوابط وخصائص لجان المراجعة

### أولاً : ضوابط لجان المراجعة:

### 1/الضوابط الخاصة بتشكيل لجان المراجعة

اهتمت العديد من الهيئات المهنية وهيئات أسواق المال وبورصات الأوراق المالية في العديد من دول العالم بوضع القواعد المنظمة لتشكيل لجنة المراجعة والشروط الواجب توافرها في أعضائها بطريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

استقر رأي معظم الكتاب على ضرورة توفر مجموعة من الضوابط الخاصة بتشكيل لجنة المراجعة في أي شركة حتى تؤدي هذه اللجنة أعمالها بكفاءة وفاعلية، ومن أهم تلك الضوابط[1]:

أ. التحديد الواضح لسلطات ومسئوليات اللجنة، حيث يجب تحديد سلطات ومسئوليات لجنة المراجعة بصورة تفصيلية وواضحة.

ب. ضرورة توفر الخبرة والتأهيل في أعضاء لجنة المراجعة.

ج. ضرورة تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة المراجعة, على أن يكون ما بين الثلاثة إلى خمسة أعضاء.

د. وضع مستقل للجنة المراجعة في الخريطة التنظيمية.

أيضاً أشارت بعض الكتب إلى أن هنالك من المحددات والخصائص التي تجعل لجان المراجعة تؤدي دورها بكفاءة وفعالية مثل[2]:

أ. تشكيل لجنة المراجعة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشئون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

ب. يجب أن تجتمع اللجنة دورياً لبرنامج اجتماعات محدد وبما لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر.

---

(1) د. عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م )، ص304.

(2) محمد سامي راضي، مرجع سابق، ص.ص451-452.

ج. يجب أن تضع الشركة إمكانيات كافية تحت تصرف اللجنة وتساعدها على أداء عملها بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء.

أشارات العديد كن الدراسات إلى ضرورة تكوين لجان المراجعة بالشركات لما لها من تأثير على زيادة جودة التقارير المالية على أن يتراوح عدد أعضاء لجنة المراجعة مابين ثلاثة إلى خمسة أعضاء من مجلس إدارة الشركة، كما أنه يجب أن تكون لجنة المراجعة مشكلة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة المستقلين عل الأقل، فلجان المراجعة ربما تقوم بأداء غير كاف لو أن أعضائهم غير مستقلين عن الإدارة[1].

حيث أثبتت العديد من الدراسات أن لجان المراجعة المكونة من المديرين التنفيذيين في المنشأة تكون تقاريرها غير ذات أهمية فاقدة للمصداقية ولثقة مستخدميها[2].

تأسيساً لما سبق يستنتج الباحث تزايد وتعاظم نداءات المنظمين والمهتمين بمهنة المحاسبة بضرورة وجود لجان مراجعة أكثر فاعلية واستقلالية بما يحقق المزايا التالية:

أ. زيادة مصداقية الإدارة ونظام الرقابة الداخلية أمام المستثمرين.

ب. زيادة ثقة الجمهور في التقارير المالي.

ج. حماية مصالح حملة الأسهم والمستثمرين وغيرهم.

د. تعزيز المركز التنافسي للمنشأة.

هـ. زيادة استقلالية المراجعين والتأكيد على جودة المراجعة.

يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان إلمام أحد أعضاء لجنة المراجعة بالشئون المالية والمحاسبية بالشكل الذي يمكن اللجنة من أداء العمل المنوط بها. بالرغم من أن لجان المراجعة تختلف من شركة إلى أخرى حسب حجم المنشأة والوضع الاقتصادي وطبيعة النشاط إلا أنه لابد على الأقل أن تتوفر في لجان المراجعة الخصائص سابقة الذكر.

---

(1) ثناء عطية فراج، وآخرون، **دراسة تحليلية لأهمية لجان المراجعة واختصاصاتها والدوافع الإختيارية لتكوينها من قبل الشركات المساهمة، دراسة إستطلاعية في سوق الأعمال المصري**، (القاهرة: مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، العدد الأول والثاني، )1996، ص.ص63-64.

(2) عبيد بن سعيد المطيري، تطبيق **الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية**، (الكويت ,جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 10 العدد الثالث، 2003م)، ص287.

**2/ عضوية لجنة المراجعة:**

إن الذي يتولى أمر تعيين أعضاء لجنة المراجعة هو مجلس الإدارة حيث يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرات في المحاسبة والمراجعة والتمويل والصناعة، ويجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين أي لا يقومون بعمل تنفيذي[1].

يتم تثبيت الأعضاء بميثاق رسمي للسلوك معد بمسئولياتهم الخاصة وتذكيرهم بها، كما يجب إعادة النظر في مدى استقلالية العضو بواسطة اللجنة مرة سنوياً على الأقل، وإذا حدث أي من الأمور التي تؤثر على استقلال أحد أعضائها فيجب الإفصاح عن ذلك في أقرب فرصة، وإذا لم يتم حل ذلك الأمر يستوجب هنا على أعضاء لجنة المراجعة التوقف وعدم الاجتماع أو (التصويت) في الاجتماع الذي يتأثر بالأمر محل النظر[2].

لكن في الواقع العملي تختلف وجهات النظر حول ما إذا كان من الممكن أن تضم لجنة المراجعة في عضويتها مديرين بالشركة أو لإحدى شركاتها التابعة أو الشقيقة أم أنه يجب أن تقتصر عضويتها على الأعضاء غير المتفرغين المعينين من الخارج، وفي هذا الشأن يوجد رأيان[3]:

أ. الرأي الأول: متطرف ويرى أن جميع أعضاء لجنة المراجعة يجب أن يكونوا محايدين من أي علاقات مع الشركة ومديريها ومجلس إدارتها وشركاتها التابعة والشقيقة، أي يجب أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة من خارج الشركة ومستقلين عنها أو محايدين تماماً، ويؤيد هذا الرأي بورصة نيويورك وهيئة تداول الأوراق المالية والتي تطالب بدورها الشركات المسجلة لديها بالإفصاح عما إذا كان أي من أعضاء لجنة المراجعة له مصلحة مالية، ويؤيد هذا الرأي أيضاً كل من المجتمع الأمريكي لمحاسبين القانونيين ومجمع المراجعين الداخليين بأمريكا والعديد من الكتاب في مجال علم المحاسبة.

ب. الرأي الثاني: يعتبر متساهل حيث يرى إمكانية إشراك مديرين تنفيذيين بالشركة في عضوية لجنة المراجعة، وتتبني وجهة النظر هذه البورصة الأمريكية للأوراق المالية، حيث يرى أن الأخذ

---

(1) د. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005م )، ص28.

(2) د. السيد السقا، مرجع سابق، ص52.

(3) د. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص188.

بوجهة النظر المتشددة تمثل عنصرية كبيرة في الشركات الصغيرة والمتوسطة ويحملها بأعباء مالية كبيرة.

هنالك معايير لابد من مراعاتها عند تشكيل لجان المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة، ومن أهم هذه المعايير[1]:

أ. توافر خلفية إدارية حيث يجب أن تكون معظم أعضاء لجنة المراجعة من المديرين ذوي الخبرة الإدارية العامة .

ب. المعرفة بكيفية إعداد التقارير المالية, حيث يجب أن تكون اللجنة قادرة على تفسير القوائم المالية [2].

أن لجنة المراجعة إذا ما شارك في عضويتها أعضاء فنيون وقانونيون وماليون فإنها يمكن أن تكون مؤهلة تأهيلاً متكاملاً لدراسة وبحث الكثير من الموضوعات المتخصصة والتي لا تأخذ حقها من الدراسة المستفيضة في جلسات مجلس الإدارة[3].

ويوجد مدخلين متبعين في تشكيل لجنة المراجعة هما[4]:

أ. المدخل الاختياري Voluntary: يعني عدم وجود مطلب قانوني بتكوين لجنة المراجعة حيث يترك الخيار للشركة في تقدير مدى حاجتها للجنة المراجعة في ضوء ظروفها وحجمها وطبيعة نشاطها. وهو ما أخذت به كل من المملكة المتحدة واستراليا.

ب. المدخل الإلزامي Mandatory: يعتبر تكوين لجنة المراجعة مطلبا قانونياً وهو ما أخذت به كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وقانون البنك المركزي في مصر.

كما أشار تقرير لجنة كابري (Cadburry). أن التشكيل الملائم للجان المراجعة يمثل دعامة أساسية لتحسين حوكمة الشركات.

وقد أشار أحد الباحثين إلى أنه يجب إعداد جدول لاجتماعات لجنة المراجعة بصورة منتظمة، وفي المتوسط يجب إلا تقل هذه الاجتماعات عن ثلاثة أو أربع مرات في العام، وتتمثل اجتماعات لجنة المراجعة في الآتي[1]:

---

(1) المرجع السابق، ص190.

(2) د. سامي وهبة، مرجع سابق، ص92.

(3) د.محمد نصر الهواري، د. محمد عبد المجيد، د. محمد توفيق، **المشكلات المعاصرة فى المراجعة**، (القاهرة: مكتبة شباب، 1997)، ص.ص 475- 478.

(4) د.محمد الرملي أحمد، مرجع سابق، ص ص 1-41.

(1) منال نور الدين الصفتي، **دور لجان المراجعة في زيادة فعالية المراجعة في شركات المساهمة بجمهورية مصر العربية- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية**، (حلوان ,جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2000م )، ص10.

أ. اجتماع يخصص لتخطيط أعمال المراجعة وتلقي خطة المراجعة الداخلية وخطة المراجعة الخارجية، ويكون ذلك بعد إنعقاد الجمعية العامة للمساهمين.

ب.اجتماع يخصص لمناقشة أعمال المراجع الخارجي والقوائم المالية السنوية، ويكون قبل إنعقاد مجلس الإدارة المخصص للموافقة على التقرير السنوي.

ج.اجتماع خلال العام أو في وقت متأخر من العام لفحص مشاكل التقرير المالي ومتابعة تنفيذ ملاحظات المراجعين الداخليين والخارجيين.

أكد احد الباحثين بشأن تكوين لجنة المراجعة أنه يختلف من شركة إلى أخرى وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة، وفي جميع الأحوال فأنه ينبغي أن يكون حجم لجنة المراجعة متفق مع المسئوليات الواجب القيام بها وطبيعة وظروف الشركة، وأقترح الباحث أن تتشكل لجنة المراجعة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن خمسة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، على أن يكون من بينهم خبيراً في الشئون المالية والمحاسبية [2].

باستعراض الدراسات والآراء والنصوص القانونية يخلص الباحث أن هناك ثلاثة أراء بخصوص تشكيل لجنة المراجعة وهي:

أ. أن يكون أغلب أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ومن خارج الشركة.

ب. أن يكون جميع أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ومستقلين.

ج. أن يكون أعضاء اللجنة بالكامل من أعضاء غير مرتبطين وهو ما يؤيده الباحث.

د. كما أن هناك تداخل في مفهوم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء غير تنفيذيين ومن خارج الشركة ومستقلين وغير مرتبطين، حيث يري الباحث أنها وإن دلت في شكلها على معنى مترادف إلا أنها كمصطلحات تحمل معاني مختلفة فعضو لجنة المراجعة قد يكون:

أ. عضواً بمجلس الإدارة ومن غير المساهمين.

ب. عضواً من خارج مجلس الإدارة و من المساهمين.

ج. عضواً بمجلس الإدارة ومن المساهمين.

د. عضواً من خارج المجلس ومن خارج المساهمين أي الشركة بصفة عامة "غير مرتبط".

---

(2)د. أحمد حامد محمود عبدالحليم، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية- دراسة نظرية ميدانية**، (القاهرة ,جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، 2012م )، ص563.

يرى الباحث أن تشكيل لجان المراجعة في الشركات يجب أن يكون من ذوي الخبرة ولهم دراية كافية بالعمل والمخاطر التي تحف به، ويتم التركيز في أعضاء اللجنة على الأعضاء غير التنفيذيين، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من بينهم مختص بالشئون المالية والمحاسبية، وأن تصدر الجمعية العامة للشركة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار أعضاء اللجنة ومدة عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة، وأن التنوع المهني في اختيار أعضاء اللجنة يقوي ويدعم فعاليات اللجنة.

**3/ صلاحيات لجنة المراجعة:**

أ. يحق للجنة المراجعة الدخول إلى جميع سجلات المنظمة أو الشركة ومعلوماتها وأفرادها ومبادئها كلما كان ذلك ضرورياً للوفاء بالتزاماتها وفقاً للأهداف المتفق عليها.

ب. أن تكون لجنة المراجعة قادرة على تجريب ووضع مجموعة من الأحكام المرجعية لتحقيقها وتلقى التقارير الناتجة في سرية.

ج. أن يكون للجنة الاتصال للحصول على المشورة القانونية حينما تحتاج لاتخاذ قرار يمكن أن يساعد اللجنة في التعرف على الجوانب القانونية لموضوع معين[1].

ورغم أن هذه المسئوليات تخضع لمجلس الإدارة إلا أن لجان المراجعة تتمتع بسلطة اتخاذ قرارات مهمة للغاية، ويمكن تقسيم هذه السلطة إلى ستة أنواع هي[2]:

أ. سلطة رسمية: وهي ناتجة عن تفويض مجلس الإدارة بشكل رسمي للجنة المراجعة.

ب. سلطة ناتجة عن الاستقلال: وهي الناتجة من قدرة لجان المراجعة على اتخاذ القرارات.

ج. سلطة الحصول على المعلومات: وهي ناتجة من قدرة لجان المراجعة في الحصول على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.

د. سلطة الخبرة: وهي الناتجة من إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالمجالات المختلفة مثل مجال المحاسبة ومجال المراجعة ومجال الإدارة المالية والتمويل وطبيعة الصناعة.

هـ.سلطة التوجيه: وهي الناتجة من قدرة أعضاء لجان المراجعة على قيادة وتوجيه الآخرين.

---

(1) د. عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاته، مرجع سابق، ص315.

(2) حاتم عبد الوهاب محمد الشامي، **دراسة تحليلية لأهمية لجان المراجع وسلطاتها والدوافع الاختيارية لتكوينها من قبل شركات المساهمة**، (طنطا ,جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 25 مايو 2000م )، ص ص44-45.

و. سلطة الإدارة: وهي الناتجة من قدرة لجان المراجعة على الاستمرار وتنفيذ المهام بكفاءة وفاعلية.

وفي أسبانيا يعهد إلى لجنة المراجعة بممارسة السلطات التالية [1]:

أ. اقتراح وترشيح المراجعين الخارجيين والشروط الخاصة نتفيذ المراجعة أو إنهائه أو عدم تجديده.

ب.استعراض حسابات الشركة والإشراف على الالتزام بالمتطلبات القانونية والتطبيق الملائم للمبادئ المحاسبية.

ج.العمل كقناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجعين وتقييم نتائج كل عملية مراجعة.

د. التوسط والتحكيم في حالة حدوث أي خلاف بشأن المبادئ والمعايير الملائمة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية.

هـ.التحقق من مدى كفاية ونزاهة نظم الرقابة والإشراف على تعيين واستبدال الأفراد القائمين بالعمل بها.

يشكل مجلس الإدارة لجنة من أعضائه غير التنفيذيين، ويصدر مجلس أدارة الشركة بناء علي اقتراح من مجلس الإدارة قواعد اختيار أعضاء لجنة المراجعة وتشمل مهامها الإشراف علي إدارة المراجعة الداخلية ودراسة نظام الرقابة الداخلية ودراسة السياسات المحاسبية وغيرها من المهام [2]

يعتبر مراقب الحسابات مسئولا عن أي تشويه للحقائق وأخطاء ويصبح ملزما بتعويض الشركة أو المساهمين عن أي خسارة ناجمة عن ذلك كما ألزمت قواعد القيد الجديدة الشركات بتكوين لجان للمراجعة الداخلية والإفصاح عنها للمجتمع المالي على أن يكون جميع أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين مع إمكان أن يعين في اللجنة أعضاء من خارج مجلس الإدارة ومن ذوى الخبرة وذلك لضمان الإشراف على مهمة مراجعة الحسابات الداخلية

---

(1) د. عطية صلاح سلطان، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، االفترة من 24-26 سبتمبر 2005م )، ص213.

(2) أ.عادل رزق، **الإدارة الرشيدة الحكم الجيد أو (الحوكمة)**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملتقى العربي الثاني الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي وورشة عمل تقييم أداء الإدارات الحكومية من أجل التغيير والإصلاح، الفترة من 4- 8 مايو 2008م )، ص17.

بالشركة بالإضافة إلى دورها بالنسبة لتعيين مراقب الحسابات واقتراح أتعابه ومناقشته في تقاريره [1]

يستنتج الباحث أنه بما أن سلطة لجان المراجعة تستمد شرعيتها من تفويض مجلس الإدارة، بالتالي يكون للجان المراجعة نفس سلطة مجلس الإدارة وفقاً للمسئوليات المخولة إليها من قبله والتي تستوجب توافر مجموع من الخصائص في أعضاء اللجنة لكي تتمكن من تنفيذ الأنشطة التي تقع ضمن نطاق مسئولياتها، وتستطيع اللجنة القيام بهذه المسئولية بقدر السلطة الممنوحة لها من مجلس الإدارة ويجب تحديد هذه السلطة بوضوح حتى يتسنى للمجلس تقييم عمل اللجنة وتحديد كفاءتها ومثاليتها.

**4/ عقد لجنة المراجعة:**

من أجل زيادة فاعلية لجنة المراجعة في الوفاء بمسئولياتها تجاه الإشراف على إعداد القوائم المالية يجب أن يتم كتابة عقد يسمي عقد لجنة المراجعة Audit Committee Charter يوضح مسئوليات وواجبات لجنة المراجعة، وطبيعة العلاقة بينها وبين كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي ويجب أن يكون هذا العقد موثقاً من قبل مجلس الإدارة.

ويجب أن يحدد للجنة المراجعة مسئولياتها التي تتناسب مع طبيعة الظروف التي تعيشها الشركة وفي نفس الوقت يجب على أعضاء اللجنة مراجعة هذه المسئوليات سنوياً لتحديد ما إذا كانت هناك أهمية للتغير في هذه المسئوليات بما يتناسب وطبيعة الظروف التي قد تطرأ على الشركة [2].

**5/ تقرير لجان المراجعة:**

ينبغي أن ترفع لجنة المراجعة تقارير بشكل دوري على فترات ربع سنوية وسنوية لمجلس الإدارة، تتضمن معلومات تفصيلية عن تشكيل اجتماعات ومسئوليات وسلطات وتوصيات اللجنة وإقرار مكتوب منها بأنها نفذت مهامها وأعمالها، الأمر الذي يساعد أعضاء المجلي ان يكونوا على دراية تامة بكل الأمور قبل إصدار القرار النهائي في التقرير السنوي الأخير, ولا يوجد قواعد

---

[1] محمد طارق يوسف، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار الإداري، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م )، ص21.

[2] د. محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م )، ص100.

محددة بخصوص شكل ومحتويات تقرير اللجنة، ويفضل نشر هذا التقرير مثل باقي التقارير التي يتم نشرها للمساهمين حيث أن ذلك يؤدي إلى تحسين جودة ونزاهة التقارير المالية، ويدعم الاتصال بين اللجنة والمساهمين[1].

**ثانياً: خصائص لجان المراجعة:**

**1/ خصائص عضو لجنة المراجعة:**

أن الخصائص التي يلزم توافرها في كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة والتي لا تخرج عن إطار معايير السلوك المهني التالية والتي يلزم توافرها في المراجع الداخلي:

أ. النزاهة: تعرف بأنها أن يكون المراجع والمحاسب أميناً ونزيها في أداء خدماته المهنية[2].

وتتحقق في أن يؤدي وظائفه وواجباته بأمانة ومسئولية بحيث يبذل قصارى جهده في إنجازها على أكمل وجه، وأن يحترم ويساهم في الأهداف المشروعة والأخلاقية للشركة[3].

يرى الباحث أن النزاهة دائماً ما تكون اكبر في الأعضاء الذي يتم الاستعانة بهم من خارج المجلس أو غير التنفيذيين بالشركة.

ب. الموضوعية: هي الحيادية وعدم السماح بالتحيز والظلم وتعارض المصالح أو تأثير الآخرين للتحايل على الموضوعية[4].

تتمثل في أن لا يشارك في أي نشاط وأن يتجنب أية علاقة قد تؤثر أو ينظر إليها على أنها تؤثر في تقديم رأيا محايداً ، وأن يفصح في تقاريره عن كافة الحقائق الهامة التي يتوصل إليها ويعلم بها، والتي يترتب على إغفال ذكرها تحريف الحقائق الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية للمنشأة[5].

---

(1)د. جورج دانيال غالي، **دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية**، ( القاهرة , جامعة عين شمس، كلية التجارة)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو، 1998م، ص.ص 580-581.

(2) طارق عبد العال حماد، صفوت محمد عبد المنعم، " **معايير وارشادات المراجعة- معايير تقرير المراجع وأخلاقيات المهنة"(**القاهرة، ن، ت)، ص274.

(3) سناء محمد بدران، **"الاتجاهات الحديثة في المراجعة النظرية والتطبيق"**، (بنها: دون تحديد جهة وتاريخ النشر)، ص413.

(4) طارق عبد العال حماد، صفوت محمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص274.

(5) سناء محمد بدران، مرجع سابق، ص413.

يرى الباحث أن اهتمام أعضاء لجنة المراجعة بالأمور التي تتعلق بالقوائم والتقارير المالية أو من شأنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أن تؤثر في تلك التقارير فإن ذلك يلفت إنتباهها بدرجة عالية إلى كل صغيرة وكبيرة يمكن أن تتعمدها إدارة الشركة وتؤدي إلى ممارسات إدارة الأرباح خاصة بالنسبة للأعضاء التي تتوافر لديهم الخبرة المالية والمحاسبية وبالتالي القضاء عليها .

ج. السرية: تعني احترام قيمة وملكية المعلومات التي يقوم المراجعون بالحصول عليها ولا يفصحون عن تلك المعلومات بدون موافقة رسمية من صاحب المعلومات إلا في حالة أن يكون هناك التزام قضائي . يجب على كل عضو أن يكون حصيفا وحذرا في استخدام وحماية المعلومات التي يطلع عليها أثناء تأديته لواجباته كعضو في لجنة المراجعة، وأن لا يستغل المعلومات إلى تتوافر لديه في تحقيق أية مصالح شخصية، ولا يستخدمها بأية طريقة تتعارض مع القوانين والأهداف المشروعة والأخلاقية للشركة[1] .

يرى الباحث أن سرية لجنة يجب أن ينص عليها مجلس الإدارة من خلال منشور يوضح فيها مدى استخدام اللجنة للمعلومات التي تتطلع عليها في أداء مهامها، ويجب ألا تستخدمها إلا في حالة كتابة ورفع تقريرها إلى مجلس الإدارة، حتى تكون ملزمة لكافة الأعضاء .

- الكفاءة: هي أن يتم تطبيق المعرفة والمهارات والخبرة التي يتم الاحتياج إليها في أداء خدمات المراجعة . وتكون بأن يقتصر في أداء مهامه على تلك الأنشطة التي يكون لديه فيها دراية والمهارة والخبرة الكافية بما يمكنه من إنجازها على أكمل وجه، كما يجب أن يعمل على تحسين فعالية وجودة خدماته[2] .

يرى الباحث أن اقتصار كفاءة أعضاء اللجنة على قيام اللجنة بمهامها المتعلقة بالرقابة الداخلية وتخفيض مخاطرها، والمجالات التي تتعلق بمجال الخبرة والدارية ليس كافيا لتحقيق كفاءتها فيجب على كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة أن تتوافر فيه ميزة النشاط، حيث أن خمول أعضاء اللجنة يمكن أن يؤثر سلباً على الكفاءة في القيام بمهامهم تجاه الرقابة .

---

(1) إحسان بن صالح المعتاز، " **مدي التزام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بقواعد سلوك وآداب المهنة**"، (جامعة بنها , كلية التجارة ,مجلة الدراسات والبحوث التجارية ,المجلد الأول، العدد الثاني 2010م)، ص339.

(2) سناء محمد بدران، مرجع سابق، ص413.

**2/أثر خصائص لجان المراجعة:**

من أهم الخصائص الواجب توافرها في لجان المراجعة لكي تستطيع اللجنة القيام بالدور الذي أنشئت من أجله، وفقاً لتوصيات الهيئات والجمعيات المهنية ومقترحات الكتاب والباحثين تتلخص فيما يلي:

**أ. مهام لجنة المراجعة:**

أنه من الضروري توافر تفويض رسمي معتمد من مجلس الإدارة يضفي الشرعية على أعضاء لجنة المراجعة، ويجب أن تحصل لجنة المراجعة على تفويض من مجلس الإدارة لتقصي الحقائق فيما موكل إليها من موضوعات حتى تستطيع التصرف بحرية ولمنع الإدارة من محاولة حجب المعلومات عن اللجنة، فلجنة المراجعة تعمل كمحور مركزي لأنشطة الرقابة بالشركة وفي سبيل ذلك عليها تحديد خط تدقيق لأعمالها فاصل بين الاستعلام والتدخل، كما أنه يجب توافر السلطة والموارد الكافية للجنة المراجعة لتنفيذ مسئولياتها بحيث يكون لها الحق في فحص أية موضوعات تثير جدلاً والحصول على كل المعلومات التى تحتاج إليها.[1]

إن أهمية وجود ميثاق مكتوب وتفويض رسمي من مجلس الإدارة للجنة المراجعة يحدد المهام والمسئوليات التي يجب على لجنة المراجعة أدائها مع ضرورة تحديث الميثاق سنوياً وأن هذا التفويض يمنح السلطة والشرعية لأعضاء اللجنة في التدخل في الوقت المناسب كما أكد على ضرورة أن يكون ميثاق اللجنة: [2]

- متضمناً وصف لمسئوليات اللجنة وسلطاتها.
- أن يكون مصدقاً عليه من كل أعضاء مجلس الإدارة.
- أن يتم التأكيد فيه على عنصر الاستقلال.

وقد أيدت بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE نفس الرأي حيث أوصت بضرورة أن يكون هناك ميثاق مكتوب يوضح دور لجنة المراجعة والمسئوليات والمهام التي ستقوم بها يعدَّ تفويض رسمي من مجلس الإدارة للجنة المراجعة بهذه المهام والمسئوليات.

مما سبق يمكن القول أن قوة التفويض والقدرة على اتخاذ القرارات والتأثير التنظيمي هي التي تمثل الركيزة الأساسية للجان المراجعة وأن كل نوع من أنواع السلطة له علاقة إيجابية

---

(1) د. محمد الفيومي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) د. جورج دنيال غالي، دراسات في مشكلات معاصرة في المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص 560.

بفعالية دور لجان المراجعة، أيضاً وجود قانون إلزامي في شركات المساهمة بضرورة وجود لجان مراجعة سيؤدي إلى توافر الشرعية لهذه اللجان مما سيؤدي إلي توضيح دورها واعطائها القوة اللازمة التي تمكنها من أداء المهام المكلفة بها.

**ب.خاصية استقلالية لجنة المراجعة:**

وهي من أهم الخصائص التي يجب أن تتوافر في أعضاء لجنة المراجعة، حيث أن توافر الاستقلالية يتيح للجنة المراجعة الحياد في القيام بواجباتها ومسئولياتها واتخاذ القرارات بدون تحيز، حيث يجب أن تكون لجنة المراجعة مكونة من أعضاء استشاريون يقومون بدور هيئة إستشارية على عمل المراجعين ويكونوا مستقلين عن الإدارة، وهو ما أكده تقرير لجنة تريداوي عام 1987م والذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية وتحسين الأداء الرقابي في المنشآت ووجود لجان مراجعة مستقلة تشرف على إستقلال المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.[1]

أن تقرير لجنة Cadbury أشار إلي الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المدراء غير التنفيذيين في الهيكل الرقابي في شركات المساهمة وتتضمن مقترحات اللجنة أن يكون لدي جميع الشركات ثلاثة مدراء غير تنفيذيين على الأقل تكون عقود خدمتهم لفترة ثلاثة سنوات كحد أقصي، كما ينبغي أن يكونوا مستقلين ويتم اختيار المدراء غير التنفيذيين لعضوية لجنة المراجعة بواسطة المجلس ككل أو على أساس الصفات الشخصية وذلك لضمان خضوع الإدارة للنقد وتقليل الشكوك في مصداقية نجاح الإدارة.[2]

وفي يناير (1999م) أصدر مجلس معايير الإستقلال (ISB) Independence Standard Board المعيار رقم (1) بخصوص "مناقشة الإستقلال مع لجان المراجعة" وهذا المعيار صدر نتيجة لزيادة مجهودات الهيئات المهنية لتحسين زيادة مسئوليات لجان المراجعة ومنحها ثقة أكبر، وأشار المعيار "مناقشة لجان المراجعة" أنه يجب: [3]

- الإفصاح عن أي علاقة للمراجعين الخارجيين بالشركة مما يؤثر على الأحكام المهنية للمراجعين ومناقشة ذلك مع لجان المراجعة.

---

(1) د. السيد السقا، مرجع سبق ذكره، ص25.

(2) د. محمد محمد الفيومي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(3) أ. حاتم عبدالوهاب محمد الشامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 95 - 96.

•ضرورة وجود تنسيق في الإتصالات بين المراجعين الخارجيين ولجان المراجعة خاصة في نهاية السنة المالية.

يستنتج الباحث ضرورة أن يكون عضو اللجنة مستقلاً في الشكل والحقيقة، وفقاً لمتطلبات بورصة نيويورك للأوراق المالية، فيجب أن تكون لجنة المراجعة من أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، كما أن المراجع للجودة يجب أن يكون بعيداً عن التحيز والتأثير الذي يبعده عن الموضوعية وينبغي أن يكون مستقلاً تماماً عن المنظمة حتى لا يقع عليه أي نوع من التدخل يؤثر على موضوعيته .

**ج. خاصية الخبرة المحاسبية والمعرفة بالمجالات المختلفة والتأهيل العلمي والعملي:**

أن دور لجنة المراجعة يتلخص في حل النزاعات والخلافات وكيفية إجراء التنسيق والتوازن ودعم استقلال المراجع الخارجي وإضفاء المصداقية على وظيفة المراجعة وعدم استسلام المراجعين الداخليين والخارجيين لضغوط الإدارة وتقديم تنازلات، وهذا الدور يعتمد على عدة عوامل مؤثرة هامة وهي خلفية وخبرة لجان المراجعة وكفاءة مراجعة الالتزام بتطبيق المعايير المهنية، ويري ضرورة أن تتوفر في أعضاء لجان المراجعة الخصائص التالية: [1]

- خلفية إدارية عامة، فيجب أن يكون العضو ذو خبرة في الإدارة وأن يكون قد مارس عمل رئيسي مثل مدير عام أو مدير تنفيذي .. إلخ.
- معرفة جيدة بالتقرير المالي، فيجب أن تكون اللجنة قادرة على تفسير واستقراء القوائم المالية
- خلفيات غير مالية، فيجب أن يكون لدي أعضاء اللجنة خلفيات مختلفة في الإنتاج والتسويق والنظم والتمويل ومجالات الإدارة العامة، من أجل إيجاد التوازن داخل اللجنة
- أن يكون عضو لجنة المراجعة على الأقل عنده إلمام معقول بالقواعد المالية والمحاسبية ويفضل من له خبرة وتأهيل علمي مناسب في هذا المجال.

أن لجان المراجعة من حيث تأكيد عنصر الاستقلال والأنشطة التي تقوم بها ترتبط باختيار أفراد لهم خبرة في المجال، مع أهمية تحديد خبرة أعضاء لجنة المراجعة وتعريف خصائصهم وأهمية تعريف الاستقلال، كما أكد أيضاً على أن أهم توصيتين للجنة BRC كانتا بهدف تدعيم دور لجان المراجعة، حيث أن التوصية الأولي متعلقة بتعريف استقلال لجان

(1) Knapp, C. M, (1987), Op, Cit, PP 579 – 581.

المراجعة ومدة تعيين أعضاءها والتوصية الثانية خاصة بالخبرة والتأهيل لأفراد لجنة المراجعة وما هي المؤهلات التي يجب أن تتوفر لدي أعضاء اللجنة في النواحي المحاسبية والمالية.[1]

أما بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE فقد أكدت على ضرورة أن يكون أعضاء اللجنة ذو ثقافة مالية وخبرة في المحاسبة والمراجعة وإدارة الإعمال مع ضرورة التركيز على أهم الخصائص الواجب توفرها في أعضاء اللجنة وهي الاستقلال والخبرة المالية والمحاسبية والمراجعة وإدارة الأعمال، كما أكدت على ضرورة إجراء مراجعة سنوية لكفاءة أعضاء اللجنة بحد أدني (3) أعضاء على أن تتوافر فيهم الصفات الآتية:

الثقافة المالية، فهم التقارير المالية، الخبرة المحاسبية.

هنالك ضرورة لتحسين فاعلية لجان المراجعة عن طريق وضع قائمة توضح الخصائص الواجب توافرها في أعضاء اللجنة، حيث أوصت بأن أعضاء اللجنة لا يشترط أن يكونوا مراجعين أو محامين بل يجب أن تتوفر لديهم ثقافة في الإدارة المالية وخلفية عن المحاسبة وأساسياتها ومبادئها، كما يجب أن يكونوا قادرين على قراءة القوائم المالية والإيضاحات المهمة مع فهم تام لعمل اللجنة والقدرة على تحديد جودة عملية التقرير المالي والقدرة على الحكم على سلامة نظام المراجعة الداخلية مع عدم إغفال المؤهلات العلمية، كما يجب أن يكون لدي أعضائها القدرة على تقييم جودة وكفاءة الإدارة، كما أنه يجب على مجلس الإدارة أن يقرر الخبرات الخاصة والتى يحتاج إليها في أعضاء لجان المراجعة التابعة له ويجب عليه متابعة أعمالهم وله أن يقوم بالتعديلات المناسبة في اللجنة إذا رأي أن اللجنة تحتاج لخبرات إضافية أو أفراد متخصصين.

أن استقلال أعضاء اللجنة يحقق التوازن في العلاقة بين أعضاء اللجنة والإدارة، وفي تقرير المجلس عام 1999م أكد أنه يجب أن يكون باللجنة عضو من الثلاثة أعضاء له خبرة في المجالات المالية وعلى دراية بالمجالات المختلفة الأخرى، وأن يكون باللجنة على الأقل عضو من الثلاثة أعضاء له خبرة في المجالات المحاسبية والإدارية، كما أن القانون الأمريكي Sarbanes- Oxley Act والذي صدر في عام 2002م لدعم وتطوير مسئوليات لجان

(1) د. وابل بن على الوابل، محددات وفعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، دراسة ميدانية) مجلة التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، دراسة ميدانية) مارس 1996م.

المراجعة من أجل تعزيز الاستقلال لهذه اللجان والإشراف على مسئوليات وكفاءات أعضاءها طالب بضرورة توافر الخبرات الكافية في الأعضاء.[1]

يستنتج الباحث مما سبق ضرورة أن يتوافر لدي أعضاء لجنة المراجعة خلفية مالية ومعرفة بالمجالات المختلفة المتعلقة بالنشاط وأن هذه الخاصية تؤثر على فعالية أعضاء اللجنة حيث أن الأعضاء يقومون بمهام تحتاج لخبرات كثيرة مثل الفحص والتقرير والحكم على المواقف واتخاذ القرارات، كما يؤكد الباحث على ضرورة الاهتمام بالمطالب الجديدة التي يجب أن تقوم بها لجان المراجعة ومنها ضرورة الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها هذه اللجان والسياسات التي تتخذ لتكوين هذه اللجان وهل تتم وفقاً للاحتياجات لوجود خبرات معينة.

**د. خاصية كفاءة وفاعلية لجنة المراجعة:**

حتى تستطيع لجنة المراجعة القيام بمهامها بكفاءة فيجب أن يكون لديها القدرة على الحصول على المعلومات السليمة في الوقت المناسب وهذه المعلومات تنقسم إلى: [2]

معلومات عن الشركة مثل السياسات والقوانين واللوائح في النظام المحاسبي.. الخ.

- معلومات عن البيئة مثل العملاء والأطراف ذات العلاقة بالشركة.
- معلومات عن المراجعة الخارجية مثل (حجم مكتب المراجعة، مدي استقلال مكتب المراجعة، خطة المراجعة، ..الخ).
- معلومات عن المراجعة الداخلية مثل (نظام الرقابة الداخلية المطبق، مدي الإلتزام، خطة العمل، مسئوليات وخبرات المراجعين.. الخ).

وأنه يجب على لجنة المراجعة الحصول على المعلومات في الوقت المناسب عن طريق المراجعين الداخليين خاصة في حالة وجود اختلافات في السياسات والإجراءات المطبقة بالشركة، كما أكدت على أنه يجب أن تبني لجنة المراجعة قراراتها على معلومات مؤكدة وذلك لتنسيق وتقريب وجهات النظر بين الطرفين حول المشكلات التي تعوق الأداء، وأن يكون لها القدرة في الحصول على هذه المعلومات في التوقيت السليم وذلك من خلال الإتصالات والمعلومات

---

(1) د. عماد الدين علوي عساف، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) د. إبراهيم عبدالله المنيق ود. سعد أسامة المعمر، حوكمة الشركات، مجلة المدير، 1425هـ، 2004م، ص ص 9 -10.

المتدفقة بين اللجنة وبين المراجعين والإدارة، وأيضاً عن طريق المناقشات الصريحة مع الإدارة والمراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين.[1]

يستنتج الباحث أنه على إدارة المراجعة الداخلية أن تزود لجنة المراجعة بتقييم عن نواحي الضعف والقصور في نظام الرقابة الموجود بالشركة والحلول المقترحة والمعلومات التي تفيد في هذا الشأن في أي وقت تطلب فيه اللجنة هذه المعلومات، وأن يكون أعضاء اللجنة قادرين على الحصول على هذه المعلومات بدون تحريف، كما يجب أن تكون لجنة المراجعة قادرة على الحصول على المعلومات الخاصة بالآتي:

- تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة.
- السياسات المحاسبية المطبقة بالشركة.
- طرق العرض والإفصاح في التقارير المالية ومدي جودة المعلومات بها.

**هـ. تقرير لجنة المراجعة:**

يجب على لجنة المراجعة إعداد تقرير سنوي يقدم إلى مجلس الإدارة، يتضمن معلومات تفصيلية عن تشكيل واجتماعات ومسئوليات وسلطات وأنشطة وتوصيات اللجنة، لذلك يناقش الباحث هذا الموضوع من خلال ما يلي:

- أهمية تقرير لجنة المراجعة:

يعتبر تقرير لجنة المراجعة الذي يتضمن إفصاح كامل عن تشكيل اجتماعات ومسئوليات وسلطات وأنشطة وتوصيات اللجنة بمثابة إقرار بأن اللجنة قد نفذت مسئولياتها بطريقة ملائمة، كما أن نشر ذلك التقرير ضمن التقارير السنوية المقدمة للمساهمين يمكن أن يساهم في جودة التقارير المالية، لأنه يوفر تأكيد عن مدى تنفيذ كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لمسئولياتهم المتعلقة بعملية التقرير المالي[2]، وقد أضاف بعض الباحثين إلى ذلك بقولهم أن لجان المراجعين لها مساهمات فعالة في التسعينيات بخصوص زيادة ثقة الجمهور في التقارير المالية وعملية المراجعة كما أنه أصبحت عنصر أساسي في عملية الرقابة الداخلية بالمنشآت للمساعدة في تحقيق درجة عالية من المصداقية A high degree of credibility

(1) Blue Ribbon Committee, 1999, Op. Cit, PP 1060 – 1070.

(2) Apostolou, B. And summers, G. E, Preperation Can Audit Fees "Financial Managers, February, 1990, P29.

للتقارير المالية، التي تساعد في المحافظة على الاستقرار في سوق الأوراق المالية Safe Guard Securities Market [1].

- محتويات تقرير لجنة المراجعة: أن تقرير لجنة المراجعة يجب أن يركز على مجالات اهتمام مجلس الإدارة، وكحد أدنى يجب التركيز على ما يتعلق بالمجالات الأساسية التالية[2]:

-السياسات المحاسبية للمنشأة ومدى اتفاقها مع تلك التي تطبق في الصناعة التي تنتمي إليها.

-تقارير كل من المراجعين الداخليين والخارجيين.

-تقرير المستشار القانوني للمنشأة.

-التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها.

كما أن تقرير لجنة المراجعة يجب أن يهتم بما يلي[3]:

-الموضوعات ذات الاهتمام بمجلس الإدارة والمتعلقة بالقوائم المالية والمحاسبية والمراجعة ونتائج اتصالات اللجنة.

-التقييم المستقل والموضوعي لأعمال المراجعة ومدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسئولياتها.

- توقيع التقرير: يجب توقيع التقرير بواسطة رئيس لجنة المراجعة، كما يجب الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة المراجعة الآخرين.

ويرى الباحث أنه بالرغم من عدم وجود قواعد محددة بخصوص شكل ومحتويات القرير الذي تعده لجنة المراجعة فإنه من الضروري أن يتضمن التقرير ما يلي:

1.عنوان التقرير: يجب استخدام عنوان مناسب مثل (تقرير لجنة المراجعة) ويساعد ذلك في تعرف القارئ على هذا التقرير والتفرقة بينه وأية تقارير أخرى.

2. الجهة الموجهة إليها: يجب أن يوجه تقرير لجنة المراجعة إلى مجلس إدارة الشركة.

3. تاريخ التقرير: هو يعتبر بمثابة إشارة للقارئ بأن لجنة المراجعة قد أخذت في اعتبارها عن إعداد التقرير الأحداث والمعاملات التي حدثت ولها تأثير على أنشطة المنشأة حتى ذلك التاريخ.

---

(1) Baritto, L. The Audit Committee Hand (New York: John Wiley And Sons, INC, 1994), P285.

(2) د. جورج دانيال غالي، **دراسات في مشكلات معاصرة في المراجعة**، مرجع سابق، ص109.

(3) د. منصور أحمد البديوي، ود. شحاته، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، ( الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م)، ص.ص109-110.

4. سلطات لجنة المراجعة: سواء أكانت سلطة رسمية أو سلطة ناتجة عن الاستقلال أو سلطة الحصول على المعلومات أو سلطة التوجيه أو سلطة إدارية.

5.مسئوليات لجنة المراجعة كما حددت في لائحتها.

6. تشكيل واجتماعات لجنة المراجعة.

7. ملخص لأنشطة وتوجيهات لجنة المراجعة التي تتعلق بأن لجان المراجعة راجعت وناقشت التقارير المالية مع الإدارة, أن لجان المراجعة ناقشت مع المراجعين الخارجيين التسويات الخلافية بينهم وبين الإدارة, إن لجان المراجعة ناقشت وراجعت أي أمور أخرى شدت انتباهها.

يرى الباحث أن من أهم مقومات القيادة التي يجب أن تتوافر في عضو لجنة المراجعة.

1. الذكاء والطموح.
2. الثقة بالنفس والحماسة.
3. الروح العالية المتجددة وقوة الإقناع.
4. المهارة (الفنية، الإنسانية، الفكرية).
5. تفهم الأهداف العامة وحسن التصرف.
6. تحمل المسئولية ونفاذ البصيرة.
7. التنظيم والفكر الإستراتيجي.

يمكن للباحث تحديد أهم الخصائص التى يجب توافرها في لجان المراجعة بالشكل أدناه:

شكل رقم (1/3/1)

خصائص لجنة المراجعة

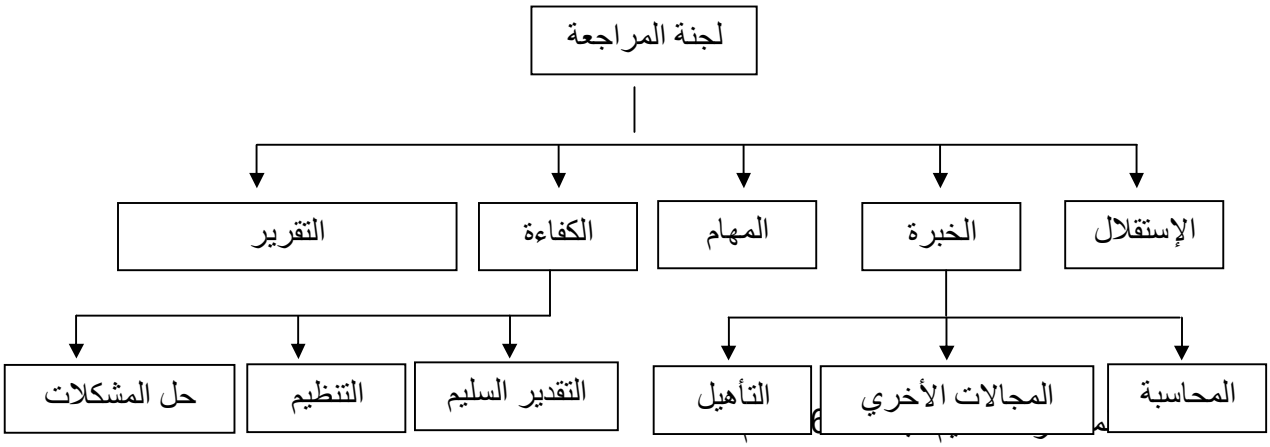

# الفصل الثاني

# السياسات المحاسبية

يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم وأهداف وأهمية السياسات المحاسبية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية, والآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية

المبحث الثاني: خصائص وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية, والمنظمات المهتمة بها

المبحث الثالث: مداخل اختيار السياسات المحاسبية .

## المبحث الأول

## مفهوم وأهداف وأهمية السياسة المحاسبية

### أولاً : مفهوم السياسة المحاسبية:

هي مجموعة أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج توصيل المعلومات المالية، ويقصد بأدوات التطبيق العملي تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي تستعين بها المحاسبة لتطبيق المبادئ المحاسبية وبيان كيفية معالجة البنود والعمليات والأحداث في مجال محدود(1).

أن السياسة المحاسبية تعبر عن عملية اختيار بدائل مهنية عن طرق إعداد التقارير وأنظمة القياس وأساليب الإفصاح، ويتم هذا الاختيار من بين كل ما يتاح لأغراض التقارير المالية في منشآت الأعمال، قد تقوم منشآت معينة ببعض الخيارات المتاحة لها، ويجب أن تتضمن القوام المالية وصفاً للبدائل المختارة ذات الأهمية(2).

أن السياسات المحاسبية هي "المعايير الصادرة من هيئات مهنية معترف بها"(3). وتعرف السياسة المحاسبية بمفهومها الواسع على المستوى القومي بأنها مجموعة المعايير والقواعد المحاسبية التي تحكم عمليات القياس والإفصاح والعرض للبيانات المالية الواردة بالتقارير المالية للمنشآت في مجتمع معين، وبناءاً على المفهوم السابق للسياسة المحاسبية تقوم كافة المنظمات الاقتصادية التي تعمل في هذا المجتمع بتطبيق هذه السياسة، السياسات المحاسبية قد تختلف من مجتمع لآخر متأثرة في ذلك بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في كل مجتمع من المجتمعات، والسياسة المحاسبية بمفهومها السابق تتعرض للتغيير والتعديل بمرور الزمن لكي تتكيف مع تغير وتطور العوامل المؤثرة في بناءها(4).

---

(1) عبير محمد البكري عبد الجواد، أثر السياسات المحاسبية على معدي ومستخدمي البيانات المحاسبية، (القاهرة: جامعة القاهرة, كلية التجارة, رسالة ماجستير غير منشورة، 1994م )، ص ص 42، 43.

(2) د. كمال خليفة أو زيد، النظرية المحاسبية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1990، ص207.

(3) (McCullers. D.L & R. Schroder: Accounting Theory, Text and Reading (New York: John Wiley and sons.1987).P23.

(4) د. ماهر محمود رسلان، ص55.

أن السياسات المحاسبية هي عملية سياسية صادرة من قبل هيئات مهنية معترف بها تؤدي لوضع قيود على سلوك الإدارة العليا، وكذا مراقبي الحسابات والطوائف الأخرى المهتمة بالمعلومات (1).

ويتم اختيار هذه المعايير والقواعد من بين جميع المعايير والقواعد المحاسبية المتاحة والمقبولة في المجتمع التي تعمل فيه المنشأة، وتقع مسئولية هذا الاختيار على إدارة المنشأة وعلى مراجع الحسابات الخارجي المستقل، والتأكد من صحة وسلامة المعايير والقواعد المحاسبية المستخدمة.

يتضح للباحث من استعراض التعاريف السابقة وجود خلاف في الفكر المحاسبي حول المقصود بمفهوم السياسات المحاسبية، كما أن التعاريف السابقة للسياسات المحاسبية يوجد بها متقابلات يندر وجودها في الواقع العلمي إلا في أحوال محددة، وفي ظل ظروف معينة، فقد نجد السياسة المحاسبية مطابقة على المستوى القومي في الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الموجه مثل الاتحاد السوفيتي سابقاً ، قد نجد السياسة المحاسبية المختارة بمعرفة المنشأة في بعض الدول النامية والتي لم تشهد بعد تنظيماً مرموقاً لمهنة المحاسبة وأنشطتها الاقتصادية محدودة، وقد نجد سياسة محاسبية مطبقة على المستوى القومي تخص منظمات القطاع العام وسياسة محاسبية على مستوى المنشأة أو مجموعة المنشآت التي تعمل في قطاع اقتصادي معين.

أما السياسة بمعناها المحاسبي فقد تعددت الآراء بشأنها في الفكر المحاسبي، ولعل التعرض لهذه المفاهيم المتعددة ما يفيد في إلقاء الضوء على وجهات النظر المختلفة والمتعلقة بمفهوم السياسة المحاسبية تمهيداً إلى الوصول إلى تعريف محدد يتبعه الباحث ويلتزم به في هذا البحث بما يخدم أهدافه، لذا تم تصنيف هذه التعاريف إلى مجموعتين:

**المجموعة الأولى: السياسات المحاسبية هي الطرق والقواعد المختارة:**

أن السياسة المحاسبية ما هي إلى قيام الإدارة بمساعدة محاسبيها بتحديد البديل الذي يحقق أهدافها من ضمن مجموعة بدائل طرق القياس المتاحة لديها والتي تختلف من منشأة لأخرى، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن تلك السياسة المحاسبية تجنباً لعدم وضوح القوائم المالية(2).

---

(1) زكريا محمد الصادق، تطور بحث المحاسبة المالية بعلاقتها بمناهج البحث العلمي (طنطا: جامعة طنطا, كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد الأول، 1989)، ص31.

(2) Jensen, M, "Necking, Theory of the Firm", Management IA Behavior, Agency costs and owner ship structure", Journal of financial, vol4,1985 p.13.

يلاحظ على هذا التعريف أن السياسة المحاسبية ما هي إلا البديل المختار من قبل الإدارة بمساعدة محاسبيها من ضمن مجموعة البدائل المتاحة والتي تختلف من منشأة لأخرى.

في دراسة **(Solomons)** عن السياسات المحاسبية ومتابعة تنفيذها أشار إلى أنها هي "مجموعة القواعد المحاسبية الواجب على مراقبي الحسابات متابعة تنفيذها من قبل المنشأة عند إعداد القوائم المالية، وذلك لكي يشيروا في تقاريرهم إلى أن القوائم تعبر بصدق ووضوح عن حقيقة المركز وتتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجب اتباعها على أساس ثابت(1).

يلاحظ من التعريف السابق أنه تم التركيز على دور مراقبي الحسابات تجاه السياسات المحاسبية متفقاً مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى ضرورة ثبات المنشأة على إتباع تلك السياسات.

أما معيار الإفصاح عن السياسات المحاسبية الصادر من لجنة معايير المحاسبة الدولية**(International Accounting Standards Committee) (IASC)** أشار إلى أن السياسات المحاسبية " تتضمن المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والإجراءات التي تقوم بإتباعها الإدارة لإعداد القوائم المالية" ونظراً لأن هناك سياسات محاسبية مختلفة يمكن إتباعها في معالجة الموضوع الواحد فإنه يتعين على الإدارة أن تختار ما يعتبر في تقديرها أكثر السياسات ملائمة وتفصح عنها حتى يتسنى فهم القوائم بصورة صحيحة، وهناك ثلاثة اعتبارات يجب أن تحكم إدارة المنشأة في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة(2):

1- **الحيطة والحذر(prudence):** قد يلازم الشك أو عدم اليقين الآثار التي تترتب على بعض المعاملات أو الأحداث مما يستلزم مراعاة سياسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ومع ذلك يجب أن لا يكون الالتزام بذلك مبرراً لتكوين احتياطات سرية.

---

(1)Solomons. D. Making Accounting Policy, The quest for Credibility iw Financial Reporting (New Your: oxford university press Inc. 1986). Pp6 – 7.

(2) د. عبد المنعم علي عوض الله، أساسيات المحاسبة المالية، (القاهرة: دار الثقافة العربية، 1999م)، ص ص 538، 539.

2- **الجوهر أكثر أهمية من الشكل (**Substance over form**)**: الأساس في المحاسبة عن المعاملات والأحداث وتصوير نتائجها هو مراعاة جوهر كل منها وما يترتب عليها من أثار مالية وليس مجرد شكل قانوني.

3- **الأهمية النسبية** (Materiality): يجب أن تفصح القوائم المالية عن كافة البنود ذات الأهمية النسبية التي من شانها التأثير على تقييم المراكز المالية وما يترتب عليها من قرارات.

ويتضح للباحث أن هذا التعريف يركز على أن السياسة المحاسبية تختلف من محاسب لآخر أو من منشأة لأخرى أ من دولة لأخرى، ويتم اختيار السياسة المحاسبية في ضوء مجموعة اعتبارات هي الحيطة والحذر، الجوهر أكثر أهمية من الشكل، الأهمية النسبية.

**المجموعة الثانية: السياسات هي المعايير المحاسبية: -**

أن السياسات المحاسبية هي "عملية سياسية صادرة من قبل هيئات معترف بها تؤدي لوضع قيود على سلوك الإدارة العليا وكذا مراقبي الحسابات والطوائف الأخرى المهتمة بالمعلومات(1).

كما أن السياسة المحاسبية ما هي إلا انعكاس لعدة عوامل قد تكون محاسبية متمثلة في الأهداف والمفاهيم التي يحددها الإطار الفكري للمحاسبة، عوامل اقتصادية متمثلة في انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وعدم وجود أنظمة ضريبية ذات كفاءة عالية من ناحية تحصيل الضريبة، وعوامل إدارية متمثلة في مسئولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية كذا مسئوليتها عن اختيار تطبيق المبادئ المحاسبية وعوامل أخرى خاصة بعوامل تشريعية، ترتبط بالمعالجات والممارسات المحاسبية في مجتمع معين وتتأثر بالتشريعات الملزمة(2).

وتوجد العديد من المجالات الرئيسية للسياسات المحاسبية، ومن ثم يتعين على منشأة الأعمال، الإفصاح عن المعالجة المحاسبية المرتبطة بها، ومن أهم هذه السياسات ما يلي**(3)**: -

1- سياسة محاسبية عامة ومنها:

---

(1) زكريا محمد الصادق، مرجع سابق، ص 31.

(2) د. بشير عبد العظيم محمد البناء، مقومات وبدائل تنظيم السياسة المحاسبية على المستوى الكلي في الدول النامية، (المنصورة: جامعة المنصورة, كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، 1988م، ص139.

(3) (Weetman. P. et.al. "Profit Measurement and Uk Accounting Standards: A case of increasing Disharmony in Relation to us CAAP and IAS", (Accenting and Business Research, vol28. No3. Summer, 1998). PP.186-207.

أ- سياسات توحيد البيانات المالية.

ب- سياسات ترجمة العملات الأجنبية.

ج- سياسات التقييم.

2- سياسات مرتبطة بعناصر الميزانية ومنها:

أ- سياسات خاصة بالأصول الثابتة.

ب- سياسات خاصة بالأصول المتداولة.

ج- سياسات خاصة بالخصوم الثابتة والمتداولة.

3- سياسات مرتبطة بعناصر قائمة الدخل ومنها:

أ- سياسات الاعتراف بالإيراد.

ب- سياسات خاصة بالمخصصات والاحتياطات.

ج- سياسات خاصة بالأرباح والخسائر المرتبطة بالتخلص من الأصول.

أن اختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن لمنشاة الأعمال إتباعها في ظل النظم والتشريعات المختلفة بشأن بعض العناصر الواردة في القوائم المالية والتي قد تختلف من دولة لأخرى قد يؤدي إلى آثار مختلفة على رقم الأرباح المحقق في ظل كل منها، ومن ثم ضرورة بذل المزيد من الضغوط الدولية من قبل الهيئات المهنية لأغراض تحسين قابلية البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة للمقارنة **(1)**.

وهنالك ضرورة لقيام مراجع الحسابات بالإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية حتى يتسنى للمستثمر اتخاذ قرارات سليمة (2).

في ضوء ما سبق عرضه من تعاريف للسياسات المحاسبية كما وردت في الفكر المحاسبي وكذا الملاحظات التي تم ذكرها في هذا الشأن يقترح الباحث التعريف التالي للسياسة المحاسبية" هي تلك القواعد المحاسبية التي تقوم الإدارة باختيارها من ضمن مجموعة القواعد المحاسبية المتاحة لديها والتي تحكمها معايير المحاسبة المتعارف عليها، وذلك في ضوء مجموعة اعتبارات هي الحيطة والحذر، والجوهر أكثر أهمية من الشكل، والأهمية النسبية، هذا

---

(1) (Weetman. P. et.al, op. pp.189 – 207.

(2) ثناء عطية فراج محمد، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1991م). ص ص 38، 42 .

بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن تلك القواعد المحاسبية المختارة ضمن مجموعة الملاحظات الواردة في القوائم المالية، وذلك بهدف إعداد قوائم مالية تعبر بصدق ووضوح عن حقيقة المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات رشيدة.

**ثانياً: أهمية السياسات المحاسبية:**

تأكيداً للدور المهم الذي تلعبه المحاسبة في المجتمع، اهتمت كثير من الدول بتنظيم السياسات المحاسبية وذلك بإصدار معايير بغرض عدم ترك الحرية الكاملة للمنشآت في اختيار المعالجات المحاسبية، ووضع بعض الضوابط الموحدة نسبياً لهذه المعالجات وتوجيهها لخدمة أهداف معينة أهمها ضمان توفير قدر كبير من الموضوعية والثقة في إظهار القوائم المالية. ويتفاوت شكل تنظيم السياسات المحاسبية من دولة لأخرى وفقاً للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية بها . وتتبع أهمية السياسات المحاسبية من الآتي (2):

1. تأثيرها على الأرقام الواردة بالقوائم المالية وبالتالي على دلالة هذه الأرقام ودلالة علاقتها ببعضها البعض.
2. يؤدي بناء سياسة محاسبية إلى التوصل إلى قوائم مالية ذات بيانات عادلة تخدم أصحاب المصالح دون تضليل أو إيهام , ودون تفضيل لمصالح فئة على الفئات الأخرى .
3. يعتبر تحديد السياسة المحاسبية مطلب أساسي لمقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية .

يرى الباحث أن هنالك أهمية كبيرة السياسات المحاسبية بالنسبة للمجتمع حيث أنها تؤدي للوصول إلى قوائم مالية ذات بيانات عادلة تخدم الأطراف ذات المصلحة .

**رابعاً: الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية:**

لقد نالت الآثار الاقتصادية باختيار الطرق والسياسات المحاسبية الاهتمام من قبل المنظمات المهنية والعديد من الكتاب والباحثين، والدليل على ذلك تكليف مجلس المعايير المحاسبية المالية بالولايات المتحدة **(**FASB**)** مجموعة من الأساتذة بعمل بعض الأبحاث التي تتعلق بالآثار الاقتصادية للمعايير والسياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات(1). وفي هذا الصدد عرف الأستاذ zeff الآثار الاقتصادية المتمثلة في التكاليف السياسية والتكاليف التعاقدية بأنها أكثر

---

(2) محمد شريف توفيق، **مقدمة المحاسبة المالية**، (الزقازيق: شركة الأستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الكمبيوتر، 2001م، 2002م)، ص 30.

(1) watts, R. l. and zimmer man J.L. Op. cit. P.277.

التقارير المحاسبة أثراً على سلوك اتخاذ القرار بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية كمنشآت الأعمال والمستثمرين والدائنين والتي لها دور في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية(1).وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

**1- الأثر على توزيع الثروة:**

تختلف قيم وقياسات نتائج الأعمال والمركز المالي باختلاف السياسات المحاسبية مما قد يؤثر في سلوك وقرارات الفئات المختلفة المهتمة بالمعلومات المحاسبية، وبالتالي حدوث تغيرات وتحولات في مصالح وثروات بعض الأفراد والفئات على حساب البعض الأخر مما يؤثر على توزيع الثروة بين الفئات المختلفة(2).

**2- الأثر على مدى فهم القوائم المالية ومدى قابليتها للمقارنة:**

يعتبر معرفة أثر السياسات المحاسبية المتبعة بواسطة الوحدة عنصر هام وحيوي في فهم القوائم المالية، ومن ثم فإن مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والمحللين الماليين ورجال البورصات والمثقفين يجب أن يكونوا على علم بالأسس التي يتم على أساسها إعداد الحسابات والآثار الممكنة للسياسات المحاسبية المتبعة بما يساعد على تحقيق القابلية للمقارنة بين الشركات وبين الفترات للشركة الواحدة(3).

**3- الأثر على مدى العدالة بين أصحاب المصالح بالمنشأة:**

إن اختيار سياسة محاسبية معينة وتفضيلها على أخرى يؤثر على بعض المجموعات بالإيجاب وعلى البعض الأخر بالسالب، وبالتالي فإن اختيار أفضل السياسات المحاسبية للظروف والعوامل السائدة يؤدي إلى التوصل إلى قوائم مالية ذات بيانات عادلة ومعلومات تتسم بالجودة، تخدم أصحاب المصالح دون تضليل أو إيهام ودون تفضيل لمصالح فئة على أخرى(4).

---

(1) zeff. A. "**The Rise Economic consequances**". Jomal of Accounting, 1978. P.56

(2) د. أحمد هاني بحيري، دراسة تحليلية اختيارية لمتطلبات الاستراتيجية الادارية للخيارات المحاسبية في مصر، (الزقازيق: جامعة الزقازيق: كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني، 1993م )، ص12.

(3) Hamilton, F, et. Al, "Accounting A user/ Decision Perpective". Prentice Hal inc, p241.

(4) د. ماهر محمود رسلان، مرجع سابق ص ص 58 – 59 .

**4- الأثر على دلالة مؤشرات الأداء:**

تؤثر السياسات المحاسبية على الأرقام الواردة بالقوائم وعلاقتها ببعضها البعض، وتستخدم هذه الأرقام كمدخلات في نماذج مؤشرات قياس أداء الوحدة الاقتصادية والقائمين بالعمل بها، وبالطبع فإن اختيار سياسة محاسبية وإهمال أخرى سيؤثر على مؤشرات الأداء(1).

**5- الأثر التراكمي على نتائج الأعمال الحالية والمستقبلية:**

تؤثر السياسات المحاسبية التي تتبع في سنة ما على أرقام الأرباح المنشورة في السنة الحالية والفترات المالية التالية، لأن إنتاج سياسة محاسبية معينة تؤدي إلى تعظيم ربح السنة المالية الحالية سوف يترتب عليها تخصيص أرباح السنوات المالية التالية(2).

**6- الأثر على العلاقات التعاقدية:**

تقدم الوحدة الاقتصادية على مجموعة من العلاقات التعاقدية وتتم هذه التعاقدات على أساس معلومات محاسبية، تلك المعلومات التي تعتبر نتائج تطبيق السياسات المحاسبية وبالتالي فإن السياسات المحاسبية تؤثر على العلاقات التعاقدية(3).

ويتضح مما سبق أن السياسات المحاسبية تتمثل فيما تختاره الوحدة الاقتصادية للتطبيق على مستوى البنود والعمليات المالية، وأن هذا الاختيار له أهمية بالغة لما له من آثار اقتصادية متعددة ومتنوعة على الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية، ولذلك لا بد من الاهتمام بالسياسات المحاسبية وعملية اختيارها وضرورة العمل على تنظيمها وعدم ترك الحرية كاملة للإدارة في اختيار ما تراه من سياسات محاسبية.

**خامساً: الاعتبارات التي تتحكم في اختيار السياسات المحاسبية:**

توجد ثلاثة اعتبارات تتحكم في اختيار السياسات المحاسبية، وهذه الاعتبارات تتمثل في الآتي[1] .

---

(1) د. زكريا محمد الصادق، محددات صنع القرار المحاسبي، (طنطا: جامعة طنطا, كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد الأول، 1991م، ص11).

(2) د. أحمد هاني بحيري، مرجع سابق، ص14 – 39 .

(3) د. زكريا محمد الصادق، مرجع سابق، ص 14 – 19 .

(1) محمد محمود عبد ربه محمد، **دراسات في النظرية المحاسبية، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000م)، ص 54.

**1. مسئولية اختيار السياسات المحاسبية:**

يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة للمنشأة، بحيث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات المحددة بكل معيار محاسبي منطبق عليها، وفي حالة عدمه يجب على الإدارة أن تقوم بتطوير سياسات محاسبية لضمان توفير القوائم المالية للمعلومات التي تحقق ما يلي(2):

أ- أن تكون مناسبة لاختيارات المستخدمين والخاصة باتخاذ القرارات.

ب- أن تتصف بالموثوقية من ناحية كونها:

ج- تمثل بشكل صحيح نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي.

د- تعكس الناحية الإقتصادية للأحداث والعمليات، وليس فقط شكلها القانوني.

هـ- محايدة وليست متحيزة.

و- حكيمة وكاملة من كافة الجوانب المالية.

**2. مصادر تحديد السياسات المحاسبية:**

تتعدد مصادر تحديد وبناء السياسات المحاسبية، ومن أهم هذه المصادر ما يلي(3):

أ- المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ويعتبر هذا المصدر من أقدم وأهم مصادر بناء السياسات المحاسبية، وما زال محتفظاً بأهميته في كثير من الدول.

ب- أعضاء مهنة المحاسبة، حيث تعتبر المبادئ والقواعد المحاسبية التي توصي بها المنظمات المهنية المعنية بشئون المحاسبة والمحاسبين إحدى مصادر تحديد السياسات المحاسبية.

ج- الجهة الحكومية المختصة أو المفوضة بذلك، تتيح سيادة الحكومة فرض سياسات محاسبية معينة، وقد تلجأ اللجنة المختصة ببناء سياسة محاسبية إلى المبادئ والقواعد المحاسبية المتبعة فعلاً في المنشآت القائمة كأحد المصادر التي تصوغ منها سياسة محاسبية تفرض على جميع المنشآت.

---

(2) محمد حسين عبد الرحمن حسين، **الفحص المحاسبي للتغيير الإختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوئم المالية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2004م)، ص ص 47- 48.

(3) ماهر محمود رسلان، **مرجع سابق**، ص 56.

### 3. تباين السياسات المحاسبية:

لمعالجة أي بند من بنود القوائم المالية توجد أكثر من قاعدة أو مبدأ محاسبي يمكن استخدامه كسياسة محاسبية، وفيما يلي أهم المجالات الرئيسية للسياسات المحاسبية(1):

أ- سياسات محاسبية عامة، مثل: سياسات توحيد البيانات المالية، سياسات ترجمة العملات الأجنبية، سياسات التقييم.

ب - سياسات مرتبطة بعناصر الميزانية، مثل: سياسات خاصة بالأصول الثابتة، سياسات خاصة بالأصول المتداولة، سياسات خاصة بالخصوم الثابتة والمتداولة.

ج - سياسات مرتبطة بعناصر قائمة الدخل، مثل: سياسة الإعتراف بالإيراد، سياسات خاصة بالمخصصات والإحتياطيات، سياسات خاصة بالأرباح والخسائر المرتبطة بالتخلص من الأصول. ويمكن التعبير عن المجالات الأساسية للسياسات كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل (2/1/1)

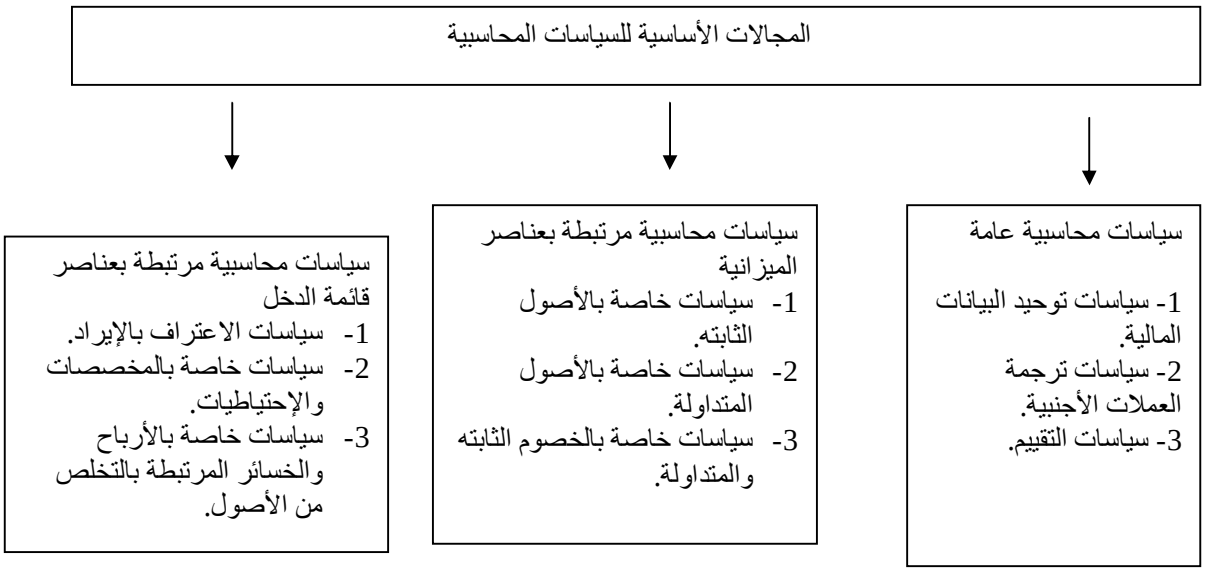


المصدر: محمد حسين عبد الرحمن حسين، الفحص المحاسبي للتغيير الإختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوئم المالية، رسالة دكتوراة في المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2004م، ص 51.

(1) محمد حسين عبد الرحمن حسين، **مرجع سابق**، ص ص 49- 50.

يتضح من الشكل (2/1/1) أن هناك ثلاثة مجالات أساسية للسياسات المحاسبية لمعالجة أي عنصر من عناصر القوائم المالية المختلفة، تتمثل هذه المجالات في سياسات محاسبية عامة، سياسات محاسبية مرتبطة بالميزانية، وسياسات محاسبية مرتبطة بقائمة الدخل.

تجدر الإشارة إلى أن تباين الممارسة المحاسبية لا يقتصر على الطرق التي يستخدمها المحاسب في إنتاج المعلومات فحسب، بل يمتد ليشمل أسس القياس والتقويم المحاسبي ومنها على سبيل المثال(1):

أ- أسس تقلبات المستوى العام للأسعار فيما يتعلق بتقويم الأصول وتحديد الدخل.

ب-طرق معالجة وتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على وحدة الإنتاج.

ج- نظريات تحميل التكاليف.

د- أسس توزيع الضرائب بين الفترات المختلفة.

هـ-طرق تبويب وعرض القوائم المالية.

**سادساً: العوامل التي تبرر التباين في تطبيق السياسات المحاسبية:**

توجد مجموعة من العوامل التي تبرر التباين في تطبيق السياسات المحاسبية، ومن أهمها ما يلي(2):

**1- حجم الشركة:**

يلعب حجم الشركة دوراً هاماً في اختيار السياسات المحاسبية، فالشركات كبيرة الحجم تختار السياسات المحاسبية المتحفظة، بينما تختار الشركات صغيرة الحجم السياسات المحاسبية المتفائلة.

**3- سيطرة رأس المال:**

تختار الشركات الخاضعة لسيطرة الملاك السياسات المحاسبية المتفائلة، بينما تختار الشركات التي تخضع لسيطرة الإدارة السياسات المحاسبية المتحفظة.

---

(1) الهادي آدم محمد إبراهيم، **نظرية المحاسبة**، (الخرطوم: د. ن، 2007م)، ص 173.

(2) محمد اسماعيل محمد حسين، **مرجع سابق**، ص ص 16- 18.

**3- حوافز الإدارة:**

تميل الشركات التي تربط حوافز ومكافآت الإدارة بالأرباح المحاسبية إلى تطبيق السياسات المحاسبية المتفائلة، بينما تطبق الشركات التي لا توجد بها هذا الربط السياسات المحاسبية المتحفظة.

**4- صيانة رأس المال:**

تختار الشركات التي تؤيد مدخل صيانة رأس المال النقدي السياسات المحاسبية المتفائلة، بينما تختار الشركات التي تؤيد مدخل صيانة رأس المال العيني السياسات المحاسبية المتحفظة.

**5- نجاح الشركات:**

تميل الشركات الناجحة إلى تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، أما الشركات غير الناجحة فإنها تطبق السياسات المحاسبية المتفائلة.

**6- العوامل البيئية:**

تتأثر قرارات اختيار السياسات المحاسبية ببعض العوامل البيئية والمتمثلة في رأي المراجع ودرجة تحفظ الشركات في اختيار المبادئ المحاسبية.

**7- الوضع الضريبي والتكاليف السياسية ونسبة المديونية:**

يمثل الوضع الضريبي عامل ضغط على الإدارة نحو اختيار سياسة محاسبية معينة، كذلك فإن الشركات التي تواجه تكاليف سياسية محتملة أو التي ليست عليها مديونية كبيرة تسعى إلى تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة والعكس صحيح.

مما تقدم يلاحظ الباحث أن قرار اختيار السياسات المحاسبية يرتبط بعوامل إقتصادية وأخرى بيئية، ولذلك فإن هذا القرار يختلف من منشأة لأخرى باختلاف هذه العوامل مما يؤثر على قيم البنود المختلفة الواردة بالقوائم المالية وعلى قرارات مستخدميها.

## المبحث الثاني

## مفهوم خصائص وأهمية تنظيم السياسات المحاسبية

## والمنظمات المهتمة بتنظيم السياسات المحاسبية

**أولاً ، مفهوم تنظيم السياسات المحاسبية:**

عُرّف التنظيم في المجال المحاسبي بشكل عام بأن "مصطلح التنظيم المحاسبي يشير إلى القوانين والقواعد الموجودة والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً المتعلقة بتوقيت إعداد ومحتوى وشكل التقارير المالية بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من النشرات المطلوبة (مثل نشرات الاكتتاب) كما يشمل التنظيم المرتبط بالتحقق من المعلومات المفصح عنها والتي يطلق عليها المحاسبة العامة (المراجعة)(1).

كما عُرّف بأنه " نوع من التدخل الخارجي (الرسمي) من قبل جهات مهنية حكومية أو غير حكومية، يفرض على الإدارة بأي منشأة عند التطبيق المحاسبي أن تلتزم بالمعايير والإرشادات التي تصدر بحيث يستهدف بصفة عامة توحيد الممارسات المحاسبية على مستوى المجتمع وبما يفيد في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية في مجالات التطبيق المختلفة(2).

وعرفه آخر بأنه "يقصد بالتنظيم صياغة إرشادات تتضمن مجموعة من الأسس والقواعد المحاسبية المتكاملة أو البدائل للقياس والإفصاح المحاسبي تلتزم بها المنشآت عند اختيار سياساتها المحاسبية بهدف تصنيف مجالات الاختلافات والتباين في الممارسات المحاسبية(3).

ومما سبق يتضح للباحث أن النقطة الأساسية في التنظيم هي عدم ترك المنشآت حرة تماماً كي لا تتحكم في مقدار وتوقيت ومحتوى معلوماتها المالية، ولكن القيام بذلك في ضوء ضوابط تمثل التنظيم.

---

(1) Lev, B., "Toward A theory of Equitable and Efficient Accounting Policy", Accounting Review, January,1988, P.1.

(2) د. شريف محمد البارودي، تنشيط حركة سوق الأوراق المالية في مصر من خلال تطوير السياسات المحاسبية، (القاهرة: جامعة عين شمس, كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، 1992م)، ص100.

(3) د. أحمد هاني بحيري، إطار مقترح لتنظيم عملية وضبع المعايير المحاسبي في جمهورية مصر العربية، (الزقازيق: جامعة الزقازيق, كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 13، العدد الأول، 1991م). ص7.

يرى الباحث أن التنظيم المحاسبي هو" الضوابط والمحددات الملزمة التي تمثل قيداً على حرية المنشآت عند اختيار سياستها المحاسبية وعند تحديد شكل ومحتوى وتوقيت إعداد التقارير بالمعلومات التي تقوم بإنتاجها".

**ثانياً: خصائص تنظيم السياسات المحاسبية:**

يحظى تنظيم السياسات المحاسبية بأهمية بالغة لما للسياسات المحاسبية من آثار هامة على مستوى التطبيق المحاسبي وما تتسم به عملية اختيارها من سمات خاصة تتمثل فيما يلي(1):

**1. تعدد السياسات المحاسبية:** حيث يوجد بدائل عديدة للسياسات المحاسبية المختلفة وعلى سبيل المثال تعدد سياسات الإهلاك وتسعير المخزون، ولا شك أن تعدد واتساع نطاق الاختيار يصعب من مهمة المحاسب في الاختيار فيما بينها.

**2. الحرية النسبية في الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية:** حيث يتمتع المحاسب والإدارة بحرية نسبية في الاختيار بين البدائل، وما قد يحمله ذلك من قدرة التأثير على النتائج المحاسبية المرتقبة مثل سياسات تسعير المخزون وطرق الإهلاك ومعالجة مصروفات التأسيس والمصروفات الإيرادية المؤجلة.

**3. حتمية إعداد مجموعة واحدة من التقارير المحاسبة:** حيث يقضي الفكر والتطبيق المحاسبي الحالي بإعداد مجموعة واحدة من التقارير المحاسبية توصف بأنها تقارير محاسبية ذات غرض عام، وبالتالي فإن المحاسب أمامه فرصة واحدة للاختيار رغم اختلاف المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة المجموعات المختلفة من المستخدمين والأهداف المختلفة التي تستخدم المعلومات المحاسبية لخدمتها.

**4. التعارض بين مصالح الأطراف المعنية:** قد تجد بعض الأطراف فرصة لتحقيق مكاسب على حساب الأطراف أو الفئات الأخرى، وذلك بتحويل غير عادل للثروة نتيجة للتأثير على القيم والقياسات المحاسبية بتفضيل بدائل معينة.

ومما سبق يتضح أنه نظراً لما تتميز به عملية اختيار السياسات المحاسبية من طبيعة خاصة، بالإضافة إلى أهميتها وما يترتب عليها من آثار اقتصادية كان الاهتمام بتنظيم السياسات المحاسبية، وذلك بوضع حدود على عملية الاختيار وعدم ترك الحرية كاملة لإدارة المنشأة في اختيار ما تراه من سياسات محاسبية ويتم تنظيم السياسة المحاسبية التي تتبعها

(1) د. أحمد هاني بحيري، مرجع سابق، ص4.

الوحدة المحاسبية لكل بند من بنود العمليات المالية وذلك لأن السياسات المحاسبية على مستوى البنود العمليات المالية التي تتم داخل الواحدة الاقتصادية تمثل في مجموعها الإطار العام الذي يحكم إعداد القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية.

**ثالثاً: أهمية التنظيم للسياسات المحاسبية:**

يمثل التنظيم أهمية بالغة وذلك لأنه يقضي على العديد من المشاكل التي تتواجد في غياب التنظيم كما أنه يخفف العديد من المزايا والفوائد التي تتحقق من تنظيم السياسات المحاسبية.

وتتمثل بعض المشكلات التي يحفف التنظيم من حدتها في:

**1- فشل السوق**:

ويعني فشل السوق عدم قدرة قوى السوقمن عرض وطلب على إنتاج مقدار المعلومات الصحيح اجتماعياً، ويتمثل إنتاج المعلومات الكافية في النقطة التي تساوي عندها التكاليف الحدية مع المنافع الحدية للمجتمع، وبالتالي فإن التنظيم يقلل ويخفض من فشل السوق في توفير المعلومات الكافية بصورة اختيارية(1).

**2- الاستفادة المجانية**:

نظراً لأن المعلومات المحاسبية تتسم بصفات السلع العامة بمعنى أن استخدام أحد الأفراد لا يؤثر على استخدام الآخرين لها، وطالما أن مستثمرين آخرين يمكن ان يستفيدوا مجاناً Free Ride من هذه المعلومات ولأن كل المستثمرين سوف يدركوا ذلك فلن يوجد دافع لدي أحد للدفع مقابل هذه المعلومات، وبالتالي طالما أن المنشأة لن تستطيع أن تستعيد تكلفة إنتاج المعلومات فإنه سيكون لديها حافز ضئيل لإنتاج معلومات تفي بالطلب الحقيقي وضمان سوق رأس مال كفء، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق التنظيم(2).

**3- مشكلة عدم الاتفاق**:

تنشأ مشكلة عدم الاتفاق نتيجة وجود عدد كبير جداً من المستثمرين لكلاً منهم احتياجاته الخاصة، وإذا حاولت المنشأة توفير احتياجات كلاً منهم على حده فإن تكاليف التفاوض وإنتاج معلومات لهم ستكون غير محتملة Prohibitiv، وإذا أرادت المنشأة إنتاج معلومات واحدة لكل

---

1) (Scott,W., "Financial Accounting Theory" , Prentice Hal.inc,1997.p336.

(2) د. أحمد محمد محمود إبراهيم، تحليل العوامل المؤثرة على وضع معايير المحاسبة المالية، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة ,رسالة ماجستير غير منشورة، سنة 1996م )، ص7.

المستثمرين فإن عليهم الاتفاق حول ماهية المعلومات التي يردونها، ومع مراعاة تباين احتياجاتهم من المعلومات فإن هذه العملية ستكون مكلفة ومستهلكة للوقت إذا كانت ممكنة أصلاً ، مما يخلق الحاجة إلى وجود تنظيم يوفر معلومات تحظى بالقبول العام(1).

**4- عدم تماثل المعلومات**:

يقلل تنظيم السياسة المحاسبية من عدم تماثل المعلومات أو عدم تكافؤ الفرص بين المستثمرين بشكل جوهري وما يؤدي إليه من آثار اجتماعية سلبية والتي تنشأ من الوسائل الدفاعية التي يلجأ إليها صغار المستثمرين بشكل جوهري وما يؤدي إليه من آثار اجتماعية سلبية والتي تنشأ من الوسائل الدفاعية التي يلجأ إليها صغار المستثمرين لحماية أنفسهم ضد استغلال الأطراف الداخلية، مثل تخفيض تعاملهم مع الأطراف ذوي المعلومات عن طريق تكوين محفظة متنوعة من الأسهم لفترة طويلة أو منع الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات الخاصة بالتعاقد معهم على عدم الاتجار في الأسهم الخاصة بالشركة أو انسحابهم من الاتجار في أسهم شركات معينة، أو وفق سوق رأس المال ككل، مما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد القومي كله نتيجة عدم تخفيف المشاركة المثالية في المخاطرة وارتفاع تكلفة العمليات وانخفاض سيولة الأوراق المالية والأضرار بكفاءة سوق رأس المال(2).

**5- مشكلة التخلخل الخلقي**:

تنبع هذه المشكلة من انفصال الملكية عن الإدارية، وعدم القدرة على ملاحظة أداء الإدارة مما يؤدي بدوره إلى احتيال الإدارة وتلاعبها، وذلك لإخفاء أدائها المتدني على المستوى الملائم Substandard. وذلك لأن عدم التنظيم للسياسات المحاسبية يتيح للإدارة فرصة الاختيار المطلق لأسس وقواعد الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية بما يحقق مصلحتها الذاتية بصرف النظر عن مدى صدق التقارير ودون مراعاة لمصالح الأطراف الأخرى وذلك فيما يعرف بتحميل window dressing أو تحريف الحقائق وإعطاء صورة خادعة أو على الأقل التأثير في حجم واتجاه الربح وهو ما يطلق عليه تمهيد الدخل Income smoothing للحفاظ على

---

(1) Scott,W., op.cit, pp 8 – 33.

(2) د. كمال الدين مصطفى الدهراوي، دور المعايير المحاسبية الملزمة في تسهيل خصخصة شركات قطاع الأعمال العام في مصر، (القاهرة، مؤتمر دور المراجعة والمحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بالاشتراك مع كل من الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف الإدارية 14 – 15 سبتمبر، 1996، ص8.

مكانتها وسمعتها، وبالتالي فإن تنظيم السياسات المحاسبية يحد من هذه المشكلة بما يضعه من قيود على حرية الإدارة في الاختيار وبما يتطلبه من ضرورة الإفصاح عن معلومات وبيانات تخدم في الحكم على أداء الإدارة بشكل صحيح(1).

**6- مشكلة الاختيار العكسي:**

تنشأ هذه المشكلة من عدم تماثل المعلومات حيث يوجد شخص لديه مزايا معلوماتية ويختار لنفسه وضعاً يمكنه من استغلال هذه الميزة من خلال الإتجار في الأوراق المالية على أساس المعلومات الداخلية، أو حجم الأخبار المسيئة عن مستقبل الشركة عن السوق مما يترتب عليه أن المستثمرين لن يكونوا قادرين على التفرقة (الاختيار) بين الأوراق المالية ذات الجودة المختلفة، كما أن السوق لن تكون قادرة على التخلص من المديرين ذوي الأداء الأقل(2).

**7- إهدار وتبرير موارد المجتمع:**

إن غياب التنظيم للسياسات المحاسبية والاعتماد على الطلب الخاص لتوفير المعلومات سيكون مكلفاً جداً للمجتمع وذلك لأن أكثر من مستثمر واحد يتحمل تكاليف الحصول على نفس المعلومات في حين أنه سيكون أرخص في ضوء الموارد الكلية المستخدمة في توليد المعلومات إذا قامت المنشأة بإنتاج ونشر المعلومات مرة واحدة، بالإضافة إلى البحث عن المعلومات لا يضيف للثروة القومية ولكنه يعيد توزيع الثروة وبالتالي فإنه يعتبر تكلفة للمجتمع فضلاً عن أن تعدد وتنوع الأسس والطرق المحاسبية المستخدمة سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف تحليل وتشغيل ودراسة المعلومات المحاسبية مما يمثل إهداء لموارد المجتمع(3).

**8- انخفاض مستوى فاعلية التقارير:**

يؤدي غياب التنظيم للسياسات المحاسبية إلى انخفاض مستوى التقارير نتيجة لتعدد أسس وطرق القياس المحاسبي وتباين الوسائل المستخدمة في معالجة العمليات والأحداث(4), فضلاً عن أن اختيار السياسات المحاسبية سيكون عرضة للتحكم الشخصي للإدارة من ناحية واعتماده

---

(1) د. أحمد هاني بحيري، مرجع سابق، ص ص 16 – 20 .

(2) Scott, w., "Financial Accounting Theory", PO. Cit, P.338.

(3) د. أحمد هاني بحيري، المرجع السابق، ص18.

(4) د. بشير عبد العظيم البنا، مقومات وبدائل تنظيم السياسة المحاسبية على المستوى الكلي في الدول النامية، (المنصورة: جامعة المنصورة, كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، 1988م )، ص 159.

على الممارسات المحاسبية الموجودة دون السعي إلى الاستفادة من الخبرات المعملية في تطوير الممارسات أو اختيار أفضلها، ويؤدي انخفاض مستوى التقارير إلى فقدان الثقة في مصداقية المعلومات المحاسبية(1).

**9- احتكار المعلومات:**

تعتبر المنشأة محتكراً طبيعياً للمعلومات المحاسبية وفي غياب التنظيم للسياسات المحاسبية سوف تتحكم المنشآت في نوعية وكمية وتوقيت إعداد المعلومات التي سيفصح عنها مما يزيد من فرص عدم كفاءة السوق(2).

وبالإضافة إلى دور التنظيم للسياسات المحاسبية في تحقيق حل للمشاكل السابقة، يؤدي التنظيم إلى العديد من المزايا تتمثل فيما يلي(3):

أ. تتيح عملية التنظيم للسياسات المحاسبية فرصة أكبر للخلق والإبداع المنظم في معالجة المشاكل المحاسبية الطارئة أو التي تظهر بفعل مشاكل اجتماعية واقتصادية معاصرة وذلك بحشد الجهود والموارد وتكوين الهياكل التنظيمية والإجرائية والفنية الأمر الذي يصعب تصوره في غياب التنظيم.

ب. يمكن التنظيم للسياسات المحاسبية من تغليب الصالح العام على المصالح الفردية او القطاعية للمتعاملين في سوق الاستثمار إذا ما تعارضت مصالحهم مع مصالح المجتمع ككل:

ج. يمكن التنظيم للسياسات المحاسبية من تخفيض تكلفة الحصول على المعلومات ويخفض من احتمال حدوث انهيارات مالية كبرى، وبالتالي يخفض من درجة المخاطرة على مدى عدد كبير من الاستثمارات بما يساهم في تحسين مستوى الادخار والاستثمار في الاقتصاد ككل(4).

**رابعاً: المنظمات المهتمة بتنظيم السياسات المحاسبية:**

هناك عدد من المنظمات المهنية المهتمة بتنظيم السياسات المحاسبية، يمكن تناولها كالآتي(1):

---

(1) د. أحمد هاني بحيري، إطار مقترح لتنظيم عملية وضع المعايير المحاسبية في جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص18.

(2) د. بشير عبد العظيم البنا، مرجع سابق، ص ص 16-20

(3) د. أحمد هاني بحيري، مرجع سابق، ص 159.

(4) د. أحمد محمد محمود إبراهيم، مرجع سابق، ص15.

(1) يسرى أمين سامي، عبد الحميد أحمد شاهين، وفاء السيد زكي، **دراسات في المحاسبة الدولية**، (السويس: د.ن، 2005م)، ص ص 38- 39.

**1.منظمات دولية:** وهي تعمل على إصدار معايير متعارف عليها ومقبولة على المستوى الدولي لتوفير تقارير مالية قابلة للمقارنة دولياً ، ومن أمثلة هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية **(**IASC**)**، الاتحاد الدولي للمحاسبين**(** IFAC**)**، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(**OECD**)**.

**2.منظمات إقليمية:** قد ترغب بعض الدول في تشجيع تدفقات رأس المال والعمالة فيما بينها فتعمل على توفير معلومات متجانسة موثوق بها وقابلة للمقارنة، وذلك من خلال إصدار معايير أو توصيات بخصوص طرق القياس والإفصاح المحاسبي.

منظمات محلية: قد تقوم الجهات المهنية داخل كل دولة بالتدخل للتنسيق بين البدائل أو لتوحيد النظم المحاسبية أو لإصدار معايير يسترشد بها معدو المعلومات المحاسبية عند الاختيار بين بدائل القياس المختلفة بما يساعد على توفير خاصية قابلية التقارير المالية للمقارنة.

**خامساً: صور تنظيم السياسات المحاسبية:**

لتنظيم السياسات المحاسبية أبعاد على مستوى الاقتصاد القومي تتمثل في حسن توزيع الموارد الاقتصادية، وأبعاد على مستوى الأطراف داخل المجتمع، وتتمثل هذه الأطراف في: الإدارة، والمراجع الخارجي، ومستخدمي التقارير المالية. ويتطلب تنظيم السياسات المحاسبية مواجهة مشكلتين هما(2):

1.احتمال إصدار معايير تؤدي إلى المبالغة في إنتاج المعلومات المحاسبية بأكثر من الاحتياجات الفعلية، نسبة لعدم تحديد حجم الطلب الحقيقي لهذه المعلومات.

2.احتمال استفادة بعض فئات المجتمع من عملية التنظيم على حساب البعض الآخر، نسبة لعدم تحميل كل منتفع بالتكلفة الفعلية للمعلومات التي يستخدمها.

لذلك تتعدد الصور والأشكال التي يتم بها تنظيم السياسات المحاسبية، وذلك على النحو الآتي(1):

1.عدم التنظيم: ويعني عدم وضع ضوابط للممارسات المحاسبية، حيث تترك للإدارة الحرية في اختيار الأسس والقواعد التي تراها مناسبة لتحقيق أغراضها.

2. التنظيم الجزئي (المعايير): ويعني وضع ضوابط ومحددات وعدم ترك الحرية الكاملة للإدارة في اختيار ما تراه مناسب من أسس وقواعد محاسبية. ويتضمن التنظيم الجزئي إصدار معايير

---

(2) عباس مهدى الشيرازي، **مرجع سابق**، ص ص 117- 118.

(1) حنان حسن على أبو جاد الله، **مرجع سابق**، ص ص21- 22.

محاسبية تتضمن مجموعة من الأسس والقواعد المكملة أو البديلة للقياس والإفصاح المحاسبي. وبالتالي فإن التنظيم الجزئي يهدف إلى تضييق مجال الإختلاف في الأسس والقواعد المحاسبية.

3- التوحيد: ويقصد به بناء نموذج موحد للسياسة المحاسبية يطبق على كافة المنشآت أو عدة نماذج يطبق كلاً منها في قطاع معين. أي أن التوحيد إما أن يكون على المستوى القومي أو يكون قطاعياً، ولما أن يكون جزئياً (على مستوى المعايير ومتطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي) أو شاملاً ( توحيد المصطلحات والمفاهيم والدليل المحاسبي، توحيد نماذج القوائم والتقارير المالية).

يستنتج الباحث أن بديل التنظيم الجزئي (المعايير) هو الأنسب في ظل تطبيق حوكمة الشركات لأنه يتضمن وضع أسس وقواعد ولوائح بديلة ومقبولة تسترشد بها الإدارة لمعالجة موضوع معين، كما أنه يمنع من التغيرات والاختلافات في السياسات المحاسبية دون مبرر. وبذلك فإن مدخل التنظيم الجزئي يتصف بخصائص عدم التنظيم والتوحيد ولكنه لا يتصف بعيوبهما، فهو يشابه مدخل عدم التنظيم من ناحية المرونة المحدودة، ومن ناحية أخرى يشابه مدخل التوحيد في أن الالتزام بالمعايير يعتبر نوعاً من التوحيد المحاسبي.

**سادساً: مداخل تنظيم السياسات المحاسبية:**

في ظل البدائل المختلفة لتنظيم السياسات المحاسبية يمكن الإشارة إلى أن بديل التوحيد الجزئي لابد أن يتضمن بناء إطار فكري للمحاسبة، وإصدار معايير محاسبية تطبيقية. وفي هذا الشأن فإن هنالك العديد من المداخل المستخدمة في تنظيم السياسات المحاسبية، يمكن عرضها كالآتي(1):

1. مدخل تبني المعايير المعمول بها في إحدى الدول الرائدة في هذا المجال:

يرى البعض أن هذا المدخل ليس مدخلاً علمياً ولكنه أسلوب عملي لاستخدام المعايير المحاسبية، حيث يتميز بسرعة إعداد وإصدار المعايير وبالتالي تخفيض تكلفة الإعداد وتخفيض الحيز الزمني اللازم لتنفيذه، هذا بالإضافة إلى اكتساب الخبرات التي توافرت لهذه الدول في هذا المجال. ويعاب على هذا المدخل عدم توافق بعض المعايير المرتبطة بالممارسة العملية مع

---

(1) نسرين عمر رزق الله قمر، **أثر الأسس النظرية في بناء معايير المحاسبة المالية وعلاقتها باختيار النماذج التطبيقية، "دراسة نظرية ميدانية"**، ( الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة دكتوراة في المحاسبة والتمويل غير منشورة،، 2011م )، ص ص 114- 117.

الظروف والمتغيرات البيئية للدول التي تطبق تلك المعايير، كما أن النقل والتبني العشوائي لمعايير دولة أخرى وبفرض توافق المتغيرات البيئية في كلتا الدولتين لا يضمن تحقيق الاتساق في المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى أنه لا يمكن الاستمرار عليه والتأكد من ملاءمته وفاعليته.

2.مدخل تبني المعايير المحاسبية الدولية:

هذا المدخل يعني الالتزام بالمعايير المحاسبية التي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية **(IASC)**، ويتميز هذا المدخل بتوفيره للوقت والمال اللازمين لإعداد مثل هذه المعايير، كما أنه يضفي الثقة والمصداقية على البيانات المالية المنشورة، إضافة إلى قابليتها للمقارنة وزيادة مستوى الإفصاح العام.

ويعاب عليه أنه لا يراعي العديد من الأمور مثل عدم تماثل جماعات المستخدمين واحتياجاتهم من المعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعدم وجود تفسيرات للمعايير الصادرة تساعد في تطبيقها بصورة مناسبة، بالإضافة إلى عدم مراعاة تأثير إختلاف حجم المنشآت بين الدول المتقدمة والدول النامية على قدرة تلك المنشآت على تطبيق معايير المحاسبة المالية في الدول النامية.

3. مدخل بناء المعايير المحاسبية بما يتفق وظروف الدولة:

يتم تطبيق مدخل بناء المعايير المحاسبية بما يتفق وظروف الدولة من خلال مدخلين هما:

**المدخل الأول: المدخل الاستقرائي أو الأسلوب الوصفي:**

وفقاً لهذا المدخل تقوم الجهة المعنية بإعداد وإصدار المعايير المحاسبية المحلية وفقاً لظروفها البيئية ودون التقيد بأي نموذج مسبق، وبمعزل عن الممارسات المحاسبية في الدول الأخرى.

**المدخل الثاني: مدخل القياس الاستدلالي:**

وفقاً لهذا المدخل يتم الانتقال من القضايا المسلم بها إلى القضايا الأخرى التي تنتج عنها دون اللجوء إلى التجارب.

عموماً يعتمد مدخل بناء المعايير المحاسبية بما يتفق وظروف الدولة على ثلاثة محاور أساسية هي:

1- المحور التنظيمي: ويتضمن تحديد الجهاز أو الجهة الرسمية التي تتولى مهمة تنظيم السياسة المحاسبية على مستوى المجتمع وتحديد مسئولياته وتنظيمها.

2- محور نوعية المعايير التي يتم بناءها: ويتضمن وصف الإطار الفكري للمحاسبة المالية في المجتمع بما يتلائم مع البيئة المحاسبية السائدة، بحيث يصبح الإطار الفكري هو القاعدة الأساسية التي تشتق منها المعايير المحاسبية.

3- محور إسلوب بناء المعايير: ويتضمن الخطوات اللازمة لبناء المعايير المحاسبية، بحيث يضمن إشراك كافة الأطراف المتأثرة بالمعايير عند بناءها، ويوضح تسلسل إجراءات العمل، ونظام التصويت لإجازة المعايير المحاسبية، ونظم مراجعة وتقييم التطبيق الفعلي للمعايير وإصدار التفسيرات والتعديلات اللازمة بحيث تكون أكثر ملاءمة للظروف والمتغيرات.

يرى الباحث أن بدائل تنظيم السياسة المحاسبية تختلف من دولة لأخرى ومن شركة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يختلف نطاق التنظيم من مرحلة إلى أخرى.

**سابعاً: مقومات التنظيم الجيد للسياسة المحاسبية:**

للوصول إلى تنظيم جيد للسياسة المحاسبية توجد عدد من المقومات التي يجب توافرها، يمكن توضيحها كما يلي(1):

1. توافر الدعم الحكومي بدلاً من التدخل الحكومي، أي أن تدعم الحكومة جهاز تنظيم السياسة المحاسبية وما يصدر عنه دون تدخل في شئونهم.
2. توافر التمثيل العادل للأطراف المعنية، بغرض توسيع قاعدة المشاركة في إتخاذ القرارات المتعلقة بوضع المعايير المحاسبية.
4. تحقيق التكامل بين البحوث وبين إجراءات وضع المعايير.
5. ضرورة الاستناد إلى إطار فكري كبديل عملي ومنطقي للنظرية يعتمد عليه كمرشد تستند إليه المعايير المحاسبية.
6. ضرورة مراعاة اعتبارات بيئة الممارسة المحاسبية وعدم اللجوء إلى التطبيقات التي تمثل خروجاً عن الممارسات المحاسبية المتعارف عليها.
7. وضع خطة شاملة وبرنامج متكامل للنشاط المتوقع للجهاز المنظم للسياسة المحاسبية.
8. ضرورة مراعاة الاعتبارات الاقتصادية، حيث يجب قبول قيد التكلفة/ العائد ضمن أسس المفاضلة بين المعايير، أي أن تكون المنافع المتوقعة أكثر من التكلفة المتوقعة لكل بديل.

---

(1) أشرف عبد العزيز يوسف، **مرجع سابق**، ص ص 24- 25.

9. تحقيق التوافق مع الظروف والمتغيرات البيئية، بحيث تؤخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأهداف العامة للمجتمع عند اختيار السياسة المحاسبية.

10. ضرورة تقويم الآثار الإقتصادية للمعايير المحاسبية، وذلك للحد من الآثار الإقتصادية السلبية التي قد تترتب على تطبيق معيار محاسبي معين.

11. ضرورة المتابعة والتقييم المستمر للمعايير.

**ثامناً: الاتجاهات المختلفة لتنظيم السياسة المحاسبية:**

يمكن القول بأن هنالك اتجاهين متعارضين لتنظيم السياسة المحاسبية، يمكن عرضها كما يلي:

**1- الاتجاه المؤيد لتنظيم السياسة المحاسبية:**

هنالك من يرى وجود حاجة للتدخل الرسمي لتنظيم السياسات المحاسبية للمجتمع عن طريق إصدار المعايير، بغرض التحكم في المعالجات المحاسبية للعناصر الأساسية المكونة للقوائم المالية، ويعتمد أنصار هذا الرأي على الحجج الآتية(1):

أ- ظاهرة الملكية الغائبة:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة في معظم التنظيمات المعاصرة وخاصة في شركات المساهمة وفي شركات القطاع العام إلى انتشار ظاهرة الملكية الغائبة، ونتيجةً لانتشار هذه الظاهرة فمن المتوقع أن تأتي عملية إختيار السياسات المحاسبية للمنشأة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة. لذا قد تمارس الإدارة بعض الممارسات الخاطئة للتحكم في كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها حتى لو كان ذلك على حساب صدق التعبير عن نتائج الأحداث الاقتصادية، ومن هذه الممارسات ما يلي(1):

- التأثير على الدخل: بهدف التأثير على الضرائب المستحقة، واكتساب ثقة المساهمين، وتجنب إظهار التباين في نتائج أعمال المنشأة من فترة لأخرى.

- تكوين احتياطات سرية: بهدف استعمالها في تحسين مظهر الربح، أو تقليل الخسائر، أو إجراء توزيعات للمساهمين وصرف مكافآت إدارية لا تبررها نتيجة الأعمال الفعلية.

---

(1) عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سابق**، ص ص 110- 115.

(1) حسين عبد الكريم مصطفى محمد، **أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتائج أعمال الشركات التجارية، دراسة حالة: "صندوق الدواء الدائري، ولاية الخرطوم"**، ( الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م)، ص 31.

إن انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة يؤدي إلى تفتت الملكية وتوزيعها على عدد كبير من حملة الأسهم، وبالتالي تظهر صورتين للملكية هي(2):

تشتت الملكية: وتحدث إذا امتلكت الغالبية العظمى من حملة الأسهم عدد قليل من الأسهم.

تركز الملكية: وتحدث إذا امتلكت فئة قليلة من حملة الأسهم عدد كبير من الأسهم.

وترتب على هذه الصور ظهور مشكلتين هما: ضعف قدرة الملاك على التحكم في تصرفات الإدارة، ووجود فئة قليلة من حملة الأسهم لها اليد العليا في توجيه سير الشركة.

ب- احتمالات فشل سوق الأوراق المالية

هنالك من يرى وجود اعتبارات تؤدي إلى فشل السوق، تتمثل في أن المنشأة منتج محتكر للمعلومات المحاسبية، وانخفاض مستوى التقارير المحاسبية، كما أن المعلومات المحاسبية لها خصائص السلع العامة.

ج- الأهداف الاجتماعية

يجب أن يتم تنظيم السياسات المحاسبية على هدى من الأهداف الاجتماعية (المصلحة العامة) وليست فقط بناءً على اعتبارات السوق وعوامل العرض والطلب المعتادة. وبافتراض أن السوق كفء فإن التوازن الذي يتحقق هو توازن من وجهة نظر المتعاملين فيه وليس من وجهة نظر المجتمع. ومن ناحية أخرى قد يؤدي عدم تنظيم السياسات المحاسبية إلى عدم عدالة الإفصاح المحاسبي.

**2- الاتجاه المعارض لتنظيم السياسة المحاسبية:**

هنالك من يرى أن الإدارة لديها دائماً الحافز الذاتي الذي يدفعها لاختيار أفضل السياسات المحاسبية التي تلائمها دون الحاجة إلى أي تدخل خارجي، ويعتمد أنصار هذا الرأي على الحجج الآتية(1):

---

(2) سيد محمد سيد مصطفى، **دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية**، (حلوان: جامعة حلوان, كلية التجارة وادارة الأعمال , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2009م)، ص 2.

(1) منى يحى عبد السلام إدريس، **أثر السياسات المحاسبية للمؤسسة السودانية للنفط في أداء شركات توزيع منتجات النفط في السودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2001م)، ص ص 16- 19.

**أ- نظرية الوكالة:**

تعتمد هذه النظرية على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل/ الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك يمكن النظر إلى المنشأة على أنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالعاملين، علاقة الإدارة بأصحاب الأموال المستثمرة، وعلاقة المساهمين بالمراجع الخارجي، ونظراً لاحتمال التعارض بين مصالح هذه الأطراف فإن أصحاب رأس المال بحاجة إلى استخدام الوسائل التي تمكنهم من مراقبة مدى وفاء الإدارة بالتكليف المحدد في عقد الوكالة، ومن ناحية أخرى فإن مصلحة الإدارة اكتساب ثقة أصحاب رأس المال وتجنب أي سوء تفاهم قد ينشأ فيما بينهم.

إن نظرية الوكالة ما هي إلا تطبيق للعلاقات التعاقدية التي نصت عليها نظرية التعاقدات، وهذه التعاقدات تحدد العلاقة بين الموكل "الأصيل" وبين الوكيل(2)،ووفقاً لنظرية الوكالة فإن لهذه العلاقات أبعاد اقتصادية وسلوكية ومحاسبية، فالأبعاد الاقتصادية تركز على المنافع الاقتصادية التي ستؤول لكل طرف من أطراف العلاقة. أما الأبعاد السلوكية فتركز على سلوك كل طرف عند إبرام عقد الوكالة، وعندئذ يسعى كل طرف لتأمين مصالحه الذاتية عن طريق الرقابة على الطرف الآخر.أما الأبعاد المحاسبية فهي تلعب دوراً جوهرياً حيث تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي تعتمد عليها أطراف العلاقة في التقييم واتخاذ القرارات. ومن أهم مظاهر هذه الأبعاد أن أحد أطراف العلاقة (الإدارة) هو الذي يصدر القوائم المالية ويمكنه التحكم في كمية ونوعية المعلومات التي يتم نشرها(1).

**ب- نظرية كفاءة سوق الأوراق المالية:**

يقصد بكفاءة السوق مقدرته على استيعاب المعلومات المالية المتاحة من المصادر المختلفة والاستفادة من هذه المعلومات في تحديد أسعار الأسهم والسندات. وهذه النظرية تفترض أن سوق الأوراق المالية يستجيب بسرعة وبدقة للمعلومات التي تتاح للمتعاملين أول بأول. ومن أهم النتائج المترتبة على هذه النظرية هو أنه لا يمكن خداع السوق بالاختلافات الناتجة عن استخدام الطرق المحاسبية البديلة، أو الناتجة عن تغيير هذه الطرق فيما بين الفترات المحاسبية، وبالتالي ليس هنالك حاجة لتنظيم السياسة المحاسبية عن طريق التدخل الخارجي.

---

(2) الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 201.

(1) جمال عبد الغني أحمد عفيفي مدكور، **مرجع سابق**، ص ص 27- 28.

**ج- توفير المعلومات بالإتفاق المباشر:**

يعارض البعض التدخل الرسمي بغرض تنظيم السياسات المحاسبية على مستوى المجتمع بحجة أنه من المستحيل إعداد تقارير مالية تفي بكافة احتياجات مستخدمي هذه التقارير، ويروا أن الحل ليس في إصدار معايير منظمة للسياسة المحاسبية على مستوى المجتمع، وإنما يكون على أساس إمكانية حصول أصحاب المصلحة على المعلومات الإضافية التي يحتاجونها عن طريق الاتصال المباشر بالمنشآت المالية أو الوسطاء الماليين.

## المبحث الثالث

## مداخل اختيار السياسات المحاسبيةٍ

**مداخل اختيار السياسات المحاسبية:**

**أولاً : المدخل المعياري**:

أطلق على المدخل الذي اعتمد على المنهج الاستنباطي بالمدخل المعياري(1). وهنالك عدة تعريفات للمدخل المعياري منها ما يلي:

1- المدخل المعياري هو "المدخل الذي يقوم على تحديد ما يجب أن تكون عليه الممارسات المحاسبية، بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة للمحاسبة"(2).

2- المدخل المعياري هو "المدخل الذي يهتم بتقديم اقتراحات عما يجب أن تحتويه التقارير المحاسبية، وعن الطرق المحاسبية التي يجب تطبيقها عند إعداد هذه التقارير"(3).

3- المدخل المعياري هو "المدخل الذي يعمل على تطوير النظريات التي تمدنا بأفضل الاختيارات من بين بدائل السياسات والطرق المحاسبية المتاحة"(4).

4- المدخل المعياري هو "توصيف لما يجب إستخدامه، ويركز على إختيار أفضل طريقة محاسبية تحقق أهداف المحاسبة دون التركيز على أسباب إختيار المنشأة لها"(5).

5- المدخل المعياري هو "هيكل المعرفة المنظمة المتعلقة بما يجب أن يكون، وهو يهتم بالحالة المثالية مقارنة بالواقع"(6).

---

(1) الهادي آدم محمد إبراهيم، **تقويم المناهج البحثية التقليدية والمعاصرة في بناء نظرية المحاسبية،** (سوهاج: جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد (22)، العدد الأول، يونيو 2008م )، ص 55.

(2). محمد شريف توفيق، حمدي محمود قادوس، مرجع سابق، ص 101.

(3) أحمد السيد حمد الله، **تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية للمحاسبة: منهج مقترح،** (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد (9)، العدد الحادي عشر، 1987م )، ص 315.

(4) طارق عبد العال حماد، **نموذج مقترح لترشيد قرار الإختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي في ضوء خصائص وأهداف الوحدات الاقتصادية،** مرجع سابق، ص 67.

(5) جمال عبد الغني أحمد عفيفي مدكور، مرجع سابق، ص 18.

(6) الهادي آدم محمد إبراهيم، **نظرية المحاسبة،** مرجع سابق، ص 168.

6- عرف المدخل المعياري (المثالي) على أنه "البحث عن ما هو أفضل فيما بين مجموعة الاختيارات البديلة المتاحة"(1).

**أهداف المدخل المعياري:**

تتمثل أهداف المدخل المعياري في (2):

1. العمل على تحديد العناصر الأساسية المكونة لنظرية المحاسبة بدءاً بالمسلمات التي توفرها بيئة الممارسة ثم الأهداف العامة المرغوب تحقيقها ثم الفروض والمبادئ والمعايير.
2. العمل على إيجاد اتساق منطقي بين مكونات النظرية عن طريق البحث في طبيعة المحاسبة.
3. تحسين الممارسة المحاسبية بالبحث عن أفضل البدائل التي تمد المحاسبين بأفضل طرق القياس والتقويم المحاسبي.

**الأفكار الأساسية التي يقوم عليها المدخل المعياري:**

لأجل توضيح أكثر لماهية المدخل المعياري فهناك مجموعة من الأفكار الأساسية التي يقوم عليها، والتي تتمثل في الآتي(3):

**1- تحديد الهدف:** يعتبر تحديد الهدف نقطة البداية لتطبيق المدخل المعياري، حيث يتم وضع أهداف إفتراضية عن الواقع الذي ستطبق فيه النظرية، ثم يلي ذلك إستنباط القواعد المحاسبية المثالية الواجبة التطبيق.

**2- الميل للمثالية:** لما كان المدخل المعياري يبحث عن المثالية لذا فإن أصحابه يركزون على تحديد البناء النظري من وجهة ما يجب أن يكون عليه الواقع القائم فعلاً .

**3- فروضه غير قابلة للاختبار:** قد ترجع عدم قابلية فروض المدخل المعياري للإختبار إلى الطبيعة المثالية لهذا المدخل وبعده عن الواقعية، الأمر الذي جعل المفاهيم المعيارية ذاتها صعبة التطبيق في الواقع العملي.

**4- تقديم توصيفات علاجية:** من سمات المدخل المعياري أنه يقدم توصيفات علاجية لمشكلات التطبيق من خلال تركيزه على ما يجب أن يكون عليه الواقع العملي.

---

(1) Watts, R. L. and J. L Zimmerman, Positive Accounting Theory,. New Jersey,Prentice Hall , 1986, P. 4.

(2) عبد الله إبراهيم عثمان يوسف، مرجع سابق، ص 46.

(3) ممدوح صادق محمد الرشيدي، مرجع سابق، ص ص23- 25.

**5- أحكام القيمة:** هناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن المدخل المعياري يقوم أساساً على أحكام القيمة، ففي ظله يتأثر الباحث –سواءً عن قصد أو لا– بفلسفته وتقديره الذاتي لما هو خير أو شر.

**مداخل تطبيق المدخل المعياري:**

هنالك ثلاثة مداخل يعتمد عليها المدخل المعياري في إختيار السياسات المحاسبية، تتمثل في الآتي:

**1- مدخل الدخل الحقيقي:**

يهدف المدخل المعياري إلى التوصل إلى الدخل الحقيقي عن طريق تحقيق أفضل مقابلة بين الإيرادات والمصروفات، ولأن مصطلح الدخل الحقيقي (True) غير واضح لذلك يفضل البعض استخدام مصطلح (Well - offness) أي الدخل على نحو مرضي، وتواجه هذه المصطلحات (الدخل الحقيقي، أو الدخل على نحو مرضي) صعوبات في التطبيق العملي، إذ لا يمكن إتباع أفضل الطرق المحاسبية لاعتبارات الموضوعية والقابلية للتحقق(1).

**2- مدخل احتياجات المستفيدين:**

يهدف هذا المدخل إلى تعريف كل مجموعة من المستخدمين والمعلومات التي يحتاجون إليها، والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها، وتكمن مشكلة هذا المدخل في نوعية وحجم وأساليب إعداد المعلومات وما يتعلق بأهمية المعلومات، بالإضافة إلى تعارض مصالح المستخدمين(2) .

**3-مدخل إقتصاديات المعلومات:**

وفقاً لهذا هذا المدخل ينظر إلى المعلومات على أنها سلعة اقتصادية، ومن يريدها عليه أن يكون مستعد لدفع ثمن لها، ومشكلة هذا المدخل تكمن في كيفية قياس فائدة المعلومات ومن الذي يقيسها(3) .

**الانتقادات الموجهة للمدخل المعياري:**

يعتبر الاهتمام بصياغة أهداف المحاسبة المالية أحد المظاهر الأساسية التي تعكسها دراسات المدخل المعياري، وبالرغم من سيطرة المدخل المعياري على الفكر المحاسبي لفترة طويلة، إلا أنه

---

(1) طارق عبد العال حماد،، مرجع سابق، ص 67.

(2) الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 169.

(3) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 68.

قد تعرض للنقد الشديد نظراً لأنه لم يحقق هدفه نحو الوصول إلى أفضل سياسة محاسبية، وذلك للأسباب الآتية(5):

1- يقوم المدخل المعياري على أساس بناء المعايير المحاسبية من منطلق أهداف شمولية لقطاعات المستثمرين، بالرغم من أن الدراسات التجريبية قد أوضحت عدم تجانس إحتياجات هذه القطاعات.

2- يعتمد المدخل المعياري على أحكام شخصية فيما يتعلق بتحديد معايير الأفضلية المستخدمة في تقويم البدائل المحاسبية، لذا فإن هذه المعايير تختلف باختلاف معتقدات وتفضيلات الأفراد.

3- يركز المدخل المعياري على الصلاحية الداخلية المتمثلة في الاتساق المنطقي بين عناصره وذلك على حساب افتقاده الكامل للصلاحية الخارجية.

4- إن البحث عن الدخل الحقيقي هدف لا يتفق مع طبيعة المحاسبة كدائرة من دوائر المعارف الاجتماعية تهتم بدراسة الظواهر المتعلقة بسلوك الإنسان أو المنظمات، وتتأثر بالبيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية المحيطة.

5- يرى البعض أن المدخل المعياري يتجاهل الأطراف المختلفة، مثل "الإدارة، المساهمين، المقرضين، الحكومة"، التي تتأثر بقرار اختيار السياسة المحاسبية، الأمر الذي يقدم تفسيراً لقصور هذا المدخل في حل مشكلة الاختيار بين السياسات المحاسبية.

ويرى الباحث أن:

1- المدخل المعياري لم يقدم حل عملي أو حتى معيار يوضح كيفية اختيار السياسات المحاسبية.

2- أن المدخل المعياري قد فشل في توضيح كيفية المفاضلة بين بدائل السياسات المحاسبية.

3- أن المدخل المعياري يعاني من قصور ومشكلات في جميع مداخل تطبيقه .

4- يهتم المدخل المعياري بما يجب أن تكون عليه السياسات المحاسبية، ولذلك فهو مثالي وهذه المثالية تجعله صعب التطبيق في الواقع العملي.

---

(5) أمل صلاح دردير، **التحليل المحاسبي لمحددات اختيار السياسة المحاسبية المناسبة لمعالجة تكاليف البحث والاستكشاف في شركات البترول،** ( القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة، ) ص ص 86- 87.

**ثانياً: المدخل الإيجابي "الواقعي"**:

لتوضيح ماهية المدخل الإيجابي تم التركيز على زاويتين هما(1):

1- زاوية الهدف: حيث تركزت آراء الباحثين على أن المدخل الإيجابي يهدف إلى تفسير الظاهرة المحاسبية والتنبؤ بها.

2- زاوية الخصائص: هنالك مجموعة من الخصائص يتسم بها المدخل الإيجابي من أهمها:

أ. القابلية للاختبار: ومن ثم يمكن إثبات الظاهرة أو تكذيبها بالدليل التجريبي الذي يعتمد على الخبرة والملاحظة.

ب. التحرر من أمور القيمة: بمعنى أن أي شخص يبدأ من نفس البيانات ويستخدم نفس القواعد، منطقياً يجب أن يصل إلى نفس النتائج.

ج. الارتباط بالواقع أو الحقائق: حيث يركز المدخل الإيجابي على دراسة الواقع ويرتبط به من خلال التركيز على جوانب التطبيق العملي.

وعليه يمكن تعريف المدخل الإيجابي بأنه المدخل الذي "يهتم بتفسير وتحليل التطبيق العملي للسياسات المحاسبية"(2). كما يعرف بأنه المدخل الذي "يقوم على ما هو كائن فعلاً، أي على الواقع"(3)، وبأنه المدخل الذي "يهتم بالكشف عن الممارسات الجارية وتحديد ما هو كائن فعلياً "(4).

**أهداف المدخل الإيجابي (الواقعي):**

يهدف المدخل الإيجابي إلى تحقيق الآتي(5):

1- شرح وتفسير عملية الاختيار المحاسبي، من خلال فهمه بدلاً من النظر إليه كخليط غير متسق من الطرق المحاسبية.

---

(1) ممدوح صادق محمد الرشيدي، **مرجع سابق**، ص ص 44- 45.

(2) محمد حسين محمد حسن، **المدخل الواقعي في تفسير دوافع الإدارة نحو اختيار سياسة محاسبية عن نفقات الصيانة التي تتبناها الشركات العاملة في نشاط البترول**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة العاشرة، العدد الثاني 1996م)، ص 49.

(3) الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 182.

(4) عباس مصطفى مدني، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية، "دراسة تطبيقية"**، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م )، ص 23.

(5) عبد الله إبراهيم عثمان يوسف، مرجع سابق، ص ص 77- 78.

2- توفير تنبؤات مفيدة لمجموعة من الأطراف، من خلال التنبؤ بسلوك المحاسبين تجاه مشكلة معينة وحلولهم المتوقعة.

3- المساعدة على زيادة فاعلية جودة المراجعة، من خلال التنبؤ بالمناورات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة لإظهار الأرباح المحاسبية.

4- بناء وتحديد جدوى المعايير المحاسبية، من خلال التنبؤ بالآثار الاقتصادية المترتبة على المعايير المقترحة.

**المناهج المتبعة في المدخل الايجابي:**

يعتمد المدخل الإيجابي في دراسته للواقع المحاسبي على بعض المناهج، منها ما يلي(1):

**1- منهج دراسة سوق الأوراق المالية:**

يقوم هذا المنهج على دراسة سلوك المتعاملين في سوق الأوراق المالية بيعاً وشراء للأسهم والسندات بافتراض أن الأثر الجماعي لتصرفات المستثمرين سوف يحدد أسعار الأوراق المالية. ويحاول هذا المنهج الإجابة على الأسئلة المتعلقة بارتباط المعلومات المحاسبية بأسعار الأسهم والسندات وذلك بفرض كفاءة السوق، وفي حالة عدم تحقق هذه الكفاءة فإن هذا المنهج لا يستطيع تحديد الآثار الاقتصادية للطرق والسياسات المحاسبية على أسعار الأسهم والسندات.

**2- منهج دراسة سلوك الإدارة تجاه السياسات المحاسبية البديلة:**

يبدأ هذا المنهج بالسؤال عن لماذا تختار الإدارة سياسة محاسبية معينة بالتفضيل على ما سواها؟، وبالإضافة إلى ذلك فان إهتمام الإدارة بالتقارير المالية الخارجية يدور حول جانبين رئيسيين هما(2):

أ- تحديد السياسات المحاسبية البديلة الملاءمة ومستوى الإفصاح اللازم.

ب- اتخاذ موقف تجاه المعايير الصادرة من الأجهزة المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة.

**مداخل تطبيق المدخل الإيجابي:**

---

(1) الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 63- 64.

(2) إبراهيم علي سبيل علي، **أثر استخدام المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي، "دراسة تحليلية تطبيقية"**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2006م)، ص ص 54- 55.

لقد أدى فشل كل من المدخل المعياري ومدخل دراسة سوق الأوراق المالية في اختيار الطرق والممارسات المحاسبية ويتلافي المشاكل المرتبطة بكلا المنهجين، لذلك ظهرت نظريتين للمدخل الإيجابي يقومان باختيار الطرق والسياسات المحاسبية: -

**1- نظرية المبررات:**

قد تتدخل القيادة السياسية في مجال المحاسبة إذا كانت المعلومات المحاسبية والاقتصادية التي تحصل عليها من القوائم المالية غير واقعية ومتميزة ولا تساعد المسؤولين في رقابة وتخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية، في هذا يرى بعض الكتاب أن القوائم المالية غير تلعب دوراً أساسياً في تحويلات الثروة، وتتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالعملية السياسية، لذلك فإن مفهوم الآثار الاقتصادية يتسع إلى درجة أكبر، في مفهوم الاختيار العام في عملية صياغة وبناء المعايير لا يمثل شيئاً ولكنه سلاح سياسي(1).

**القصور في نظرية المبررات:**

يرى كل من "Watts and Zimmerman" أن التدخل الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب على تشكيلة من النظريات المحاسبية وذلك لأن تأثير كل مجموعة بالتغير في المحاسبة يتطلب النظرية التي تؤيد وتدعم موقفها(2).

يحدث هذا لاختلاف مصالح الأفراد ومن ثم سيكون مطلوباً لتشكيله من الوصفات والإرشاد المحاسبي، وبالتالي تشكيله من النظريات المحاسبية بشأن قضية واحدة، ويعوق هذا الاختلاف في المصالح الاتفاق العام على نظرية المحاسبة، بناءاً عليه يعتبر نظريات المحاسبة مثالية لأنها تستخدم كمبررات للإجراء السياسي، بمعنى أن العملية السياسية تخلف الطلب على النظريات التي تختص ببناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية في ضوء الفرض الخاص بما هو يجب أن يكون وذلك بدلاً من وصف وتصوير الواقع الفعلي.

من الواضح أن نظرية المبررات لـ **(**Walls and zimmerman**)** أكثر العناصر إثارة للجدل والخلاف في نظري، فالانتقادات لنظرية المبررات كثيرة، فنجد أن الاعتقاد الرئيسي لهذه النظرية هو أن الباحثين والأكاديميين يصنعون نظريات تكون في الواقع مستخدمة كمبررات

---

(1) د. صادق حامد مصطفى، تقييم النظرية الإيجابية في صياغة معايير المحاسبة المالية من زاوية نظرية الوكالة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتمويل، العدد 31، 1991م)، ص81.

(2) Watts and zimmer man, "positive Accounting Theory, op.cit. P275.

كتبرير خطة السعي الذاتي للمديرين وبالإضافة إلى ما سبق فإن الجدير الذكر أن هذه النظرية قد تجاهلت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وبهذا فقد تجاهلت الدور الكبير في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية.

من ناحية أخرى فقد رفض **(**Christenson**)** بشدة في نقده الافتراض الأساسي لنظرية المبررات، ويرى أن هذه النظرية قد تم عرضها بشكل ضعيف وبصورة غير كافية وأنها غير جديرة بالنشر(1).

نستخلص من العرض التحليلي بشأن نظرية المبررات كأحد مداخل النظرية الإيجابية إلى التأكيد على الحاجة إلى بحوث ودراسات واسعة مقابل بحوث محدودة والتي قد تؤدي إلى تفسيرات أكثر فهماً وعمقاً , بالرغم من ذلك ينبغي عدم الانتقاد بشكل غير موضوعي لنظرية المبررات على أساس أنها تجاهلت ولم تهتم بالمواد العلمية غير المنشورة والناظرات الشفوية , وقد يرجع هذا بسبب الصعوبات الكاملة في تحقيق هذه المصادر من المعلومات .

يرى الباحث أن نظرية المبررات فشلت في صياغة وبناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية وذلك لتجاهلها العوامل الاقتصادية والعوامل البيئية لهذه المعايير .

**2-نظرية الوكالة**:

تعرف الوكالة بأنها عقد يقوم بمقتضاه شخص أو أكثر (الأصيل) باستخدام شخص آخر (الوكيل) لأداء بعض الأعمال نيابة عنه، ويتطلب هذا تفويض بعض سلطات اتخاذ القرارات للوكيل(2).

**فروض نظرية الوكالة:**

تعتمد نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض، تتلخص في الآتي(3):

1. فرض الرشد الإقتصادي: حيث يسعى كلاً من الأصيل والوكيل إلى تعظيم منفعته الخاصة.

---

(1) Christenson, C. "Methodology of Positive Accounting", the Accounting Review (January 1983), p1 – 22 en. Wikipedia.org/wiki/positive Accounting- 19k.

(2) نجاتي إبراهيم عبد العليم، **نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، فرع بني سويف، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (1)، العدد الأول، يناير 1991م )، ص 89.

(3) شرين عاطف سيد محمد، **تطوير القياس المحاسبي للأداء في ضوء العلاقات الوكالية**، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2002م)، ص ص 4- 6.

2. فرض التعارض في المصالح: حيث يفضل الأصيل تعظيم منفعته الناتجة من عمل وجهود الوكيل مقابل مكافأة مرضية، بينما يفضل الوكيل تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافأة مقابل جهد معقول.
3. فرض تحفيز الوكيل: حيث يتمكن الأصيل من تحفيز الوكيل من خلال عوامل ذاتية (مادية أو معنوية) تتفاعل مع البيئة المحيطة به لتحثه على الإهتمام بتحمل مسئولياته.
4. فرض عدم تماثل المعلومات بين الأصيل والوكيل: على الرغم من أن الأصيل والوكيل يعيشان في بيئة واحدة إلا أن المعلومات المتوفرة لكل منهما غير متماثلة من حيث الكم والنوع مما يؤدي إلى وجود فجوة في المعلومات.
5. فرض المخاطرة: تقوم علاقة الوكالة على مشاركة الوكيل في المخاطر التي يتعرض لها الأصيل، ومن ثم يجب معرفة مدى استعداد الوكيل لتحمل هذه المخاطر.

**أهم علاقات الوكالة المؤثرة على قرار الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية:**

يسعى كل طرف من الأطراف داخل المنشأة إلى تحقيق مصالحه الذاتية والتي قد تتعارض مع مصالح الآخرين، ويمكن توضيح بعض أوجه هذا التعارض كما يلي(1):

1. التعارض بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين: يتمثل هدف الإدارة في إتباع الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح وهذا قد يتعارض مع أهداف المساهمين.
2. التعارض بين مصالح الدائنين ومصالح الملاك: حيث يتخوف الدائنين من قيام المنشأة بانتهاك عقود الدين، أو عقد ديون جديدة، أو إجراء توزيع أرباح على المساهمين.
3. التعارض بين مصالح الإدارة ومصالح المراجع الخارجي: ويظهر هذا التعارض في قيام المراجع الخارجي بكشف انتهازية أو مناورات الإدارة في استخدام الطرق المحاسبية للتلاعب بالأرقام المحاسبية أو إخفاء بعض المعلومات الهامة عن الملاك.

**تحليل انتقادي لنظرية الوكالة:**

لقد تعرف أنصار نظرية الوكالة بالطبيعة الأولية لتحليلاتهم , وذكروا أن هذه خطوة حتمية في مناصرة وتأييد أي نظرية جديدة [1] , مع ذلك تضمنت انتقادات النظرية الإيجابية للمحاسبة

---

(1) ماهر عبد الرحمن السيد عثمان، **سلوك تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، "دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي"**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م)، ص 38.

ونظرية الوكالة الكثير من الاهتمامات والحدود بهذه النظرية الجديدة وتتمثل الانتقادات الجوهرية نحل الفحص والتحليل في وجود العديد من الفروض بشأن البيئة من جانب واضعي نظرية الوكالة , وانتقاد المفاهيم المتضمنة لنظرية المبررات , وعدم توافر الأدلة المطروحة بواسطة مؤيدي نظرية الوكالة , والاهتمام بشأن الطبيعة المثالية الإيجابية , ولقد تم انتقاد نظرية الوكالة نظراً لأنها تفترض –بدلاً من أن تضع أن الأسواق تعرض أوضاع التوازن , كما تفشل النظرية و ملائمتها للمنافسة الكاملة في الأخذ في الحسبان أوجه القصور أو العيوب العرفية ومثال ذلك الاتجاهات السياسية وجماعات الضغوط السياسية .

أيضاً من الانتقادات الأخرى لنظرية الوكالة تتمثل في الجدل المثار حول فرض السوق الكفء ذاته , والذي يتركز في أنه غير واقعي بالنسبة لأسواق المال , مما يدل على ذلك ما أكده بعض الباحثين بقولهم أن هذا الفرض غير واقعي نظراً لعدم توافر المعلومات التي تكفل المعرفة التامة بالمعايير المحاسبية وعملية اختيار السياسة المحاسبية , فالآثار الإقتصادية للسياسات المحاسبية يقصد بها أثر التقارير المحاسبية على سلوك متخذ القرار , ويكون هناك آثار اقتصادية للسياسات المحاسبية إذا أدى تعديل السياسة المحاسبية المستخدمة إلى تعديل التدفقات النقدية للشركة أو إلى التأثير على ثروة الأطراف ذات المصلحة في المنشأة .

**مشكلات نظرية الوكالة:**

تمثل مشكلة عدم تماثل المعلومات المصدر الأساسي للمشكلات التي يمكن أن تنشأ في علاقات الوكالة، وتتمثل هذه المشكلات في الآتي(2):

1- مشكلة الإسراف: تظهر هذه المشكلة إذا استخدم الوكيل كميات من الموارد الإقتصادية أكبر من تلك اللازمة لإنجاز أنشطته، مما يقلل الأرباح ويؤثر على رفاهية الأصيل.

2- مشكلة المراقبة: تنتج هذه المشكلة من رغبة الوكيل في تعظيم منفعته الخاصة بأقل جهد ممكن.

---

(1) Desmsk.J.S, "Positive Accounting Theory" ,Op.cit.pp.623-629

(2) عثمان محمد يسين فراج، **البرمجة الخطية كأداة لتطوير مدخل المحاسبة بالوكالة في الوحدات الإقتصادية**، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد (8)، العدد الثاني، ديسمبر 1994م)، ص ص 199- 205.

3- مشكلة التخلخل الأخلاقي: تنشأ هذه المشكلة عندما يقوم الوكيل ببذل جهد أقل من المستوى الأمثل من وجهة نظر الأصيل.

4- مشكلة الاختيار العكسي: تحدث هذه المشكلة في المنشآت التي تتمتع باللامركزية، وتنشأ إذا كان للوكيل دافعاً على تشويه المعلومات، حتى يتمكن من تنفيذ قرارات تختلف عن القرارات التي يفضلها الوكيل.

لذلك فإن المدخل الايجابي يقوم على أساس أن الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية هي المعيار الملائم للاختيار بين السياسات المحاسبية بدلاً من معيار البحث عن أفضل مقابلة ما بين الإيرادات والمصروفات , كما أن اهتمام الإدارة بالتقارير المالية يدور حول جانبين رئيسيين هما [1]:

الجانب الأول: تحديد السياسات المحاسبية البديلة الملائمة ومستوى الإفصاح اللازم , أي الاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة .

الجانب الثاني: اتخاذ موقف تجاه المعايير المحاسبية التي تصدر من قبل الأجهزة المسئولة عن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة .

يرى الباحث أن عملية بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية تتطلب من المنشآت دوافع وتغيير في تلك السياسات حتى يمكن معرفة السبب لتغيير تلك السياسات .

دور حوكمة الشركات في حل مشاكل نظرية الوكالة

للتغلب على المشكلات التي صاحبت نظرية الوكالة يجب إعداد وتبنى مجموعة من القواعد المتعلقة بالسلوك المرغوب في تنفيذه، وبالقيود الواجب الالتزام بها للحكم على تصرفات أطراف علاقات الوكالة من منظور مدى الالتزام الأدبي والأخلاقي عند تخطيط وتنفيذ ومراقبة الأعمال(2)، ويمكن توضيح دور حوكمة الشركات في حل المشكلات الناتجة عن نظرية الوكالة كما يلي(3):

---

(1) ) الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 197.

(2) محمد عبد الفتاح العشماوي، **دور المنهج الأخلاقي في تطوير مدخل المحاسبة بالوكالة لأغراض مكافحة الرشوة بمنظمات الأعمال، ملتقى دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في تنمية الموارد،** (القاهرة: ورشة عمل حول المدخل المحاسبي لترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، 19- 23 فبراير، 2006م)، ص 52.

(3) سالم بن عبد الله العتيبي، **جودة المراجعة كإحدى دعائم آليات الحوكمة،** (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، ديسمبر 2009م )، ص 121.

تبرر نظرية الوكالة سعي الإدارة إلى تعظيم منفعتها الذاتية ولو كانت على حساب المساهمين، بينما تدفع حوكمة الشركات الإدارة إلى العمل من أجل تعظيم قيمة الشركة ككل لصالح جميع الفئات المعنية بها ولصالح المساهمين بصفة خاصة.

تستند نظرية الوكالة إلى حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية، بينما تقيد حوكمة الشركات هذه الحرية بأفضل الممارسات المحاسبية.

تساند نظرية الوكالة المدخل الإيجابي، بينما تساند حوكمة الشركات المدخل المعياري.

تقوم نظرية الوكالة على فرض عدم ملاحظة الأصيل لتصرفات الوكيل، بينما تقوم حوكمة الشركات على مبادئ عدة، منها العدالة والشفافية ومساءلة الإدارة.

تتسبب نظرية الوكالة في وجود مشكلة الاختلال الأخلاقي، بينما تتطلب الحوكمة الالتزام بالمواثيق والقيم الأخلاقية، وبصفة خاصة العدالة وحماية حقوق الآخرين(1).

**دور نظرية الوكالة في اختيار السياسات المحاسبية:**

لنظرية الوكالة دور ملحوظ في تفسير دوافع الإدارة للإختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة، وتمخضت محاولات المهتمون بها عن صياغة فرضين أساسيين لتفسير هذا الإختيار هما(2):

1- فرض خطة الحوافز

يشير هذا الفرض إلى أنه في المنشآت التي بها خطة حوافز للإدارة، من المتوقع أن تفضل الإدارة إختيار الطرق المحاسبية التي تحقق لها أكبر قدر من الحوافز الحالية والمستقبلية.

2- فرض الديون / حقوق الملكية (الهيكل التمويلي)

يشير هذا الفرض إلى أنه في المنشآت التي تزداد فيها نسبة الديون إلى حقوق الملكية، من المتوقع أن تفضل الإدارة إختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى نتائج لا تتعارض مع شروط اتفاقيات الديون، بهدف تجنب احتمال الوقوع في مشاكل إنتهاك شروط الديون.

تؤثر كل من الحوافز الإدارية وشروط المديونية على سلوك الإدارة عند إعدادها للتقارير المالية، حيث أن الإدارة قد تسلك أحد التصرفات الآتية(3):

---

(1) شوقي عبد العزيز بيومي الحفناوي، مرجع سابق، ص 33.

(2) ممدوح صادق محمد الرشيدي، مرجع سابق، ص ص 54- 55.

(3) كمال الدين مصطفي الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص132.

أ- اختيار الطرق المحاسبية التي تزيد من الأرباح الحالية على حساب الأرباح المستقبلية.

ب-اختيار الطرق المحاسبية التي تحول جزء من الأرباح الحالية إلى الفترات المستقبلية.

ج- تحقيق تيار مستقر من الأرباح المحاسبية وذلك عن طريق تخفيض التقلبات في الأرباح.

**العوامل المؤثرة في إختيار السياسات المحاسبية وفقاً للمدخل الإيجابي:**

تتلخص العوامل المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية وفقاً للمدخل الإيجابي في مجموعتين رئيسيتين هما: التكاليف السياسية وتكلفة التعاقدات، ويمكن استعراضهما كالآتي:

**1- التكاليف السياسية** Political Cost:

يقصد بالتكاليف السياسية تلك التكاليف تتحملها المنشأة نتيجةً لصدور قرارات سيادية، أو ما تقوم به الدولة من إجراءات تنظيمية، أو ما تسنه من تشريعات من شأنها أن تؤثر على قيمة المنشأة أو تحويل الثروة من المنشأة إلى الدولة أو بين الأطراف ذات المصالح في المنشأة، أو تزيد من سيطرة الدولة على الموارد المتاحة للمجتمع(1)، ومن أمثلة التكاليف السياسية ما يلي(2):

أ- تكاليف ناتجة عن تأميم الوحدات الاقتصادية.

ب- تكاليف ناتجة عن قرارات لخدمة مجموعات معينة مثل تخفيض الأسعار.

ج- تكاليف ناتجة عن قرارات بزيادة معدلات الضرائب أو لفرض ضرائب جديدة.

د- تكاليف ناتجة عن مطالب النقابات بزيادة الأجور أو الحصول على مزايا عينية.

وكلما زادت درجة حساسية المنشأة سياسياً لجأت إلى تبني الطرق المحاسبية التي تظهر مستويات منخفضة من الربحية والعكس بالعكس، ونظراً لصعوبة القياس المباشر للتكاليف السياسية يتم التعبير عنها بمقاييس تقريبية كما يلي(3):

أ- حجم المنشأة Size: كلما زاد حجم المنشأة زادت درجة حساسيتها السياسية وزاد إحتمال إختيارها للطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض مستوى الربحية، والعكس بالعكس.

ب- درجة التركيز الصناعي أو (المنافسة) Competition: كلما زادت درجة التركيز الصناعي أو المنافسة كلما زادت درجة الحساسية السياسية للمنشأة، مما يعني أن المنشأة تختار السياسات المحاسبية التي تخفض مستوى الربحية.

---

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 416.

(2) جمال عبد الغني أحمد عفيفي مدكور، مرجع سابق، ص 24.

(3) محمد شريف توفيق، حمدي محمود قادوس، مرجع سابق، ص ص 109- 110.

ج- الملكية الحكومية: كلما زادت نسبة الملكية الحكومية في رأس المال لجأت المنشأة إلى إختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الربحية.

د- إتجاه الربحية: كلما إتجهت ربحية المنشأة إلى الزيادة كلما كان ذلك حافزاً للإدارة لاختيار الطرق المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح والعكس بالعكس.

**2- تكلفة التعاقدات** The Contracting Cost:

تؤثر تكلفة التعاقدات على قرار المفاضلة بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، وتتكون من عنصرين رئيسين هما(1):

أ- عقود حوافز الإدارة: في ظل وجود عقود للحوافز الإدارية، فإن الإدارة تختار السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح.

ب- عقود المديونية: كلما زادت نسبة المديونية كلما لجأت الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تظهر أرباحاً أكثر.

أشارت بعض الدراسات إلى أن العوامل البيئية المحيطة بالمحاسبة تؤدي دوراً مهماً في اختيار السياسات المحاسبية، ومن هذه العوامل ما يلي(2):

1- العرف المحاسبي: تميل إدارة المنشأة لإختيار الطرق المحاسبية الأكثر إنتشاراً في نطاق الصناعة، باعتبار أن هذا الإنتشار دليل قوي على قبولها في التطبيق العملي وملاءمتها له.

2- درجة التحفظ (الحيطة والحذر): يتوقف إختيار السياسة المحاسبية على درجة التحفظ التي تتبعها المنشأة بالنسبة لسياستها المحاسبية العامة، فكلما زادت درجة التحفظ لجأت المنشأة لاختيار الطرق المحاسبية التي تقلل الأرباح إلى أدنى حد ممكن.

3- رأي المراجع: إذا احتارت المنشأة في اختيار سياسة محاسبية معينة، فإنها تلجأ إلى الطريقة التي يفضلها المراجع الخارجي وفقاً لخبرته وفهمه لطبيعة عملية الإختيار المحاسبي وعلاقتها ببيئة الممارسة العملية.

---

(1) محمد يونس عبد السلام أحطيبة، **التغير في السياسات المحاسبية وتأثيره على عدالة وصدق القوائم المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2010م)، ص ص 57- 58.

(2) الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 215- 216.

4- رد فعل السوق الأوراق المالية: أشارت معظم الدراسات التي تناولت العلاقة بين المعلومات المحاسبية وسعر الورقة المالية في السوق إلى أن رد فعل السوق يستخدم كمؤشر للتقييم والإختيار فيما بين بدائل القياس والتقويم المحاسبي بهدف تنظيم واختيار السياسة المحاسبية المناسبة (2).

مما تقدم من عرض للعوامل المؤثرة على اختيار السياسات المحاسبية وفقاً للمدخل الإيجابي يستطيع الباحث أن يوضح هذه العوامل في الشكل الآتي:

(2) صالح حامد محمد علي، **أثر نماذج القياس على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الأوراق المالية**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م )، ص ص 85- 86.

شكل (2/3/1)

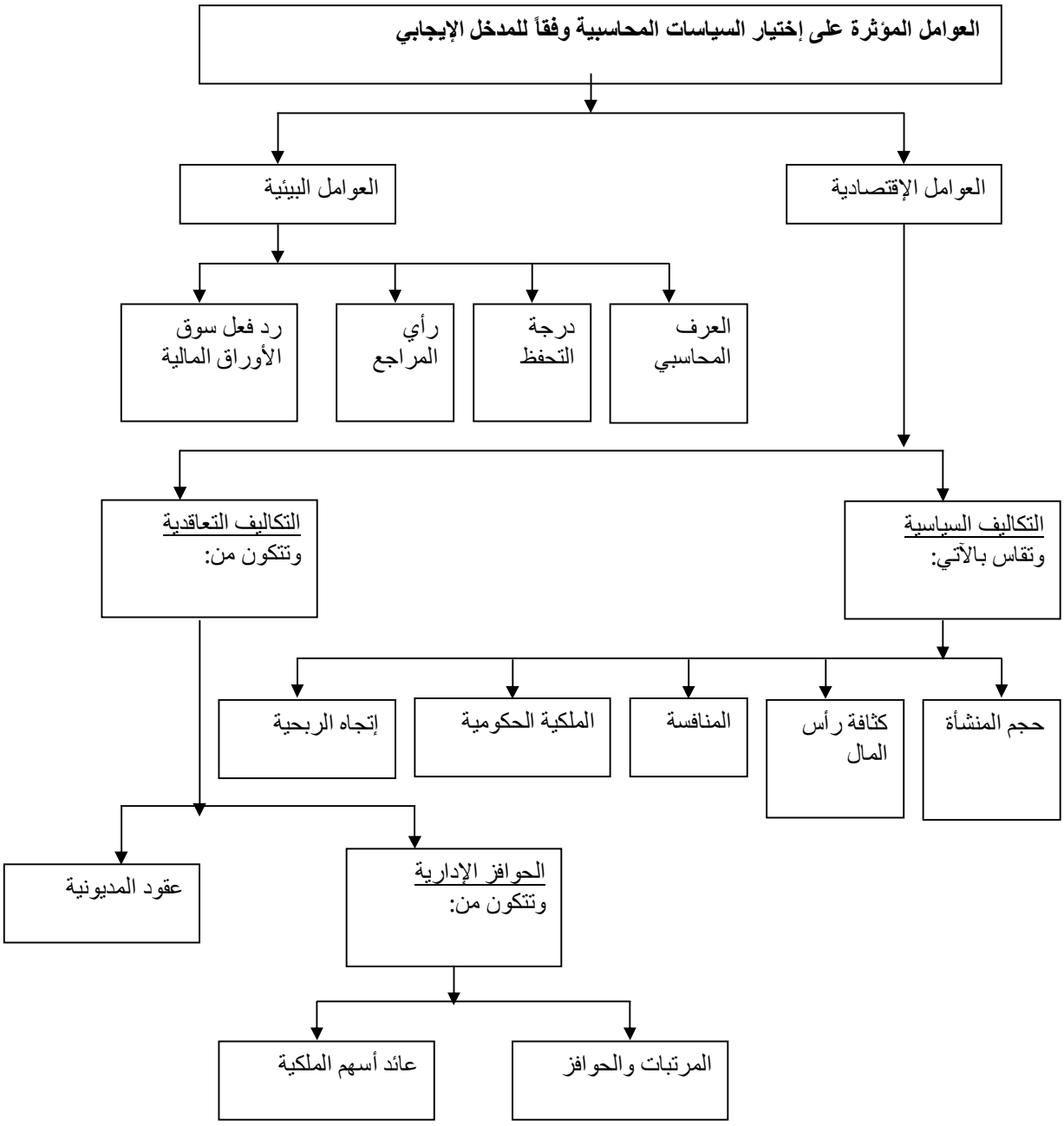


المصدر: إعداد الباحث 2016 م .

**الأنتقادات الموجهة للمدخل الإيجابي:**

بالرغم من الإسهامات العديدة التي يقدمها المدخل الإيجابي عند تفسير قرار اختيار السياسات المحاسبية إلا أن بعض الإنتقادات التي وجهت إليه، تتمثل في الآتي(1):

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 125- 129.

1. أمور تتعلق بطريقة البحث، تتمثل في ضعف قوة الاختبارات الإحصائية نسبة لوجود نقاط ضعف في النموذج الرياضي وتحديد المتغيرات التابعة "السياسات المحاسبية" والمتغيرات المستقلة "حجم الشركة، خطة الحوافز، هيكل التمويل" والمتغيرات المحذوفة "التكاليف السياسية، عقود المديونية".

2. أمور تتعلق بفلسفة العلم، تتمثل في أن المدخل الإيجابي يتأثر باتجاهات الباحث وأن هنالك تحيزاً في إنتقاء المتغيرات التي يختبرها الباحث، كما أن المدخل الإيجابي يتعلق بوصف وتفسير التنبؤ بسلوك المحاسبين والمديرين وليس بالوحدات المحاسبية ذاتها وهذا يندرج تحت أسم علم الإجتماع وليس نظرية المحاسبة، وبالنظر إلى العلوم الطبيعية كالكيمياء مثلاً فإن الإفتراضات تتعلق بسلوك الوحدات الكيميائية (جزيئات وذرات) ولا تدور حول سلوك علماء الكيمياء.

3. لم يترتب على إتباع المدخل الإيجابي وجود نظرية محاسبية مقبولة قبولاً عاماً، حيث لم تسفر المحاولات التي اعتمدت عليه عن قواعد تتعلق بالثبات والإتساق والعمومية(2).

في ضوء ما سبق يستنتج الباحث النقاط الآتية عن المدخل الإيجابي:

1. يشرح السياسات المحاسبية كما هي قائمة في الواقع العملي، ويحدد العوامل التي تؤثر على اختيارها – سواءً كانت اقتصادية أو بيئية– ويحدد آثارها.

2. يهتم بدراسة وتفسير سلوك المحاسبين والمديرين والتنبؤ به.

3. يتأثر باتجاهات الباحث، وبالسلوك الإنتهازي للإدارة عند اختيار السياسات المحاسبية.

4. يوضح لماذا تختار الإدارة سياسة محاسبية معينة وتفضلها دون غيرها من السياسات، وما هي المبررات التي تؤيد التطبيق العملي لهذه السياسة، ولا يوضح أي السياسات المحاسبية التي يجب استخدامها.

5. يسعى لتخفيض كل من التكاليف السياسية والتكاليف التعاقدية لأدنى حد ممكن، وذلك تجنباً للتدخلات الحكومية وتجنباً للقيود المفروضة ضمن نصوص التعاقد على الترتيب.

6. بالرغم من أنه جاء لمعالجة القصور في المدخل المعياري، ألا أن هنالك عدة مشكلات تواجهه عند اختبار وتطبيق النموذج الرياضي.

---

(2) محمد عباس سراج، مرجع سابق، ص 167.

**ثالثاً: مقارنة بين المدخل المعياري والمدخل الإيجابي لتحليل دوافع الإختيار بين بدائل السياسات المحاسبية:**

يمكن توضيح المقارنة بين المدخلين المعياري والايجابي الإيجابي لتحليل دوافع الإختيار بين بدائل السياسات المحاسبية كالآتي (1).:

1. يتجه المدخل المعياري إلى اختيار البدائل في ضوء "خصائص البند المراد قياسه" ومدى وجود علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات، بينما يتجه المدخل الإيجابي إلى اختيار البدائل في ضوء "خصائص المنشأة" ومدى تأثير علاقة الوكالة للأطراف المختلفة المرتبطة بالمنشأة على هذا الإختيار(1).

2. يهدف المدخل المعياري إلى تحديد أفضل السياسات المحاسبية استناداً على الاستدلال المنطقي، أما المدخل الايجابي فيهدف إلى تفسير سلوك الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية استناداً على المنهج التجريبي(3).

3. المدخل المعياري يغلب عليه المنهج الاستنباطي، أما المدخل الإيجابي فيغلب عليه المنهج الاستقرائي، لكن من الواضح أن في كليهما استنباط واستقراء(4).

بناًء على ما سبق يصور الباحث المقارنة بين المدخل المعياري والمدخل الإيجابي لتحليل دوافع الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية في الشكل الآتي:

---

(1) صفاء محمود السيد، **مدخل إتخاذ القرارات كأداة لتطوير الإتجاه الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي**، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة بسوهاج، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 1994م)، ص 15.

(1) طارق عبد العال حمادمرجع سابق، ص 132.

(3) الهادي آدم محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 240- 241.

(4) محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري، مرجع سابق، ص 113.

شكل (2/3/2)

مقارنة بين المدخلين المعياري والإيجابي لتحليل دوافع الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية

| المدخل الإيجابي | المدخل المعياري | وجه المقارنة |
|---|---|---|
| يهدف إلى تفسير ما هو كائن من الممارسة المحاسبية في الواقع العملي والبحث عن مبرر لها، من خلال التجربة. | يهدف إلى وصف ما يجب أن تكون عليه الممارسة المحاسبية في الواقع العملي، من خلال الإستدلال المنطقي. | 1- من حيث الهدف |
| واقعي، قابل للإختبار، متحرر من القيمة. | مثالي، غير قابل للإختبار، يفترض وجود هدف. | 2- من حيث الخصائص |
| يقوم على ثلاثة مداخل هي: نظرية الوكالة، نظرية إتخاذ القرارات، نظرية إقتصاديات المعلومات. | يقوم على ثلاثة مداخل هي: الدخل الحقيقي، إحتياجات المستفيدين، إقتصاديات المعلومات. | 3- من حيث مداخل التطبيق |
| يغلب عليه المنهج الإستقرائي | يغلب عليه المنهج الإستنباطي | 4- من حيث المنهج المتبع |
| يساعد في شرح وتفسير عملية اختيار السياسات المحاسبية. | يسعى إلى تحديد أفضل السياسات المحاسبية. | 5- من حيث إسهامه في الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية |

المصدر: إعداد الباحث 2016م.

من الشكل (2/3/2) يرى الباحث:

1. أنه عند اختيار السياسات المحاسبية لابد من ضرورة التكامل بين المدخل المعياري والمدخل الواقعي، فالمدخل المعياري مثالي وتشير المثالية إلى مدى اهتمام الفرد بنتائج تصرفاته وسلوكياته، ومدى تأثيرها على رفاهية الآخرين، أى أن المثالية "تمنع السلوك الإداري الإنتهازي".
2. يسعى المدخل المعياري إلى تحقيق أفضل الممارسات وهنا يتفق مع حوكمة الشركات.
3. أن المدخل الإيجابي يراعي العوامل المؤثرة في اختيار سياسة محاسبية معينة دون الأخرى،

4. يقوم على اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية التي تراها مناسبة ولكن بشرط الإفصاح عن الأسباب التي استدعت اختيار هذه السياسات دون غيرها بما يضمن حماية حقوق المساهمين، وهذا ما تهدف إليه حوكمة الشركات.

**رابعاً: اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية:**

يتم اختيار السياسات المحاسبية عن طريق:

**1- الثبات في السياسات المحاسبية:**

يتم إختيار السياسة أو السياسات المحاسبية لمعالجة بند معين عن طريق معيار أو تفسير، وفي حالة عدم تحديدها عن طريق معيار أو تفسير يجب على المنشأة أن تختار السياسات المحاسبية التي توصل إلى معلومات ملائمة وموثوقة، كما يجب عليها أن تطبقها بشكل متسق من فترة لأخرى(1). وتقوم المنشأة باختيار وتطبيق سياستها المحاسبية بثبات وذلك بالنسبة للمعاملات المتماثلة والأحداث والظروف الأخرى ما لم يشترط أي معيار أو تفسير يسمح بتبويب البنود وفقاً لسياسات مختلفة تكون مناسبة. وإذا ما سمح أو تطلب هذا المعيار أو التفسير مثل هذا التبويب يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة وتطبيقها بثبات على كل مجموعة(2). فالثبات في إتباع النسق الواحد يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين، وبالتالي يرفع مستوى القوائم المالية، ويتضمن الثبات الآتي(3):

أ- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن.

ب-تطبيق نفس المفاهيم والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية.

لكن إلتزام المحاسب بالثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقاً، فيجوز أحياناً أن يغير طريقة تسعير المخزون أو طريقة حساب الإهلاك وغيرها بشرط توفر ما يلي(4):

أ- وجود ضرورة مقنعه للتغيير.

ب-أن يتم الإفصاح التام عن آثار التغيير في القوائم المالية.

ج- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

---

(1) خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008م)، ص ص 186- 187.

(2) منى يحى عبد السلام إدريس، مرجع سابق، ص ص 19- 20.

(3) رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص ص 216- 217.

(4) كمال عبد العزيز النقيب، مرجع سابق، ص 296.

**2- التغير في السياسات المحاسبية:**

يقصد بالتغير في السياسات المحلبية الإنتقال من مبدأ محاسبي مقبول قبولاً عاماً إلى مبدأ محاسبي آخر هو أيضاً مقبول قبولاً عاماً، مثل الإنتقال من طريقة إهلاك الأصول الثابتة وفق طريقة القسط الثابت إلى الإهلاك وفق طريقة القسط المتناقص أو المتسارع(1)، ولا يدخل ضمن التغير في السياسات المحاسبية إقرار سياسة محاسبية جديدة لعمليات أو ظروف أو أحداث تقع للمرة الأولى أو كانت في الماضي غير ذات أهمية نسبية(2)، ويسمح بالتغير في السياسات المحاسبية إذا(3):

أ- كان التغير في المبدأ المحاسبي سوف ينتج عنه تقديم أو عرض أكثر ملائمة للأحداث والمعاملات في القوائم المالية للمنشأة. أو

ب -كان التغير في المبدأ المحاسبي مطلوباً بواسطة هيئة مسئولة عن وضع القواعد المحاسبية. أو

ج- كان التغير في المبدأ المحاسبي مطلوباً بواسطة القانون.

وفي حالة حدوث تغيير في تطبيق السياسات المحاسبية يجب على لجنة المراجعة معرفة ما يلي(4):

أ- وجهة نظر الإدارة بخصوص مبررات هذا التغيير.

ب -تأثير هذا التغيير على أرباح الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

ج- تأثير هذا التغيير على علاقة المنشأة بالمؤسسات المالية.

ولا يعتبر المعيار المحاسبي IAS (8) ما يأتي تغيراً في السياسات المحاسبية(5) ويجب:

---

(1) محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري، **نظرية المحاسبة** (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2008م)، ص 247.

(2) أحمد محمد لطفي غريب، **مدخل مقترح لقياس فعالية الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالبنوك التجارية**، ( الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة ببنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الاول، السنة التاسعة عشر، 1999م)، ص 367.

(3) طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، عرض القوائم المالية**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)، ص 609.

(4) جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المحاسبية المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)، ص 103.،

(5) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 609.

أ- انتهاج سياسة محاسبية فيما يتصل بالأحداث أو المعاملات المختلفة جوهرياً عن الأحداث أو المعاملات الحادثة في السابق. أو

ب-انتهاج سياسة محاسبية جديدة لمعالجة الأحداث أو المعاملات التي تحدث في السابق أو التي كانت غير هامة.

بين معيار العرض والإفصاح العام معالجة هذا التغير بتطبيق السياسة بأثر رجعي، حيث يتم تعديل القوائم المالية المعروضة. أما إذا تعذر ذلك فيتم تسويتها في رصيد الأرباح المبقاة مع إيضاح وصف ومبررات وأثر هذا التغير على القوائم المالية(1).

يرى الباحث أن تنظيم السياسات المحاسبية إما أن يكون بواسطة الجهات الحكومية عن طريق إصدار المعايير، وفي هذه الحالة تعتبر عملية التنظيم تغييراً إلزامياً. أو قد يكون بواسطة الإدارة عن طريق إستخدام حكمها في اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وفي هذه الحالة تعتبر عملية التنظيم تغييراً إختيارياً. الأمر الذي يستدعي إستعراض الباحث لأنواع التغيرات في السياسات المحاسبية.

**أنواع التغير في السياسات المحاسبية:**

يمكن تقسيم التغيرات في السياسات المحاسبية وفقاً لعدة زوايا كما يلي(2):

**1- من حيث درجة التأثير على التدفق النقدي:**

تنقسم التغيرات في السياسات المحاسبية من حيث درجة تأثيرها على التدفق النقدي إلى قسمين هما:

أ- التغيرات التي تؤثر على التدفق النقدي للمنشأة:

أن التحول من سياسة لأخرى يؤثر على التدفق النقدي للمنشأة، وبالتالي يؤثر على قيمتها الإقتصادية.ففي ظل التضخم فإن التحول من سياسة الوارد أخيراً صادر أولاً يؤدي إلى زيادة

---

(1) فواز سفير القثامي، توفيق عبد المحسن الخيال، **إدارة الارباح في شركات المساهمة السعودية "دراسة تطبيقية"**، (الأسكندرية: جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (47)، العدد الأول،، يناير 2010م)، ص 255.

(2) هدى عصام حسن خالد، **تقييم الطرق الإبتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، "دراسة تطبيقية"**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة غير منشورة، 2009م)، ص ص 68- 69.

تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي ينخفض صافي الربح وينخفض الربح القابل للتوزيع لحملة الأسهم وفي نفس الوقت يؤدي إلى زيادة سعر السلعة المباعة.

ب- التغيرات التي لا تؤثر على التدفق النقدي للمنشأة:

وهذا النوع من التغيرات يهدف إلى تغطية خسائر محققة في أعوام سابقة، إهلاك الأصول الثابتة .

**2- من حيث درجة الإلزام:**

تنقسم التغيرات في السياسات المحاسبية من حيث درجة الالزام إلى قسمين هما(1):

أ- التغيرات المحاسبية الإلزامية (الإجبارية):

تحدث هذه التغيرات عندما تقوم الجهة المسئولة عن إعداد وإصدار المعايير المحاسبية بإصدار معيار محاسبي جديد، وتلزم كافة المنشآت بتطبيقه إعتباراً من تاريخ معين، ولا تستطيع إدارة المنشأة التحكم في نوعية هذه التغيرات أو محتواها أو توقيت حدوثها.

**أهداف التغيرات المحاسبية الإلزامية (الإجبارية):**

- تهدف التغيرات المحاسبية الإلزامية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:
  1- تحسين القياس والإفصاح المحاسبي.
  2- تنظيم السياسة المحاسبية لمجتمع ما.
  3- تقليل مقدرة إدارة المنشأة على التلاعب بالطرق المحاسبية لخدمة أهداف خاصة.
  4- الإستجابة للمتغيرات البيئية في المجتمع.

**ب- التغيرات المحاسبية الإختيارية:**

يحدث هذا التغير عندما تغير الشركة من سياسة تتبعها في الوقت الراهن إلى سياسة أخرى، ويجب أن تحظى كلاهما بالقبول(2).

**أهداف التغيرات المحاسبية الإختيارية:**

من أهم أهداف التغيرات المحاسبية التي تقوم بها إدارة المنشأة ما يلي(3):

---

(1) جمال عبد الغني أحمد عفيفي مدكور، **مرجع سابق**، ص ص 13-17.

(2) فواز سفير القثامي، توفيق عبد المحسن الخيال، **مرجع سابق**، ص 254.

(3) طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص 46- 49.

1- التغيرات المحاسبية بهدف زيادة الربح، وتلجأ إليها الإدارة لزيادة مكافأتها ودعم مراكزها الوظيفية.

2- التغيرات المحاسبية بهدف تخفيض الربح، وتلجأ إليها الإدارة لتحقيق وفورات ضريبية وتخفيض التكاليف السياسية والإجتماعية.

3- التغيرات المحاسبية بهدف الإتفاق مع العرف السائد، وتلجأ إليها الإدارة لجعل التقارير المالية أكثر قابلية للمقارنة.

**مداخل معالجة آثار التغير الاختياري للسياسات المحاسبية:**

اختلفت مداخل معالجة التغيرات الاختيارية للطرق المحاسبية في الفكر المحاسبي، ويمكن إجمال هذه المداخل في الآتي(1):

**1- مدخل الأثر المتجمع أو المتراكم:**

يتطلب هذا المدخل التقرير عن الأثر المتجمع للتغيير في السياسة المحاسبية المعينة عن السنوات السابقة على سنة التغيير إما في قائمة الدخل لسنة التغيير كبند خاص، أو بتعديل رصيد حساب الأرباح المحتجزة الموجود في بداية سنة التغيير بهذا الأثر المتجمع، مع عدم تعديل مفردات القوائم المالية للسنوات السابقة على سنة التغيير. ويتميز هذا المدخل بالسهولة، ويعاب عليه فشله في توفير إمكانية المقارنة بين القوائم المالية على مر الزمن، كما أنه يتعارض مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات حيث يتم تحميل إيرادات سنة التغيير بمصروفات أقل أو أكثر مما ساهم في تحقيق تلك الأرباح.

**2- مدخل التطبيق المستقبلي:**

هذا المدخل لا يتطلب تعديل القوائم المالية الخاصة بالسنوات السابقة، كما أنه لا يتضمن التقرير عن الأثر المتجمع للتغيير على السنوات السابقة في قائمة الدخل للسنة الجارية. بمعنى أن هذا المدخل يهتم بأن تعكس القوائم المالية المعدة في نهاية سنة التغيير والسنوات التالية لها التغيير الذي حدث في السياسات المحاسبية. ورغم سهولة تطبيقه إلا أنه يعاني من من عدم إمكانية

---

(1) محمد عبد الحميد طاحون، **التغييرات الاختيارية في الطرق المحاسبية: دوافعها ومداخل معالجتها**، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية ,المجلد (22)، العدد الثاني، 1998م)، ص ص 84- 86.

إجراء المقارنة بين صافي الدخل في سنة التغيير والسنوات التالية لها مع صافي الدخل في السنوات السابقة لسنة التغيير.

**3- مدخل التطبيق بأثر رجعي:**

يتطلب هذا المدخل تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة وسنة التغيير لتأثير التغير الاختياري للسياسات المحاسبية. ويتميز هذا المدخل بأنه يساعد في إمكانية المقارنة للقوائم المالية على مر الزمن، إلا أنه يعاب عليه قد تكون المقارنات بين نتائج السنوات المختلفة صعبة إن لم تكن مستحيلة في بعض الحالات مثل غياب بعض البيانات الخاصة بالفترات السابقة أو وجود صعوبات تتعلق بتجميعها.

يرى الباحث أنه إذا كان تنظيم السياسات المحاسبية عن طريق إصدار المعايير المحاسبية فإنه يهدف إلى الآتي:

أ- الإستجابة للظروف الإقتصادية والبيئية في المجتمع.

ب- الحد من قدرة الإدارة في التلاعب بالسياسات المحاسبية.

أما إذا كان تنظيم السياسات المحاسبية عن طريق الإدارة فإنه يهدف إلى الآتي:

أ- الإتفاق مع العرف السائد.

ب-التلاعب في الأرباح عن طريق التغير في السياسات المحاسبية بغرض تعظيم منفعتها الذاتية وتحقيق رغباتها الخاصة. ولذلك لابد من الإفصاح عن السياسات المحاسبية المختارة والتغيرات التي طرأت عليها إن وجدت.

**خامساً: الإفصاح عن السياسات المحاسبية:**

إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة يجب أن يتضمن كحد أدنى إختيارات المنشأة في المجالات الآتية(3):

1- ما إذا تم الاختيار من البدائل المحاسبية المقبولة عموماً .

2- ما إذا استخدمت المنشأة معايير وطرق محاسبية خاصة بنشاط أو صناعة معينة.

3- ما إذا تم إعداد القوائم المالية على أساس يختلف عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً .

(3) رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص 480.

**الاعتبارات التي يجب مراعاتها في الإفصاح عن السياسات المحاسبية:**

هناك إعتبارات مهمة يجب مراعاتها عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية، يمكن عرضها كالآتي(4):

1- عند الإلتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية ليس من الضروري الإفصاح عنها، أمَّا في حالة مخالفتها فيجب الإفصاح عن هذه المخالفة وأسبابها.

2- يجب أن تتضمن اليانات المالية إفصاحاً واضحاً عن السياسات المحاسبية المستخدمة.

3- يعتبر الإفصاح عن أهَّم السياسات المحاسبية المستخدمة جزءاً مكملاً للبيانات المالية.

4- لا يجوز تبرير أي معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية بحجة الإفصاح عنها.

5- يجب الإفصاح عن أى تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن أسباب هذا التغيير.

6- لدى إعداد البيانات المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة.

**نظريات الإفصاح:**

هنالك ثلاث نظريات حديثة تفسر سلوك الإدارة بالنسبة للإفصاح المحاسبي يمكن توضيحها كالآتي(1):

**1- نظرية التعاقدات المثالية**:

وقاً لهذه النظرية فإن هنالك حافز تعاقدي للأطراف المختلفة يحكم عملية الاختيار من بين الطرق المحاسبية ويؤثر على درجة الإفصاح المحاسبي. وتفترض هذه النظرية أن الإفصاح المحاسبي يتم بصورة تؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة.

2- **نظرية السلوك الإنتهازي**:

تفترض هذه النظرية أن اختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الإنتهازي للإدارة، كما تفترض بأن الإدارة تحاول تعظيم ثروتها.

3- **نظرية توفير المعلومات**:

تفترض هذه النظرية أن الإدارة تختار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح المحاسبي بطريقة تعكس القيمة الإقتصادية للشركة وتساعد المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية من استثماراتهم.

---

(4) محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية: في مجالات القياس، العرض، الإفصاح،** (عمان: دار وائل للنشر، والتوزيع، 2004م)، ص 354.

(1) كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سابق، ص ص 36- 41.

**الإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية:**

يجب الإفصاح عن تأثير التغير في السياسات المحاسبية على الأرقام الخاصة بالفترة المحاسبية، وكذلك أيضاً أثره الرجعي على الدورات السابقة. فهنالك تغير في السياسات المحاسبية ليس له أثر رجعي، بمعنى أنه يؤثر على الفترة الحالية وعلى الفترات اللاحقة، وهذا لا يترتب عليه تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة، كما يوجد تغير في السياسات المحاسبية له أثر رجعي، بمعنى أنه يؤثر على الفترات السابقة والحالية واللاحقة، وهذا يترتب عليه تعديل القوائم المالية للسنوات السابقة(1). ويرتبط الإفصاح بنوعية التغير في السياسات المحاسبية، أكان الزامياً أو إختيارياً، وذلك كالآتي(2):

**1- الإفصاح المرتبط بالتغير الإلزامى،** ويشمل ما يلي:

أ- عنوان المعيار أو التفسير الذي سبب التغير.

ب- طبيعة التغير في السياسة المحاسبية.

ج- وصف الأحكام الإنتقالية بما في ذلك التي قد يكون لها أثر في الفترات المستقبلية.

د- قيم التعديلات في الفترة الحالية ولكل فترة سابقة معروضة إلى المدى الذي يكون فيه ذلك عملياً .

هـ- مقدار التعديل المتعلق بالفترات السابقة للفترات المعروضة إلى المدى الذي يكون فيه ذلك عملياً .

و- الإفصاح عن وصف وتفسير كيفية تطبيق التغير في السياسة المحاسبية إذا كان التطبيق بأثر رجعى غير عملي.

**2- الإفصاح المتعلق بالتغير الإختياري،** ويشمل ما يلي:

أ- طبيعة التغير في السياسة المحاسبية.

ب- الأسباب التي تجعل تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة ينتج عنها معلومات موثوقة وأكثر ملائمة.

---

(1) رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة،** (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م)، ص ص 447- 448.

(2) خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 189- 190.

ج- قيم التعديلات للفترة الحالية ولكل فترة سابقة معروضة إلى المدى الذي يكون فيه ذلك عملياً .

د- مقدار التعديل المتعلق بالفترات السابقة للفترات المعروضة إلى المدى الذي يكون فيه ذلك عملياً .

هـ- الإفصاح عن وصف وتفسير كيفية تطبيق التغير في السياسة المحاسبية إذا كان التطبيق بأثر رجعى غير عملي.

**أمثلة للسياسات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:**

من أمثلة السياسات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها ما يلي(1):

1- أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.

2- سياسة توحيد البيانات المالية.

3- سياسات التقييم (مثل التكلفة التاريخية، أو التكلفة الإستبدالية، أو القيمة العادلة).

4- سياسات ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها.

5- سياسات معالجة عقود الإيجار، وسياسات معالجة تحديد أرباح المبيعات بالتقسيط.

6- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل مثل (طريقة نسبة الانجاز، أو طريقة العقود المنتهية).

7- سياسات الإهلاك مثل (طريقة القسط الثابت، أو طريقة القسط المتناقص).

8- سياسات تقييم المخزون مثل ("FIFO"، "WA").

9- سياسات الإعتراف بالايراد مثل (طريقة واقعة البيع، أو واقعة الإنتاج).

يستنتج الباحث أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من فهم التقارير المالية، كما يساعدهم في دراسة الآثار المالية و الاقتصادية للسياسات المحاسبية.

مما تقدم من عرض لتنظيم السياسات المحاسبية يخلص الباحث إلى الآتي:

---

(1) محمد مطر، **نظرية المحاسبة**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009م)، ص ص 352- 352.

1- أن التغير في السياسات المحاسبية قد يكون طوعاً عن طريق الإدارة، أوقد يكون كرهاً عن طريق الجهات المسئولة عن إعداد وإصدار المعايير المحاسبية.

2- أن التغير في السياسات المحاسبية يتم في إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3- أن التغير في السياسات المحاسبية أو الثبات عليها ليس أمراً مطلقاً، فمن ناحية لابد من الثبات على السياسات المحاسبية حتى تكون القوائم المالية أكثر فائدة وأكثر قابلية للمقارنة، ومن ناحية أخرى لابد من التغير في السياسات المحاسبية إذا كانت هنالك ضرورة مقنعة حتى تواكب المنشأة التغير في الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة.

4- بالرغم من أن التغير الإلزامي للسياسات المحاسبية يمنع السلوك الانتهازي للإدارة إلا أنه لا يراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشركات، كما أنه يحتاج لفترة طويلة تتطلبها عملية خطوات إصدار معيار.

5- يؤثر التغير في السياسات المحاسبية على أرقام القوائم المالية وعلى النسب المستخرجة منها، كما يؤثر في فهم القوائم المالية وعقد المقارنات داخل المنشأة الواحدة أو بين المنشآت المتماثلة.

6- أن التغير في السياسات المحاسبية أو الثبات عليها له آثاره المالية والاقتصادية، وله آثار على قرارات مستخدمي التقارير المالية.

## الفصل الثالث

## الشفافية في التقارير المالية

يتناول الباحث في هذا الفصل الشفافية في التقارير المالية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وأهداف وأهمية وأنواع وخصائص التقارير المالية

المبحث الثاني: مفهوم وأهمية وأهداف وكيفية تحقيق الشفافية في التقارير المالية .

المبحث الثالث: الاستدلال على الشفافية في التقارير المالية من خلال جودة التقارير المالية ولجان المراجعة .

## المبحث الأول

## مفهوم وأهداف وأهمية وأنواع وخصائص التقارير المالية

**أولاً : مفهوم التقارير المالية:**

تعتبر التقارير المالية المصدر الرئيسي في الحصول على المعلومات للأطراف المتعددة مثل المستثمرين الحاليين والمحتملين ومؤسسات الإقراض والهيئات الحكومية والضريبية وأصحاب المصالح،كما إنها تعتبر محوراً هاماً من محاور تنشيط وفاعلية أسواق الأوراق المالية، حيث من خلالها يمكن الاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالشركة، وذلك من خلال ما توفره من معلومات للتعرف على المركز المالي وما حققته الشركة من نتائج[1].

وتعرف التقارير المالية بأنها " الوسيلة الطبيعية للاتصال ونقل البيانات المتعلقة بأوجه النشاط بصفة دورية إلى المستويات الإدارية المختلفة حتى تستطيع أن تتخذ القرارات اللازمة وفرض رقابة غلي العمليات والموجودات كما يمكننا من تدارك الأخطاء التي تحدث في الوقت المناسب وبدراسة هذه التقارير يمكن للإدارة متابعة العمليات ومراجعة كفاءتها وتحسينها وتدعيم نقطة الضعف"[2], وعرفت "بأنها المعلومات التي تتولد عن النظام المحاسبي في المشروع بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف ووضع الخطط الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة[3], بينما يرى أحد الباحثين "أن التقارير المالية أحد المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية نظراً لأنها الناتج النهائي للنظام، كما تعد أحد قنوات الاتصال المستخدمة بالوحدة في توصيل المعلومات إلى الأفراد المسئولين بغرض تحقيق أهداف الإدارة"[4] , ويرى أخر "أن التقارير المالية تعتبر مخرجات للنظام المحاسبي والتي عن طريقها يتم عرض وتوصيل المعلومات الاقتصادية من المنشأة إلى المستفيدين من هذه

---

(1) توفيق عبد المحسن الخيال، "**الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي** "، (القاهرة: جامعة عين شمس, كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، 2009م)، ص 105.

(2) محمد جودة عبدالفتاح، "**إطار مقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية في مصر لخدمة تقييم الأداء الحكومي** "، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م)، ص4.

(3) أحمد رجب عبدالعال، **المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والاتجاهات السلوكية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية للنشر، 1984م)، ص 431.

(4) منير محمود سالم، **نظم المعلومات والحاسب الإليكتروني**، (القاهرة: مكتبة دار النهضة العربية، 1980م)، ص 27 .

المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، كما تعتبر القوائم المالية أهم هذه التقارير، وتتضمن التقارير المالية بجانب هذه القوائم المالية معلومات إضافية ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية، كما تتضمن التقارير بالإضافة إلى القوائم المالية معلومات أخرى مالية وغير مالية عن توقعات الإدارة وشرح الخطط المستقبلية والأداء الإجمالي للمنشأة[1] , كما عرفت "بأنها نتائج النظام المحاسبي ويجب أن يحتوي على بيانات صحيحة ودقيقة وملائمة للغرض ومعدة في الوقت المناسب"[2] , عرفت التقارير المالية "بأنها الوسيلة الرئيسية التي تستخدم في توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وتشتمل على قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية"[3], وعرفت "بأنها كل وسائل توصيل المعلومات المتعلقة بالمحاسبة والتي لا تقتصر على القوائم المالية"[4] , وعرفها آخرون "بأنها تشمل بخلاف القوائم المالية العديد من الأشكال مثل خطاب رئيس الإدارة للمنشأة الموجه للمساهمين والمستثمرين محتملين وغيرهم.وتوقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المنشأة الحالي والمستقبلي وكذلك أثر نشاط المنشاة على البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع مثل تخفيض البطالة ومكافحة التلوث وغيره"[5].

كما صنفها البعض إلى تقارير داخلية وخارجية , التقارير الداخلية هي التقارير التي تعد خصيصاً لتحقيق هدف معين أو بناءاً على طلب محدد، وفي العادة تكون تقارير داخلية لخدمة إدارة المنشأة أو أصحابها، وليس هناك عدد أو شكل محدد لها وهي تختلف باختلاف الغرض منها [6] , أما التقارير الخارجية فهي التقارير ذات الغرض العام، التي تعد لخدمة أطراف مختلفة مختلفة خارج المنشأة، عادة ما يكون لهم اهتمامات مختلفة، ويلتزم معد هذه التقارير بمجموعة

---

(1) محمد حامد تمراز، حمدي محمود فادوس، "**مقدمة في القوائم المالية**"، (الطبعة الثانية، جهاز توزيع ونشر الكتاب الجامعي: 2002م)، ص 7 .

(2) يوسف محمد جربوع، **نظرية المحاسبة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001م)، ص 164 .

(3) محمود سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص 7 .

(4) فراغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2002 م )، ص 23 .

(5) عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 53 .

(6) وابل بن على الوابل، **أسس المحاسبة المالية**، (الرياض - جامعة الملك سعود، 1995)، ص133.

من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى، ومن أهم التقارير ذات الغرض العام التقرير السنوي الذي ينشر في نهاية السنة المالية[1].

يستنتج الباحث من خلال التعريفات السابقة للتقارير المالية الأتي:

1. التقارير المالية تحتوي على المعلومات التي تعتبر المحصلة والناتج النهائي للنظام المحاسبي
2. التقارير المالية وسيلة لتوصيل المعلومات إلى مستخدمها
3. تعد التقارير المالية خلال فترة معينة لتعكس الجوانب المالية وغير المالية المختلفة للمشروع خلال تلك الفترة
4. التقارير المالية أداء لتقيم أداء المشروع خلال فترة معينة

**ثانياً: أهداف التقارير المالية:**

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية بتحديد أهداف التقارير المالية، وفيما يلي عرض لأهداف التقارير المالية وفقاً لبعض الهيئات والمنظمات الدولية[2]:

1/أهداف التقارير المالية التي وضعها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين:

وقد حدد مجموعة من الأهداف يمكن ذكرها على النحو التالي[3]:

أ. هدف خدمة المستثمرين الذين تتوفر لديهم سلطة محددة أو إمكانية محددة أو مصادر محددة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلومات رئيسي لتقديم النشاط الاقتصاد للمنشأة.

ب. إن الهدف الأساسي من التقارير المالية هو التزويد بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

---

(1) ماجد إسماعيل أبو حمام، "**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"، (غزة: الجامعة الإسلامية , كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 54.

(2) أمال محمد محمد عوض، "**دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية** "، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2010م)، 92 .

(3) إسماعيل محمد أحمد شبو، "**تقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية** "، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص ص 102 – 103 .

ج. إن أهداف التقارير المالية تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقديم التدفقات النقدية من جني المبالغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد.

د. إن من أهداف التقارير المالية تذويد المستثمرين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقويم المقدرة الكسبية للمشروع.

هـ.إن من أهداف التقارير المالية تقديم معلومات مفيدة في الحكم على قوة الإدارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق هدفه الأساسي.

و. تقديم قائمة بالتقديرات المالية المتصلة بالمستقبل مما يزيد من قدرة مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ والتقييم للأحداث الاقتصادية المتوقعة.

ز. تقديم قائمة المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنات والتقييم للقدرة الإيرادية للمنشأة.

ح. تقديم قائمة الدخل الدوري، وبحيث يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الدخل في المستقبل.

خ. تقديم قائمة الأنشطة المالية تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الإيرادية للمنشأة.

ط. التقرير عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة والتي يكون لها أثر على المجتمع بصفة عامة، والمسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية[1].

يرى الباحث أن المعهد الأمريكي للمحاسبين حدد أهداف التقارير المالية في المعلومات التي توفرها القوائم المالية الثلاثة قائمة المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية دون ذكر لقائمة التغير في حقوق الملكية

2/ أهداف التقارير المالية وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB:

فقد قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بإصدار قائمة المفاهيم رقم (1) في نوفمبر عام 1978م والمختصة بأهداف التقارير المالية للمنشات التجارية وقد جاءت هذه الأهداف على النحو التالي[2]:

---

(1) محمد حسن سويلم، "**رد فعل سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عن ربحية المنشأة**"، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث العلمية والتجارية، العدد الأول، 2002م)، ص 82.

(2) نهلة محمد السيد إبراهيم، "**تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** "، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)، ص66 – 67 .

أ. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات المماثلة.

ب. توفير المعلومات المتعلقة بموارد الشركة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت على هذه الموارد والالتزامات.

ج. توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها، والمعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة والإعسار وتدفق الأموال.

د. توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسئولية الإدارة وتقييم كفاءتها، والمعلومات التي تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة.

هـ. معلومات تفيد في كيفية حصول المنظمة على النقدية وكيفية إنفاقها وأيضاً كيفية حصول المنظمة على موارد نقدية سائلة أخرى وكيفية إنفاقها، كما يجب أن تتضمن تلك التقارير أية معلومات تتعلق بأية عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر على السيولة في تلك المنظمات[1].

يرى الباحث أن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة وإنما تختلف باختلاف البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقارير وأيضا باختلاف أنشطة ومجال عمل المنشآت المقدمة للتقارير المالية، كما أن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تنشأ أساساً من احتياجات المستخدمين الخارجين والذين غالباً ما يستندون للمعلومات المقدمة من قبل الإدارة في التقارير المالية وأي تلاعب في حقيقة تلك المعلومات يمكن أن يؤثر في قراراتهم الاستثمارية المستقبلية.

**ثالثاً: أهمية التقارير المالية:**

تتمثل أهمية التقارير المالية في الآتي [1]:

1- تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين التي تساعدهم على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية التي تساعد على التنبؤ باستمرارها وتحقيقها لنتائج إيجابية.

2- القياس الدوري لدخل المنشأة .

---

(1) صالح سليمان عيد، "**إطار محاسبي لقياس وتقويم الأداء الحكومي**"، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 1991م )، ص 200 .

(1) علي هويدي , مرجع سابق , ص 72.

3- تقديم معلومات تساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد القوائم المالية مستخدمةً في ذلك أساس الاستحقاق.

4- تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال .

5- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية ( كالقروض من والى المنشأة، استثمارات الملاك، التوزيعات) .

يرى الباحث أن هنالك أهمية قصوى للتقارير المالية من خلال ما تقدمه من معلومات وأرقام تساعد الإدارة في تحقيق الشفافية وتعظيم فائدة المنشأة .

**رابعاً: مستخدمو التقارير المالية المنشورة:**

تعتبر تلبية احتياجات مستخدمو القوائم المالية من المعلومات المحاسبية من الأمور الأكثر تقيداً في المحاسبة فمن ناحية لديهم نطاقاً واسعاً متضارباً من المصالح، ومن ناحية أخرى تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات، حيث لكل مستخدم منهم هدف معين من تحليل وتفسير القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، فهنالك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج الأعمال التي حصلت في الماضي ومنهم من يريد أساساً أن يبني عليها التقديرات أو الخطط المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة[1].

يتم تصنيف مستخدمي التقارير المالية على عدة اعتبارات كعلاقتهم بالمؤسسة (مباشرة أو غير مباشرة)، أو أهدافهم (استثمار أو إقراض)، أو حسب طبيعتهم (داخليين أو خارجيين) ويستعمل هؤلاء التقارير المالية لإشباع حاجاتهم للمعلومات وسنحاول الآن أن نصنفهم حسب طبيعتهم كما يلي[2]:

ا.المساهمون الحاليون والمرتقبون:

المساهمون الحاليون هم الذين استثمروا أموالهم فعلاً في أسهم المنشاة ولهم حق للملكية فيها فهو يستفيد من التقارير المالية لاتخاذ القرار بالبيع أو المحافظة على الأسهم فإذا ما قرر

---

(1) مصطفى حامد سالم، "**دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة في زيادة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية والقوائم المالية المنشورة**"، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص 75.

(2) أحمد الفيومي، أحمد حسين على حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات**، (الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية: 1998م)، ص 35.

بيع حصته الحالية وإعادة استثمارها، أو قرر المحافظة عليها فتؤول إليه في المستقبل في صورة أرباح حيث يحتاج المساهمون الحاليون للمعلومات التي تمدهم بها القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات ومن أهم المعلومات عائد السهم، والأداء المالي للشركة[1].

أما المساهمون المحتملون فهم من يسعى إلى اتخاذ قرار بشراء أو عدم شراء حق من حقوق الملكية في منشأة معينة، لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم فإن المستثمرون المحتملون في أسهم الشركة يحتاجون لكثير من المعلومات خاصة العائد الحالي للسهم والمتوقع للسهم والأداء المالي للشركة ومركزها المالي[2].

2.المقرضون:

هم طائفة البنوك والمؤسسات المالية التي تتولى تدبير الاحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية للمشروع وتحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول مصادر واستخدامات النقدية والأموال السائلة الأخرى التي تساعدهم في تقييم مقدرة المشروع على تحويل أرباحه إلى تدفقات نقدية ومعرفة مدى مالية هذه التدفقات[3].

3.الموردون

يقدمون السلع والخدمات للمنشأة نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه وهو الشيء الذي يجعل يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة القدرة المالية للمؤسسة للوفاء بالتزاماتهم[4].

4. الجهات الحكومية

---

(1) أحمد بسيوني شحاتة، **المحاسبة المالية القياس والاتصال المحاسبي**، (القاهرة: الدار الجامعية، 1992م)، ص 28.

(2) عبدالوهاب نصر على، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)، ص 25.

(3) أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية نظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص ص 6 – 7 .

(4) عادل عاشور، "**اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**"، (جامعة عمار ثليجي بالأغواط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006م) ص 96 .

تسهر الدولة على ضمان احترام المؤسسة لتطبيق قوانينها من خلال أجهزتها المتمثلة في إدارة الضرائب، والحماية الاجتماعية وغيرها، مستخدمة المعلومات التي تحتويها التقارير المقدمة[1].

5. آخرون

هناك عدد أخر من المستخدمين للتقارير المالية مثل الصحافة، مراكز الأبحاث، الجمعيات الحكومية، محللي القوائم المالية، سماسرة البورصة، الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية ... الخ[2].

مما سبق يرى الباحث أن في كثير من الأحيان يستطيع مستخدم التقارير المالية تحديد محتوى التقارير المالية، ونسبة لتعدد حاجات وجهات مستخدمي التقارير المالية يجب على معد التقارير المالية مراعاة احتياجات مستخدميها من المعلومات بمختلف جهاتهم.

**خامساً: أنواع التقارير المالية:**

تمثل القوائم المالية الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية، حيث يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وذلك من خلال القوائم المالية، وتعرض القوائم المالية المعلومات المحاسبية عن المنشأة مثل نتائج التشغيل، الوضع المالي، التدفقات النقدية في نهاية كل فترة مالية بغرض مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملاتهم مع المنشأة[3], وتعتبر القوائم المالية عصبة التقارير المالية , وتحتوي هذه التقارير بالإضافة إلى القوائم المالية على معلومات مالية وغير مالية أخرى والتي لا توجد بالقوائم المالية، وهي تعتبر إحدى وسائل عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية[4]

وتتمثل أنواع التقارير المالية في الآتي:

1.القوائم المالية .

---

(1) أحمد الفيومي، أحمد حسين على حسين، المرجع السابق، ص 35 .

(2) عليان الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، (دار السيرة للنشر، الأردن: 2000م)، ص 27 .

(3) طارق عبدالعال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، (القاهرة: 2006م)، ص5.

(4) خالد الخطيب، "**الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة**"، (مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002م)، ص 170 .

2.تقرير المراجع .

3.تقرير مجلس الإدارة .

4.تقرير لجنة المراجعة .

1. القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية أداة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال تلك القوائم يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج[1]، ومن أهم القوائم المالية ما يلي:

أ.قائمة الدخل:

هي إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهي تقرير يبين مقدار الإيرادات والنفقات للوحدة المراد احتساب صافي ربحها أو خسارتها خلال فترة محاسبية معينة[2], وعرفت قائمة الدخل بأنها قائمة يتم فيها بيان نتيجة الأعمال عن طريق تحديد صافي الربح الدوري والإفصاح عن مكوناتها الرئيسية، كما عرفت أيضاً بأنها تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال خلال فترة زمنية مبتدئ بالمبيعات مطروح منها تكلفة المبيعات وبقية المصاريف الأخرى[3] , بينما يرى أحد الكتاب أن قائمة تعمل على تلخيص جميع الأنشطة التي تمت في المشروع خلال الفترة المالية ومن ثم تحديد نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة وكذلك يمكن اعتبارها المؤشر الذي يمكن من خلاله تحديد ما إذا كان المشروع قادراً على تحقيق الربحية[4].

تقوم قائمة الدخل بتزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية عن الأداء المالي للمنشأة خلال فترة محددة حيث تساعد المعلومات المعروضة داخل هذه القائمة في تقييم مدى ازدهار المشروع

---

(1) محمود إبراهيم عبدالسلام، **تحليل التقارير المالية**، (الرياض: عمادة شؤون المكتبة – جامعة الملك سعود، 1995م)، ص 7 .

(2) وليد ناجي الحيال، محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي الإطاري النظري وتطبيقاته العملية**، (عمان: دار حنين، 1996م)، ص 20 .

(3) رضوان حلوة، **النموذج المحاسبي المعاصر**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2003م)، ص 235 .

(4) حسين قاضى وآخرون، **مبادئ المحاسبة**، (عمان: دار زهران للنشر، 1997م)، ص 21 .

والتركيز بشكل أولي على المعلومات التي تخص أداء المشروع بواسطة القياس للإيرادات وعناصرها[1]، تتمثل عناصر قائمة الدخل في الأتي[2].

-الإيرادات: وتتمثل في التدفقات النقدية الداخلة أو الزيادة في الأصول الأخرى للمنشأة أو النقص في التزاماتها أو الاثنين معاً . الناتجة خلال الفترة من إنتاج وتسليم السلع أو تأدية الخدمات أو الأنشطة الأخرى المترتبة على ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي[3].

-المصروفات: تتمثل في التدفقات النقدية الخارجية أو النقص في الأصول الأخرى للمنشأة أو الزيادة في التزاماتها أو الاثنين معاً الناتجة خلال الفترة من استلام وانتاج السلع أو تأدية الخدمات أو تنفيذ الأنشطة الأخرى المترتبة على ممارسة المنشأة لنشاطها الرئيسي[4].

-المكاسب: عبارة عن الزيادة في حقوق الملكية ( صافي الأصول ) الناتجة عن الأنشطة العرضية للمنشأة أو الناتجة عن أي عمليات أخرى خلال الفترة المالية فيما عدا الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة الملاك[5].

-الخسائر: هي عبارة عن النقص في حقوق الملكية ( صافي الأصول ) الناتج عن الأنشطة العرضية للمنشأة أو الناتج عن أي عمليات أخرى خلال الفترة المالية فيما عدا المصروفات أو التوزيعات على الملاك[6].

---

(1) طارق عبدالعال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية**، الجزء الأول، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م)، ص 157 .

(2)Accounting Principle Board ,"Reporting the Result Of Operations" ACIPA,APB Opinon ,NO.9 ,1996 , Para , 16.

(3) تامر محمد إبراهيم، " **فعالية تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الأمريكية في تطوير النظام المحاسبي الحكومي بجمهورية مصر العربية**"، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2012م)، ص55

(4) محمد سليم وهبة، "**البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية** "، (مجلة المحاسب المجاز، بيروت، الفصل الثالث، العدد الثالث والعشرون، 2005م)، ص 17.

(5)Latridis G."International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information ",International Review of Financial Analysis,2010, p193

(6) يامن خليل الزعبي، "**القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميتها للشركات المساهمة المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان** "، (عمان: جامعة اليرموك، اربد، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)، ص 47

يرى الباحث مما سبق أن قائمة الدخل تقوم بتزويد مستخدميها بالمعلومات عن الأداء المالي للمنشاة خلال فترة معينة، وهي تعد على أساس الاستحقاق حيث تخضع بعض بنودها للتقدير الشخصي من خلال معديها، لذلك فقد تحتوى على بعض التقديرات التي تعكس رغبة الإدارة في تحقيق رغم معين لصافي الربح وبالتالي ممارسة إدارة الأرباح.

ب. قائمة المركز المالي:

تمثل قائمة المركز المالي تقريراً بممتلكات المشروع والتزاماته في لحظة زمنية معينة، وتشتمل على معلومات عن الأصول المتداولة والثابتة والخصوم قصيرة وطويلة الأجل وحقوق الملكية في المشروع، كما عرفت قائمة المركز المالي بأنها تصور للوضع المالي للمنشأة وذلك في تاريخ إعداد القائمة[1], وعرفت قائمة المركز المالي بأنها تقرير يتكون من جزئين يمثل الأول مصادر التمويل في الوحدة المحاسبية (المشروع) ويشمل الثاني استخدامات مصادر التمويل ويسمى الأول بالخصوم أما الجزء الثاني فيطلق عليه الأصول والقائمة تمثل ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة أو قائمة الدخل[2], كما عرفت قائمة المركز المالي أو الميزانية بأنها تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للوحدة المحاسبية وذلك في لحظة زمنية هي تاريخ إعداد القائمة وعلية فإن محتويات قائمة المركز المالي هي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة[3].

تقدم الميزانية أو قائمة المركز المالي لموارد المنشأة (الأصول) ومصادر تمويل تلك الموارد (الخصوم وحقوق الملكية) وذلك في تاريخ معين[4].

---

(1) جميل حسن محمد النجار، "**متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة**"، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م)، ص 87 .

(2) وليد ناجي الجبالي، محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية**، (عمان: دار حنين، 1996م)، ص 79 .

(3) عباس مهدي الشيرازى، المرجع السابق، ص 215 .

4)Alan Anderson ,paul herring and amy pawlicki ,"The next step enhanced business reporting will improve information quality ",integrity and transparency , Journal of accounting , No2,2005, p72

وتبين الأصول نتائج قرارات الاستثمار السابق، بينما تبين الخصوم وحقوق الملكية نتائج قرارات التمويل السابق، وقد استمدت الميزانية اسمها من حقيقة أن جانبيها دائما متساويان حيث أن[1]: الأصول = الخصوم + حقوق الملكية.

يرى الباحث أن قائمة المركز المالي تزود مستخدميها بمعلومات عن أصول والتزامات المنشأة والعناصر الأخرى ذات الصلة مثل حقوق الملكية، وتعد أيضاً على أساس الاستحقاق والتي قد تكون بعض بنودها تعكس رغبة الإدارة في تحقيق بعض الأهداف، مثل تحديد بند المدينون و مخصص الديون المشكوك في تحصيل وغيرها والتي يمكن من خلالها ممارسة إدارة الأرباح.

ج.قائمة التغير في حقوق الملكية:

هي عبارة عن التغير بين تاريخين للميزانية سواء بالزيادة أم بالنقصان في صافي أصولها خلال الفترة، باستثناء التغيرات الناتجة عن العمليات مع المساهمين مثل المساهمة في رأس المال وتوزيعات، وبذلك يكون إجمالي التغير عبارة عن صافي الربح أو الخسارة الناتج عن نشاط المنشأة[2].

فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمشروع والالتزامات على هذه المصادر الخاصة مثل تحويل التزامات المشروع لوحدات أخرى أو لحقوق الملكية والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات على هذه المصادر[3].

لذا فإنها تزود بمعلومات عن الموارد الاقتصادية عن الالتزامات وحقوق الملكية، وإن هذه المعلومات تساعد المستثمرين والمقرضين وجهات أخرى على تحديد نقاط القوة والضعف المالية للمشروع وقدرته على سداد التزاماته[4].

---

(1) عصافت سيد أحمد، "**دور المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية**"، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، 2002م)، ص 192

(2)Catanach ,a. & Rhoades , S."Enron: A Financial Reporting Failure ?", Working paper , Villanova University , 2003 , p35

(3) جميل حسن محمد النجار، مرجع سابق، ص 91

(4) خالد صبحي حبيب، " **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية** "، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص 44 .

حيث اعتبر (IASC) قائمة التغير في حقوق الملكية مكون مستقل في القوائم المالية إلى جانب القوائم المالية التقليدية، فقد فرضت لجنة المعايير الدولية من خلال المعيار المحاسبي الدولي المعدل 1997م بتقديم هذه القائمة والتي يجب والتي يجب أن تقدم بإحدى الآليتين التاليتين[1]:

- تعرض فيها مجموع أرباح أو خسائر المنشأة المعترف بها عن الفترة بما في ذلك تلك المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية .

- التغيرات الأخرى الحادثة في حسابات حقوق الملكية إلى جانب تسويات الأرصدة في أول ونهاية المدة في كل من مكونات حقوق الملكية .

يرى الباحث أن قائمة التغير في حقوق الملكية رغم الفائدة التي تقدمها لمستخدميها عن التغير الحداثة خلال الفترة عن حقوق الملكية، يمكنها أن تعكس مدى صدق أو نزاهة الإدارة في إعداد بنود قائمة الدخل والميزانية العمومية، من خلال المقارنة التي تجريها على بنود حقوق الملكية كرقم صافي الربح من فترة لأخرى ومعرفة مدى ميل الإدارة إلى سياسة تمهيد الدخل.

د.قائمة التدفقات النقدية:

هي عبارة عن قائمة تزود بمعلومات نقدية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين الحاليين والمرتقبين، والمستخدمين الآخرين في تقدير المبالغ والتوقعات وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستلمة من الكوبونات والفوائد وتوابعها[2].

تركز قائمة التدفقات النقدية الاهتمام بقدرة المنشأة على توليد نقدية من عملياتها الداخلية وإدارتها للأصول المتداولة والخصوم المتداولة وتفاصيل استثماراتها وتمويلها الخارجي، حيث توضح قائمة التدفقات النقدية التغير في النقدية ما بين أول المدة وأخر المدة أي بمعنى أخر لما زادت أو نقصت النقدية خلال الفترة المالية ويقصد بالنقدية هنا "النقدية وما في حكمهاً[3].

يرى الباحث أن قائمة التدفق النقدي تزود مستخدميها بمعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع سواء كان ذلك من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية،

---

(1) وليد ناجي الحيال، مرجع سابق، ص 25

(2) فايز زهد الشلتوني، "**مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** "، ( غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)، ص 44

(3) طارق عبدالعال حماد، مرجع سابق، ص ص 455 – 457 .

وهي تعد على الأساس النقدي، وتعتبر ذات ارتباط وثيق ببنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، والتي تعتبر دلالة يمكن من خلال بعض بنودها ومقارنتها مع القوائم السابقة، اكتشاف بعض ممارسات الإدارة غير الأخلاقية (إدارة الأرباح).

هـ. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بصفة عامة:

يجب عرض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية بصورة نمطية مع ربط الإيضاحات مع بنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، ويجب أن تتضمن الإيضاحات أي معلومات إضافية تكون ضرورية ليكون العرض عادلاً، ويجب أن يصف القسم الخاص بالسياسات المحاسبية ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية كل من (أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وكل سياسة محاسبية محددة تكون ضرورية لفهم القوائم المالية بصورة سليمة) [1].

3.تقرير مجلس الإدارة

ويتضمن تقرير مجلس الإدارة العديد من البيانات المتعلقة بالسياسات الإدارية والمالية بالإضافة إلى القرارات الجوهرية التي اتخذها مجلس الإدارة، والأحداث المالية الهامة التي أثرت على نشاط الشركة والاحتمالات المستقبلية[2].

**سادساً: قصور التقارير المالية والحاجة لتطويرها:**

أكدت دراسة لمعهد المحاسبين القانونين بإنجلترا وويلز (ICAEW) أن التعقيد والقصور الحالي بالتقارير المالية في ظل ظروف الانهيارات المالية الحالية يعطي مؤشر سلبي عن مدى كفاءة المهنة ومدى مرونتها للاستجابة للتغيرات في بيئة الأعمال التي تتطلب حالياً قدراً أكثر من الجودة زمن تلبية الحاجات الأساسية من المعلومات[3].

ويرجع هذا الاهتمام بالمعلومات المحاسبية إلى تأثير المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية على أسعار الأسهم وعلي قرارات الاستثمار، ولذا فإنه يمكن القول بأن هذه المعلومات تشغل بالفعل المساحة الأكبر داخل قاعدة المعلومات التي يجب توفيرها للمستخدمين، إلا أن القدرة على الاستفادة بتلك المعلومات يحد منها عدم ملائمتها لاحتياجات المستخدمين مما

---

(1) أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص 54 .

(2) امين السيد أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 48 .

(3) محمد وداد الأرضي، "**دور نموذج تحسين تقارير الأعمال في زيادة جودة التقارير المالية**"، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد السابع والأربعون، 2009م)، ص 174 .

يؤدي إلى عدم قدرتهم على الاعتماد على هذه المعلومات في تقييم أسعار الأسهم وتوقع العوائد المستقبلية في سوق الأوراق المالية، وذلك على الرغم من أن توفير المعلومات الملائمة والملبية لاحتياجات المستخدمين سيؤدي إلى كفاءة أسواق المال وكذلك رفع كفاءة منشآت الأعمال وزيادة حيويتها[1].

وتتمثل أوجه القصور التي تعاني منها التقارير المالية في الأتي[2]:

1. إن التقارير المالية وما تحتويه من المعلومات لا تعكس القيمة الحقيقية للمنشأة، وذلك لأنها تتجاهل بعض الموارد التي تقع تحت سيطر المنشأة والتي تساعدها في زيادة عوائدها وتعزيز مركزها التنافس (عدم الاعتراف ببعض الأصول غير الملموسة).

2. تعدد نماذج القياس التي يعتمد عليها نموذج المحاسبة الحالي، ويظهر ذلك بوضوح بالأطر الفكرية للمحاسبة المالية .

3. لا تعكس التقارير المالية تكلفة الفرصة البديلة التي يتحملها حملة الأسهم نتيجة استثماراتهم في أسهم المنشأة .

4. يهدف البعد الإعلامي للمحاسبة إلى توفير معلومات عن المنشأة المصدرة للتقارير مما يساعد على تخفيض درجة عدم التأكد0 إلا أنه يؤخذ على التقارير المالية أنها لا توفر معلومات كافية عن مدى المخاطر التي تتعرض لها المنشأة .

ففي هذا الصدد قدمت إحدى الدراسات مدخلين لتطوير التقارير المالية، ووضع نهاية لضعف المعايير المحاسبية يرتبط أساساً بزيادة جودة هذه المعايير ولن تزداد جودة المعايير إلا لو تعرفنا فعلياً على حاجات المستخدمين والعمل على تلبية هذه الاحتياجات وحددت الدراسة المدخلين كما يلي[3]:

---

(1) عبدالرحمن عبدالفتاح محمد، "**مدخل مقترح التطوير وزيادة جودة التقارير المالية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي** "، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثامن والسبعون، 2011م)، ص 223

(2) ياسر كمال السيد، "**تقييم المداخل المبنية على القيمة كمحاولة لتطوير التقارير المالية**"، ( حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد الثالث، 2011م)، ص19 - 23

(3) خالد صبحي حبيب، مرجع سابق، ص 47

أ. تطوير القياس المحاسبي بمعزل عن القواعد الصارمة للاعتراف التي تحد كثيرا من جودة التقارير المالية حيث يترتب عليها غياب الكثير من الموارد عن التقارير لعدم انطباق شروط الاعتراف عليها.

ب. تطوير مقاييس الأداء بخلاف الأرباح المحاسبية التي تقاس في ظل العديد من أوجه القصور الحالية بالتقارير المالية ومن الطبيعي أن تكون الأرباح محملة بالآثار السلبية لكل هذا القصور.

يرى الباحث أن أوجه القصور سابقة الذكر يمكن أن تحد من فعالية التقارير المالية في توصيل المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير المالية، حيث أن أقل ما يمكن أن يفكر فيه المستثمر مثلا المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أمواله المستثمرة، والتي بالتأكيد يمكن أن تؤثر في القرار المتخذ بواسطة المستثمر.

وأنه يمكن تطوير التقارير المالية من خلال الآتي:

أ. وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية لا تتوفر فيها المرونة المطلقة، تحكم عملية إعداد التقارير المالية .

ب. وجود إدارة تنفيذية نزيهة تتوافر لديها معايير أخلاقية المهنة، حتى تقوم بإعداد تقارير مالية تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمنشأة .

ج. توسيع نطاق المعلومات التي تحتويها التقارير المالية لتشمل طرق قياس الربح الذي يمثل المقياس المناسب لتقييم أداء المنشأة، لتحقيق المصداقية والثقة في التقارير المالية من قبل المستخدمين.

## المبحث الثاني

## مفهوم وأهمية وأهداف وكيفية تحقيق الشفافية في التقارير المالية

**أولاً : مفهوم الشفافية:**

أجمع المهتمون بأسواق المال على ضرورة توافر الشفافية لتحقيق الجودة بالتقارير المالية وبالتالي المحافظة على الاستقرار وزيادة النمو، وأنه يتم ضمان وجود الشفافية في التقارير المالية من خلال الإفصاح الكامل وتوفر العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلي مدي واسع من المستخدمين والمشاركين في السوق.[1]

الشفافية لغة:

المقصود بالشفافية في اللغة يقال "شفاف": أي مالا يحجب ما وراءه [2]، وثوب شفاف أي رقيق، [3] "وشف" وهو الذي يستشف ما وراءه أي يمكن أن يبصر ما وراءه، [4] ويقال "استشف": أي ظهر ما وراءه.[5]

على ذلك يستنتج الباحث أن الشفافية تعني القدرة على إبصار الأشياء الموضوعة خلف ساتر، وبالتالي القدرة على رؤيتها ومعرفة حقيقتها أي تعني الشفافية بمعناها المجرد إظهار وجه الحقيقة والوضوح الشديد في كل شيء.

**الشفافية في المحاسبة:**

لقد تناول بعض الكتاب هذا المفهوم من زوايا مختلفة، أن الشفافية تعني توافر الإفصاح الكامل لأغراض عملية اتخاذ القرار[6].

---

(1) د. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م)، ص ص 275 – 277.

(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، (القاهرة: مطابع الأميرية، 1411هـ).

(3) الإمام العلامة أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للراخص، (بيروت: الدار العلمية، 1411هـ).

(4) الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ).

(5) الإمام العلامة بن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار الحديث، المجلد الخامس، 2003م).

(6) المرجع السابق، ص 511.

يعرفها البعض بأنها تعني حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التى تكون لدي الإدارة، وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة.[1]

يعرفها البعض بأنها تعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث، [2] ويري البعض أن الشفافية تعني تدفق المعلومات للجميع في وقت واحد مما ينتج عنه قرار استثماري ناضج، [3] ويري البعض أن الشفافية تعني الإفصاح عن المقاييس غير المالية بجانب المقاييس المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين التقارير الخارجية.[4]

كذلك يعرفها البعض بأنها ضمان العدالة الكاملة في الإفصاح وعدم حصول أي مستثمر على معلومات قبل إعلانها للجميع.[5]

كما تعني الشفافية في مفهوم الحوكمة "المعرفة الجيدة للجميع بالقرارات والأعمال والقواعد التي تحكمها، [6]

وهناك اتجاه إلى تعريف الشفافية بأنها "الإفصاح المحسن بما يتخطي المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين

---

(1) Frank, B G, & Thomas, on The Value of Transparency in Agencies With Renegotiations, Journal of Accounting Research, Vol: 42, No: 5, December 2004, P: 871.

(2) د. طارق عبدالعال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة فى المصارف، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م، ص 23.

(3) زينب أبو العلا، الوعي أم الشفافية؟ تدفق المعلومات يصنع البورصة الناضجة، مجلة البورصة المصرية (ملحق مع مجلة الإهرام الإقتصادي)، العدد 17، أغسطس 2000م، ص 12.

(4) د. جودة عبدالروؤف زغلول، إستخدام مقاييس الاداء المتوازن فى بناء نظام لقياس الأداء الإستراتيجي في في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2003م، ص ص 320 – 321.

(5) د. لطف الله إمام صالح، منظومة سوق المال المصرية، الجهاز المصرفي، سوق الأوراق المالية، صناعة صناعة التأمين، القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، 2001، ص 59.

(6) د. سامي محمد الطوفي، شفافية أعمال الإدارة مدخل رقابي للإصلاح الإداري، القاهرة: دار بني سويف، 2005م، ص 41.

بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات واعية ورشيدة"، [1] كما اتجه البعض إلى تعريف الشفافية بأنها "إطلاع الجمهور على كل الأعمال سواء كانوا معنيين بها مباشرة أو غير معنيين وتمكين وسائل الإعلام من الإطلاع على مزيد من هذه الأعمال والإجراءات المتبعة في دواليب الإدارة العمومية وقنواتها التنظيمية.[2]

يتضح للباحث من خلال عرض التعريفات السابقة ما يلي:

1. إذا كانت الشفافية تستهدف تحسين كمية البيانات، فإن هذا يعني ضرورة توافر معلومات أخري.
2. إذا كانت الشفافية تستهدف تحسين ووضوح وجودة البيانات، فإن هذا يعني ضرورة تقسم البيانات في القوائم المالية المنشورة وهذا لا يتحقق إلا من خلال بعض المؤشرات المالية المقترحة.
3. إذا كانت الشفافية تعني الإفصاح الكامل، فإن ذلك يعد أفضل أنواع الإفصاح لتحقيق سوق رأس مالي كفء، والشفافية بهذا المفهوم تقلل ميل الأسواق للتركيز بلا داع على الأنباء الإيجابية أو السلبية وبذلك تقلل من درجة التقلب في السوق.
4. إذا كانت الشفافية تستهدف الإفصاح عن المؤشرات غير المالية في التقارير المنشورة فإن ذلك يعني ضرورة تبني معايير محاسبية لذلك الإفصاح ووضع القواعد الإرشادية للإفصاح عن تلك المؤشرات.
5. المعلومات المالية الشفافية تتيح للمشاركين في السوق تقييم المخاطر وترشيد قراراتهم الاستثمارية مما يوفر أسواق مال فعالة.
6. حق الشفافية مطل ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة، وكذا المساعدة على اكتشاف الفساد وتقديم وسائل فعالة لمنعه.
7. أن الملمح الأساسي لتوافر الشفافية هو مدي توافر الإمكانية للجميع للوصول الى مصادر المعلومات والإطلاع عليها.

---

(1) Ropert, M, Vallatta, “Cear As Glass: Transparent Financial Reporting”, Health Care Financial Management, West Chester: Aug, 2005, Vol 59, P58.

(2) د. مصطفي محمد الكثيري، أخلاقيات الإداري فى مواجهة ظاهرة الرشيدة، الحاجة لتقوية المواطنة والشفافية فى المجتع الإداري، "مؤتمر آفاق جديدة فى تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، سبتمبر، 1999م)، ص 28.

8. أن الشفافية تعني أن تعمل الإدارة في بيت من زجاج كل ما به مكشوف للعاملين والجمهور، ويكفل ذلك البيت العلم والمعرفة للكافة بحقيقة أنشطة وأعمال الإدارة وبالتالي القدرة على مساءلتها ومحاسبتها.

وعليه يمكن للباحث تعريف الشفافية بأنها "التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات منشأة الأعمال الواردة في التقارير المالية التي جري إعدادها وفقاً للمعايير الخاصة بالتقرير المالي الدولي.

**ثانياً: أهمية الشفافية:**

تأتي أهمية الشفافية من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة بالإيضاحات، مما يؤدي إلى تحسين الإفصاح في الشركات، حيث أن عدم توافر هذه المعلومات لبعض المستثمرين قد يجعلهم في وضع خاطئ من حيث اتخاذ قرارات غير سليمة، وكذلك عدم توافر هذه المعلومات – المعلومات الداخلية – يعمل على الرفع المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة وبالتالي خلق نوع من الارتباك والفوضى لمستوي الأداء في السوق، على ذلك يمكن القول أن الشفافية تؤدي إلى الحد من تأثير الشائعات واستقلال المعلومات الداخلية حتى لإنتاج فرصة أمام بعض المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين.[1]

**رابعاً: تحقيق الشفافية في التقارير المالية:**

أن تحقيق الشفافية، يتم عن طريق الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ويقصد بالإفصاح عن المعلومات غير المالية (المقاييس غير المالية التي ترتبط بالعمليات الأساسية للمنشأة مثل جودة المنتج، زمن دورة التشغيل، رضاء العملاء، النمو والتعلم، البحوث والتطوير).[2]

ويري بعض الكتاب أن تحقيق الشفافية يتم عن طريق الإفصاح الكامل Full Disclosure للبيانات، وذلك يعني أن يتم إمداد مستخدمي التقارير المالية بكافة المعلومات الهامة والملائمة في ضوء أهداف التقرير المالي، وبناءً على ذلك يسهل الإفصاح الكامل، تفعيل

---

(1) د.حسن الطيب عبد الله خالد, مرجع سابق, ص 268.

(2) Robert, M, B, & Abie, J, S, Transparency Financial Accounting Information and Corporate Governance Economic Policy Review, April 2003, P76, Available From: www.biz.uiowa.edu/faculltyddejong.june02/accty/transparency

سوق رأس المال الكفء، ويوضح أيضاً أنه يمكن تأمين عملية الشفافية والإفصاح من خلال إطار عام معايير المحاسبة الدولية في الشكل التالي:

**شكل رقم (3/2/1)**

**الشفافية والإفصاح في القوائم المالية**

***أ- القوائم المالية Objectives of Financial Statement:***

يتعين توفير عرض عادل: (1) المركز المالي. (2) الأداء المالي. (3) التدفقات النقدية.

***الشفافية والعرض العادل Transparency and Fair Presentation:***

1) يتحقق العرض العادل من خلال توفير معلومات مفيدة (الإفصاح الكامل) والتى تضمن تحقيق الشفافية. 2) أن العرض العادل يتمشي مع الشفافية.

***الهدف الثانوي للقوائم المالية Secondary Objective of Financial Statement:***

1) يتم ضمان جودة الشفافية من خلال العرض العادل للمعلومات المفيدة والإفصاح الكامل لأغراض عملية إتخاذ القرار.

***خواص المعلومات المفيدة: Attributes of Useful Information:***

(1) الملائمة Relevance: (أ) الطبيعة (ب) الأهمية النسبية

(2) المصداقية Reliability: (أ) التمثيل الصادق (ب) الجوهرية قبل الشكل

(ج) الحياد (د) الحذر (هـ) الإكتمال.

(3) القابلية للمقارنة Comparability (4) القابلية للفهم Understandability

(5) الإفتراضات القائمة: Underlying Assumption(6) أساس الإستحقاق Accrual Basis

(7) الإستمرارية Going Concern.

**المصدر:** د. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة/ منظور التوافق الدولي، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م)، ص 511.

يرى الباحث أن تحقيق الشفافية يتم أن يتم بتزويد مستخدمي التقارير المالية بكافة المعلومات الهامة والملائمة في ضوء أهداف التقرير المالي ,ويشمل العرض العادل للقوائم المالية .

يمكن تحقيق الشفافية الكاملة لبورصة الأوراق المالية والتي تسهم في تحقيق الكفاءة العامة للسوق من خلال الإفصاح عن مجموعة من البيانات وهي: [1]

أ. البيانات التاريخية وتتمثل في المركز إلي الشركة وقوائم الدخل والتدفقات النقدية، وفيما يتعلق بهذا الإفصاح يجب إتباع مدخل التكاليف المتغيرة للإفصاح عن قائمة الدخل، ويجب إتباع الإفصاح التفصيلي عن بنود الميزانية.

ب. البيانات الحالية وتتمثل في الإعلان اليومي للشركة على أية تغيرات تطرأ سواء علي بنود المركز المالي أو قائمة الدخل، ويمكن تحقيق هذا من خلال ربط نظام المعلومات المستخدم بالشركة مع نظام المعلومات بالبورصة، ونتيجة ذلك يتحقق ما يسمي بالإعلان عن المعلومات.

ج. الخطط المستقبلية وتتمثل في الإعلان التفصيلي عن التخطيط المالي للشركة خلال خمس سنوات مستقبلية علي الأقل أو ما يسمي بالتخطيط الإستراتيجي.

د. معلومات عن المؤهلات العلمية والعملية لمجلس إدارة كل شركة وهذا يفيد في تقييم عملية اتخاذ القرار.

ويري أحد خبراء الخصخصة أنه لمعرفة أداء الشركات يستلزم الأمر وجود معلومات أكبر من مجرد قوائم مالية أو ميزانية، فيقول أن الشفافية تتمثل في عرض معلومات بجانب المعلومات المالية، وذكر أن هذه المعلومات تشتمل على كل ما يجري داخل الشركة من تغيرات في الإدارة أو أسلوب العمل أو الأنظمة أو الخطط قصيرة وطويلة المدى وأحوال السوق بوجه عام والمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة بسبب المنافسة. [2]

ويذكر البعض أن تحقيق الشفافية يتم من خلال إلزام جميع الشركات بنشر قوائم ربع سنوية والزام إدارة الشركات بإتاحة المعلومات للسوق عند الطلب والرد على الشائعات من خلال

---

(1) عصام الدين أحمد الملا، الشفافية الكاملة، (القاهرة: مجلة البورصة المصرية، ملحق مع مجلة الأهرام الإقتصادي، العدد 46، مارس1998م)، ص 11.

(2) د. محسن محمد حسان، التعريف بكل الوسائل، مجلة البورصة المصرية، ملحق مع مجلة الإهرام الإقتصادين العدد 131، أغسطس 2000م، ص 13.

آلية منظمة لذلك، عن طريق وجود ضابط اتصال بإدارة المساهمين وبرقم تليفون معروف ومعلوم لجميع المستثمرين بتلقي الاستفسارات ويرد عليها.[1]

**خامساً: محددات الشفافية:**

حددت احدي الدراسات عدة مقاييس للتوسع في الإفصاح واعتبرتها محددات للشفافية وهي: [2]

1. عدد 90 من العناصر المالية وغير المالية يفصح عنها بواسطة الشركات الكبيرة في تقاريرها السنوية.
2. مجموعة الإفصاح المتعلقة بالبحوث والتطوير (R&D).
3. بيانات حوكمة الشركات، وهذه البيانات تتضمن ما يلي:
   أ. من هم المديرين Identity of Managers.
   ب. مكافآت ومزايا أعضاء مجالس الإدارة العاديين والمنتدبين.
   ج. ملاك الأسهم سواء بالنسبة للمديرين أو الموظفين.
   د. ملاك الأسهم الرئيسيين ومعدل الملكية.
4. المعلومات الخاصة، وتتمثل في:
   أ. معلومات عن الأنشطة التشغيلية والتجميعية.
   ب. معلومات عن التحليلات المالية Financial Analysis.
   ج. تلك التي تفسر المعلومات المالية والتي تم التقرير عنها بواسطة الشركة وفي صورة مجمعة.
5. توقيت نشر التقارير:

وذكرت دراسة أخري أن محددات الشفافية تتمثل في التوقيت، وطريقة النشر، والحوكمة.[3]

بناءً على ما سبق يمكن للباحث عرض محددات الشفافية في الشكل التالي

---

(1) د. محمد ناصر أبوليلة، البورصة والتطور، مجلة البورصة المصرية، ملحق مع مجلة الإهرام الإقتصادي، العدد 111، يونيو 1999م، ص31.

(2) Robert, M, B & Others, what Determines? Journal of Accounting Research, Vol. 42, No: 2, May 2004, P207.

(3) Gregory, S, M, Discussion of What Determines Corporate Transparency? Journal of Accounting Research, Vol. 42, No: 2, May 2004, P266.

**شكل رقم (3/2/2)**

**محددات الشفافية**

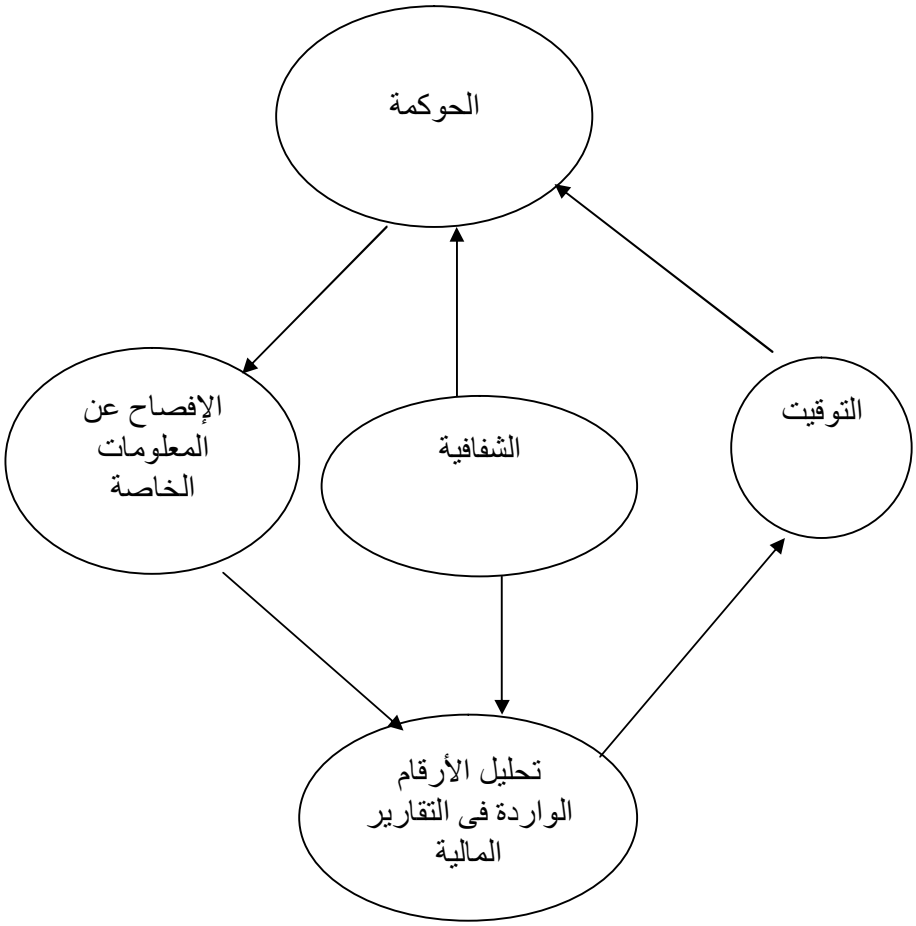


**المصدر: إعداد الباحث،**

**سادساً: شروط الشفافية:**

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها: [1]

1. أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحياناً فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.
2. أن تتاح الشفافية لكفاءة الجهات في ذات الوقت، فهل هناك فائدة من نشر إعلانات التوظيف التي تصدر بعد تعيين الأقارب والمعارف؟.

(1) د. محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، (القاهرة: ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي، المنظمة العربية لخبراء المحاسبين القانونيين، 23-24 فبراير 2008م9، ص 249.

3. أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة؟ فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود.

4. أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

يستنتج الباحث مما سبق أن شروط الشفافية إذا تم تطبيقها من شأنها تعزيز معلومات التقارير المالية وزيادة ثقة فئات المستخدمين لها، كما أن تطبيق هذه الشروط يكون بمثابة الضمان الحقيقي لجذب المزيد من رؤوس الأموال المستثمرة في سوق الأوراق المالية، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.

**سابعاً: عوائق الشفافية:**

تواجه الشفافية كغيرها من مقترحات للتطوير مجموعة من العوائق وهي: [1]

**1. عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح الأسهم:**

يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية، ويجب أن ترتبط الحوافز بالإفصاح عن هذه المعلومات، ووجود هذه الحوافز لدي مديري الشركات ذات أثرين من وجهة نظر أحد الباحثين: [2]

الأثر الأول: هو أن وجود هذه الحوافز تدفع المديرين إلى اختيار البديل الذي يترتب عليه بيان رقم الربح بصورة عالية، وذلك إذا كانت مكافآتهم وحوافزهم مرتبطة بما تحققه الشركة من أرباح.

الأثر الثاني: هو قيام إدارة الشركات بالإفصاح عن المعلومات دون إخفائها، وبطريقة الحوافز هذه سوف تجعل الإدارة تقدم معلومات صحيحة عن نتائج وحداتهم.

---

(1) د. كمال الدين مصطفي الدهراوي، نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح المحاسبي الإختياري، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 24، العدد الأول، 1987م)، ص 162.

(2) د. أحمد رجب عبد الملك، تحقيق الشفافية المنشورة ببورصة الأوراق المالية، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الخامس عشر، 2006م)، ص ص 28 – 29.

ويري الباحث أنه عن طريق آليات التعاقد مثل ربط مكافآت المديرين بقيمة الأسهم في الأجل الطويل تقريب لحد التعارض بين المديرين وحملة الأسهم، ويمكن لمعايير المحاسبة أن تحسن من تنظيمات الإفصاح، وذلك عن طريق الإقلال من إمكانية تسجيل معاملات إقتصادية لا تكون في مصلحة حملة الأسهم.

**2. الميزة التنافسية:**

غالباً ما يقوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الشفافية قد تقلل من مقدرتهم على المنافسة، رغم أنه ليس هناك دليل إثبات من قبل أي من الباحثين أو الهيئات يؤكد على ذلك. وتبنى هذا الرأي جاء من أن العلاقة مابين الشفافية والمقدرة التنافسية علاقة منطقية، يجب عدم الاكتفاء بان العلاقة منطقية ولكن لابد وأن تثبت بالدراسة أن العلاقة بينهما هل هي علاقة منطقية أم علاقة سببية.

**3. الموازنة بين التكلفة والعائد:**

إن المعلومات المحاسبية ليست مجانية، حيث أن الشفافية عادة ما تتكلف أموال، وبالتالي فإن الأمر يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعائد عند اختيار النظام المحاسبي الذي يعمل على تحقيق الشفافية، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المتوقعة عن التكاليف لذلك النظام.

ويرى البعض أنه غالباً ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أم يتم تتبع عوائد وتكاليف الافصاحات حيث أن تنوع وتشتت مجموعات المستخدمين وكيف تقوم كل مجموعة من مجموعات المستخدمين بالاستفادة من تلك الإفصاحات يضع بلا شك مشاكل هامة عند تحديد العلاقة بين السبب (التكاليف) والأثر (العوائد).[1]

يستنتج الباحث مما سبق أن التدفق الموسع للمعلومات يعتبر مطلب ضروري لإقتصاديات السوق الحرة، والشفافية تحث وتشجع على المنافسة والتي تؤدي إلى الارتقاء بالأعمال، وبدون ذلك سيكون من المستحيل النمو والبقاء في ظل بيئة الأعمال المنافسة بشكل واسع، إضافة إلى معوقات الشفافية المذكورة آنفاً أيضاً هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وهي تنشر بصفة خاصة في الدول النامية والتي يمكن إستعراضها بالشكل التالي:

(1) د. أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 554.

**شكل (3/2/3)**

**معوقات الشفافية**

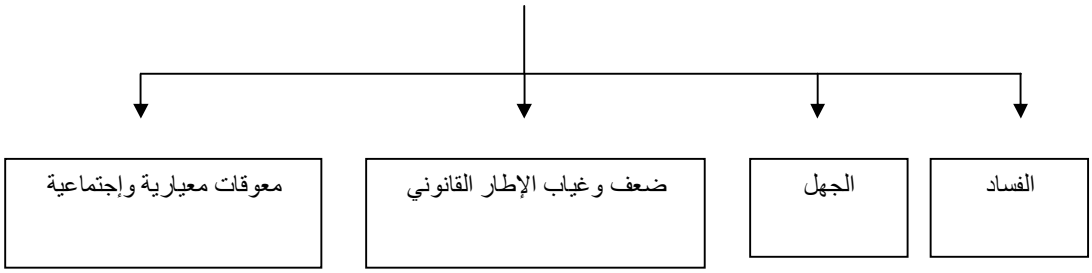


**المصدر: إعداد الباحث، 2016م**

**ثامناً: علاقة الشفافية بالحوكمة:**

يذكر البعض أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، وأن الإفصاح المالي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية، وزيادة الشفافية في الإفصاح المالي والناتجة من تطبيق إجراءات المفهوم السابق تؤدي الى حماية المستثمرين. [1]

وبدراسة ميدانية لأحد الباحثين عن تقييم الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية اتضح أن البنود المطلوبة لتحقيق الشفافية منها بنود مراعاة بدرجة كبيرة مثال ذلك (النتائج المالية والتشغيلية لأهداف الشركة وهيكل مجلس الإدارة ومزاياه المالية والحقوق المالية للعاملين وأصحاب المصالح) ومنها بنود غير مراعاة نسبياً مثال ذلك (هيكل الملكية وعوامل المخاطرة المنظورة وهياكل وسياسات حوكمة الشركات). [2]

(1) Jere R, F, Inderk, K, Rynolde, P, The Role of Accounting and Auditing Incorporate Governance and the Development of Financial Markets Around the World, Journal of Accounting and Economics, Jun 2003, P30.

(2) د. محمد أحمد محمد العسيلي، تفعيل الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات من خلال إستخدام قواعد القيد بالبورصات، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية, كلية التجارة، المؤتمر الخامس عن حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، سبتمبر، 2005م)، ص 65.

يقول البعض في توضيح لتلك العلاقة، أن الإجراءات الديمقراطية القائمة على الإفصاح والشفافية هي المضمون الحقيقي لمصطلح حوكمة الشركات.[1]

بناءً على ماسبق يرى الباحث:

1. أن من ضمن مجالات عمل الحوكمة، مجال تحسين الشفافية والوضوح، وتحقيق المصداقية وزيادة عناصر الثقة .
2. كلما كانت الحوكمة قوية، كلما كانت فاعلة، كلما كان هناك تحسن من درجة الشفافية ودرجة الوضوح، وهي متطلبات أساسية وضرورية لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة تراكمها ومكوناتها.
3. يحتاج متخذ القرار الإستثماري الى معرفة الحقائق، وتحديد الإتجاهات، وحساب دقيق للتوقعات وهي جميعها تتوقف على مدي توافر بيانات تفصيلية وصادقة ومنتظمة، وبيانات يمكن تحليلها ومعرفة مكوناتها وعلاقة كل عنصر من عناصرها بالعناصر الأخرى من جانب، والإجماليات من جانب آخر وبالتالي تتوفر فرصة معرفة ومنع المتاجرة في المعلوماكت الداخلية والتي يستفيد منها البعض دون البعض الآخر مما يعني ذلك العمل علي إيضاح الصورة لكافة الأطراف.

(1) Bush man, R, & Smth, A, Transparency, Financial Accounting Information and Corporate Governance, Economic Policy Review, Na 9, 2003, P89.

## المبحث الثالث

## الاستدلال على الشفافية من خلال ومفهوم وخصائص ومتطلبات جودة التقارير المالية ولجان المراجعة

### أولاً : مفهوم جودة التقارير المالية:

يحظى مفهوم جودة التقارير المالية خلال السنوات الأخيرة باهتمام العديد من الباحثين والجهات العلمية والعملية، وعلي الرغم من هذا الاهتمام بمفهوم جودة التقارير المالية إلا أنه إلى الآن لا يوجد مفهوم محدد لجودة التقارير المالية، ويرجع ذلك إلى تعدد واختلاف وجهات نظر الكتاب في موضوع جودة التقارير المالية الأمر الذي أدى بدوره إلى وجود اختلافات في تعريفها وقياسها هذا رغم الاهتمام المتزايد بها[1].

حيث عرف أحد الكتاب جودة التقارير المالية " بأنها توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقية وعادلة عن الأداء التشغيلي والمركز المالي، ويعكس هذا التعريف أهداف التقارير المالية المحددة في منظمات وهيئات وضع معايير المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية"[2].

فهناك من يرى أن جودة التقارير المالية "هي درجة التمثيل الصادق للتقرير المالية بحيث يعكس المفاهيم المحاسبية الأساسية"[3].

عرفت جودة التقارير المالية "بأنها دقة توصيل ونقل التقارير المالية للمعلومات عن عمليات الشركة بشكل عام والتدفقات النقدية المتوقعة بصفة خاصة للمستثمرين"[4].

وأيضاً عرفت جودة التقارير المالية بأنها "تعني وضوح وشفافية التقارير المالية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب، وطبقاً لتعريف منظمة (AICPA) فإن اللجنة الخاصة بالتقارير

---

(1) يوسف أرشد حبيب العازمي، "**أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي**"، ( جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص 37

(2) ) إلهام محمد أحمد على سحول، "**تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية** "، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص 86.

3)Yoon. S,"Accounting Quality and International Accounting Convergence ",Dectorate Thesis, University of Oklahoma,2007,p.11.

4)Rodrigo S. Verdi, "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency", unpublished decoratr, University of Pennsylvania ,2006 ,p.2

المالية ترى أن الجودة هي مدى القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها[1].

وعرفها أخر بأنها "الدقة في الإفصاح عن المعلومات التي تعكس العمليات التشغيلية للمنشأة، وبصفة خاصة تعكس تدفقاتها النقدية"[2].

**ثانياً: متطلبات جودة التقارير المالية:**

**1.الإفصاح المحاسبي:**

نتيجة لأهمية التقارير المالية وما تحتويه من معلومات وأيضاً ما تعرضت له التقارير المالية من تحريفات وظهور ما يعرف بالتقارير المالية الاحتيالية، ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة الثقة في التقارير المالية، وتفعيل هيكل الرقابة على التقرير المالي، فقد كان الهدف الرئيسي لآليات حوكمة المنشآت التي تضمنها (sox) هو زيادة جودة التقارير المالية، إلا أن القانون لم يوضح بين ثناياه لما هو مقصودة بجودة التقارير المالية، وما الخصائص التي يجب أن تتوافر في التقرير حتى يتصف بالجودة، فظهر بقوة مصطلح شفافية الإفصاح كأحد الخصائص الرئيسية لجودة التقارير المالية، على الرغم من أن هذا لم يرد ضمن خصائص جودة المعلومات المحاسبية الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية[3].

فقد عرف مجلس المبادئ المحاسبية (APB) الإفصاح بأن " تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد الحكم عليها من وجهة نظر المستثمر . وحيث أكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام 1978م على

---

(1) هبه عبد العاطي محمد رزق، " **أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية** "، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص 68 .

(2) صلاح حسن على، "**مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية** "، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2011م)، ص 276 .

(3) لطيف زيود، قيطيم حسان، "**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**"، (مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، اللاذقية، العدد التاسع والعشرون، 2007م)، ص 42

أن الإفصاح هو أنه "يجب أن تمد التقارير المالية كلاً من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم بالمعلومات المفيدة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة"[1].

ويعرف الإفصاح بشكل عام بأنه بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستخدمها وتستفيد منها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[2].

حيث يعتبر الإفصاح أساس أي سوق مالية وسبب نجاحه، فنجاح أي سوق مالية يعتمد بشكل مباشر على مدى جودة نظام الإفصاح المحاسبي المتبع في الدولة، فالإفصاح يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة التقارير المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة[3].

**2.الشفافية:**

يرى بعض الكتاب أن شفافية المنشأة نظام يوفر رؤية واضحة عن الحالة الحقيقية للمنشأة لأصحاب المصالح والأطراف الأخرى من خلال معلومات موثوق فيها، حيث تخفض الشفافية حالة عدم التأكد بشأن تقييم مستخدمي المعلومة لحالة المنشأة[4].

حيث أن الشفافية لا تعني إتاحة المعلومة عن المنشأة فحسب وإنما إتاحة معلومة ذات منفعة لمستخدميها تساعدهم على فهم وتقييم حالة المنشأة واتخاذ ما يلزم من قرارات تحقق أهدافهم، ولتحقيق الشفافية المالية يتطلب الأمر تحقق ما يلي[5]:

---

(1) شريف محمد البارودي، **"المعايير المحاسبية المصرية ومنظومة الأداء المحاسبي "**، ( بدون ناشر، 2002م)، ص 151 .

(2) محمد حسني عبدالجليل، "**دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية دراسة تحليلية**"، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2002م)، ص 2 .

(3) هشام حسن عواد المليجي، "**إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثرها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر**"، (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 2006م)، ص 5 .

(4) خالد أمين عبدالله، "**الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية** "، (مجلة المحاسب القانوني العربي، الأردن، العدد الثاني والتسعون، 1995)، 45

(5) هشام فاروق الأبياري، "**نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية**"، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الأول، العدد الثاني، 2009م)، ص ص 331 - 362

أ. أن تكون الأرقام المالية معبرة عن الحالة الحقيقية

ب. اكتمال الإفصاح المالي بالإفصاح غير المالي

ج. جودة المعايير المحاسبية المطبقة

د.جودة نظم المعلومات المحاسبية المسئولة عن إنتاج المعلومات

هـ. جودة هيكل الرقابة الداخلية وما تتضمنه من مراجعة داخلية واليات رقابية تهدف للتحقق من جودة المعلومات المقررة

و . جودة نظم المراجعة الخارجية وخدمات التأكد المقدمة من قبل مراقبي الحسابات المستقلين

يري الباحث أن أهم ما يؤثر على درجة الشفافية والوضوح بالتقارير المالية هو لجوء إدارة الشركات إلى التلاعب في القوائم المالية بهدف التأثير على الأرباح، وتقوم الإدارة بذلك لوجود دوافع لديها لمعالجة وإدارة الأرباح، حيث يوثر ذلك على جودة الأرباح المفصح عنها وبالتالي جودة التقارير المالية.

**رابعاً: خصائص جودة التقارير المالية:**

تتمثل خصائص جودة التقارير المالية في الآتي[1]:

1.ملائمة التقارير المالية:

تعد الملائمة من أهم الخصائص الواجب توافرها في التقارير المالية التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي[2].

وعرف أخر الملائمة بأنها " مقدرة المعلومات على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار"[3].

---

(1) مدثر طه أبو الخير، "**أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية**"، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد الثاني: 2007م)، ص 17 .

(2) على مانع المطيري، "**دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الإئتمان في البنوك الكويتية** "، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م)، ص 24.

(3) محمد نواف حمدان، "**دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية – دراسة تطبيقية**"، ( القاهرة: كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م)، ص 19.

ويرتبط مفهوم الملائمة بمادية المعلومة أي تلك المعلومة التي إذا حذفت أو حرفت أثرت على القرارات الاقتصادية التي قد يتخذها المستخدمون اعتماداً على البيانات المالية[1].

ولأجل تحقيق صفة الملائمة في المعلومات المحاسبية يجب أن تتوافر الصفات النوعية الفرعية التالية:

أ.التوقيت المناسب: تعد هذه الخاصية من الخصائص الهامة للحكم على جودة المعلومات، بحيث تصل نفس المعلومات إلى جميع متخذي القرارات في التوقيت المناسب وفي الوقت ذاته حتى لا تفقد قيمته[2].

ب. التغذية العكسية: تعني خاصية التغذية العكسية توافر المعلومات عن نتائج القرارات الماضية للمساعدة في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة وفي اتخاذ القرارات المستقبلية[3].

ج.القيمة التنبؤية: تعكس إحدى خصائص جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وزيادة القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية [4].

يستنتج الباحث مما سبق أن المعلومات المحاسبية حتى تكون ملائمة في اتخاذ القرار يجب أن تتصف بالأتي:

1. أن تقدم هذه المعلومات في الوقت الذي يساعد متخذ القرار على اتخاذ القرار السليم
2. أن تكون المعلومات مرتبط ارتباط وثيق بأحداث المنشأة الماضي حتى تساعد متخذ القرار بالاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المستقبلية والتي من صحة القرارات المتخذة سابقاً.
3. أن تعكس المعلومات ما يمكن أن يكون في المستقبل حتى تكون لمتخذ القرار خلفية عن حجم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة

---

(1) على عبدالله الزعبي، حسن محمود الشطناوي، " **تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية**"، (القصيم: جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2012م)، ص 235.

(2) محمد أحمد خليل، "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية**"، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، 2005م)، ص 743.

(3)www.Jps-dir.com/forum-posts.)

(4) صلاح حسن على، "**مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية** "، ( القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2011م)، ص 280.

2. معلومات التقارير المالية (الموثوقية):

عرفت لجنة المعايير المحاسبية إمكانية الاعتماد على المعلومات المالية بأنها "القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ويتحقق ذلك بتوافر (صدق التمثيل، وقابلية التحقيق والحياد)، وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملائمة ولتكون المعلومات مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها[1].

حيث أنه يمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا وجد متخذ القرار أنها تعكس الظروف الاقتصادية والأحداث التي تعبر عنها، وتوفر هذه الخاصية ضمان يؤكد خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز وأنها معروضة بأمانه وبطريقة موضوعية، وحتى تتوافر هذه الخاصية في المعلومات المحاسبية يجب أن تكون هذه الأخيرة قابلة للتحقق منها، وتعني القابلية للتحقق أن تكون المعلومات لها دلالة محددة، وأن يكون لها استغلال بصرف النظر عمن يقوم بإعدادها أو باستخدامها[2]. ويمكن الاستدلال عليها بالآتي:

أ.القابلية للتحقيق

تعني هذه الخاصية ضرورة أن تتصف المعلومات بالموضوعية بحيث يمكن التحقق منها وأن تكون غير متحيزة، وتعبر بصدق وأمانة عن الأحداث الاقتصادية للوحدة وبالتالي الوصول لنفس النتائج والمقاييس باستخدام أكثر من طريقة لحسابها باستخدام أكثر من شخص[3].

ب. الموضوعية:

بمعنى عدم التحيز، أي إعداد المعلومات بشكل محايد، وليس بغرض إظهارها بشكل يتلائم مع ما ترغب به أحد الأطراف المستخدمة للمعلومات[4].

---

(1) أحمد سعيد حسانين، "**المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية – رؤية مقترحة لدعم مقدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية** "، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 2003م)، ص 72.

(2) حكمت أحمد الراوي، "**نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة** "، (الأردن، دار الثقافة: 1999م)، ص 110.

(3) محمد حلو داود، "**أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة**"، (البصرة: جامعة البصرة,كلية الاقتصاد والتجارة,رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م)، ص 82.

(4) حسياني عبدالحميد، "**أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات**"، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م)، ص 120 .

ج. صدق العرض:

أن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها, أي يجب أخذ بعين الاعتبار كل الحوادث والعمليات المتعلقة بالدورة بدون استثناء سواء السلبية أو الإيجابية، كتأجيل فاتورة إلى السنة المقبلة لعدم إتمام العمل المحاسبي وهي تختلف عن مبدأ استقلالية الدورات[1].

ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة[2].

د.القابلية للمقارنة:

تركز هذه الخاصية على الثبات أي ثبات الوحدة الاقتصادية في إتباع نفس السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى بحيث يمكن مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية بنتائج وحدة اقتصادية أخرى مماثلة أو بنتائج نفس الوحدة في فترات أخرى[3].

هـ.الأهمية النسبية:

هي مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية في ضوء الظروف المحيطة، الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه من خلال الإغفال أو التحريف[4].

**خامساً: أثر لجان المراجعة في شفافية التقارير المالية:**

تضفي لجان المراجعة الشفافية في التقارير المالية من خلال زيادة الثقة والموضوعية، كما أن تشكيل لجان المراجعة يضمن التأكد من وجود الضوابط التي تكفل شفافية التقارير المالية

---

(1) محمد سليم وهبة، "**البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية**"، (مجلة المحاسب المجاز، بيروت، الفصل الثالث، العدد23 2005م)، ص 17

(2) لطيف زيود، حسان قيطيم، "**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار**"، (مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول . 2007م)، ص 16

(3) عادل عاشور، مرجع سابق، ص 101 .

(4) عماد محمد على أبوعجيلة، علام حمدان، "**أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح**"، ( جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مؤتمر الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أكتوبر: 2009م)، ص 7 .

وحماية المستثمرين خاصة في ظل القائمة المتزايدة من سلسلة الفضائح والانهيارات المالية للعديد من الشركات العالمية وفقد المستثمرين معظم مدخراتهم، الأمر الذي أدى إلى تركيز الانتباه نحو جودة التقارير المالية وأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة في الوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية[1].

حيث تزايدت وتعاظمت نداءات المنظمين والمهتمين بجودة التقارير المالية بضرورة وجود لجان مراجعة أكثر فعالية واستقلالية. إن مراقبة عملية إعداد التقارير المالية عن طريق لجان مراجعة فعالة ومستقلة تدعم موضوعية ومصداقية تلك التقارير على اعتبار أن الغرض الرئيسي للجنة المراجعة هو تحسين جودة التقارير المالية والوقاية من إعداد تقارير مالية مضللة[2].

ويتضح الدور الهام الذي تلعبه لجان المراجعة في شفافية التقارير المالية وتحسين جودتها من خلال إطار عملها المتمثل في[3]:

أ.تدعيم استقلال المراجع الداخلي بالصورة التي تجعله يصدر تقريره دون أي تأثير من قبل الإدارة من خلال قيام لجنة المراجعة باختيار المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم والموافقة على الخدمات الاستشارية المقدمة من المراجع الخارجي للإدارة وتحديد أتعابه في هذه الحالية .

ب.فحص نظام المراجعة الداخلية وتدعيم استقلال المراجع الداخلي .

ج. الدور الإشرافي والرقابي على عملية إعداد التقارير المالية للحد من قدرة الشركات على التلاعب في البيانات والسياسات المحاسبية التي تعتمد عليها الإدارة في إعداد التقارير المالية .

---

(1) يوسف بطرس غالي، "**مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسات حوكمة الشركات**"، (مؤتمر تحت رعاية الهيئة العامة لسوق المال ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) )، القاهرة، إكتوبر: 2001م)، ص ص 357 .

(2) عبيد بن سعد المطيري، "**تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية** "، (الكويت: جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2003م)، ص ص 281 – 301 .

(3) أشرف أحمد محمد غالي، مرجع سابق، ص ص 501 – 5092 .

# الفصل الرابع

# الدراسة الميدانية

يتناول الباحث هذا الفصل نبذة عن المصارف التجارية السودانية محل الدراسة والإجراءات ومنهجية وبيانات الدراسة , وتحليل واختبار الفرضيات , وذلك وفقاً للمباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة عن المصارف التجارية السودانية محل الدراسة .

المبحث الثاني: منهجية واجراءات الدراسة الميدانية .

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة .

## المبحث الأول

## نبذة تعريفية عن المصارف السودانية

يتناول الباحث في هذا المبحث نبذة تعريفية عن بعض المصارف التجارية السودانية التي أجريت عليها الدراسة الميدانية وهي:

أولاً: بنك الشمال الإسلامي [1]:

تم تأسيس بنك الشمال الإسلامي كشركة مساهمة عامة، ذات مسئولية محدودة، في 23 يوليو 1985م وأفتتح رسمياً في 2 يناير 1990م ,حيث كان رأس المال المصدق: 250.000.000 جنيه سوداني , ورأس المال المدفوع: 250.000.000جنيه سوداني، حتي تاريخه . وتتمثل أهداف البنك في الآتي:

1. نشر وتطوير العمل المصرفي بكل أنواعه علي النمط الإسلامي.
2. المساهمة في مشاريع التنمية ضمن إطار خطة الاقتصاد القومي ومشاريع التنمية للإقليم الشمالي علي وجه الخصوص .
3. الإهتمام بالمغتربين من أبناء الإقليم الشمالي خاصة والأقاليم الأخري عامة .
4. إنشاء وإمتلاك وحيازة _ بأي صورة من صور الإنشاء والملكية _ والحيازة أي عقارات أو منقولات تلزم لمزاولة البنك نشاطه وتحقيق أغراضه داخل السودان أو خارجه .
5. القيام بعمليات الاستثمار حسب صيغ المعاملات الإسلامية، كالمشاركة والمرابحة والمضاربة وغيرها .
6. مزاولة كل أعمال المصارف بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية دون الإخلال بعمومية ذلك للبنك بوجه خاص .

-بلغ عدد فروع البنك حتي تاريخنا هذا (22) فرع، منها (15) فرع بالعاصمة و(7) فروع بولايات السودان المختلفة .

---

(1) الموقع الإلكتروني لبنك الشمال www.1sudan.com/city/الخرطوم-islamic-shamal-bank/listing/

## ثانياً: بنك أمدرمان الوطني [1]:

**التأسيس والنشاط:**

شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة ,بدأت المرحلة التأسيسية في يناير 1993م وزاول نشاطه المصرفي في أغسطس 1993م وذلك بتقديم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .يمارس البنك نشاطه من خلال الرئاسة و 15 فرع منها 8 فروع بالخارج, وكان رأس مال البنك المصرح به مليار ومائتا مليون جنيه سوداني ,والمدفوع 800 مليون جنيه سوداني . وتتمثل أهداف البنك في:

1. تمويل عمليات التجارة الخارجية وتنشيط العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية العالمية
2. تمويل احتياجات القطاع الخاص
3. المساهمة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والمحافظ الاستثمارية
4. استمرار البنك في الاضطلاع بمسئوليته الاجتماعية ودعم جهود الدولة في توسعة قاعدة التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي
5. تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين .تعميق وتطوير صيغ التمويل الاسلامية والحرفيين وصغار المنتجيين

## ثالثاً: بنك البركة [1]:

تأسس بنك البركة السودان في 1984/02/26 وتم افتتاحه في 1984/03/14، المقر الرئيسي برج البركة – شارع القصر، الخرطوم – السودان. وهو مسجل لدى مسجل عام الشركات بالسودان بالنمرة ش/2732 ومرخص له من قبل بنك السودان المركزي للقيام بكافة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفق أحكام الشريعة الإسلامية, ويبلغ رأسمال البنك المصدق به 200مليون دولار أمريكي (مائتان مليون دولار أمريكي) والمدفوع بالكامل منه 42.6 مليون دولار أمريكي (اثنان وأربعون مليون و ستمائة ألف دولار أمريكي) و تساهم فيه مجموعة البركة المصرفية بنسبة 75.7 % و مساهمون سودانيون بنسبة 24.3 %, وهو أحد وحدات مجموعة

---

(1) الموقع الإلكتروني لبنك أمدرمان الوطني- https: //www.onb-sd.com/index.php/ar/pages/details/8 .

(1) شبكة البركة الإلكترونية http: //e-network.albaraka.com/ar

البركة المصرفية هي شركة مساهمة بحرينية مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين و ناسداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلي حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها، وقد حصلت المجموعة على تصنيف ائتماني بدرجة +BB (للالتزامات طويلة الأجل) /B (للالتزامات قصيرة الأجل) من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية. وتقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والاستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2.1 مليار دولار أمريكي.

ينتشر بنك البركة جغرافياً ليغطى العديد من مدن السودان من خلال 26 فرعاً منها ثلاث فروع أنشئت من اجل تلبية متطلبات شرائح محددة في المجتمع مثل فرع الحرفيين؛ و فرع الزهراء؛ و هو أول فرع خاص بالنساء في السودان.

**رابعاً: بنك النيلين** [1]:

يعتبر بنك النيلين أول مصرف سوداني يفتتح فرعاً له خارج جمهورية السودان رأس المال المدفوع40.000.000.00درهم.

وتتمثل أهداف البنك في الآتي:

1. ممارسة كافة الأنشطة المصرفية خدمة لأفراد الجالية السودانية. والمؤسسات الوطنية والمستثمرين بدولة الإمارات العربية المتحدة توثيقاً لروابط الصداقة والإخوة بين السودان ودولة الإمارات العربية المتحدة .
2. إدارة الصناديق الاستثمارية التي تستغل وفقاً لصيغ التمويل الاسلامى والتي ظلت تحقق عائداً سنوياً تراوح بين 8% - 14% لأكثر من عشرة سنوات .
3. المواكبة العصرية في استخدام احدث أساليب التقنية المصرفية المتطورة .
4. تقديم منتجات مبتكرة تلبى حاجة كافة عملاء البنك والمستثمرين الحاليين والمحتملين .
5. المساهمة في إرساء وتطبيق مبادئ نظم التمويل الاسلامى .

(1) الموقع الإلكتروني لبنك النيلين www.nileinuae.ae/aboutus-ar.htm .

6. حشد وقبول وتنمية مدخرات المغتربين السودانيين والأجانب ومواطني دولة الإمارات العربية المتحدة .

7. توسع مرتقب من خلال إضافة عدة فروع جديدة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

المزايا التي يوفره البنك:

يمتلك البنك 34 فرعاً منتشرة داخل ولايات السودان المختلفة .وشبكة مراسلين في مختلف دول العالم.

**خامساً: بنك الخرطوم [1]:**

تأسس بنك الخرطوم في عام 1913 من قبل النظام الإنجليزي-مصري. وفي عام 1925، تم تغيير اسمه إلى بنك باركليز أوفرسيز، قبل أن تعاد تسميته إلى بنك باركليز في عام 1954. وفي عام 1970، تم تأميم بنك الخرطوم من قبل الحكومة السودانية، وخلال الفترة 1982-2002, بحلول عام 2001، تمت خصخصة البنك وإضفاء الطابع المؤسسي على هيكليته. والمساهم الرئيسي اليوم هو بنك دبي الإسلام , يعد بنك الخرطوم أكبر مجموعة مصرفية في السودان من حيث رأس المال بعد اندماجه مع بنك الإمارات والسودان في عام 2008. ويدير البنك محفظة تقدر ب 2 بليون دولار. يعمل لدى بنك الخرطوم أكثر من 2000 موظفاً في اكثر من 100 فرعاً.

**سادساً: بنك المال المتحد [1]:**

تأسس بنك المال المتحد في نوفمبر 2005 وبدأ نشاطه في أغسطس 2006 بموجب قانون الشركات لعام 1925م وبترخيص من بنك السودان المركزي لمزاولة كافة الأعمال المصرفية. رأس مال البنك المدفوع 240 مليون جنيه سوداني ( ما يعادل 108 مليون دولار آنذاك) اكتتب به مجموعة من الأفراد و المؤسسات السودانية و الكويتية واللبنانية والمصرية، ويتم تداول أسهم البنك في سوق الخرطوم للأوراق المالية . تشتمل قائمة المساهمين الرئيسية على مجموعة عارف الاستثمارية (الكويت) و فرنس بنك (لبنان) وبنك بوبيان (الكويت) والشركة المالية للاستثمار والتنمية ( مصر ) . يبلغ عدد العاملين بالبنك حالياً حوالي 160 موظفاً وعاملاً .

---

(1) موقع البنك الإلكتروني: http: //www.bankofkhartoum.com

(1) الموقع الإلكتروني لبنك المال المتحد www.bankalmal.net/index.php/ar/pages/details

يتبنى البنك إستراتيجية هادفة لتعزيز مكانته ودوره في الاقتصاد السوداني من خلال تقديم الحلول المالية الإسلامية لتمويل المشروعات الاقتصادية المهمة ذات الصبغة التنموية في مجال البنية التحتية، وتمويل ألشركات الكبرى التي تعمل في مختلف القطاعات من صناعة وزراعة و تعدين وتجارة وخدمات .

**سابعاً: بنك الجزيرة السوداني الأردني** [1]:

بنك الجزيرة السوداني الأردني شركة مساهمة عامة سودانية أردنية، يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية . بوشر في تأسيس البنك عام 2006 بموجب قانون الشركات السوداني للعام 1925، وتم افتتاح البنك رسميا في 4/مايو/2009م , رأس المال المصرح به هو 100 مائة مليون دولار ورأس المال المدفوع حالياً هو 75 مليون دولار . والمؤسسين من البلدين السودان والاردن بنسبة واسهم متفاوتة .

**الأهـــداف:**

1.تحقيق الأهداف الإستراتيجية لملاك البنك والمستثمرين والشركاء.

2. الريادة في مختلف مجالات العمل المصرفي التجاري والاستثماري على أسس الشريعة الإسلامية.

3. الاستفادة من الفرص الاستثمارية الضخمة التي يزخر بها السودان، في القطاعين العام والخاص.

4. العمل على ترقية العلاقات الاستثمارية والتبادل التجاري بين الدول العربية والإسلامية.

5.المساهمة في التنمية العمرانية والبنيات التحتية في السودان.

6. العمل على تلبية طموحات وتوقعات السلطات النقدية وجمهور العملاء والعاملين.

**ثامناً: مصرف السلام السوداني** [1]:

هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة الأسهم، يمارس نشاطه وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء , مرخص من بنك السودان المركزي بجمهورية السودان بتاريخ 2008/10/4 برأس مال قدره 100,000,000 دولار (فقط مائة مليون دولار أمريكي) موزعة على

---

(1) الموقع الإلكتروني لبنك الجزيرة السوداني الأردني: http: //www.aljazeerabank.com.sd

(1) موقع بنك السلام الإلكتروني www.alsalambahrain.com

100,000,000 سهم، و قد تم افتتاح المصرف بتاريخ 2005/05/25. يقوم المصرف بممارسة جميع الأعمال و الأنشطة المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. و هذا باشر المصرف نشاطه المصرفي ابتداء من مايو 2005م .في بداية عام 2010م تم زيادة رأس مال المصرف من 100مليون دولار أمريكي إلى 110مليون دولار أمريكي مقسمة إلى 110مليون سهم .

**تاسعاً : البنك الفرنسي[1]:**

انطلق البنك السوداني للإستثمار في يناير 1979م برأسمال قدرة 7.5 مليون جنيه سوداني، عرف البنك بأسمه المرموق البنك السوداني الفرنسي منذ العام 1993م واستمر في نموه ونجاحه فإستقطب كوفيدا هولدينغ لتصبح أكبر المساهمين بحصة 20% من أسهمه والجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي بنسبة مساهمة 17.06% ومؤسسة دبي للإستثمار بنسبة 14.46% وشركة أوسوكو كوربريشن بنسبة 14.40% وسعياً لولوج الأسواق العالمية تم رفع رأس المال الاسمي إلى 500 مليون جنيه سوداني مدفوع منها 236 مليون جنيه سوداني في نهاية العام 2015م. رؤيتنا: أن نكون خياركم المص رفي الأفضل.قيمنا: النزاهة , الشفافية, الولاء,القدوة الحسنة, العمل بروح الفريق, الإلتزام بأخلاقيات ومعايير المهنة, التطوير والتحسين المستمر. **ويقدم البنك** خدمات الحسابات الجارية بالعملات المختلفة وقبول وإدارة الودائع.إدارة وتمويل محافظ الإستثمار وتمويل الأفراد والمؤسسات والشركات.تمويل عمليات التجارة الخارجية.الخدمات المصرفية الخاصة للعملاء المميزين. الصيرفة الإلكترونية (الصراف الآلي ونقاط البيع وغيرها).

**عاشراً: بنك فيصل الإسلامي السوداني [1]:**

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية ( مجلس الشعب آنذاك). في 18 أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م.وقد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية

(1) موقع الإنترنت للبنك السوداني الفرنسي: www.sfbank.net

(1) موقع بنك الخرطوم الإلكتروني http: //www.bankofkhartoum.com

المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار. وتتمثل أهداف البنك في الآتي:

1.القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في السودان.

2.قبول الودائع بمختلف أنواعها.

3.تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.

4.إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد آلتي يقررها البنك.

5.الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.

6.القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين.

7.فتح خطابات الاعتماد والضمان، وتقديم الخدمات آلتي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.

## المبحث الثاني

## منهجية وإجراءات وتحليل بيانات الدراسة

### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة في المصارف السودانية وعددها 33مصرف , أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة النسبة البسيطة , حيت تم اختيار 10مصارف كعينة للدراسة وتمثل 33% تقريباً من مجتمع الدراسة , حيث تم توزيع عدد (140) استبانه على العاملين في الإدارة المالية والمراجعة الداخلية في تلك المصارف محل الدراسة وتم استرجاع عدد (130) استبانه سليمة بنسبة استرجاع بلغت (92.9)% بيانها كالآتي:

**جدول (4/2/1)**

**الاستبيانات الموزعة والمعادة**

| م | البيان | الاستمارات الموزعة | المستلمة | الفاقد |
|---|---|---|---|---|
| 1 | بنك الشمال الإسلامي | 14 | 13 | 1 |
| 2 | بنك امدرمان الوطني | 13 | 12 | 1 |
| 3 | بنك البركة | 20 | 18 | 2 |
| 4 | بنك النيلين | 20 | 20 | 0 |
| 5 | بنك الخرطوم | 16 | 15 | 1 |
| 6 | بنك المال المتحد | 10 | 7 | 3 |
| 7 | بنك الجزيرة الأردني السوداني | 10 | 10 | 0 |
| 8 | بنك السلام | 15 | 15 | 0 |
| 9 | البنك الفرنسي | 12 | 10 | 2 |
| 10 | بنك فيصل الإسلامي | 10 | 10 | 0 |
| المجموع | | 140 | 130 | 10 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

### ثانيا" وصف أداة الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة واشتملت الاستبانة على قسمين:

**القسم الأول:** البيانات الشخصية لإفراد عينة الدراسة والمتمثلة في: (العمر المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، والمركز الوظيفي)، وذلك كما يلي:

**القسم الثاني:**

يتكون من محاور الدراسة وعددها ثلاثة محاور وفقرات المحاور وتمثل عدد (50) فقرة .وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4/2/2)

توزيع إبعاد محور الدراسة

| | محاور الدراسة | عدد الفقرات |
|---|---|---|
| الأول | مهام لجان المراجعة. | 6 |
| | استقلالية لجان المراجعة | 6 |
| | الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة | 6 |
| | كفاءة وفاعلية لجان المراجعة | 6 |
| | تقرير لجان المراجعة | 6 |
| | إجمالي أبعاد المحور الأول | **30** |
| الثاني | السياسات المحاسبية | 10 |
| الثالث | الشفافية المحاسبية | 10 |
| | **الإجمالي** | 50 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

**ثالثا: مقياس الدراسة:**

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، في توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذى يتوزع من اعلى وزن له والذى اعطيت له (5) درجات والذى يمثل في حقل الاجابة (أوافق بشدة) الى أدنى وزن له والذى اعطى له (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الاجابة (لاأوافق بشدة) وبينهما ثلاثه اوزان .وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفرد العينة. كما هو موضح في جدول رقم (4/2/3).

جدول رقم (4/2/3)

مقياس درجة الموافقة

| درجة الموافقة | الوزن النسبي | النسبة المئوية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| أوافق بشدة | 5 | من80 % فأكثر | درجة موافقة مرتفعة جدا" |
| أوافق | 4 | من 70 إلى أقل من 79% | درجة موافقة مرتفعة |
| محايد | 3 | 50 إلى اقل من 70% | درجة موافقة متوسطة |
| لاأوافق | 2 | 20 إلى أقل من 50 % | درجة موافقة منخفضة |
| لاأوافق بشدة | 1 | أقل من 20% | درجة موافقة منخفضة جدا |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

وعلية يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا ذادت متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة .

**رابعا" تقييم أداة الدراسة:**

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

**1. صدق أداة الدراسة**

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة , وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من:

**أ. اختبار صدق محتوى المقياس:**

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (5) من المحكمين في مجال المحاسبة كما هو موضح في الملحق(1), وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف.وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات , وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة , وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية وقد اعتبر الباحث الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري وصدق المحتوى للأداة وبالتالي فأن الأداة أصبحت صالحة لقياس ما وضعت له .وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية ( انظر ملحق).

**ب. الصدق البنائي:**

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وكل محور من محاورها ومدى ارتباط هذه الفقرات المكونة لها مع بعضها البعض والتأكد من عدم التداخل بينها , وتحقق الباحث من ذلك بإيجاد معاملات الارتباط وذلك باستخدام معامل ارتباط سبيرمان من عينة استطلاعية مكونة من 50 مفردة كما هو موضح في جدول رقم (4/2/4).:

**جدول رقم (4/2/4)**

**نتائج اختبار الصدق لمحاور الدراسة**

| المحاور | معامل الارتباط | مستوى المعنوية |
|---|---|---|
| محور اللجان | 0.88 | 0.000 |
| السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف | 0.76 | 0.000 |
| شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.78 | 0.000 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

الجدول (4/2/10) يوضح معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلى لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط لجميع المحاور دالة عن مستوى معنوية (0.05) وتتراوح ما بين (0.78 و 0.88) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور الدراسة ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليه لقياس عبارات محاور الدراسة تتمتع بالصدق الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

**2. اختبار الثبات**

يقصد بالثبات هو أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة)[1]. في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار قي نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه, وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة الفأ كرنباخ, وقد اعتمدت الدراسة لاختبار ثبات أداة الدراسة على معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر. وفيما يلي نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة:

1- د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، (القاهرة: دار النهضة العربية , الطبعة الأولى , 1981)ص 560.

**جدول رقم (4/2/5)**

**نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات محاور الدراسة**

| محاور الدراسة | عدد العبارات | ألفا كرونباخ |
|---|---|---|
| لجان المراجعة | 30 | 0.88 |
| السياسات المحاسبية | 10 | 0.85 |
| شفافية التقارير المالية | 10 | 0.71 |
| إجمالي العبارات | 50 | 0.89 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

من الجدول (4/2/5) نتائج اختبار الصدق لجميع محاور الدراسة اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جدا" من الثبات و الصدق لجميع محاور الدراسة حيث تجاوزت قيمة الفأ كرونباخ لجميع المحاور الحد الأدنى المطلوب وهو (0.60) وعلية يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس **(جميع محاور فقرات الدراسة)** تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

**خامسا" أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة**:

لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

**1. الإحصاء الوصفي:**

أ. التكرارات والنسب المئوية: تم حساب تكرار ونسبة كل عبارة من محاور الدراسة.

ب. الوسط الحسابي لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي اكبر من الوسط الفرضي (3), وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

**ج.** الانحراف المعياري وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاور الدراسة الرئيسية عن متوسطها الحسابي (وكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

**2. إختبار الفرضيات من خلال تحليل الانحدار:** تمَّ استخدام تحليل الانحدار والارتباط (البسيط والمتعدد) لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أ. معامل الارتباط (R) وهو مؤشر إحصائي يستخدم لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرات , كما أن إشارة معامل الارتباط

تدل على نوع العلاقة فإذا كانت فالإشارة الموجبة تدل على وجود ارتباط طردي والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية.

ب.معامل التحديد (R2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات فكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبالتالي تزداد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة والعكس هو الصحيح فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على عدم جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

ج. اختبار (T) لقياس أثر العلاقة بين المتغيرات ووفقا" لهذا الاختبار يتم مقارنه القيمة الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية 5%فإذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من (0.05) يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية إحصائيا" ويدل ذلك على(عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات) , إما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ويدل ذلك على ( وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات موضع الدراسة ) .

د. يتم الاعتماد على قيمة (B) معامل الانحدار لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغيير في المتغير المستقل.

هـ. اختبار F للتعرف على معنوية جميع المعالم في الدالة .

**سابعاً: تحليل بيانات الدراسة الأساسية:**

تم حساب التوزيع التكراري والنسب لمحاور الدراسة وذلك كما يلي:

المحور الأول، لجان المراجعة:

فيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على الإبعاد التي توضح لجان المراجعة في القطاع المصرفي موضع الدراسة وذلك على النحو التالي:

**1. العمر:**

جدول رقم( 4/2/6)

التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير العمر

| العمر | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| أقل من 30 سنة | 11 | 8.5 |
| 30 وأقل من 40 سنة | 36 | 27.7 |
| 40 وأقل من 50 سنة | 52 | 40 |
| 50 سنة فأكثر | 31 | 23.8 |
| المجموع | 130 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (4/2/1) التوزيع التكراري لمتغير العمر

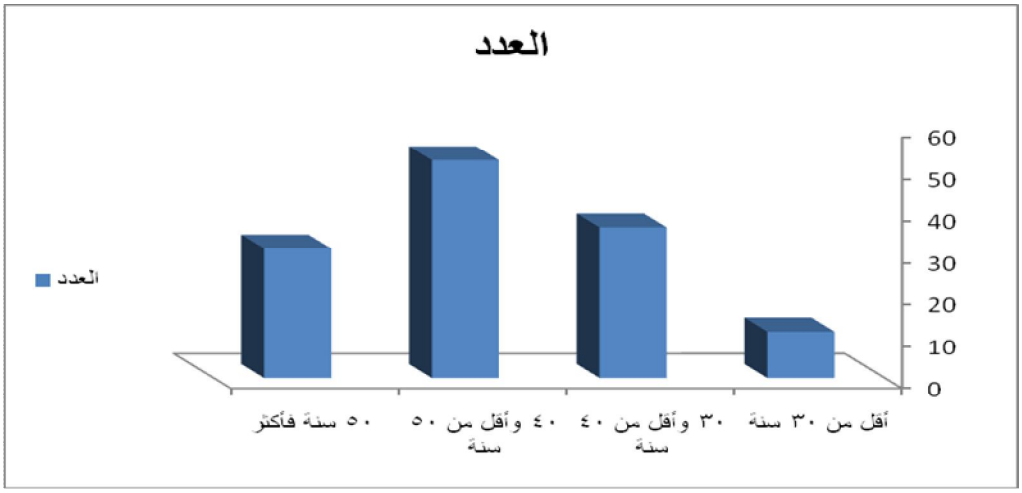


المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول(4/2/6) والشكل رقم (4/2/1) أن إفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم (أقل من 30 سنة) يبلغ عددهم (11) بنسبة (8.5) % بينما بلغ عدد الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30-40) سنة (36) بنسبة(27.7) % إما أفراد العينة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (40-50) سنة فقد بلغ عددهم (52) بنسبة (40) %. كما تضمنت العينة نسبة (23.8)% من الذين تتراوح تتراوح أعمارهم ما بين (50 سنة فأكثر) . يتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بن (30-50) سنه حيث بلغت نسبتهم(67.7) % مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

**2. المؤهل العلمي:**

**جدول رقم (4/2/7)**

**يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.**

| المؤهل العلمي | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| دبلوم وسيط | 7 | 5.4 |
| بكالوريوس | 52 | 40 |
| دبلوم عالي | 16 | 12.3 |
| ماجستير | 39 | 30 |
| دكتوراه | 11 | 8.5 |
| أخرى | 5 | 3.8 |
| المجموع | 130 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (4/2/2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

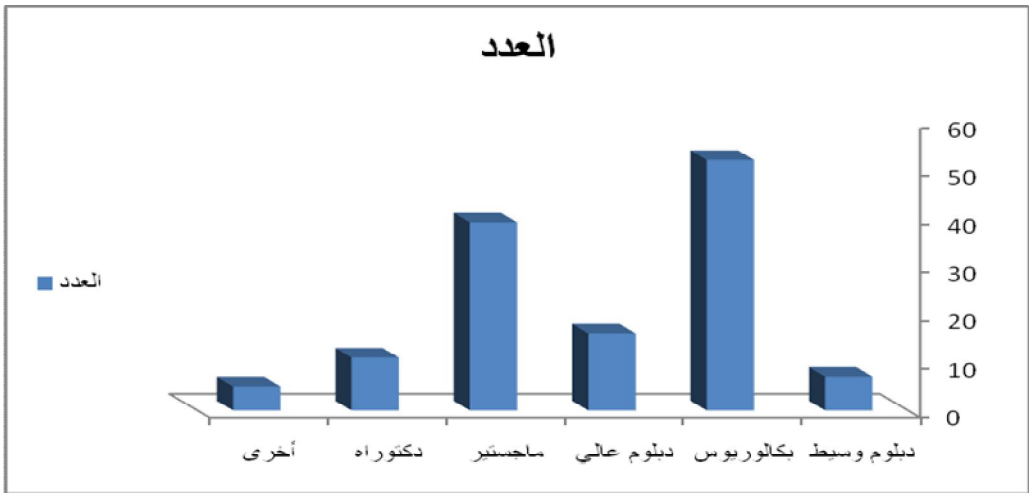


يتضح من الجدول رقم (4/2/7) والشكل رقم (4/2/2) أن أفراد العينة من المستوى التعليمي (الجامعي) بلغ عددهم (52) بنسبة (40) %, بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق الجامعي ( دبلوم عالي ,الماجستير والدكتوراه) فقد بلغت نسبتهم(50.8)% أما حملة الدبلوم الوسيط والمستويات التعليمية الأخرى في العينة فقد بلغت نسبتهم (9.2)% من اجمالى العينة المبحوثة. ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة ممن يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية حيث بلغت نسبتهم (90.8)% مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

### 3. التخصص الأكاديمي:

جدول رقم (4/2/8)

**يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص الأكاديمي**

| التخصص | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| محاسبة | 46 | 35.4 |
| أدارة إعمال | 29 | 22.3 |
| اقتصاد | 17 | 13.1 |
| نظم معلومات محاسبية | 2 | 1.5 |
| دراسات مصرفية | 22 | 16.9 |
| أخرى | 14 | 10.8 |
| المجموع | 130 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي

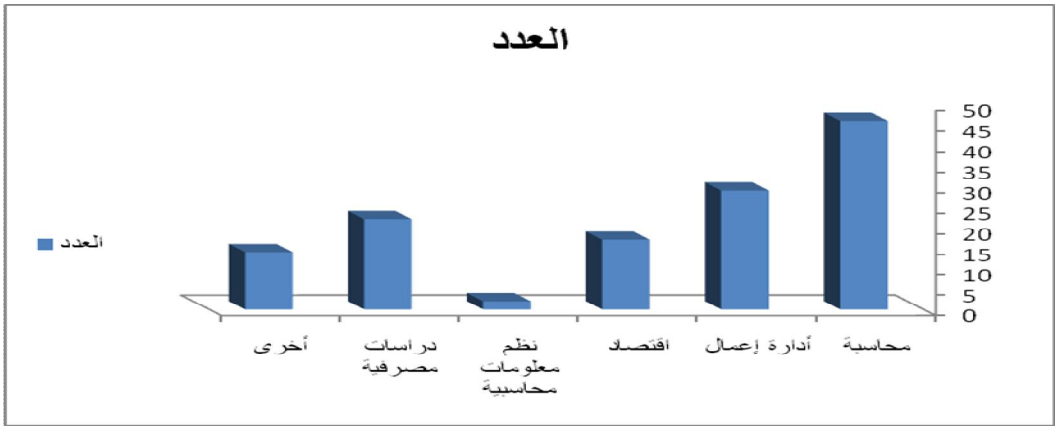


يتضح من الجدول رقم (4/2/8) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد العينة من المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية حيث بلغت نسبتهم في العينة (36.9)% بينما بلغت نسبة أفراد العينة من تخصص الاقتصاد (13.1)% أما تخصص (أدارة الإعمال) فقد بلغت نسبتهم(22.3)% بينما بلغت نسبة أفراد العينة من تخصص الدراسات المصرفية (16.9)% من اجمالى العينة المبحوثة.

**4. المؤهل المهني:**

جدول رقم (4/2/9)

**يوضح التوزيع التكراري لا فراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني**

| المؤهل المهني | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| زمالة المحاسبين القانونيين السودانية | 6 | 4.6 |
| زمالة المحاسبين القانونيين العربية | 2 | 1.5 |
| زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية | 2 | 1.5 |
| زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية | 6 | 4.6 |
| أخرى | 25 | 19.2 |
| لايحمل مؤهل مهني | 89 | 68.5 |
| المجموع | 130 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (4/2/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل المهني

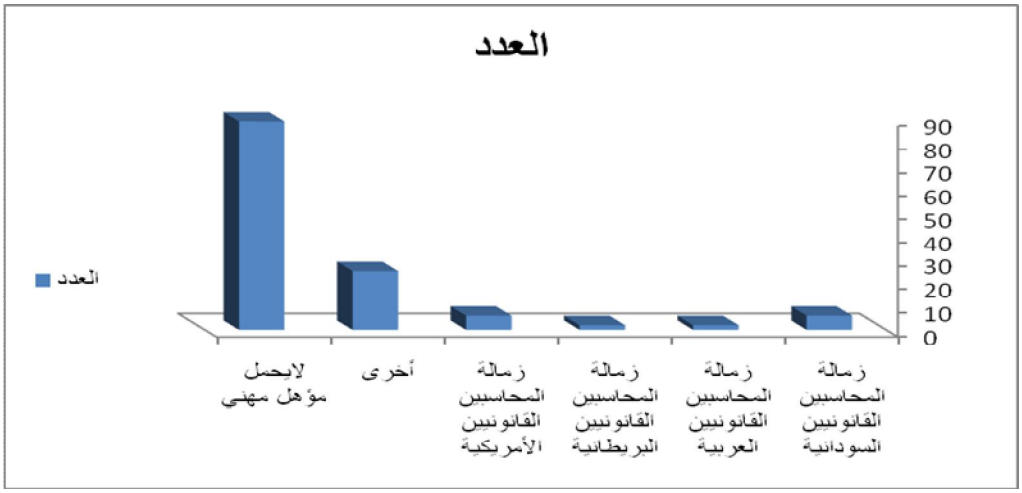


يتضح من الجدول رقم (4/2/9) أن أفراد العينة الذين يحملون مؤهلات مهنية بلغت نسبتهم في العينة (31.5)% غالبيتهم من حملة **الزمالات الأخرى** حيث بلغت نسبتهم (19.2)% أما إفراد العينة والذين لايحملون مؤهلات مهنية فقد بلغت نسبتهم (68.5)% من اجمالى العينة المبحوثة.

**المسمى الوظيفي:**

جدول رقم (4/2/10)

**يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير الدرجة الوظيفية**

| المسمى الوظيفي | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| موظف | 43 | 33.1 |
| رئيس قسم | 26 | 20 |
| مراجع داخلي | 20 | 15.4 |
| مدير فرع | 12 | 9.2 |
| نائب مدير أدارة | 12 | 9.2 |
| مدير أدارة | 11 | 8.5 |
| مراجع خارجي | 1 | 0.8 |
| عضو لجنة مراجعة | 3 | 2.3 |
| أخرى | 2 | 1.5 |
| المجموع | 130 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (4/2/5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المركز الوظيفي

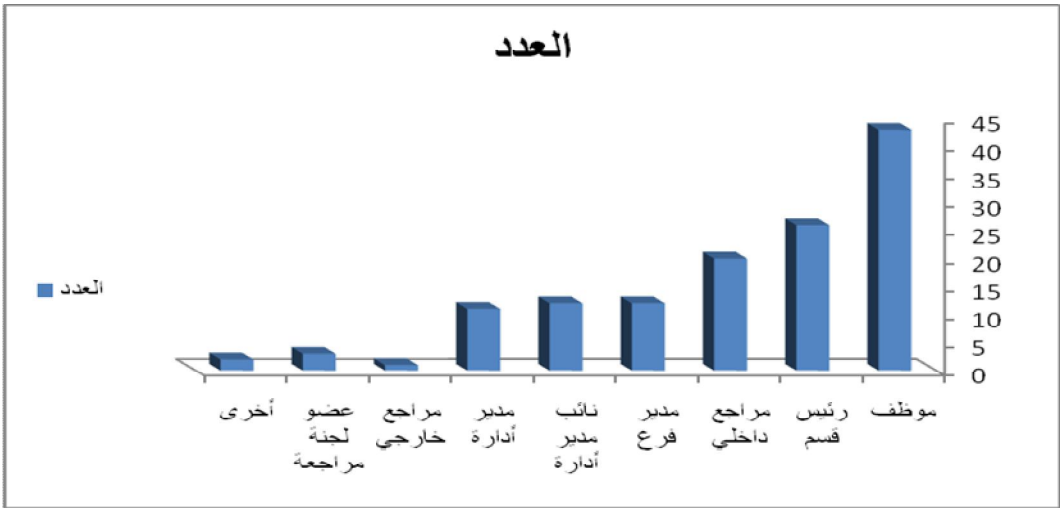


يتضح من الجدول رقم (4/2/10) والشكل رقم (4/2/5) أن غالبية أفراد العينة من الموظفين ورؤساء الأقسام حيث بلغت نسبتهم في العينة (53.1)% بينما بلغت نسبة أفراد العينة من مدراء الإدارة ونوابهم (17.7)% أما المراجعين الداخليين والخارجيين وأعضاء لجان المراجعة فقد بلغت نسبتهم (18.5)% من اجمالى العينة المبحوثة.

### 5. سنوات ألخبره:

جدول رقم(4/2/11)

التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

| سنوات الخبرة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 13 | 10 |
| 5-10 سنوات | 19 | 14.6 |
| 10-15 سنه | 18 | 13.8 |
| 15 سنة فأكثر | 80 | 61.5 |
| المجموع | 130 | %100 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (4/2/6) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

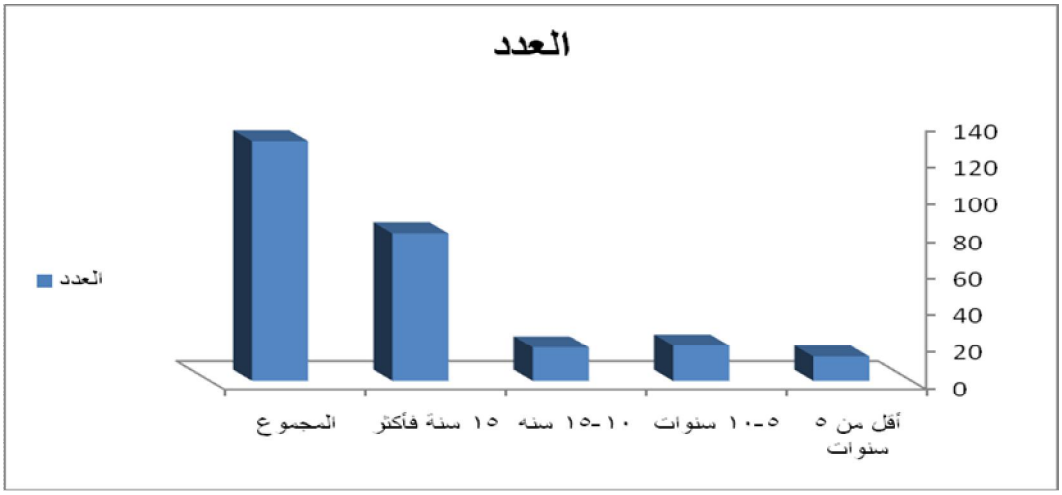


يتضح من الجدول(4/2/11) والشكل رقم (4/2/6) أن غالبية إفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (15 سنة فأكثر ) حيث بلغت نسبتهم (61.5) % من إفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10-15 سنة) (13.8) % إما أفراد العينة والذين تتراوح خبرتهم ما بين(5-10 سنة) فقد بلغت نسبتهم (14.6) %. كما تضمنت العينة نسبة (10)% من الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (أقل من 5 سنوات) وهذه النتيجة تدل على نضج أفراد العينة مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة بشكل موضوعي.

**البعد الأول: مهام لجان المراجعة:**

جدول رقم (4/2/12)

التوزيع التكراري لعبارات بعد (مهام لجان المراجعة)

| العبارة | أوافق بشدة | | أوافق | | محايد | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية للمصرف بصورة دورية. | 64 | 49.2 | 63 | 48.5 | 3 | 2.3 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| تهتم لجنة المراجعة بمراجعة تطوير السياسات التي يتبعها المصرف في تحقيق أهدافه. | 35 | 26.9 | 75 | 57.7 | 16 | 12.3 | 3 | 2.3 | 1 | 0.8 |
| تتأكد لجنة المراجعة من كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف. | 42 | 32.3 | 75 | 57.7 | 13 | 10 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي للمصرف وتحديد أتعابه والتوصية بعزله | 20 | 15.4 | 52 | 40 | 35 | 26.9 | 18 | 13.8 | 5 | 3.8 |
| يتم إصدار تقارير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف. | 39 | 30 | 61 | 46.9 | 19 | 14.6 | 8 | 6.2 | 3 | 2.3 |
| تُعد لجنة المراجعة التوصيات الخاصة بتعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية ومساعديه. | 23 | 17.7 | 66 | 50.8 | 26 | 20 | 10 | 7.7 | 5 | 3.8 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من جدول رقم (4/2/12) ما يلي:

1. الفقرة رقم (1) أن نسبة (97.7%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تقوم بمراجعة القوائم المالية للمصرف بصورة دورية بينما بلغت نسبة غير الموافقون (0%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.3%).
2. الفقرة رقم (2) أن نسبة (84.6%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تهتم بمراجعة تطوير السياسات التي يتبعها المصرف في تحقيق أهدافه بينما بلغت نسبة غير الموافقون (3.1%)إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.3%).
3. الفقرة رقم (3) أن نسبة (90%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (0%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10%).

4. الفقرة رقم (4) أن نسبة (55.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تشارك في ترشيح المراجع الخارجي للمصرف وتحديد أتعابه والتوصية بعزله بينما بلغت نسبة غير الموافقون (27.6%)إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة بلغت نسبتهم (26.9%).

5. الفقرة رقم (5) أن نسبة (76.9%) من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم إصدار تقارير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (8.5%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.6%).

6. الفقرة رقم (6) أن نسبة (68.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تُعد التوصيات الخاصة بتعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية ومساعديه بينما بلغت نسبة غير الموافقون (11.5%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20%).

**البعد الثاني: استقلالية لجان المراجعة**

جدول رقم (4/2/13)

التوزيع التكراري لعبارات بعد (استقلالية لجان المراجعة)

| العبارة | أوافق بشدة | | أوافق | | محايد | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم بالمصرف. | 51 | 39.2 | 58 | 44.6 | 19 | 14.6 | 1 | 0.8 | 1 | 0.8 |
| يتم اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة. | 38 | 29.2 | 36 | 27.7 | 39 | 30 | 12 | 9.2 | 5 | 3.8 |
| تساعد استقلالية لجنة المراجعة في حماية مصالح حملة الأسهم والمستثمرين وغيرهم. | 50 | 38.5 | 56 | 43.1 | 21 | 16.2 | 2 | 1.5 | 1 | 0.8 |
| العمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية. | 52 | 40 | 67 | 51.5 | 10 | 7.7 | 1 | 0.8 | 0 | 0 |
| تتمتع لجنة المراجعة بالحياد التام في توصياتها الداخلية في المصرف. | 54 | 41.5 | 57 | 43.8 | 17 | 13.1 | 2 | 1.5 | 0 | 0 |
| تعمل لجنة المراجعة على تعزيز المركز التنافسي للمصارف. | 36 | 27.7 | 62 | 47.7 | 25 | 19.2 | 6 | 4.6 | 1 | 0.8 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من ا جدول رقم (4/2/13) ما يلي:

1 الفقرة رقم (1) أن نسبة (83.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن أعضاء لجنة المراجعة يتمتع بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم بالمصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.6)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.6%).

2. الفقرة رقم (2) أن نسبة (56.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة يتم بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة بينما بلغت نسبة غير الموافقون (13%)إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30) %.

3. الفقرة رقم (3) أن نسبة (81.6%) من أفراد العينة يوافقون على أن استقلالية لجنة المراجعة تساعد في حماية مصالح حملة الأسهم والمستثمرين وغيرهم بينما بلغت نسبة غير الموافقون (2.3%)إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.2%).

4. الفقرة رقم (4) أن نسبة (91.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن العمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بينما بلغت نسبة غير الموافقون (0.8%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.7%).

5. الفقرة رقم (5) أن نسبة (85.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تتمتع بالحياد التام في توصياتها الداخلية في المصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (1.5%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1%).

6. الفقرة رقم (6) أن نسبة (75.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تعمل على تعزيز المركز التنافسي للمصارف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (5.4%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.2%).

**البعد الثالث: الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة:**

جدول رقم (4/2/14)

التوزيع التكراري لعبارات بعد (الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة)

| العبارة | أوافق بشدة | | أوافق | | محايد | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| تهتم لجنة المراجعة بزيادة كفاءة الأداء في المصرف. | 43 | 33.1 | 63 | 48.5 | 19 | 14.6 | 5 | 3.8 | 0 | 0 |
| تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف. | 29 | 22.3 | 60 | 46.2 | 32 | 24.6 | 8 | 6.2 | 1 | 0.8 |
| تقوم لجنة المراجعة بمساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات | 38 | 29.2 | 74 | 56.9 | 13 | 10 | 4 | 3.1 | 1 | 0.8 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المحاسبية في المصرف. | | | | | | | | | | |
| تساهم لجنة المراجعة في ضبط جودة المراجعة الداخلية في المصارف. | 43 | 33.1 | 73 | 56.2 | 12 | 9.2 | 2 | 1.5 | 0 | 0 |
| تقوم اللجنة بمراقبة أداء المراجع الخارجي بالمصرف والتزامه بالمعايير المهنية. | 36 | 27.7 | 53 | 40.8 | 28 | 21.5 | 11 | 8.5 | 2 | 1.5 |
| تركز اللجنة على فحص وتقويم التقارير المالية التحقق من توافر الإيضاحات المتممة لتلك التقارير. | 42 | 32.3 | 63 | 48.5 | 23 | 17.7 | 2 | 1.5 | 0 | 0 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من جدول رقم (4/2/14) ما يلي:

1. الفقرة رقم (1) أن نسبة (81.6%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تهتم بزيادة كفاءة الأداء في المصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (3.8%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.6%).
2. الفقرة رقم (2) أن نسبة (68.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تركز على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (7%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (24.6%).
3. الفقرة رقم (3) أن نسبة (86.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تقوم بمساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات المحاسبية في المصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.9%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10%).
4. الفقرة رقم (4) أن نسبة (89.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تساهم في ضبط جودة المراجعة الداخلية في المصارف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (1.5%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.2%).
5. الفقرة رقم (5) أن نسبة (68.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن اللجنة تقوم بمراقبة أداء المراجع الخارجي بالمصرف والتزامه بالمعايير المهنية بينما بلغت نسبة غير الموافقون (10%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.5%).
6. الفقرة رقم (6) أن نسبة (80.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن اللجنة تركز على فحص وتقويم التقارير المالية التحقق من توافر الإيضاحات المتممة لتلك التقارير بينما بلغت نسبة غير

الموافقون على ذلك (1.5%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.7%).

**البعد الرابع: كفاءة وفاعلية لجان المراجعة:**

جدول رقم (4/2/15)

التوزيع التكراري لعبارات بعد (كفاءة وفاعلية لجان المراجعة)

| العبارة | أوافق بشدة | | أوافق | | محايد | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من استقلال مراقب الحسابات. | 37 | 28.5 | 66 | 50.8 | 22 | 16.9 | 4 | 3.1 | 1 | 0.8 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسئول أمام لجنة المراجعة. | 33 | 25.4 | 52 | 40 | 37 | 28.5 | 4 | 3.1 | 4 | 3.1 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الداخلي مسئول أمام لجنة المراجعة. | 41 | 31.5 | 58 | 44.6 | 27 | 20.8 | 3 | 2.3 | 1 | 0.8 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من شمول وفعالية نظم الرقابة الداخلية بالمصرف. | 39 | 30 | 72 | 55.4 | 16 | 12.3 | 2 | 1.5 | 1 | 0.8 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من جودة السياسات والمعايير المحاسبية المستخدمة ومن جودة التقرير المالي. | 46 | 35.4 | 67 | 51.5 | 15 | 11.5 | 1 | 0.8 | 1 | 0.8 |
| التأكد من استلام لجنة المراجعة معلومات كاملة يعتمد عليها . | 43 | 33.1 | 75 | 57.7 | 11 | 8.5 | 1 | 0.8 | 0 | 0 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/15) ما يلي:

1. الفقرة رقم (1) أن نسبة (79.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من استقلال مراقب الحسابات بينما بلغت نسبة غير الموافقون (3%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.9%).
2. الفقرة رقم (2) أن نسبة (65.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسئول أمام لجنة المراجعة بينما بلغت نسبة غير الموافقون (6.2%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (28.5%).

3. الفقرة رقم (3) أن نسبة (76.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من أن المراجع الداخلي مسئول أمام لجنة المراجعة بينما بلغت نسبة غير الموافقون (3.1%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.8%).

4. الفقرة رقم (4) أن نسبة (85.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من شمول وفعالية نظم الرقابة الداخلية بالمصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (2.3%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.3%).

5. الفقرة رقم (5) أن نسبة (86.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن لجنة المراجعة تقوم بالتأكد من جودة السياسات والمعايير المحاسبية المستخدمة ومن جودة التقرير المالي بينما بلغت نسبة غير الموافقون (1.6%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.5%).

6. الفقرة رقم (6) أن نسبة (90.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن التأكد من استلام لجنة المراجعة معلومات كاملة يعتمد عليها بينما بلغت نسبة غير الموافقون (0.8%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.5%).

**البعد الخامس: *تقرير لجان المراجعة*:**

جدول رقم (4/2/16)

التوزيع التكراري لعبارات بعد (*تقرير لجان المراجعة*)

| العبارة | أوافق بشدة | | أوافق | | محايد | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| يتم عرض تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية المفصح عنها للمصرف. | 40 | 30.8 | 64 | 49.2 | 20 | 15.4 | 4 | 3.1 | 2 | 1.5 |
| يشير في تقرير لجنة المراجعة عن أداء المراجعين الداخليين والخارجيين. | 36 | 27.7 | 61 | 46.9 | 29 | 22.3 | 4 | 3.1 | 0 | 0 |
| يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها. | 40 | 30.8 | 71 | 54.6 | 16 | 12.3 | 2 | 1.5 | 1 | 0.8 |
| يهتم تقرير لجنة المراجعة بالموضوعات ذات الاهتمام بمجلس الإدارة والمتعلقة بالقوائم المالية والمحاسبية والمراجعة. | 37 | 28.5 | 71 | 54.6 | 17 | 13.1 | 4 | 3.1 | 1 | 0.8 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة في المصرف. | 33 | 25.4 | 62 | 47.7 | 29 | 22.3 | 5 | 3.8 | 1 | 0.8 |
| يهتم تقرير لجنة المراجعة بمدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسئولياتها. | 37 | 28.5 | 59 | 45.4 | 31 | 23.8 | 3 | 2.3 | 0 | 0 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/16) ما يلي:

1. الفقرة رقم (1) أن نسبة (80%) من أفراد العينة يوافقون على أن يتم عرض تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية المفصح عنها للمصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (4.6%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.4%).
2. الفقرة رقم (2) أن نسبة (74.6%) من أفراد العينة يوافقون على أنه يشير في تقرير لجنة المراجعة عن أداء المراجعين الداخليين والخارجيين بينما بلغت نسبة غير الموافقون (3.1%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.3%).
3. من الفقرة رقم (3) أن نسبة (85.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن تقرير لجنة المراجعة يشتمل على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها بينما بلغت نسبة غير الموافقون (2.3%)إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.3%).
4. الفقرة رقم (4) أن نسبة (83.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن تقرير لجنة المراجعة يهتم بالموضوعات ذات الاهتمام بمجلس الإدارة والمتعلقة بالقوائم المالية والمحاسبية والمراجعة بينما بلغت نسبة غير الموافقون (4.1%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.1%).
5. الفقرة رقم (5) أن نسبة (73.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن تقرير لجنة المراجعة يهتم بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة في المصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (3.8%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.3%).
6. الفقرة رقم (6) أن نسبة (73.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن تقرير لجنة المراجعة يهتم بمدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسئولياتها بينما بلغت نسبة غير الموافقون (2.3%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.8%).

**المحور الثاني: السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف التجارية:**

وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي توضح السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف موضع الدراسة وذلك على النحو التالي

جدول رقم (4/2/17)

التوزيع التكراري لعبارات(السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف)

| العبارة | أوافق بشدة | | أوافق | | محايد | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| هنالك ثبات نسبي في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف في تقييم المخزون والإهلاك. | 31 | 23.8 | 78 | 60 | 19 | 14.6 | 2 | 1.5 | 0 | 0 |
| يتم الإفصاح عن أسباب العدول عن السياسة المحاسبية المتبعة في المصرف سياسة أخرى. | 24 | 18.5 | 70 | 53.8 | 31 | 23.8 | 4 | 3.1 | 1 | 0.8 |
| يقوم المصرف بدارسة أثر التغيرات في السياسات والإجراءات المحاسبية قبل التغيير. | 24 | 18.5 | 68 | 52.3 | 35 | 26.9 | 2 | 1.5 | 1 | 0.8 |
| يشارك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية. | 23 | 17.7 | 53 | 40.8 | 39 | 30 | 12 | 9.2 | 3 | 2.3 |
| يسترشد المصرف بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية. | 36 | 27.7 | 65 | 50 | 26 | 20 | 3 | 2.3 | 0 | 0 |
| توجد بالمصرف لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة. | 32 | 24.6 | 60 | 46.2 | 30 | 23.1 | 7 | 5.4 | 1 | 0.8 |
| يتم اختيار السياسات البديلة التي تتوافق مع المعايير المحاسبية وتهدف إلى تحقيق أهداف المصرف. | 27 | 20.8 | 72 | 55.4 | 25 | 19.2 | 5 | 3.8 | 1 | 0.8 |
| يلتزم المصرف بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة. | 37 | 28.5 | 66 | 50.8 | 26 | 20 | 1 | 0.8 | 0 | 0 |
| يلتزم المصرف بالقرارات المهنية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة. | 36 | 27.7 | 68 | 52.3 | 24 | 18.5 | 2 | 1.5 | 0 | 0 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/17) ما يلي:

1. الفقرة رقم (1) أن نسبة (83.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن هنالك ثبات نسبي في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف في تقييم المخزون والإهلاك بينما بلغت نسبة غير الموافقون (1.5%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.6%).

2. الفقرة رقم (2) أن نسبة (72.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح عن أسباب العدول يتم عن السياسة المحاسبية المتبعة في المصرف سياسة أخرى بينما بلغت نسبة غير الموافقون (3.9%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.8%).

3. الفقرة رقم (3) أن نسبة (70.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن المصرف يقوم بدارسة أثر التغيرات في السياسات والإجراءات المحاسبية قبل التغيير بينما بلغت نسبة غير الموافقون (2.3%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.9%).

4. الفقرة رقم (4) أن نسبة (58.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين يشاركون بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية بينما بلغت نسبة غير الموافقون (11.5%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (30%).

5. الفقرة رقم (5) أن نسبة (77.7%) من أفراد العينة يوافقون على أن المصرف يسترشد بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية بينما بلغت نسبة غير الموافقون (2.3%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20%).

6. الفقرة رقم (6) أن نسبة (70.8%) من أفراد العينة يوافقون على وجود بالمصرف لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة بينما بلغت نسبة غير الموافقون (6.2%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.1%).

7. الفقرة رقم (7) أن نسبة (76.2%) من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم اختيار السياسات البديلة التي تتوافق مع المعايير المحاسبية وتهدف إلى تحقيق أهداف المصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون (4.6%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.2%).

8. الفقرة رقم (8) أن نسبة (79.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن المصرف يلتزم بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة بينما بلغت نسبة غير الموافقون (0.8%)إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20%).

9. الفقرة رقم (9) أن نسبة (80%) من أفراد العينة يوافقون على أن المصرف يلتزم بالقرارات المهنية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة بينما بلغت نسبة غير الموافقون (1.5%) إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.5%).

**المحور الثالث: شفافية التقارير المالية المصرفية:**

وفيما يلي التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات التي توضح شفافية التقارير المالية المصرفية في المجتمع موضع الدراسة وذلك على النحو التالي

جدول رقم (4/2/18)

التوزيع التكراري لعبارات محور (شفافية التقارير المالية المصرفية)

| العبارة | أوافق بشدة | | أوافق | | محايد | | لا أوافق | | لا أوافق بشدة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| هنالك إفصاح عن التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية للمصرف. | 43 | 33.1 | 71 | 54.6 | 14 | 10.8 | 2 | 1.5 | 0 | 0 |
| هنالك إفصاح عن الخطط المستقبلية للمصرف (التخطيط المالي). | 27 | 20.8 | 77 | 59.2 | 21 | 16.2 | 2 | 1.5 | 3 | 2.3 |
| يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي قوائم المصرف. | 34 | 26.2 | 76 | 58.5 | 16 | 12.3 | 4 | 3.1 | 0 | 0 |
| يُفصح عن تقرير لجان المراجعة ضمن التقارير المالية. | 29 | 22.3 | 64 | 49.2 | 31 | 23.8 | 6 | 4.6 | 0 | 0 |
| يتضمن تقرير مجلس الإدارة مدة الارتباط ومكافئات واجتماعات وحقوق أعضاء المجلس. | 34 | 26.2 | 77 | 59.2 | 19 | 14.6 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| يتم إدراج التقارير المالية للمصرف في سوق المال في الوقت المحدد من قبل هيئة السوق. | 25 | 19.2 | 64 | 49.2 | 31 | 23.8 | 6 | 4.6 | 4 | 3.1 |
| يتم نشر التقارير المالية على موقع المصرف الكترونيا. | 40 | 30.8 | 66 | 50.8 | 20 | 15.4 | 2 | 1.5 | 2 | 1.5 |
| يستطيع متعاملي المصرف الحصول على تقارير المالية في الوقت الذي يحتاجونها فيه. | 35 | 26.9 | 79 | 60.8 | 15 | 11.5 | 1 | 0.8 | 0 | 0 |
| يتم الإفصاح عن التقارير ربع السنوية بصورة مفصلة ثم التقرير النهائي. | 36 | 27.7 | 69 | 53.1 | 22 | 16.9 | 13 | 2.3 | 0 | 0 |
| يفصح في التقارير المالية عن مدة تعاقد المراجع والمعلومات المرتبطة به. | 31 | 23.8 | 67 | 51.5 | 26 | 20 | 6 | 4.6 | 0 | 0 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/18) ما يلي:

1.يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (87.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن هنالك إفصاح عن التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية للمصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.5)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.8) %.

2.يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (80) % من أفراد العينة يوافقون على أن هنالك إفصاح عن الخطط المستقبلية للمصرف (التخطيط المالي). بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.8)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.2) %.

3.يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (84.7) % من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي قوائم المصرف بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.1)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.3) %.

4.يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (71.5) % من أفراد العينة يوافقون على أنه ٌيفصح عن تقرير لجان المراجعة ضمن التقارير المالية بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (4.6)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.8) %.

5.يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (85.4) % من أفراد العينة يوافقون على أن تقرير مجلس الإدارة يتضمن مدة الارتباط ومكافئات واجتماعات وحقوق أعضاء المجلس بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.6) %.

6.يتبين من الفقرة رقم (6) أن نسبة (68.4) % من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم إدراج التقارير المالية للمصرف في سوق المال في الوقت المحدد من قبل هيئة السوق بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (7.7)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.8) %.

7.يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (81.6) % من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم نشر التقارير المالية على موقع المصرف الكترونياً بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.4) %.

8.يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (87.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن متعاملي المصرف يستطيعون الحصول على تقارير المالية في الوقت الذي يحتاجونها فيه بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0.8)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.5) %.

9.يتبين من الفقرة رقم (9) أن نسبة (80.8) % من أفراد العينة يوافقون على أنه يتم الإفصاح عن التقارير ربع السنوية بصورة مفصلة ثم التقرير النهائي بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2.3)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.9) %.

10.يتبين من الفقرة رقم (10) أن نسبة (75.3) % من أفراد العينة يوافقون على أنه يفصح في التقارير المالية عن مدة تعاقد المراجع والمعلومات المرتبطة به بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.6)%إما إفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20) %.

**ثانيا"الإحصاء الوصفي لعبارات متغيرات الدراسة**

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3), وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.فيما يلي جدول يوضح الموسط والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات التي تقيس محاور الدراسة وترتيبها وفقا" لإجابات المستقصى منهم . وذلك على النحو التالي

**المحور الأول: لجان المراجعة**

**البعد الأول: مهام لجان المراجعة**

جدول رقم (4/2/19)

الإحصاء الوصفي لعبارات بعد مهام اللجان

| العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط | الأهمية النسبية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية للمصرف بصورة دورية. | 0.545 | 4.42 | %88.4 | مرتفعة جدا | 2 |
| تهتم لجنة المراجعة بمراجعة تطوير السياسات التي يتبعها المصرف في تحقيق أهدافه. | 0.451 | 4.49 | 89.8% | مرتفعة جدا | 1 |
| تتأكد لجنة المراجعة من كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف. | 0.613 | 4.22 | %84.4 | مرتفعة جدا | 3 |
| تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي للمصرف وتحديد أتعابه والتوصية بعزله | 1.03 | 3.49 | 69.8% | متوسطة | 6 |
| يتم إصدار تقارير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف. | 0.951 | 3.96 | %79.2 | مرتفعة | 4 |
| تُعد لجنة المراجعة التوصيات الخاصة بتعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية ومساعديه. | 0.976 | 3.71 | 74.2% | مرتفعة | 5 |
| اجمالى العبارات | 0.761 | 4.05 | %81 | مرتفعة جدا | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/19) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن مهام لجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس ( مهام لجان المراجعة في القطاع المصرفي موضع الدراسة) بمستوى موافقة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.05) وبانحراف معياري (0.761) وأهمية نسبية (81)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة(تهتم لجنة المراجعة بمراجعة تطوير السياسات التي يتبعها المصرف في تحقيق أهدافه) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.49) بانحراف معياري (0.451) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (89.8)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية للمصرف بصورة دورية) بمتوسط حسابي (4.47) وانحراف معياري (0.545) وبأهمية نسبية (88.4)%

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي للمصرف وتحديد أتعابه والتوصية بعزله) حيث بلغ متوسطها (3.49) وبانحراف معياري (1.03) وأهمية نسبية بلغت (69.8)% .

**البعد الثاني: استقلالية لجان المراجعة**

جدول رقم (4/2/20)

الإحصاء الوصفي لعبارات بعد استقلالية لجان المراجعة

| العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط | الأهمية النسبية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم بالمصرف. | 0.774 | 4.21 | 84.2% | مرتفعة جدا | 3 |
| يتم اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة. | 1.10 | 3.69 | %73.8 | مرتفعة | 6 |
| تساعد استقلالية لجنة المراجعة في حماية مصالح حملة الأسهم والمستثمرين وغيرهم. | 0.803 | 4.17 | %83.4 | مرتفعة جدا | 4 |
| العمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية. | 0.645 | 4.31 | %86.2 | مرتفعة جدا | 1 |
| تتمتع لجنة المراجعة بالحياد التام في توصياتها الداخلية في المصرف. | 0.739 | 4.25 | %85.0 | مرتفعة جدا | 2 |
| تعمل لجنة المراجعة على تعزيز المركز التنافسي للمصارف. | 0.853 | 3.97 | %79.4 | مرتفعة | 5 |
| اجمالى العبارات | 0.819 | 4.10 | %82 | مرتفعة جدا | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4 /19) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن استقلالية لجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس ( مدى استقلالية لجان المراجعة في القطاع المصرفي موضع الدراسة) بمستوى موافقة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.10) وبانحراف معياري (0.819) وأهمية نسبية (82)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة(العمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.31) بانحراف معياري (0.645) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (86.2)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (تتمتع لجنة المراجعة بالحياد التام في توصياتها الداخلية في المصرف) بمتوسط حسابي (4.25) وانحراف معياري (0.739) وبأهمية نسبية (86.2)%

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (يتم اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة) حيث بلغ متوسطها (3.69) وبانحراف معياري (1.10) وأهمية نسبية بلغت (73.8)% .

**البعد الثالث: الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة**

جدول رقم (4/2/21)

الإحصاء الوصفي لعبارات بعد الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة

| العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط | الأهمية النسبية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| تهتم لجنة المراجعة بزيادة كفاءة الأداء في المصرف. | 0.789 | 4.11 | 82.2% | مرتفعة جدا | 3 |
| تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف. | 0.872 | 3.83 | %76.6 | مرتفعة | 6 |
| تقوم لجنة المراجعة بمساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات المحاسبية في المصرف. | 0.759 | 4.10 | %82.0 | مرتفعة جدا | 4 |
| تساهم لجنة المراجعة في ضبط جودة المراجعة الداخلية في المصارف. | 0.667 | 4.21 | %84.2 | مرتفعة جدا | 1 |
| تقوم اللجنة بمراقبة أداء المراجع الخارجي بالمصرف والتزامه بالمعايير المهنية. | 0.976 | 3.85 | %77.0 | مرتفعة | 5 |
| تركز اللجنة على فحص وتقويم التقارير المالية التحقق من توافر الإيضاحات المتممة لتلك التقارير. | 0.743 | 4.12 | %82.4 | مرتفعة جدا | 2 |
| اجمالى العبارات | 0.801 | 4.04 | %80.8 | مرتفعة جدا | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/21) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات التي تقيس ( الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في القطاع المصرفي موضع الدراسة) بمستوى موافقة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.04) وبانحراف معياري (0.801) وأهمية نسبية (80.8)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة(تساهم لجنة المراجعة في ضبط جودة المراجعة الداخلية في المصارف) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.21) بانحراف معياري (0.667) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (84.2)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (تركز اللجنة على فحص وتقويم التقارير المالية التحقق من توافر الإيضاحات المتممة لتلك التقارير) بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.789) وبأهمية نسبية (82.4)%

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف) حيث بلغ متوسطها (3.83) وبانحراف معياري (0.872) وأهمية نسبية بلغت (76.6)% .

**البعد الرابع: كفاءة وفاعلية لجان المراجعة**

جدول رقم (4/2/22)

الإحصاء الوصفي لعبارات بعد كفاءة وفاعلية لجان المراجعة

| العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط | الأهمية النسبية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من استقلال مراقب الحسابات. | 0.806 | 4.04 | 80.8% | مرتفعة جدا | 4 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسئول أمام لجنة المراجعة. | 0.954 | 3.82 | %76.4 | مرتفعة | 6 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الداخلي مسئول أمام لجنة المراجعة. | 0.829 | 4.03 | %80.6 | مرتفعة جدا | 5 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من شمول وفعالية نظم الرقابة الداخلية بالمصرف. | 0.736 | 4.12 | %82.4 | مرتفعة جدا | 3 |
| تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من جودة السياسات والمعايير المحاسبية المستخدمة ومن جودة التقرير المالي. | 0.730 | 4.20 | %84.0 | مرتفعة جدا | 2 |
| التأكد من استلام لجنة المراجعة معلومات كاملة يعتمد عليها . | 0.629 | 4.23 | %84.6 | مرتفعة جدا | 1 |
| اجمالى العبارات | 0.780 | 4.07 | %81.4 | مرتفعة جدا | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/22) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن كفاءة وفاعلية لجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات بمستوى موافقة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.07) وبانحراف معياري (0.780) وأهمية نسبية (81.4)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة(التأكد من استلام لجنة المراجعة معلومات كاملة يعتمد عليها) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.23) بانحراف معياري (0.629) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (84.6)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من جودة السياسات والمعايير المحاسبية المستخدمة ومن جودة التقرير المالي) بمتوسط حسابي (4.20) وانحراف معياري (0.730) وبأهمية نسبية (84)%

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسئول أمام لجنة المراجعة) حيث بلغ متوسطها (3.82) وبانحراف معياري (0.954) وأهمية نسبية بلغت (76.4)% .

**البعد الخامس: تقرير لجان المراجعة**

جدول رقم (4/2/23)

الإحصاء الوصفي لعبارات بعد تقرير لجان المراجعة

| العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط | الأهمية النسبية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| يتم عرض تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية المفصح عنها للمصرف. | 0.852 | 4.05 | %81.0 | مرتفعة جدا | 2 |
| يشير في تقرير لجنة المراجعة عن أداء المراجعين الداخليين والخارجيين. | 0.792 | 3.99 | %79.8 | مرتفعة | 5 |
| يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها. | 0.740 | 4.13 | %82.6 | مرتفعة جدا | 1 |
| يهتم تقرير لجنة المراجعة بالموضوعات ذات الاهتمام بمجلس الإدارة والمتعلقة بالقوائم المالية والمحاسبية والمراجعة. | 0.779 | 4.07 | %81.4 | مرتفعة جدا | 4 |
| يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة في المصرف. | 0.837 | 3.93 | %78.6 | مرتفعة | 6 |
| يهتم تقرير لجنة المراجعة بمدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسئولياتها. | 0.787 | 4.00 | %80.0 | مرتفعة جدا | 3 |
| اجمالى العبارات | 0.797 | 4.03 | %80.6 | مرتفعة جدا | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/23) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن تقرير لجان المراجعة يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات بمستوى موافقة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.03) وبانحراف معياري (0.797) وأهمية نسبية (80.6)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة(يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.13) بانحراف معياري (0.740) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (82.6)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (يتم عرض تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية المفصح عنها للمصرف) بمتوسط حسابي (4.05) وانحراف معياري (0.852) وبأهمية نسبية (81)%

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة في المصرف) حيث بلغ متوسطها (3.93) وبانحراف معياري (0.837) وأهمية نسبية بلغت (78.6)% .

**المحور الثاني: السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف**

جدول رقم (4/2/24)

الإحصاء الوصفي لعبارات محور السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف

| العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط | الأهمية النسبية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| هنالك ثبات نسبي في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف في تقييم المخزون والإهلاك. | 0.667 | 4.06 | %81.2 | مرتفعة جدا | 2 |
| يتم الإفصاح عن أسباب العدول عن السياسة المحاسبية المتبعة في المصرف سياسة أخرى. | 0.775 | 3.86 | %77.2 | مرتفعة | 8 |
| يقوم المصرف بدارسة أثر التغيرات في السياسات والإجراءات المحاسبية قبل التغيير. | 0.754 | 3.87 | %77.4 | مرتفعة | 7 |
| يشارك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية. | 0.958 | 3.62 | %72.4 | مرتفعة | 9 |
| 5/ يسترشد المصرف بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية. | 0.756 | 4.03 | %80.6 | مرتفعة جدا | 4 |
| توجد بالمصرف لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة. | 0.868 | 3.88 | %77.6 | مرتفعة | 6 |
| يتم اختيار السياسات البديلة التي تتوافق مع المعايير المحاسبية وتهدف إلى تحقيق أهداف المصرف. | 0.787 | 3.91 | %78.2 | مرتفعة | 5 |
| يلتزم المصرف بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة. | 0.717 | 4.07 | %81.4 | مرتفعة جدا | 1 |
| يلتزم المصرف بالقرارات المهنية التي توجه بالثبات على | 0.723 | 4.05 | %81.0 | مرتفعة جدا | 3 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| استخدام سياسات محاسبية معينة. | | | | | |
| اجمالي العبارات | 0.778 | 3.93 | %78.6 | مرتفعة | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/2/24) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن السياسات المحاسبية المستخدمة في المصارف يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات بمستوى موافقة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (3.93) وبانحراف معياري (0.778) وأهمية نسبية (78.6)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة(يلتزم المصرف بقرارات الجمعية العمومية الخاصة باستخدام سياسات محاسبية معينة) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.07) بانحراف معياري (0.717) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (81.4)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (هنالك ثبات نسبي في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف في تقييم المخزون والإهلاك) بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.667) وبأهمية نسبية (81.2)%

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (يشارك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية) حيث بلغ متوسطها (3.62) وبانحراف معياري (0.958) وأهمية نسبية بلغت (72.4)% .

**المحور الثالث: شفافية التقارير المالية المصرفية**

جدول رقم (4/2/25)

الإحصاء الوصفي لعبارات محور شفافية التقارير المالية المصرفية

| العبارات | الانحراف المعياري | المتوسط | الأهمية النسبية | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|
| هنالك إفصاح عن التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية للمصرف. | 0.683 | 4.19 | 83.8% | مرتفعة جدا | 1 |
| هنالك إفصاح عن الخطط المستقبلية للمصرف (التخطيط المالي). | 0.800 | 3.95 | %79.0 | مرتفعة | 8 |
| يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي قوائم المصرف. | 0.711 | 4.08 | %81.6 | مرتفعة جدا | 4 |
| يُفصح عن تقرير لجان المراجعة ضمن التقارير المالية. | 0.799 | 3.89 | %77.8 | مرتفعة | 9 |
| 5/ يتضمن تقرير مجلس الإدارة مدة الارتباط ومكافئات واجتماعات وحقوق أعضاء المجلس. | 0.630 | 4.12 | %82.4 | مرتفعة جدا | 3 |
| يتم إدراج التقارير المالية للمصرف في سوق المال في الوقت المحدد من قبل هيئة السوق. | 0.919 | 3.77 | %75.4 | مرتفعة | 10 |
| يتم نشر التقارير المالية على موقع المصرف الكترونيا. | 0.812 | 4.08 | %81.6 | مرتفعة جدا | 5 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| يستطيع متعاملي المصرف الحصول على تقارير المالية في الوقت الذي يحتاجونها فيه. | 0.631 | 4.14 | %82.8 | مرتفعة جدا | 2 |
| يتم الإفصاح عن التقارير ربع السنوية بصورة مفصلة ثم التقرير النهائي. | 0.734 | 4.06 | %81.2 | مرتفعة جدا | 6 |
| يفصح في التقارير المالية عن مدة تعاقد المراجع والمعلومات المرتبطة به. | 0.790 | 3.95 | %79.0 | مرتفعة | 7 |
| اجمالى العبارات | 0.750 | 4.02 | %80.4 | مرتفعة جدا | |

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائى 2016

يتضح من الجدول رقم (4/2/25) ما يلي:

1/ أن جميع العبارات التي تعبر عن شفافية التقارير المالية المصرفية يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع العبارات بمستوى موافقة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (4.02) وبانحراف معياري (0.750) وأهمية نسبية (80.4)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة(هنالك إفصاح عن التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية للمصرف) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.19) بانحراف معياري (0.683) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (83.8)%. تليها في المرتبة الثانية العبارة (يستطيع متعاملي المصرف الحصول على تقارير المالية في الوقت الذي يحتاجونها فيه) بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.631) وبأهمية نسبية (82.8)%

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (يتم إدراج التقارير المالية للمصرف في سوق المال في الوقت المحدد من قبل هيئة السوق) حيث بلغ متوسطها (3.77) وبانحراف معياري (0.919) وأهمية نسبية بلغت (75.4)% .

## المبحث الثالث

## اختبار فرضيات الدراسة

الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (السياسات المحاسبية) والمتغير المستقل ويمثله ( خصائص لجان المراجعة) وذلك على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع السياسات المحاسبية والمتغير المستقل مهام لجان المراجعة وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/1)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين لمهام لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

| الفرضية الفرعية الأولى | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين مهام لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 0.21 | 3.82 | 0.000 | قبول وجود تأثير |
| معامل الارتباط R | 0.32 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.10 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/1)، أن هنالك أثر ايجابي لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

1. بلغت قيمة معامل الارتباط (0.32) وتدل هذه القيمة على وجود أثر للإطار العام للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.21) وهذه القيمة الموجبة تدل على أثر ايجابي لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.
2. أن مهام لجان المراجعة تؤثر في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بنسبة

(10%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.10) وتؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (90%).

3. وجود علاقة أثر لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين مهام لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية (3.82) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

**بناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .**

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية . ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة ( السياسات المحاسبية) والمتغير المستقل ويمثله (استقلالية لجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/2)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استقلالية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

| الفرضية الفرعية الثانية | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 0.75 | 8.46 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.60 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.36 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/2):

1/هنالك أثر إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.60) وتدل هذه القيمة على وجود أثر لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.75) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

2. أن استقلالية لجان المراجعة تؤثر في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بنسبة (36%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.36) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (64%).

3. وجود أثر لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية (8.46) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.

**وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية .**

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة ( السياسات المحاسبية) والمتغير المستقل ويمثله (الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/3)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة والسياسات المحاسبية

| الفرضية الفرعية الثالثة | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 0.74 | 9.02 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.62 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.40 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/3):

1/هنالك أثر إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.62) وتدل هذه القيمة على وجود أثر للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.74) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

2. أن الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة تؤثر في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بنسبة (40%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.40) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (60%).

3. وجود علاقة أثر للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية (9.02) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

**وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.**

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة ( السياسات المحاسبية) والمتغير المستقل ويمثله (كفاءة وفاعلية لجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/4)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

| الفرضية الفرعية الرابعة | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 0.73 | 9.14 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.63 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.41 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/4):

1/هنالك أثر إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.63) وتدل هذه القيمة على وجود أثر لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.73) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

2. أن كفاءة وفاعلية لجان المراجعة تؤثر في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بنسبة (41%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.41) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (59%).

3. وجود علاقة أثر لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات

المحاسبية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية (9.14) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

**وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.**

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية, ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة ( السياسات المحاسبية) والمتغير المستقل ويمثله (تقرير لجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/5)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين تقرير لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

| الفرضية الفرعية الثانية | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين تقرير لجان المراجعة والسياسات المحاسبية | 0.65 | 7.64 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.56 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.31 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/5):

1/هنالك أثر إيجابي لتقرير لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.56) وتدل هذه القيمة على وجود أثر للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.65) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي لتقرير لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.

2. أن تقرير لجان المراجعة تؤثر في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بنسبة (31%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.31) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (69%).

3. وجود علاقة أثر ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين تقرير لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية (7.64) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تقرير لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

**وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية.**

وفيما يلي ملخص لفرضية الدراسة الرئيسية الأولى (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية):

جدول رقم (4/3/6)

ملخص لنتائج فرضية الدراسة الرئيسية

| الفروض الفرعية | معامل الارتباط | معامل الانحدارB | اختبار (T) | المعنوية | نتيجة العلاقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهام لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية | 0.32 | 0.21 | 3.82 | 0.000 | قبول | 5 |
| 2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية | 0.60 | 0.75 | 8.46 | 0.000 | قبول | 3 |
| 3/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية | 0.62 | 0.74 | 9.02 | 0.000 | قبول | 2 |
| 4/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية | 0.63 | 0.73 | 9.14 | 0.000 | قبول | 1 |
| 5/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقرير لجان | 0.56 | 0.65 | 7.64 | 0.000 | قبول | 4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المراجعة والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية | | | | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول (4/3/6):

1/ قبول وجود أثر لخصائص لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية مما يجعلنا قبول الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة والتي نصت (هناك أثر ذو دلالة إحصائية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية) .

2/ جاء ُبعد (كفاءة وفاعلية لجان المراجعة) في المرتبة الأولى من حيث الأثر في الحد من التلاعب بالسياسات المالية يليها ُبعد (الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة) في المرتبة الثانية ثم ُبعد (استقلالية لجان المراجعة ) في المرتبة الثالثة وأخيرا" ُبعد(مهام لجان المراجعة).

**الفرض الرئيسي الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية** ,وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية .
3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.
4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.
5. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية .

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (شفافية التقارير المالية المصرفية) والمتغير المستقل ويمثله ( خصائص لجان المراجعة) وذلك على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط

والذي يقيس الأثر بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (شفافية التقارير المالية المصرفية) والمتغير المستقل ويمثله (مهام لجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/7)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين مهام لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية

| الفرضية الفرعية الأولى | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين مهام لجان المراجعة وشفافية التقارير المالية المصرفية | 0.24 | 3.90 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.33 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.11 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/7):

1/هنالك أثر إيجابي لمهام لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.33) وتدل هذه القيمة على وجود أثر لمهام لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.24) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي بين مهام لجان المراجعة وتحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية.

2. أن مهام لجان المراجعة تؤثر في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (11%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.11) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (89%).

3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين مهام لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية (3.90) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

**وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.**

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية, ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (شفافية التقارير المالية المصرفية ) والمتغير المستقل ويمثله (استقلالية لجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/8)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استقلالية لجان المراجعة وتحقيق شفافية التقارير المالية.

| الفرضية الفرعية الثانية | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.86 | 8.84 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.62 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.38 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/8):

1/هنالك أثر إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.62) وتدل هذه القيمة على وجود أثر لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.86) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية.

2. أن استقلالية لجان المراجعة تؤثر في شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (38%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.38) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (62%).

3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين استقلالية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية (8.84) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة وتحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية.

**وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية .**

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (شفافية التقارير المالية المصرفية ) والمتغير المستقل ويمثله (الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/9)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الخبرة المالية شفافية التقارير المالية المصرفية

| الفرضية الفرعية الثالثة | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.74 | 7.40 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.55 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.30 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/9):

1/هنالك أثر إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.55) وتدل هذه القيمة على وجود أثر للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.74) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية.

2. أن الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة تؤثر في شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (30%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.30) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (70%).

3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية (7.40) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية.

**وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.**

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية, ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (شفافية التقارير المالية المصرفية ) والمتغير المستقل ويمثله (كفاءة وفاعلية لجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/10)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة والسياسات المحاسبية

| الفرضية الفرعية الرابعة | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.71 | 7.27 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.54 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.29 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/10):

1/هنالك أثر إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.54) وتدل هذه القيمة على وجود أثر لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.71) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية.

2. أن كفاءة وفاعلية لجان المراجعة تؤثر في شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (29%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.29) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (71%).

3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية (7.27) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

**وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.**

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية, ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (شفافية التقارير المالية المصرفية ) والمتغير المستقل ويمثله (تقرير لجان المراجعة) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/11)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استقلالية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية

| الفرضية الفرعية الخامسة | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين تقرير لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.79 | 8.69 | 0.000 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.61 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.37 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/11):

1/هنالك أثر إيجابي لتقرير لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.61) وتدل هذه القيمة على وجود أثر لتقرير لجان المراجعة وتحيق شفافية التقارير المالية المصرفية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.79) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي بين تقرير لجان المراجعة وتحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية.

2. أن تقرير لجان المراجعة يؤثر في شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (37%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.37) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (63%).

3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تقرير لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين تقرير لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية (8.69) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.

**وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.**

وفيما يلي ملخص لفرضية الدراسة الرئيسية الثانية (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية)

جدول رقم (4/3/12)

ملخص لنتائج فرضية الدراسة الرئيسية

| الفروض الفرعية | معامل الارتباط | معامل الانحدارB | اختبار (T) | المعنوية | نتيجة العلاقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.33 | 0.24 | 3.90 | 0.000 | قبول | 5 |
| يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.62 | 0.86 | 8.84 | 0.000 | قبول | 1 |
| يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.55 | 0.74 | 7.40 | 0.000 | قبول | 3 |
| يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.54 | 0.71 | 7.27 | 0.000 | قبول | 4 |
| يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجان المراجعة و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.61 | 0.79 | 8.69 | 0.000 | قبول | 2 |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول (4/3/12)

1/ قبول وجود أثر بين كل أبعاد( لجان المراجعة) و شفافية التقارير المالية المصرفية مما يجعلنا قبول الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة والتي نصت (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية) .

2/ جاء ُبعد (استقلالية لجان المراجعة) في المرتبة الأولى من حيث الأثر في شفافية التقارير المالية المصرفية يليها ُبعد (تقرير لجان المراجعة) ثم ُبعد (الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة ) وأخيرا" ُبعد(مهام لجان المراجعة)

الفرض الرئيسي الثالث:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للسياسات المحاسبية في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية, ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والذي يقيس العلاقة بين المتغير التابع ويمثله في الدراسة (شفافية التقارير المالية المصرفية ) والمتغير المستقل ويمثله (السياسات المحاسبية) وفيما يلي جدول يوضح نتائج التحليل:

جدول رقم (4/3/13)

نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين السياسات المحاسبية شفافية التقارير المالية المصرفية

| الفرضية الثالثة | معامل الانحدار (B) | قيمةT | مستوى المعنوية | نتيجة العلاقة |
|---|---|---|---|---|
| العلاقة بين السياسات والمحاسبية و شفافية التقارير المالية المصرفية | 0.64 | 2.47 | 0.043 | قبول وجود علاقة |
| معامل الارتباط R | 0.68 | | | |
| معامل التحديد (R2) | 0.48 | | | |

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2016م.

يتضح من الجدول رقم (4/3/13):

1/هنالك أثر إيجابي بين السياسات المحاسبية والشفافية في التقارير المالية المصرفية ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.68) وتدل هذه القيمة على وجود أثر للسياسات المالية في تحقيق الشفافية في التقارير المالية والحد من التلاعب في السياسات المحاسبية. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.64) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي بين السياسات المحاسبية و شفافية التقارير المالية المصرفية.

2. أن السياسات المحاسبية تؤثر في شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (48%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.48) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (52%).

3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات المحاسبية في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل العلاقة بين السياسات المحاسبية و شفافية التقارير المالية المصرفية (2.43) بمستوى دلالة معنوية (0.043) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين السياسات المالية و شفافية التقارير المالية المصرفية.

**وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للسياسات المحاسبية في تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية.**

**الخاتمة**

**تشتمل على:**

**أولاً ، نتائج الدراسة**

**ثانياً، توصيات الدراسة**

**أولاً ، نتائج الدراسة**

من خلال الإحصاء الوصفي واختبار فرضيات الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. يوجد تأثير ايجابي لمهام لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.32) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.21) وتفسر على أن مهام لجان المراجعة يؤثر في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية بنسبة (10%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.10)، بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (90%)

2. يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.60) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.75) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بنسبة (36%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.36) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (64%)، وتتفق مع دراسة نصر طه عرفه وآخرون، 2013م، ودراسة عمرو عبد الحكيم يس، 2011م, أن التزام لجنة المراجعة بمعايير الاستقلال يزيد من جودة أدائها مما يسهم في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.

3. يوجد تأثير إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.62) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.74) وتفسر على أن الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة تؤثر في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية بنسبة (40%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.40) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (60%)، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة د.خالد حسين2009م، دراسة , ياسر السيد كساب، 2012م, إن الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة أحد محددات فعالية لجنة المراجعة.

4. يوجد تأثير إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.63) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.73) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية بنسبة (41%) حيث بلغت

قيمة معامل التحديد (0.41) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (59%). وتتفق مع دراسة جابر عبد الرحمن جابر ذكي ,2010م , دراسة عمر السر الحسن، وإسماعيل محمد أحمد، 2015م، حيث ركزت هذه الدراسات على إبراز أهمية كفاء لجان المراجعة وربطها بجودة الأداء.

5. يوجد تأثير إيجابي لتقرير لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.56) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.65)، وتفسر على أن تقرير لجان المراجعة يؤثر في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية بنسبة (31%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.31) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (69%).

**النتائج من 1-5 تؤكد صحة الفرض الأول الذي ينص على انه يوجد تأثير للجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية في المصارف التجارية، وكانت عبارة تهتم لجنة المراجعة بمراجعة تطوير السياسات التي يتبعها المصرف في تحقيق أهدافه في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.49) بانحراف معياري (0.451) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (89.8)%.**

6. يوجد تأثير إيجابي لمهام لجان المراجعة في تحيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.33) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.24) وتفسر على أن مهام المراجعة تؤثر في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (11%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.11) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (89%).

7. يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.62) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.86) وهذه القيمة الموجبة تدل على وجود أثر إيجابي لاستقلالية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (38%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.38) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (62%).

8. يوجد تأثير إيجابي للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.55) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.74) وتفسر على أن الخبر المالية والمحاسبية للحان المراجعة تؤثر في تحقيق شفافية

التقارير المالية المصرفية بنسبة (30%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.30) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (70%).

9. يوجد تأثير إيجابي لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.54) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.71) وتفسر على أن كفاءة وفاعلية لجان المراجعة تؤثر في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (29%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.29) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (71%).

10. يوجد تأثير إيجابي لتقرير لجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.61) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.79) وتفسر على أن تقرير لجان المراجعة يؤثر في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (37%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.37) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (63%).

**النتائج من 6-10 تؤكد صحة الفرض الثاني الذي ينص على انه يوجد تأثير للجان المراجعة في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية وتتفق هذه النتائج مع دراسة أيمن عبده لبيب,2011م , ودراسة، عائدة عثمان عبد الله, 2011م, ودراسة عمر السر الحسن , 2015م إن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة الموثوقية ومصداقية التقارير المالية مما يضمن شفافيتها.**

11. يوجد تأثير إيجابي بين السياسات المحاسبية في الشفافية في التقارير المالية المصرفية. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.68) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.64) وتفسر على أن الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية يؤثر في تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية بنسبة (48%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.48) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (52%). **وهذا يؤكد صحة الفرض الثالث الذي نص على أنه يوجد تأثير للسياسات المحاسبية في تحقيق الشفافية في التقارير المالية المصرفية. وكانت عبارة هنالك إفصاح عن التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية للمصرف في المرتبة الأولى في محور السياسات حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.19) بانحراف معياري (0.683) بأهمية نسبية مرتفعة بلغت (83.8)%.**

**ثانياً، التوصيات:**

**بعد نتائج الدراسة الميدانية يوصي الباحث بما يلي:**

1. ضرورة التكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائص تلك اللجان الواجب توافرها في أعضائها.
2. العمل على إصدار تشريعات وقوانين أكثر تنظيماً للمهنة يعمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية.
3. ضرورة أن تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي للمصرف وتحديد أتعابه والتوصية بعزله.
4. الاهتمام بطرق اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة
5. ضرورة أن تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتناسب مع ظروف المصرف.
6. ضرورة أن يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة في المصرف.
7. الحرص على مشاركة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية.
8. أن يتم إدراج التقارير المالية للمصرف بما فيها تقرير لجنة المراجعة في سوق الأوراق المالية في الوقت المحدد من قبل هيئة السوق .
9. العمل على دعم الشفافية في التقارير المالية المنشورة للمصارف من خلال تضمين تقرير لجنة المراجعة بالمصرف وتوضيح خصائصها.
10. يوصي الباحث بإجراء مزيد من الدراسات التي تتناول خصائص لجان المراجعة وتربطها بمتغيرات أخرى مثل:
    أ. دور خصائص لجان المراجعة في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية
    ب. أثر خصائص لجان المراجعة على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية
    ج. أثر مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي والإداري في البنوك التجارية السودانية

# قائمة المراجع

**أولاً: المراجع باللغة العربية:**

**1- الكتب:**


- إبراهيم المنيف ود. سعد أسامة المعمر، حوكمة الشركات، مجلة المدير، 1425هـ، 2004م.
- أحمد الفيومي، أحمد حسين على حسين، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات**، (الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية: 1998م).
- أحمد بسيوني شحاتة، **المحاسبة المالية القياس والاتصال المحاسبي**،(القاهرة:الدار الجامعية، 1992م)
- أحمد رجب عبد العال، **المحاسبة الإدارية والأدوات التحليلية والاتجاهات السلوكية**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية للنشر، 1984م.
- أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية نظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات**،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م) .
- الإمام العلامة أحمد بن محمد المقري، المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للراخص، (بيروت: الدار العلمية، 1411هـ).
- الإمام العلامة بن منظور، لسان العرب، (القاهرة: دار الحديث، المجلد الخامس، 2003م)..
- الإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر، مختار الصحاح، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ).
- ألفين أدنيز، جيمس لبوك، **المراجعة مدخل متكامل- ترجمة محمد عبد القادر**، (الرياض: دار المريخ للنشر،2005م).
- الهادي آدم محمد إبراهيم، **نظرية المحاسبة**، (الخرطوم: د. ن،2007م).
- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المحاسبية المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م).
- جورج دنيال غالي، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة**،(القاهرة: د.ن، 2007م).
- حسين قاضى وآخرون، **مبادئ المحاسبة**،(عمان: دار زهران للنشر، 1997م).
- حكمت أحمد الراوي، "**نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة** "،(الأردن، دار الثقافة: 1999م).
- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008م).

- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009م).
- رضوان حلوة، **النموذج المحاسبي المعاصر**، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2003م) .
- سامي محمد الطوفي، شفافية أعمال الإدارة مدخل رقابي للإصلاح الإداري، القاهرة: دار بني سويف، 2005م
- سامي وهبة متولي، **دراسات متقدمة في المراجعة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م).
- سناء محمد بدران، **"الاتجاهات الحديثة في المراجعة النظرية والتطبيق"**، (بنها: دون تحديد جهة وتاريخ النشر).
- شريف محمد البارودي،**"المعايير المحاسبية المصرية ومنظومة الأداء المحاسبي "**،( بدون ناشر، 2002م) .
- طارق عبد العال حماد، صفوت محمد عبد المنعم، " **معايير وإرشادات المراجعة- معايير تقرير المراجع وأخلاقيات المهنة"(**القاهرة، ن، ت).
- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005م.
- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، شرح معايير المحاسبة الدولية ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية**، الجزء الأول، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2003م).
- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، عرض القوائم المالية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م)،
- طارق عبد العال حماد،**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**،(القاهرة: 2006م) .
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م.
- عبد المنعم علي عوض الله، أساسيات المحاسبة المالية، (القاهرة: دار الثقافة العربية،1999م).
- عبد الوهاب نصر على، **خدمات مراقب الحسابات لسوق المال**،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م
- عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م.
- عبد الوهاب نصر، د. السيد شحاتة، **الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق** المال,( الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).

- عليان الشريف وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، (دار السيرة للنشر، الأردن: 2000م).
- فراغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة**، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2002 م ).
- كمال خليفة أو زيد، النظرية المحاسبية، الإسكندرية، الطبعة الرابعة،1990.
- لطف الله إمام صالح، منظومة سوق المال المصرية، الجهاز المصرفي، سوق الأوراق المالية، صناعة التأمين، القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة العامة للكتاب، 2001
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، (القاهرة: مطابع الأميرية، 1411هـ).
- محمد الأمين تاج الأصفياء حسن البصري، **نظرية المحاسبة** (الخرطوم: منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2008م).
- محمد الفيومي محمد، **المراجعة المتقدمة**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003م).
- محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة، (**الإسكندرية**:دار التعليم**، 2010م).
- محمد شريف توفيق، **مقدمة المحاسبة المالية**، (الزقازيق: شركة الأستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الكمبيوتر،2001م، 2002م).
- محمد محمود عبد ربه محمد، **دراسات في النظرية المحاسبية، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
- محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، (الإسكندرية، الدار الجامعية،2006م).
- محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية: في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، (عمان: دار وائل للنشر، والتوزيع،2004م).
- محمد مطر، **نظرية المحاسبة**، (القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2009م
- محمد نصر الهواري، د. محمد عبد المجيد، د. محمد توفيق، **المشكلات المعاصرة فى المراجعة**،(القاهرة: مكتبة شباب، 1997).
- محمد حامد تمراز، حمدي محمود فادوس،"**مقدمة في القوائم المالية**"،(الطبعة الثانية، جهاز توزيع ونشر الكتاب الجامعي:2002م).
- محمود إبراهيم عبد السلام، **تحليل التقارير المالية**، (الرياض: عمادة شؤون المكتبة – جامعة الملك سعود، 1995م).
- محمود سامي راضي، **المحاسبة المتوسطة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004م).
- منصور أحمد البديوي، ود. شحاته، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**،( الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م).

- منير محمود سالم، **نظم المعلومات والحاسب الإليكتروني**،(القاهرة: مكتبة دار النهضة العربية، 1980م) .

- وليد ناجي الجبالي، محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية**، (عمان:دار حنين، 1996م) .

- وليم توماس، أمرسون هنكي، **دراسات متقدمة في المراجعة**،(الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م).

- يسرى أمين سامي، عبد الحميد أحمد شاهين، وفاء السيد زكي، **دراسات في المحاسبة الدولية**، (السويس: د.ن، 2005م.

- يوسف محمد جربوع، **نظرية المحاسبة**،(عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2001م).

**2- المجلات والدوريات:**

- إحسان بن صالح المعتاز، " **مدي التزام مراجعي الحسابات في المملكة العربية السعودية بقواعد سلوك وآداب المهنة**"، (جامعة بنها , كلية التجارة ,مجلة الدراسات والبحوث التجارية ,المجلد الأول، العدد الثاني 2010م).

- أحمد السيد حمد الله، **تحديد المتغيرات المؤثرة في اختيار السياسات المحاسبية في ظل النظرية الواقعية للمحاسبة: منهج مقترح**، (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد (9)، العدد الحادي عشر،1987م

- أحمد حامد محمود عبد الحكيم، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، (بنها: جامعة بنها، كلية الدراسات التجارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، بحث منشور، 2012م .

- أحمد حامد محمود عبد الحليم، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية- دراسة نظرية ميدانية**، (القاهرة ,جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، 2012م

- أحمد رجب عبد الملك ،**إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشودة ببورصة الأوراق المالية**، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، بحث منشور، 2006 م) .

- أحمد رجب عبد الملك، تحقيق الشفافية المنشورة ببورصة الأوراق المالية،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الخامس عشر، 2006م).

- أحمد سعيد حسانين،"**المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية – رؤية مقترحة لدعم مقدرتها التفسيرية في سوق الأوراق المالية** "،(طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة،المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 2003م).

- أحمد محمد لطفي غريب، **مدخل مقترح لقياس فعالية الإفصاح عن السياسات المحاسبية بالبنوك التجارية**، ( الزقازيق : جامعة الزقازيق، كلية التجارة ببنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، السنة التاسعة عشر، 1999م)

- أحمد محمد محمود إبراهيم، تحليل العوامل المؤثرة على وضع معايير المحاسبة المالية، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة ,رسالة ماجستير غير منشورة، سنة 1996م ).

- أحمد هاني بجيري، إطار مقترح لتنظيم عملية وضبع المعايير المحاسبي في جمهورية مصر العربية، (الزقازيق:جامعة الزقازيق, كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 13، العدد الأول، 1991م).

- أحمد هاني بحيرى، دراسة تحليلية اختيارية لمتطلبات الإستراتيجية الإدارية للخيارات المحاسبية في مصر، (الزقازيق :جامعة الزقازيق: كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، العدد الثاني،1993م.

- السيد السقا محمود، **إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في شركات المساهمة السعودية**، (طنطا ,جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل, التجارة والتمويل، العدد الثاني،1995م.

- الهادي آدم محمد إبراهيم، **تقويم المناهج البحثية التقليدية والمعاصرة في بناء نظرية المحاسبية**،(سوهاج : جامعة سوهاج، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد (22)، العدد الأول، يونيو 2008م.

- أمال محمد محمد عوض،"**دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية** "، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2010م).

- أيمن عبده لبيب، **تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية**،( القاهرة, جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد2, العدد الأول، 2011م).

- بدر حجر المطيري، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة ,جامعة عين شمس،كلية التجارة,المجلة العلمية الاقتصاد والتجارة، المجلد3, العدد الثاني، 2013م.

- بشير عبد العظيم البناء، مقومات وبدائل تنظيم السياسة المحاسبية على المستوى الكلي في الدول النامية، (المنصورة: جامعة المنصورة, كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الأول، 1988م ).

- تامر محمد إبراهيم،" **فعالية تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الأمريكية في تطوير النظام المحاسبي الحكومي بجمهورية مصر العربية**"،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2012م)

- توفيق عبد المحسن الخيال،"**الإفصاح الاختياري ودوره في ترشيد القرارات الاستثمارية في السوق المالي السعودي** "،(القاهرة : جامعة عين شمس, كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، 2009م).

- ثناء عطية فراج، وآخرون، **دراسة تحليلية لأهمية لجان المراجعة واختصاصاتها والدوافع الاختيارية لتكوينها من قبل الشركات المساهمة، دراسة استطلاعية في سوق الأعمال المصري،** (القاهرة: مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، العدد الأول والثاني، )1996.

- جودة عبد الروؤف زغلول، استخدام مقاييس الأداء المتوازن في بناء نظام لقياس الأداء الإستراتيجي في بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2003م.

- جورج دانيال غالي، **دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية**،( القاهرة , جامعة عين شمس، كلية التجارة)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو، 1998م.

- حاتم عبد الوهاب محمد الشامي، **دراسة تحليلية لأهمية لجان المراجع وسلطاتها والدوافع الاختيارية لتكوينها من قبل شركات المساهمة،** (طنطا ,جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثاني، 25 مايو 2000م.

- خالد الخطيب، "**الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة**"،(مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002م) .

- خالد أمين عبد الله،"**الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية** "،(مجلة المحاسب القانوني العربي، الأردن، العدد الثاني والتسعون، 1995)

- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية،** (عمان: دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008م).

- خالد حسين أحمد، **العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية،** (القاهرة: جامعة عين شمس، مجلة الفكر المحاسبي،قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد2 ,العدد الأول، 2009م ).

- زكريا محمد الصادق، تطور بحث المحاسبة المالية بعلاقتها بمناهج البحث العلمي (طنطا:جامعة طنطا, كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل، العدد الأول، 1989).

- زكريا محمد الصادق، محددات صنع القرار المحاسبي، (طنطا: جامعة طنطا, كلية التجارة، مجلة

التجارة والتمويل، العدد الأول، 1991م.

- زينب أبو العلا، الوعي أم الشفافية؟ تدفق المعلومات يصنع البورصة الناضجة، مجلة البورصة المصرية ، العدد 17، أغسطس 2000م.

- سالم بن عبد الله العتيبي، **جودة المراجعة كإحدى دعائم آليات الحوكمة**،(القاهرة : جامعة عين شمس،

كلية التجارة،مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، ديسمبر 2009م ).

- سامح محمد رضا، رياض أحمد، **دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية**، (عمان: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الأول، 2011م).

- سامي محمد أحمد غنيمي، **إطار مقترح لدور الشفافية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في منظمات الأعمال**،( بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، المجلد الثاني، بحث منشور، 2011م).

- سامي وهبة متولي، **لجنة المراجعة ودورها في زيادة عملية عمل المراجعين ودعم استقلالهم**، (القاهرة, جامعة عين شمس , كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 1992م ).

- شريف محمد البارودي، تنشيط حركة سوق الأوراق المالية في مصر من خلال تطوير السياسات المحاسبية،(القاهرة :جامعة عين شمس, كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، 1992م).

- صادق حامد مصطفى، تقييم النظرية الإيجابية في صياغة معايير المحاسبة المالية من زاوية نظرية الوكالة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتمويل، العدد 31، 1991م).

- صالح سليمان عيد، "**إطار محاسبي لقياس وتقويم الأداء الحكومي**"،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 1991م ).

- صلاح حسن على،"**مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية** "،(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة،مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2011م) .

- عادل ممدوح غريب، **تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات، (حلوان: جامعة حلوان**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية المجلد27، العدد الرابع، 2013م)

- عاطف محمد أحمد، **دراسة اختيارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية التدقيق للحسابات في الأردن**،( القاهرة,جامعة القاهرة، كلية التجارة ,مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول،2003م)،.

- عبد الرحمن عبد الفتاح محمد،"**مدخل مقترح التطوير وزيادة جودة التقارير المالية في ظل التوجه نحو الاقتصاد المعرفي** "،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة،مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثامن والسبعون، 2011م)،

- عبد الله المنيف، وعبد الرحمن , إبراهيم الحميد، **لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها - دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية**، (جدة:جامعة الملك عبد العزيز ،كلية الاقتصاد, مجلة الاقتصاد والإدارة، مجلد (11)،العدد الثاني، 1998م ).

- عبد المطلب السرطاوي و آخرون، **أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح**، (فلسطين: جامعة النجاح للعلوم الإنسانية، مجلة جامعة النجاح للعلوم المجلد 27، العدد الرابع، 2013م) .

- عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات ,** (القاهرة ,جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية,جامعة القاهرة، العدد الثاني، يوليو 2003م.

- عبيد بن سعيد المطيري، تطبيق **الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية**، (الكويت ,جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، المجلد 10 العدد الثالث، 2003م.

- عبيد سعد المطيري، **تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية**،(الكويت ,جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد الثالث، 2003م ).

- عثمان محمد يسين فراج، **البرمجة الخطية كأداة لتطوير مدخل المحاسبة بالوكالة في الوحدات الإقتصادية**،(أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد (8)، العدد الثاني، ديسمبر 1994م)

- عزة حلمي محمود شلبي، **المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية في الحد منها**، (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية،، العدد الثاني، المجلد الأول, بحث منشور،2012م).

- عصافت سيد أحمد،"**دور المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية**"،(القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة،مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، 2002م)

- عفاف اسحق أبو ذر، **تأثير دور لجان التدقيق في ادراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، (مصر: المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد35، العدد الثالث، 2011م.

- على عبد الله الزعبي، حسن محمود الشطناوي، " **تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية**"،(القصيم: جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة،مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، 2012م) .

- عمر السر الحسن , **دراسة تحليلية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات وتحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف** , (مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد37، العدد الثاني ،2015م).

- عمر السر الحسن، وإسماعيل محمد أحمد، بعنوان**: "دراسة تحليلية للعلاقة بين لجان المراجعة والحد من فجوة التوقعات في المراجعة ببيئة الأعمال السودانية**، (المجلة المصرية التطبيقية بالشرقية، المجلد 30، العدد الثامن، بحث منشور, 2015م ).

- غازي أبو قاعود، **إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال**، (القاهرة: مجلة النهضة، المجلد 12، العدد الثاني، بحث منشور، 2011م).

- فواز سفير القثامي، توفيق عبد المحسن الخيال، **إدارة الارباح في شركات المساهمة السعودية "دراسة تطبيقية"**، (الإسكندرية : جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (47)، العدد الأول،، يناير 2010م).

- كمال الدين مصطفي الدهراوي، نموذج لحوافز المديرين لتشجيع الإفصاح المحاسبي الاختياري،(الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 24، العدد الأول، 1987م).

- لطيف زيود، حسان قيطيم،"**دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار**"،(مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الأول . 2007م)

- ماهر محمود رسلان، **العوامل المؤثرة في بناء السياسة المحاسبية**، (طنطا :جامعة طنطا، كلية التجارة ،مجلة التجارة والتمويل،، العدد الأول، 1992).

- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **تطوير ا لقياس المتوازن للأداء كمدخل لقياس الشفافية في التقارير المالية المنشورة بمنشآت الأعمال المصرية، (**بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، المجلد الأول، بحث منشور، 2011 م) .

- مجدي مليجي عبد الحكيم، د. علاء محمد ملو العين، **أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات,** (القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، 2014م).

- مدثر طه أبو الخير،"**أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية**"، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة،المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد الثاني: 2007م)

- محمد أحمد إبراهيم خليل، **تطوير لجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسة إدارة الأرباح بمنظمات الأعمال المصرية،** (بنها: جامعة بنها، كلية الدراسات التجارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثاني، العدد الأول، بحث منشور, 2012م) .

- محمد احمد إبراهيم خليل، **مدخل مقترح لقياس الشفافية بمنظمات الأعمال المصرية،** (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، بحث منشور، 2008م).

- محمد أحمد خليل،"**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية**"،(الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة،مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، 2005م) .

- محمد الرملي أحمد، **دور لجنة المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية،** (سوهاج : جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة بسوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ديسمبر،2001م)

- محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية،** (طنطا , جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل العدد الثاني، 1995م ).

- محمد الفيومي محمد، **دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية،** (طنطا ,جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة التجارة والتمويل,العدد الأول، 1994م.

- محمد حسن سويلم،"**رد فعل سوق الأوراق المالية للمعلومات المحاسبية عن ربحية المنشأة**"،(الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث العلمية والتجارية،العدد الأول، 2002م)

- محمد حسني عبد الجليل صبحي، **دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية،** (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، بحث منشور، العدد1، 2002م.

- محمد حسين محمد حسن، **المدخل الواقعي في تفسير دوافع الإدارة نحو اختيار سياسة محاسبية عن نفقات الصيانة التي تتبناها الشركات العاملة في نشاط البترول،**(حلوان : جامعة

حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة العاشرة، العدد الثاني 1996م).

- محمد سليم وهبة،"**البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية** "،(مجلة المحاسب المجاز، بيروت، الفصل الثالث، العدد الثالث والعشرون، 2005م).

- محمد صالح هاشم، **الصعوبات التي تحد من قيام لجنة المراجعة بدورها تجاه الأطراف المختلفة ببيئة الأعمال المعاصرة في ضوء الإصدارات المهنية الدولية وقواعد حوكمة الشركات المصرية**، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة, مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 76، 2010م.

- محمد عبد الحميد طاحون، **التغييرات الاختيارية في الطرق المحاسبية: دوافعها ومداخل معالجتها**،(المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية ,المجلد (22)، العدد الثاني، 1998م)

- محمد ناصر أبو ليلة، البورصة والتطور، مجلة البورصة المصرية، ملحق مع مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 111، يونيو 1999م، ص31.

- محمد وداد الأرضي،"**دور نموذج تحسين تقارير الأعمال في زيادة جودة التقارير المالية**"،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد السابع والأربعون، 2009م) .

- مدثر طه أبو الخير،"**أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية**"، (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة،المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد الثاني: 2007م)

- نجاتي إبراهيم عبد العليم، **نظرية الوكالة ودورها في تطوير نماذج الرقابة على الأداء**،(القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة، فرع بني سويف، مجلة العلوم الإدارية، المجلد (1)، العدد الأول، يناير 1991م.

- نجلاء إبراهيم يحيى عبد الرحمن، **انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية**،، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول، إبريل 2013م ).

- نصر طه عرفه، د. مجدي مليجي عبد الحكيم، **أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الافصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية**، (الرياض: معهد الإدارة، دورية الإدارة العامة، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول،2013م).

- هشام حسن عواد المليجي،"**إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وأثرها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر**"،(بنها: جامعة بنها، كلية التجارة،مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 2006م) .

- هشام فاروق الأبياري،"**نحو إطار مقترح للشفافية في القوائم المالية**"،(طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة،المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد الأول، العدد الثاني، 2009م)

- هولى ج جريجورى وجيسون ر. ليلين، **دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات – الفصل الثالث عشر – حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ,** (واشنطن: غرفة التجارة الأمريكية **–** مركز المشروعات الدولية الخاصة،2003م .

- هولي جي. جريجوري وجيسون، ليليين، دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركة، **عن كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين** ترجمة سمير كريم، (واشنطن DC، مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة الأمريكية، القاهرة:- ط3،2003م ).

- وابل بن على الوابل، محددات وفعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، دراسة ميدانية) مجلة التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، دراسة ميدانية) مارس 1996م.

- وابل بن علي الوابل، **محددات فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية،** (الإسكندرية :جامعة الإسكندرية، كلية التجارة,مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، 1996م ).

- ياسر السيد كساب، **مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمحددات فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية،**(طنطا: جامعة طنطا, جامعة طنطا، كلية التجارة, مجلة التجارة والتمويل، العدد الرابع، 2012م.

- ياسر كمال السيد،"**تقييم المداخل المبنية على القيمة كمحاولة لتطوير التقارير المالية**"،( حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية،العدد الثالث، 2011م)

- ياسر محمد سمرة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية،** (الكويت: المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد21، عدد2، مايو 2014م).

**3- الرسائل العلمية:**

- إبتسام محمد صالح عبد الرحمن**, أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية**( الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ,غير منشورة , 2015م ).

- إبراهيم علي سبيل علي، **أثر استخدام المدخل المعياري والمدخل الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي، "دراسة تحليلية تطبيقية"**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2006م).

- إحسان صالح المعتاز، **العوامل المؤثرة في اختيار وتغيير المراجع في الشركات المساهمة السعودية**، (جدة:جامعة الملك عبد العزيز،كلية الاقتصاد, قسم المحاسبة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 1999م ).

- أحمد محمد محمود إبراهيم، تحليل العوامل المؤثرة على وضع معايير المحاسبة المالية، (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة ,رسالة ماجستير غير منشورة، سنة 1996م ).

- إسماعيل محمد أحمد شبو،"**تقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية** "،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).

- إلهام محمد أحمد على سحول، "**تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية** "، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.

- أمل صلاح دردير، **التحليل المحاسبي لمحددات اختيار السياسة المحاسبية المناسبة لمعالجة تكاليف البحث والاستكشاف في شركات البترول**، ( القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة.

- آمنة عثمان فضل صالح، **أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية على القوائم المالية المنشورة في القطاع المصرفي**، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2006م)

- ثناء عطية فراج محمد، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1991م).

- جابر عبد الرحمن جابر ذكي، **تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحسين جودة التقارير المالية**، (القاهرة :جامعة القاهرة، كلية التجارة , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2010 م) .

- جميل حسن محمد النجار،"**متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة**"، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية التجارة،رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م.

- حسن الطيب عبد الله خالد , **فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المنشورة** , ( الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , رسالة دكتورة في المحاسبة والتمويل ,غير منشورة , 2010م )

- حسياني عبد الحميد،"**أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات**"،(الجزائر: جامعة الجزائر، كلية التجارة،رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

- حسين عبد الكريم مصطفى محمد، **أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتائج أعمال الشركات التجارية، دراسة حالة: "صندوق الدواء الدائري، ولاية الخرطوم"**،( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م).

- حنان حسن علي أبو جاد الله، **دراسة تحليلية لمنهجية إصدار معايير المحاسبة المصرية في أثرها على السياسات المحاسبية المستخدمة في البيئة المصرية،** (المنصورة : جامعة المنصورة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة 2004م).

- خالد صبحي حبيب، " **مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية** "،(غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.

- سيد محمد سيد مصطفى، **دور معايير المحاسبة المصرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية**،(حلوان :جامعة حلوان, كلية التجارة وإدارة الأعمال , رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2009م).

- شرين عاطف سيد محمد، **تطوير القياس المحاسبي للأداء في ضوء العلاقات الوكالية**،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2002م.

- صالح حامد محمد علي، **أثر نماذج القياس على جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الإستثمار في الأوراق المالية**، ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م ).

- صفاء محمود السيد، **مدخل اتخاذ القرارات كأداة لتطوير الاتجاه الإيجابي في مجال التنظير المحاسبي**،(أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة بسوهاج، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 1994م).

- عادل عاشور، "**اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية**"، (جامعة عمار ثليجي بالأغواط،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006م) .

- عائدة عثمان عبد الله، **جودة المراجعة ودورها في رفع كفاءة وفاعلية الحوكمة من منظور لجان المراجعة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان**،( الخرطوم:جامعة النيلين- كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة ،2011م).

- عباس مصطفى مدني، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني وأثرها في إعداد وقراءة التقارير والقوائم المالية، "دراسة تطبيقية"**،الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م ).

- عبد الرحمن خليل عادل عثمان، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جود التقارير المالية،** (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، بحث دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشور، 2013م).

- عبد الرحمن يوسف الخليفة عبد الحكم، **تحليل المقومات الأساسية للنظرية الإيجابية ودورها في بناء المعايير واختيار السياسات المحاسبية البديلة**, (أم درمان : جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، 2008م).

- عبير محمد البكري عبد الجواد، أثر السياسات المحاسبية على معدي ومستخدمي البيانات المحاسبية، (القاهرة : جامعة القاهرة, كلية التجارة, رسالة ماجستير غير منشورة، 1994م ).

- على مانع المطيري،"**دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين قياس مخاطر الإئتمان في البنوك الكويتية** "، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال،رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

- عمرو عبد الحكيم يس، **دراسة تحليلية لأثر التزام لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بمعايير الاستقلال على أداء كل منهما،** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ,رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2011م).

- فايز زهد الشلتوني،"**مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** "،( غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م)

- ماجد إسماعيل أبو حمام،"**أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**"،(غزة : الجامعة الإسلامية , كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

- ماهر ذياب زكي أبو ليلى، **دور النظرية الإيجابية في قرار اختيار السياسات المحاسبية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**, (عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية المالية العليا،رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل, غير منشورة، 2006م).

- ماهر عبد الرحمن السيد عثمان، **سلوك تمهيد الدخل في شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، "دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي"**،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2009م)

- مجدي مليجي عبد الحكيم، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثره على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الأوراق المالية المصرية**،(بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، 2010م).

- محمد آدم أبكر محمد، **إطار علمي مقترح لاستخدام المعلومات المحاسبية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات** , (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، بحث دكتوراه في المحاسبة , غير منشور، 2008م).

- محمد جودة عبد الفتاح، "**إطار مقترح لتطوير نظام المحاسبة الحكومية في مصر لخدمة تقييم الأداء الحكومي** "،(حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001م.

- محمد حسين عبد الرحمن حسين، **الفحص المحاسبي للتغيير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية**،(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة،رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، 2004م).

- محمد حسين عبد الرحمن حسين، **الفحص المحاسبي للتغيير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية**، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، 2004م).

- محمد سليمان الصلاح، **الاستفادة من أدوات الرقابة وإدارة المخاطر لخدمة حوكمة الشركات**،( القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26سبتمبر 2005م.

- محمد نواف حمدان،"**دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية – دراسة تطبيقية**"،( القاهرة: كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة،2006م) .

- محمد يونس عبد السلام أحطيبة، **التغير في السياسات المحاسبية وتأثيره على عدالة وصدق القوائم المالية**،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2010م.

- مصطفى حامد سالم،"**دور القياس المحاسبي للجودة الشاملة في زيادة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية والقوائم المالية المنشورة**"،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية التجارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2007م).

- منال نور الدين الصفتي، **دور لجان المراجعة في زيادة فعالية المراجعة في شركات المساهمة بجمهورية مصر العربية- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية**، (حلوان ,جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2000م.

- منى يحي عبد السلام إدريس، **أثر السياسات المحاسبية للمؤسسة السودانية للنفط في أداء شركات توزيع منتجات النفط في السودان**، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، 2001م).

- نسرين عمر رزق الله قمر، **أثر الأسس النظرية في بناء معايير المحاسبة المالية وعلاقتها باختيار النماذج التطبيقية، "دراسة نظرية ميدانية"**، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتمويل غير منشورة،، 2011م ).

- نهلة محمد السيد إبراهيم،"**تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** "، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م.

- هبه عبد العاطي محمد رزق، " **أثر الإفصاح عن المعلومات القطاعية على جودة التقارير المالية** "، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.

- هدى عصام حسن خالد، **تقييم الطرق الإبتكارية لتغيير المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، "دراسة تطبيقية"**، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة غير منشورة، 2009م).

- يامن خليل الزعبي،"**القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميتها للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان** "،(عمان:جامعة اليرموك، اربد، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).

**رابعاً: المؤتمرات العلمية:**

- أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 13-20 سبتمبر 2005م.

- حسين مصطفى هلالى، من أجل إستراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة الإدارة الحديثة في إدارة منظمات الخدمة العامة , الفترة من 13-17 مايو 2007م ).

- عادل رزق، **الإدارة الرشيدة الحكم الجيد أو (الحوكمة)**، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملتقى العربي الثاني الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي وورشة عمل تقييم أداء الإدارات الحكومية من أجل التغيير والإصلاح، الفترة من 4- 8 مايو 2008م.

- عادل عبد الفتاح مصطفى الميهى، **الإفصاح والشفافية في صناديق الاستثمار السعودية لخدمة أغراض الحوكمة**، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المؤتمر العلمي السنوي السابع، بحث منشور، 2007م) .

- عطية صلاح سلطان، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، 24-26 سبتمبر 2005م .

- عماد محمد على أبو عجيلة، علام حمدان،"**أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح**"،( جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،مؤتمر الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أكتوبر: 2009م).

- عمرو يس، **استقلالية المراجع الداخلي بين النظرية والتطبيق في ظل حوكمة الشركات**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية العربية، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات , الفترة من 24 – 26 سبتمبر 2005م.

- عمرو يس، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م.

- كمال الدين مصطفى الدهراوي، دور المعايير المحاسبية الملزمة في تسهيل خصخصة شركات قطاع الأعمال العام في مصر، (القاهرة، مؤتمر دور المراجعة والمحاسبة والمراجعة في مرحلة الخصخصة، المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين بالاشتراك مع كل من الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب والجمعية العربية للتكاليف الإدارية 14 – 15 سبتمبر، 1996.

- محمد طارق يوسف، **الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية**، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ندوة دور المعلومات المحاسبية في دعم اتخاذ القرار الإداري، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م .

- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، (القاهرة: ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي، المنظمة العربية لخبراء المحاسبين القانونيين، 23-24 فبراير 2008م،

- محمد عبد الفتاح العشماوى، **التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي،( القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م).

- محمد عبد الفتاح العشماوى، **آليات حوكمة الخزانة العامة**، (الرباط: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ملتقى الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة الحكومية دليل حسابات الحكومة المعاصر ،الفترة من 16– 20 يوليو 2007م )، ص48.

- محمد عبد الفتاح العشماوي، **دور المنهج الأخلاقي في تطوير مدخل المحاسبة بالوكالة لأغراض مكافحة الرشوة بمنظمات الأعمال، ملتقى دور المحاسبين ومراقبي الحسابات في تنمية الموارد**، (القاهرة: ورشة عمل حول المدخل المحاسبي لترشيد قرارات الاستثمار والتمويل، 19- 23 فبراير، 2006م)

- مصطفي محمد الكثيري، أخلاقيات الإداري فى مواجهة ظاهرة الرشيدة، الحاجة لتقوية المواطنة والشفافية في المجتمع الإداري، "مؤتمر آفاق جديدة فى تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، سبتمبر، 1999م.

- ممدوح أبو السعود، **دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات**،، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية،المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، الفترة من 24 – 26 سبتمبر 2005م).

- نعيم دهمش وآخرون، **الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات**،(عمان : جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس، 2005م.

- يوسف أرشد حبيب العازمي،"**أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي**"،( جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال،رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)

- يوسف بطرس غالي،"**مستقبل الاقتصاد المصري في ظل ممارسات حوكمة الشركات**"،(مؤتمر تحت رعاية الهيئة العامة لسوق المال ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) )، القاهرة،أكتوبر :2001م.

**المراجع الأجنبية :**


-Accounting Principle Board ,"Reporting the Result Of Operations" ACIPA,APB .Opinon ,NO.9 ,1996 .

-Alan Anderson ,paul herring and amy pawlicki ,"The next step enhanced business reporting will improve information quality ",integrity and transparency , Journal of accounting , No2,2005,

-American Institute of Certifed Public Accountants **"Executive Committee Statement on Audite Committee of Directors**, Journal of Accountancy. No.1 July 1967.

-Apostolou, B. And summers, G. E, Preperation Can Audit Fees "Financial Managers, February, 1990.

-Baritto, L. The Audit Committee Hand (New York: John Wiley And Sons, INC, 1994).

-Beatty, Anne and Joseph weber, **"The Effect of debt contrasting voluntary Accounting Method changes"**, The Accounting Review, vo78, No 1 , January 2003.

-Bush man, R, & Smth, A, Transparency, Financial Accounting Information and Corporate Governance, Economic Policy Review, Na 9, 2003.

-Catanach ,a. & Rhoades , S."Enron: A Financial Reporting Failure ?", Working paper , Villanova University , 2003

Christenson, C. "Methodology of Positive Accounting", the Accounting Review (January 1983), p1 – 22 en. Wikipedia.org/wiki/positive Accounting- 19k.

-Christopher Nobes & Erlend Kvaal ."**IFRS policy changes.and the persistence of national patterns of IFRS practice"**, Journal of Accounting and Economics , Vol.36 , 2010 .

-Dorothy, A, M., Audit Committee Performance: **An Investigation of the Consequences Associated With Au**,1996.

-Frank, B G, & Thomas, on The Value of Transparency in Agencies With Renegotiations, Journal of Accounting Research, Vol: 42, No: 5, December 2004.

-Gregory, S, M, Discussion of What Determines Corporate Transparency? Journal of Accounting Research, Vol. 42, No: 2, May 2004.

-Hamilton, F, et. Al, "Accounting A user/ Decision Perpective". Prentice Hal inc

-Irene Karamnou & Nikos Vafeas , **The Association between Corporate Boards ,AuDit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical,** Journal of Accounting Research**, No.3, 2005.**

-Jack & Rew "Audit Committee: Aguide for Non Executive Directors," Accountancy: Books in Business the Institute of Chartered Accountants in England Wales, 1993.

-Jack, a, Audit Committees: Aguide for Non Executer Directors, London, the institute of chartered Accounts in England and Wales, 1993.

-Jenny, G., and Jean, S.، "The **Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing Perceptions of Auditors and Directors in Singapore**"، Accounting and Finance، Vol.42، 2002.

-Jensen, M, "Necking, Theory of the Firm", Management IA Behavior, Agency costs and owner ship structure", Journal of financial, vol4,1985.

-Jere R, F, Inderk, K, Rynolde, P, The Role of Accounting and Auditing Incorporate Governance and the Development of Financial Markets Around the World, Journal of Accounting and Economics, Jun 2003.

-Latridis G."International Financial Reporting Standards and the quality of financial statement information ",International Review of Financial Analysis,2010.

-Lev, B., "Toward A theory of Equitable and Efficient Accounting Policy", Accounting Review, January,1988.

-Martin Cloutier **,"Accounting Standards for Private Enterprises A Guide to Understanding Transitional Options and Accounting Policy Choices** " , Journal entry, Canadian Institute of Chartered accountants 2011 .

-McCullers. D.L & R. Schroder: Accounting Theory, Text and Reading (New York: John Wiley and sons.1987).

-Memullen ,D.N " **Audit committee performance: an investigation of the consequences associated with audit committee"**. Journal of Practice and Theory, Vol. 15, No. 1, (spring), 1996.

-National Association of Corporation Directors (NACD): **Report of the NACD Blue Ribbon Commission on Audit Committees**, Washington: 2000.

-Noland et.al, Thomas G. & Nichols Dave L **, Audit Committee Effectiveness in the Banking Industry**, Management Accounting Quarterly Vol.5 No.3, 2004 .

-Robert, M, B & Others, what Determines? Journal of Accounting Research, Vol. 42, No: 2, May 2004.

-Robert, M, B, & Abie, J, S, Transparency Financial Accounting Information and Corporate Governance Economic Policy Review, April 2003, P76, Available From:

-Rodrigo S. Verdi, "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency", unpublished decoratr, University of Pennsylvania ,2006

-Ropert, M, Vallatta, “Cear As Glass: Transparent Financial Reporting”, Health Care Financial Management, West Chester: Aug, 2005, Vol 59, P58.

-Scott,W., "Financial Accounting Theory" , Prentice Hal.inc,1997.

-Smith Report, "**Audit Committes Combined Code Guidance,**" Financial Reporting Consuel.

-Solomons. D. Making Accounting Policy, The quest for Credibility iw Financial Reporting (New Your: oxford university press Inc. 1986).

-Spencer, P., "**Internal Auditing Handbook**", nd ed., John Wiley.

-The Candian Institute of Chartered accounting (1992), **Terminology for Accountants**, 4th edition, Canada, CICA.

-Verschoor, C.C. **Bench Making the Audit Committee, Journal of Accountancy**, Sep. 1993‹.

-Watts, R. L. and J. L Zimmerman, Positive Accounting Theory,. New Jersey,Prentice Hall 1986.

-Weetman. P. et.al. "Profit Measurement and Uk Accounting Standards: A case of increasing Disharmony in Relation to us CAAP and IAS", (Accenting and Business Research, vol28. No3. Summer, 1998.

www.biz.uiowa.edu/faculltyddejong.june02/accty/transparency

-Yoon. S,"Accounting Quality and International Accounting Convergence ",Dectorate Thesis, University of Oklahoma,2007.

-zeff. A. "**The Rise Economic consequances**". Jomal of Accounting, 1970

# الملاحق

## ملحق(1)

### أداة الدراسة

### جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

الدكتور.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

**الموضوع: تحكيم استبانة**

يقوم الباحث بإعداد رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة والتمويل بعنوان "**أثر لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية ,** دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية "، ونظراً لما تتمعون به من خبرة علمية وعملية، يأمل الباحث في مساعدته في تحكيم عبارات الإستبانة المرفقة وقياس مدى قدرتها على اختبار الفرضيات واستيفاءها للشروط المنهجية.

أخيراً أشكر لكم حسن تعاونكم، داعياً المولى عز وجل أن يجزيكم خير الجزاء.

الباحث

أنس عبد الله محمد الأمين

**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**

**كلية الدراسات العليا**

السيد /.....المحترم

**السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**

**الموضوع: استمارة إستبانة**

إشارة للموضوع أعلاه واستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتورة في فلسفة المحاسبة والتمويل يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان (أثر لجان المراجعة في الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية لتحقيق الشفافية في التقارير المالية ) على عينة من المصارف التجارية السودانية، تهدف هذه الاستمارة للتعرف على آراءكم وتقييمكم لموضوع الدراسة، علماً بأن هذه الآراء تحاط بسرية تامة، وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي. كما أن نتائج الدراسة ستكون تحت طلبكم متى ما رغبتم في ذلك.

أشكركم على حسن تعاونكم

**الباحث**

**أنس عبد الله محمد الأمين**

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة ☑ أمام ما يناسبك:

**1. العمر:**

أقل من 30 سنة ☐ 30 وأقل من 40 سنة ☐ 40 وأقل من 50 سنة ☐

50 سنة فأكثر ☐

**2. المؤهل العلمي:**

دبلوم وسيط ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالٍ ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ أخرى ☐

**3. التخصص العلمي:**

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐

علوم حاسوب ☐ دراسات مصرفية ☐ أخرى ☐

**4. المؤهل المهني:**

زمالة سودانية ☐ زمالة عربية ☐ زمالة بريطانية ☐

زمالة امريكية ☐ أخرى ☐

**5. المركزالوظيفي:**

موظف ☐ رئيس قسم ☐ مراجع داخلي ☐

مدير فرع ☐ مدير إدارة ☐ مراجع خارجي ☐

أخرى ☐

**6. سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ☐ 5 وأقل من 10 سنة ☐ 10 وأقل من 15 سنة ☐

15 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني: بيانات الدراسة

الرجاء التكرم بوضع علامة ☑ أمام مستوى الموافقة المناسب:

## المحور الأول , لجان المراجعة:

### أولاً : مهام لجان المراجعة:

| م | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مراجعة القوائم المالية للمصرف , والفصل في أي نزاع بين المراجع الخارجي والإدارة. | | | | | |
| 2 | مراجعة جميع السياسات المحاسبية التي يقوم المصرف بتطبيقها . | | | | | |
| 3 | مراجعة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف . | | | | | |
| 4 | ترشيح المراجع الخارجي للمصرف وتحديد أتعابه والتوصية بعزله . | | | | | |
| 5 | يتم إصدار يتم إصدار تقارير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للمصرف . | | | | | |
| 6 | إعداد التوصيات الخاصة بتعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية والمراجعين المساعدين له . | | | | | |

**ثانياً: استقلالية لجان المراجعة:**

| الرقم | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم بالمصرف . | | | | | |
| 2 | يتم اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة . | | | | | |
| 3 | تساعد استقلالية لجنة المراجعة في حماية مصالح حملة الأسهم والمستثمرين وغيرهم . | | | | | |
| 4 | العمل على الحد من التلاعب في السياسات المحاسبية . | | | | | |
| 5 | تتمتع لجنة المراجعة بالحياد التام . | | | | | |
| 6 | العمل على تعزيز المركز التنافسي للمصارف . | | | | | |

**ثالثاً: الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة:**

| الرقم | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | زيادة كفاءة الأداء في المصرف. | | | | | |
| 2 | مساعدة الإدارة في وضع السياسات المحاسبية للمصرف | | | | | |
| 3 | مساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات المحاسبية في المصرف. | | | | | |
| 4 | تساهم في ضبط جودة المراجعة الداخلية في المصارف. | | | | | |
| 5 | المساعدة في اختيار ومراقبة أداء المراجع الخارجي بالمصرف وتحديد أتعابه . | | | | | |
| 6 | فحص وتقويم التقارير المالية , فضلاً عن التحقق من توافر الإيضاحات المتممة لتلك التقارير . | | | | | |

**رابعاً: كفاءة وفاعلية لجان المراجعة:**

| الرقم | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من استقلال مراقب الحسابات . | | | | | |
| 2 | تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسئول أمام لجنة المراجعة . | | | | | |
| 3 | تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الداخلي مسئول أمام لجنة المراجعة . | | | | | |
| 4 | تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من شمول وفعالية نظم الرقابة الداخلية بالمصرف . | | | | | |
| 5 | تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من جودة السياسات والمعايير المحاسبية المستخدمة ومن جودة التقرير المالي. | | | | | |
| 6 | التأكد من استلام لجنة المراجعة معلومات كاملة يعتمد عليها . | | | | | |

**خامساً: تقرير لجان المراجعة:**

| الرقم | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يشتمل تقرير لجنة المراجعة على السياسات المحاسبية للمنشأة . | | | | | |
| 2 | يحوي تقرير لجنة المراجعة تقارير كل من المراجعين الداخليين والخارجيين . | | | | | |
| 3 | يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها . | | | | | |
| 4 | يهتم تقرير لجنة المراجعة بالموضوعات ذات الاهتمام بمجلس الإدارة والمتعلقة بالقوائم المالية والمحاسبية والمراجعة . | | | | | |
| 5 | يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة . | | | | | |
| 6 | يهتم تقرير لجنة المراجعة بمدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسئولياتها . | | | | | |

**المحور الثاني: السياسات المحاسبية:**

| الرقم | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | هنالك ثبات نسبي في السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف . | | | | | |
| 2 | يتم الإفصاح عن أسباب العدول عن السياسة المحاسبية المتبعة في المصرف . | | | | | |
| 3 | بحث ودراسة التغيرات في السياسات والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها وتحليل أسباب تلك التغيرات . | | | | | |
| 5 | يشارك أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين بفاعلية في اختيار السياسات المحاسبية. | | | | | |
| 6 | يسترشد المصرف بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند اختيار السياسات المحاسبية. | | | | | |
| 7 | توجد بالمصرف لجان مستقلة ومتخصصة تقوم بفحص ومراجعة السياسات المحاسبية المختارة. | | | | | |
| 8 | خبرة أعضاء لجنة المراجعة المالية والمحاسبية تساهم في اختيار السياسات المحاسبية المناسبة. | | | | | |
| 9 | تلتزم الشركة بقرارات الجمعية العمومية الخاصة | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | باستخدام سياسات محاسبية معينة. | | | | | |
| 10 | يلتزم المصرف بالقرارات الحكومية التي توجه بالثبات على استخدام سياسات محاسبية معينة. | | | | | |

**المحور الثالث: شفافية التقارير المالية:**

| م | العبارات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | هنالك إفصاح عن التغيرات التي تطرأ على بنود القوائم المالية . | | | | | |
| 2 | هنالك إفصاح عن الخطط المستقبلية للمصرف (التخطيط المالي ) . | | | | | |
| 3 | توافر دليل للمستفيدين عن طبيعة أعضاء لجان المراجعة. | | | | | |
| 4 | ضرورة إعداد تقرير لجان المراجعة دورياً ومرفقاً مع التقارير المالية الدورية بكل صدق وأمانة. | | | | | |
| 5 | ضرورة تغيير أعضاء لجان المراجعة كل فترة معينة، فضلا عن وضوح المسئولية القانونية عند تعينهم. | | | | | |
| 6 | ضرورة استجابة أعضاء لجان المراجعة لمطالب مستخدمي معلومات التقارير المالية. | | | | | |
| 7 | ضرورة تحقق أعضاء لجان المراجعة من وفاء الشركات بمتطلبات الأداء البيئي والاجتماعي وفلسفة الجودة الشاملة. | | | | | |
| 8 | ضرورة عدم انتماء أعضاء لجان المراجعة إلى الهيكل الإداري للشركة. | | | | | |
| 9 | توافر الشكل القانوني للجان المراجعة. | | | | | |
| 10 | توافر قانون إلزام لوجود لجان المراجعة. | | | | | |

## ملحق(3)

### محكمو أداة الدراسة

| م | الاسم | الدرجة | العنوان |
|---|---|---|---|
| 1 | د. عمر تاج السر النور | أستاذ المحاسبة مشارك | جامعة الملك خالد- معار من جامعة شندي. |
| 2 | د. فتح الإله محمد أحمد | أستاذ المحاسبة مشارك | جامعة الملك خالد - جامعة النيلين. |
| 3 | د. عمر السر الحسن | أستاذ المحاسبة المساعد | معهد الإدارة العامة-المملكة العربية السعودية. |
| 4 | د. بشير بكري عجيب | أستاذ المحاسبة المساعد | جامعة القرآن الكريم. |
| 5 | د. إسماعيل محمد النجيب | أستاذ المحاسبة المساعد | جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. |
| 6 | د. محمد إسحق عبد الرحمن | أستاذ المحاسبة المساعد | جامعة الملك خالد . |

**المصدر:** إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2016م.